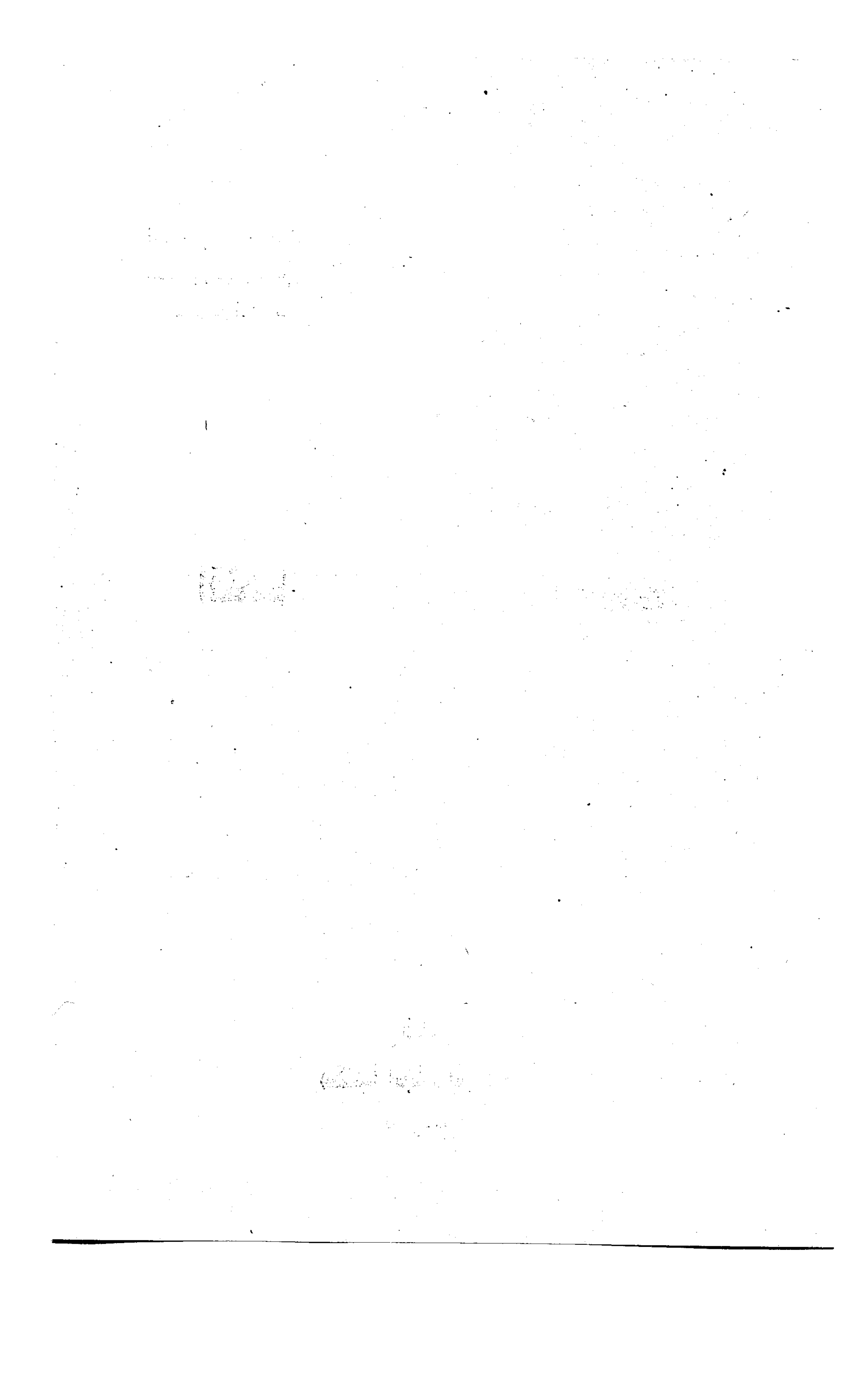


**الدكتور سعيد الخضرى**
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
جامعة قناة السويس

# اقتصاديات التنمية والتطوير

**٢٠٠٣ - ٢٠٠٤**

الناشر
**مكتبة الجلاء الجامعية**
ببورسعيد



# تقديم

لعل التنمية الاقتصادية أصبحت أكثر فروع علم الاقتصاد غنى بالمؤلفات التى يساهم فيها علماء العالم المتقدم ، فضلاً على المساهمة الحديثة لعلماء العالم المتخلف ، ذلك أن هذه تخصهم اكثر من غيرهم من علماء العالم . وفى الحقيقة أنه لا يمكن تقديم الدواء قبل معرفة الداء ، والتنمية هى علاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم لابد من تحديد حالة التخلف الذى تعيشه دول العالم المتخلف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية ، حتى يمكن وضع سياسات التنمية الصحيحة القادرة على حل مشكلة التخلف .

ولعل الكتاب المطروح اهتم بدرجة كبيرة بتحديد سمات التخلف والظروف التى أدت إليه ، والأسباب والعوامل التى أكدته كحالة تاريخية تمر بها المجتمعات المتخلفة . وكذلك نناقش أهم مشكلتين تعوق تطوير الدول المتخلفة وسياساتها وهما المشكلة الزراعية وسياسات تنميتها ، والمشكلة الصناعية وسياسات التصنيع . كما تناول الكتاب تفسير التخلف من وجهة النظر العلمية التحليلية لبعض العلماء الغربيين الذين اهتموا بالمشكلة .

ويبقى أخيراً أن هذا الجهد المتواضع ما هو إلا مجرد وضع النقاط على الحروف، أما بقية الجهد إلى التنمية الصحيحة (القراءة) فهو واجب كل إنسان واعى يرفض التخلف ويطمح إلى التقدم ويسلك سلوكاً رشيداً لتحقيقه ، وهو بطبيعة الحال يحتاج مزيد من الجهد والتضحيات .

والله تعالى ولى التوفيق

# الباب الأول

# طبيعة الاقتصاد المتخلف

# الفصل الأول

## طـرح المشـــكلة

التخلف Underdevelopment مقولة حديثة العهد في علم الاقتصاد، أدخلها إليه الاقتصاديين الغربيين فى كتاباتهم بعد الحرب العالمية الثانية وصفاً للدول التى تحررت من الاستعمار الإمبريالى الغربى بعد الحرب العالمية الثانية . تعنى الكلمة لغوياً عدم اكتمال النمو ونقصانه عن الوصول إلى الكمال، ومن ثم فكل دولة أو مجتمع لم يصل إلى كمال درجات النمو فهو متخلف ، وتخلفه هذا منسوب ومقارن بالمجتمعات التى وصلت إلى كمال النمو Developed ، وهى دول العالم المتقدم ، دول الشمال .

وهكذا حُمِلت كلمة التخلف بافتراضين ، **الأول** : افتراض أن حالة الكمال الاقتصادى تمثله دول الشمال ، دول العالم الرأسمالى المتقدم بعد تطور طريقة الإنتاج الرأسمالى بها إلى ما وصلت إليه ، أما الافتراض الثانى : فهو افتراض أن كل المجتمعات التى لم تصل إلى مستوى تطور طريقة الإنتاج الرأسمالى فى دول الشمال تعتبر متخلفة . وكلا الافتراضان يعتمدان على فرض أساسى هو أن طريقة الإنتاج الرأسمالى هى الطريقة المثلى للإنتاج ، وأنها تسمح بالتطور وصولاً إلى الكمال ، وكأنها هى غاية فريدة منشودة للبشرية وعلى كل المجتمعات الإنسانية فى الجنوب أن تنتهج هذه الطريقة فى الإنتاج وأن تستكمل مقوماتها ومراحل تطورها لتتخطى التخلف وتصل إلى الكمال أسوة بدول ومجتمعات الشمال المتقدم ، وكما هى عليه الآن .

فى ظل هذا الإسار الفكرى السطحى والمتحيز ، صاغ الاقتصاديون فى دول الشمال نظريات التنمية الاقتصادية بعد تقسيم العالم إلى متقدمين ومتخلفين ، ورسموا السياسات والمناهج والأدوات التى يمكن بها للعالم المتخلف أن يتحول من التخلف إلى التقدم ، أو التى يصل بها إلى الكمال بداية من انتهاج طريقة الإنتاج الرأسمالى كأسلوب وحيد للتطور والتقدم تقليداً لنمط تطور دول الشمال كما يتصور كتاب الأدب التنموى الغربى .

وهذا التطور الفكرى أقل ما يقال عنه أنه سطحى ، إذ اعتبر أن كل الشعوب ذات مقومات واحدة ، وأنه يمكن أن تكتسب شعوب الجنوب مقومات شعوب الشمال . وهذا تصور كذبه الواقع ، إذ اختلفت شعوب الجنوب بمقوماتها رغم طول السيطرة الاستعمارية لدول الشمال ، واستردت سريعاً بعد التخلص من الاستعمار ما كانت قد أجبرت على التفريط فيه من خلال حقبة الاستعمار . وأن هذه المقومات المختلفة للشعوب تحتاج إلى صياغات مختلفة لتتناسب مع نمط التطوير الذى يمكن أن ينجح فى تحويل هذه المجتمعات من مجتمعات أقل تطوراً إلى مجتمعات أكثر تطوراً .

وكذلك يعتبر هذا التصور الفكرى متحيزاً وغير موضوعى ، إذ يجعل من طريقة الإنتاج الرأسمالى هى الطريقة المثلى ، ويجعل من التطور الذى وصلت إليه دول الشمال الكمال الواجب الإقتداء به ومن ثم وجوب تقليد مساره للوصول إليه ، ويتناسى أن هناك طرق للإنتاج الاجتماعى إن لم تكن أفضل بشكل مطلق ، فهى أنسب لشعوب مجتمعات الجنوب ، إذا استطاعت عن طريقها الوصول إلى مستويات أفضل من التطور والتقدم مثل نمط الإنتاج الآسيوى[1]، وأنماط الإنتاج الجماعى المعمم كما فى الصين والاتحاد السوفيتى السابق (قبل أن يتم اختراقه من النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة وتحويله إلى دول متناثرة) . وهذه الحقيقة يوضحها تقرير اللجنة المستقلة المُشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت بعنوان "الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء" ، فيقول "فليس هناك فى الواقع منهج موحد يمكن أن يسير عليه الجميع ، وإنما هناك حلول متغايرة يناسب كل منها ما تحكم به مقتضيات التاريخ والتراث الحضارى والتقاليد الدينية، وما هناك من موارد بشرية واقتصادية ، هذا فضلاً عن الظروف المناخية والجغرافية والأوضاع السياسية الخاصة بكل أمة من الأمم". ويتابع قائلاً "وعلى المرء أن يحذر من تعليق الآمال الكاذبة فى العثور على حلول عامة شاملة وكذلك من وهم الاعتقاد بأن

---

[1] يراجع فى نمط الإنتاج الآسيوى ما يلى :

أ - أحمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى ، بيروت، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ .

ب - ———— ، تاريخ العرب الاجتماعى - تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

الحلول ستأتى من تلقاء نفسها أو نوعاً من التطور التلقائى سوف يعمل على التحسين من حياة المحرومين".[1]

وهكذا يوضح التقرير السابق أنه ليس هناك منهج وأسلوب واحد لإحداث التطوير الاقتصادى والاجتماعى يجب أن يسير عليه الكافة ، وأنه هناك أساليب متعددة كل منها لابد أن يتسق مع الظروف المادية والموضوعية لكل مجتمع ، أى ابتداء من مقوماته الحضارية والمادية ، فإذا كانت غالبية دول الشمال قد اختارت أسلوب ونمط الإنتاج الرأسمالى للتطوير ، فإن ذلك النمط قد لايكون هو الأنسب لمجتمع آخر ابتداء من ظروفه المادية والموضوعية ، ومن ثم كان عليه أن يتبع النمط الأمثل والأنسب لتحقيق تطوره المنشود ، وهو ما كان يعنيه تقرير "الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء" عندما قرر أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى لن يكون هو نمط الإنتاج الأمثل الذى يقاس على ما وصل إليه من تطور مدى تطور المجتمعات الأخرى ، ومن ثم تقسيمها إلى مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة على النحو السابق .

**محددات التطوير :**

وتظهر هذه المحددات عندما نستطيع التفرقة بين المجتمعات التى استطاعت أن تتطور وتلك التى تخلفت عن التطوير ، أو عندما نحدد السمات والمقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والأخلاقية والسلوكية للمجتمع الأمثل المراد الوصول إليه، وهى التى سوف تصبح الهدف من تطوير المجتمع وتغيير سماته ومقوماته إلى تلك السمات والمقومات التى يتصف بها المجتمع الأمثل ، ويمكن تلخيص هذه السمات باختصار فيما يلى :

**١ - السمات والمقومات الاقتصادية :**

وهى تشكل الأهداف التى يجب أن تعمل على تحقيقها جهود التطوير للمجتمع فى

---

[1] ولى برانت ، الشمال والجنوب - برنامج من أجل البقاء ، ترجمة د. زكريا نصر ، إصدار الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص. ٣٤ .

المجال الاقتصادى ويمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) الوصول بطاقة الاقتصاد القومى إلى القدرة على ضمان حد أدنى من إشباع الضروريات لكافة أفراد المجتمع ، وهذه الضروريات يرتفع مستواها ودرجة تنوعها تبعاً لدرجة التطور الذى يحققه المجتمع .(١)

(ب) تحقيق التشغيل الكامل للموارد المادية المتوافرة وكذلك ضمان فرص عمل لكل راغب فيه ، وهو ما يعنى الاعتماد على الموارد الوطنية ومنحها الأولوية فى الاستخدام وعدم الاعتماد على الموارد الأجنبية إلا فى حالة تعذر وجودها أو إيجادها .

(جـ) تحقيق الاعتماد على الذات فى عمليات الإنتاج بحيث يحدث تكامل بين المشروعات والقطاعات الاقتصادية لتغذى بعضها بعض ، وكذلك تحقيق اعتماد الاستثمارات على المدخرات الوطنية واعتماد التجديد التكنولوجى على التطور التكنولوجى المحلى .

(د) تحقيق الكفاءة المثلى فى استغلال الموارد ، وذلك بضمان تخصيصها أفضل تخصيص ، واختيار الشكل الأمثل لتنظيم المشروع ليتحقق فى ظله اختيار الأسلوب الأمثل لإدارة الموارد على مستوى الاقتصاد القومى وهو ما يسمى النظام الاقتصادى الأمثل المناسب لمرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى يمر بها المجتمع .

(هـ) خلق الميزة النسبية لبعض المنتجات الوطنية ، وذلك لضمان أفضل معدل للتبادل الدولى ، وهو ما يعنى أن الإنتاج أصلاً يتم لإشباع الحاجات الوطنية أولاً ، وإن الإنتاج للتصدير يكون فى بعض مجالات الإنتاج التى يمكن أن توجد أو تخلق له

---

(١) - D. Goulet , The Ceruel Choice : A Concept on the Theory of Development, New York : Athenem, 1971. Quoted from : A. P. Thirl Wall , Growth and Development, with Special Reference to Developing Economies, Macmillan, London, 1989, P. 9.
(In the answer to question "Development for What?", we can say that development has occurred when there has been improvement in basic needs).

ميزة نسبية .

(و ) تحقيق عدالة توزيع الدخل القومى ، وذلك بحصول كل مساهم فى عملية الإنتاج الاجتماعى على قيمة مساهمته فى عملية الإنتاج ودون إهمال إعانة غير القادرين على المساهمة فى الإنتاج .

٢ - السمات والمقومات الاجتماعية :

وهى أيضاً تشكل الأهداف التى تسعى إليها عملية التطوير لأى مجتمع فى مجال العلاقات الاجتماعية ، ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

( أ ) تحقيق نضوج العلاقات الاجتماعية بما ينفى التفسخ الاجتماعى على المستوى العائلى أو على المستوى الإنتاجى ، وهو لا يتأتى إلا بتعميق كل ما يؤدى إلى التضامن الاجتماعى .

(ب) تحقيق التجانس الاجتماعى بين أفراد المجتمع ، وهى قضية مرتبطة بالتوزيع الأكثر عدالة للدخول وخاصة بين الدخول الناتجة عن الملكية والأخرى الناتجة عن العمل ، مع ضمان الفرص المتكافئة لكافة أفراد المجتمع ، ووضع النظام القانونى والعقابى وأسلوب التقاضى الذى يحقق هذا التجانس .

(جـ) ضمان تحقيق الحراك الاجتماعى بين طبقات وفئات المجتمع بسهولة ويسر ودون أى معوقات اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية .

(د ) ضمان تحقيق استقلالية الأفراد وشعورهم بالعزة الوطنية واحترام الذات، ونفى شعورهم بالتبعية لأى كان ، أى صياغة علاقات الإنتاج بشكل يحقق الاستقلالية وكذلك فإن السلوك الاقتصادى والسياسى للدولة المستقل غير التابع للعالم الخارجى يدعم هذا الشعور عند الأفراد .

٣ - السمات والمقومات السياسية :

ومن أهم المقومات التى ينجزها التطور تحقيق الحرية السياسية والمساهمة فى خلق القرار السياسى وحرية التعبير عن النفس وعن المصالح، وإتاحة الفرصة لتكوين

الرأي العام المؤثر على القرارات الكلية فى المجتمع . وليست الحرية فى وجود أحزاب سياسية متعددة تعمل من موقع ذيلى تابع للحزب الحاكم ، ولكن الحرية تتوافر بقدر توافر الوعى لدى الأفراد ، وخلق قدرتهم على المساهمة فى اتخاذ القرارات الوطنية والسماح لكل فئة ولكل طبقة بالتعبير عن مصالحها ، بحيث تكون القرارات القومية قرارات لإحداث التوازن بين هذه المصالح ومحققة فى نفس الوقت للمصلحة العليا للمجتمع[1]. ولعل ما ينتج عن هذه الديموقراطية عملياً هو عدم تأبيد الحكم لاتجاه معين أو لفئة معينة أو لحزب معين ، حيث تسمح الديموقراطية الحقيقية بتداول السلطة وانتقالها سلمياً بناء على رغبة الغالبية من أفراد المجتمع .

وهكذا فإن تخلف المجتمعات المتخلفة يكمن فى عدم وجود هذه السمات والمقومات فى مجتمعاتها ، رغم أن الغالبية الساحقة من هذه الدول المتخلفة تنتهج النظام الرأسمالى ، إلا أنها لم تستطع من خلاله تحقيق أى تقدم يذكر فى اتجاه التحول إلى دول متقدمة . وذلك لوجود العديد من الأسباب والاعتبارات التى أركست الدول المتخلفة فى رحاب التخلف ، منها اختيارها للنظام الرأسمالى كنظام غير ملائم لإدارة الموارد والحياة فى هذه الدول فى ظل ظروفها المادية والموضوعية التى تمر بها .

## الواقع العالمى بعد الحرب العالمية الثانية :

قبل الحرب العالمية الثانية لم تتبلور ظاهرة التخلف كظاهرة عالمية ، ولم يكن هناك اهتمام من العلماء بهذه المشكلة بما فيهم علماء وأبناء الدول التى سميت بعد ذلك بالدول المتخلفة ، ذلك أن هذه الدول كانت مستعمرات لدول الشمال الرأسمالى الغربى

---

[1] وفى ذلك يقول جالبرث الأمريكى :

" All three of these core components are interrelated lack of self-esteem and freedom result from low levels of life sustenance, and both a lack of self-esteem and economic imprisonment become links in a circular, self -perpetuating chain of poverty by producing a sense of fatalism and acceptance of established order. The accommodation to poverty".

- J.K. Gallbraith , The Nature of Mass Poverty, Harmondsworth, Penguin, London, 1980, Quoted from : A.P. Thirlwall, Grawth and Development, Op. Cit., P. 9.

المتقدم (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا و ألمانيا وبلجيكا ...الخ) وكانت اقتصاديات الدول المتخلفة مندمجة فى اقتصاديات العالم الرأسمالى الغربى ، وبذلك كانت كل دولة من الدول المتخلفة تشكل إقليماً تابعاً للدولة الرأسمالية المتقدمة المستعمرة ، صحيح أنه إقليم يتسم بكل مقومات التخلف (فقر وجهل ومرض وانحطاط حضارى ...الخ) إلا أن ذلك شئ يمكن التسليم به فى دولة واحدة يتفاوت شمالها عن جنوبها . وتبعاً لذلك لم يحدث أن استرعت ظاهرة التخلف كظاهرة عالمية انتباه أحد من العلماء أو الاقتصاديين فى الغرب الرأسمالى ليفرد لها دراسة خاصة ، يوضح أسباب وجودها واستمرارها أو الآثار الناتجة عن الوضع المتخلف بشكل عام ، أو لأى دولة متخلفة بصفة خاصة .

أما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث حصلت الدول المتخلفة على استقلالها السياسى تباعاً ، وانفصلت عن الدول المستعمرة لتصبح كل منها كياناً مستقلاً ودولة مستقلة ، انقسم العالم إلى عالمين عالم التقدم فى الشمال (قارتى أوربا وأمريكا الشمالية واليابان) وعالم متخلف فى الجنوب (قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية) . والعالم المتقدم - الشمال - يحتوى على التقدم الصناعى والدخول العالية والتعليم المرتفع والصحة الجيدة والثقافة المتسعة وكل مقومات النضوج والتقدم ، بينما يحتوى العالم المتخلف على الأنشطة الأولية بكثافة (الزراعة والاستخراج) وعلى الدخول المنخفضة حتى الجوع ، وتفشى الأمية فى الغالبية ، وإنخفاض المستوى الصحى بداخله حتى توطن بعض الأمراض ، وتدنى الثقافة ...الخ . فعلى سبيل المثال بينما يتراوح متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى دول الجنوب بين : ١١٠ دولار أمريكى سنوياً فى إثيوبيا (أقل دخل) إلى ١٦٤٠ دولار فى البرازيل ، نجده يتراوح فى الدول الصناعية المتقدمة (دول الشمال) ما بين ٤٢٩٠ دولار فى أسبانيا إلى ١٦٦٩٠ دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٦ . وكذلك بينما يتدنى متوسط العمر إلى ٤٠ عاماً فى كل من غانا وسريلانكا ، نجده يصل إلى ٧٧ عاماً فى كل من اليابان والسويد والنرويج ، ٧٦ عاماً فى الولايات المتحدة . وبينما تصل نسبة الأمية فى البالغين إلى ٧٦٪ فى باكستان فى أول الثمانينات ، نجد الأمية تنتهى فى اليابان مع نهاية القرن التاسع عشر .

وفى ظل هذه الظروف التى تعيشها الدول المتخلفة عشية حصولها على استقلالها

السياسى ، أعلنت الغالبية من قياداتها السياسية العزم على استكمال هذا الاستقلال السياسى بالسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى من خلال برامج وخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تتولى الدولة بتدخلها فى الحياة الاقتصادية تنفيذ هذه البرامج والخطط .

وفى هذه الآونة بالذات نجد أن ظروف الدول المتخلفة تصبح فجأة وبلا مقدمات أحد أهم محاور الفكر الاقتصادى الغربى ، وتنهال كتابات الاقتصاديين الغربيين وعلماء الاجتماع حول تحديد ظاهرة التخلف وتحليلها واستقراء أسبابها ، ورسم السياسات القادرة على علاجها . ولقد اهتمت هذه الكتابات فى غالبيتها بالتركيز على العوامل المادية المؤثرة فى النمو الاقتصادى بشكل عام مثل معدل التراكم الرأسمالى ، ومدى القدرة على التطور التكنولوجى ، ومدى توافر رأس المال الاجتماعى ، دون النظر بشكل جاد إلى تحليل الأسباب والظروف التاريخية التى أدت إلى تخلف هذه الدول ، وهى بلا شك الاستعمار الغربى لهذه الدول واستنزاف مواردها عبر فترة زمنية طويلة . كما أن الحلول والسياسات التى قدمت للدول المتخلفة لم تأخذ فى الاعتبار المقومات الحضارية للإنسان فى كل بلد متخلف على حده ، ولا نوعية الموارد المادية المتاحة لديه ، ولا الأسلوب الأمثل لإدارة هذه الموارد تبعاً للمكونات الحضارية السائدة فيها ، بل أن هذه الكتابات جميعاً طرحت سياسات الخروج من التخلف ابتداء من المقومات الفكرية والتجارب الاقتصادية التى تميز بها العالم الرأسمالى المتقدم ، وهى رؤية لا تصلح لعلاج مشاكل المجتمعات المتخلفة أو تساعدها على الخروج من التخلف ، بالإضافة إلى أن هذا الطرح لهذه السياسات كان فى مضمونه يعمل على تحقيق مصالح العالم الرأسمالى المتقدم – دول الشمال – من خلال دعم الارتباط بين اقتصاديات دول العالم المتخلف والعالم الرأسمالى المتقدم ، وإحكام تبعية الأول للأخير ليظل فى موقع ذيلى ضعيف بالنسبة له .

والواقع أن هذا الاهتمام باقتصاديات التخلف والتنمية من مفكرى وكتاب العالم الرأسمالى الغربى المتقدم فى هذه الفترة بالذات لم يكن إلا رد فعل لخروج المجتمعات المتخلفة من القبضة العسكرية التى كانت تسيطر بها دول أوربا الغربية على دول العالم المتخلف من خلال الاستعمار ، فليس من قبيل الصدفة أن تستعر موجة الكتابة فى التخلف والتنمية فى نفس الآونة التى بدأت تخرج فيها قوات الاستعمار من العالم المتخلف وتسترد

فيها دوله حريتها السياسية ، وهو ما يؤكد أنها لم تكن إلا نوعاً من الاستعمار الفكرى الذى يمكن أن يحقق نمطاً من التنمية المشوهة يؤدى إلى نفس نتائج الاستعمار العسكرى فى سلب الموارد وسحب الفائض الاقتصادى من دول العالم الثالث إلى العالم الرأسمالى الغربى ، ذلك أن كل ظواهر التخلف كانت موجودة داخل الدول المتخلفة منذ أكثر من مائة عام ، ولم تلفت نظر أحد ولم يكتب فى تحليلها أحد من العالم الرأسمالى الغربى طوال هذه الفترة .

وكان من نتيجة تطبيق ما قدمه الفكر الاقتصادى الغربى فى التخلف والتنمية والذى يسمى فى مجموعه بالفكر التنموى الغربى ، أن انتهى العالم الثالث إلى مزيد من التخلف ومزيداً من الاسار والتبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالى المتقدم ، وهو ما يؤكد أن هذه التنمية لم تكن إلا تنمية للتخلف وليس للخروج منه كما يقول بذلك فرانك وغيره من الاقتصاديين الوطنيين داخل العالم الثالث .

ولعل غالبية دول العالم الثالث أخطأت فى حق نفسها خطأ جسيماً يوم أن تناست كل دولة مقوماتها الذاتية الجغرافية والثقافية والفكرية والدينية ، وكل مقوماتها المادية والحضارية التى تكون نظامها الاجتماعى وقفزت إلى العالم الغربى لتتخذ من نظامه الاقتصادى والاجتماعى ما تحقق على أساسه الخروج من التخلف، بل والوصول إلى الحضارة الأوربية والرفاهية الشعبية التى تحققت فى العالم الغربى ، والتى استمر بناؤها أكثر من قرن وربع قرن من الزمان فى فترة وجيزة كما صورها له الفكر التنموى الغربى تدليساً وخطأ، ونسى العالم الثالث فى اختياره هذا أن أحد أسباب ومكونات هذه الحضارة الغربية استنزاف موارده خلال فترة الاستعمار ، وأن ثمن هذه الحضارة الغربية تخلفه وفقره كما يقول بذلك زمبارت الأوربى الغربى "لقد أصبحنا أغنياء لأن هناك شعوباً وقارات كاملة افتقرت من أجلنا".

ولعل تجربة التنمية الغربية فى العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال لم تكن لتنجح وتصل إلى ما وصلت إليه بالأسلوب الليبرالى التى اعتمدت عليه لو تم استبعاد فيض الموارد التى تم استنزافها من العالم الثالث لتبنى التراكم الرأسمالى فى هذه الدول بلا ثمن

خلال فترة الاستعمار ، وكان لابد لها أن تنتكس وتتفوض تبعاً للأزمات المتوالية التى يتعرض لها النظام الرأسمالى بصفة دورية ، والتى يفرزها طبيعة التركيب الهيكلى لهذا النظام ، أو على الأقل كان لابد أن تمتد فترة البناء إلى مدى يصل إلى قرون متعددة أضعاف الفترة التاريخية التى أنجزت فيها هذه التنمية .

وكذلك فلقد كان واضحاً منذ اللحظة الأولى أنه لا يمكن لتجربة التنمية الأوربية الغربية رأسمالية المنهج والفلسفة أن يتكرر بناؤها مرة أخرى فى أى مكان من العالم المتخلف السابق استعماره لانتفاء أهم مقومات بناء التراكم الرأسمالى السريع لهذه التجربة وهو الاستعمار ، وكذلك بصفة خاصة لا يمكن تكرار بناء هذه التجربة فى كثير من الدول المتخلفة التى يشكل نجاحها فى الخروج من التخلف إلى التقدم تهديداً مباشراً لمصالح العالم الرأسمالى المتقدم مثل العالم العربى ، الذى يعتمد عليه العالم الرأسمالى الغربى فى تحقيق جزء معين من دخله من خلال سحب جزء كبير من الفائض الاقتصادى بأساليب مختلفة يتم تطويرها عبر الزمن حسب ظروف الحال التى تفرضها المتغيرات الاقتصادية العالمية أو المحلية .

وعلى ذلك فإن العالم المتخلف لن يخرج من التخلف إلى التقدم إلا إذا استطاع أن يقوم بتطوير مجتمعاته تطويراً سريعاً على هدى نظرية أخرى للتطوير والتنمية تعتمد على مقوماته الذاتية المادية والموضوعية ، وتتمحور حول النظام الاجتماعى السائد فى كل بلد من بلدانه ، أو فى كل مجموعة من الدول يتشابه فيها هذا النظام مثل مجموعة الدول العربية أو مجموعة الدول الأفريقية ...الخ ، حيث تتوحد فيها المقومات الحضارية وتتكامل فيها الموارد الطبيعية ، وكذلك بالتمحور حول الذات والانفصال تدريجياً عن العالم الرأسمالى الغربى بإحلال علاقات جديدة للجنوب بالجنوب بدلاً من علاقات الجنوب بالشمال الموجودة حالياً ، وليتم بناء نظام عالمى جديد للجنوب فى مواجهة النظام العالمى الذى تحاول أن تفرضه دول الشمال على دول الجنوب فى الأونة الأخيرة .

ولسوف تبدأ دراسة التخلف بتعريف الاقتصاد المتخلف والفصل بينه وبين المجتمعات المتقدمة .

# الفصل الثانى

## التعريف بالاقتصاد المتخلف

يشكل تعريف الظاهرة بصفاتها ومقوماتها تحديداً جامعاً مانعاً أحد مشاكل البحث العملى فى العلوم الاجتماعية ، إذ يقتضى أن يكون التعريف مقتضباً قصيراً ، إلى جانب جمعه لكافة الصفات والمقومات الخاصة بالظاهرة، مع نفى الصفات والمقومات الخاصة بالظواهر المشابهة .

وهذه الصعوبة نلمسها فى تعريف الاقتصاد المتخلف ، وبالتبعية المجتمع المتخلف أو الدولة المتخلفة ، فلقد سمى بالاقتصاد المتأخر Back Ward Economy الذى لم يصل بعد إلى القدرة على استقلال موارده بالقدر الذى يسمح له بإشباع الحد الأدنى من حاجات سكانه الضرورية ، ومن ثم يتسم بسيادة الفقر وتدنى مستوى المعيشة . ورغم أن هذا التعريف يطبق على الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف ، إلا أنه لم يصل إلى الفصل بين الاقتصاد المتخلف والاقتصاديات الأخرى غير المتخلفة ، إذ نجد أن كثيراً من البلدان المتقدمة يمكن أن ينطبق عليها هذا التعريف ، وهى تلك الدول التى لم تستطع أن تشبع حاجة كامل سكانها إلى الضروريات ، ومن ثم تنتشر فيها جيوب للفقراء لتتسع لملايين البشر الذين يدفعهم الفقر والبطالة إلى الجريمة والمخدرات ، كما أن هذه الدول لم تستطع أن تستغل كامل مواردها بكفاءة أى لديها بعض الموارد المعطلة عن الاستغلال وفى مقدمتها مورد العمل ، إذا ما اعتبرنا أنه أحد الموارد الاقتصادي كما تقول بذلك النظرية الاقتصادية الغربية.

ولقد عرف الاقتصاد المتخلف بأنه الاقتصاد الذى ينخفض فيه متوسط دخل الفرد عن مستوى متوسط دخل الفرد فى العالم المتقدم (أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندة) ، ومن ثم شيوع الفقر وتدنى مستوى المعيشة . إلا أن هذا التعريف لم يفرق بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة الغنية مثل الدول العربية المصدرة

للبترول ، حيث يرتفع مستوى دخل الفرد فيها عن متوسط دخل الفرد فى العالم المتقدم .

وأطلق البعض على الاقتصاد المتخلف سمة الاقتصاد النامى وسميت الدول المتخلفة بالدول النامية ، إلا أن هذا التعريف أيضاً لم يبلغ غايته فى الفصل بين الدول المتخلفة والدول الأخرى غير المتخلفة ، حيث نلاحظ أن الاقتصاديات التى تنمو فى الواقع هى الدول المتقدمة ، بل إن النمو فى الدول المتخلفة فى كثير من الحالات يرتبط بالنمو فى دول العالم المتقدم .

لقد كان الدافع لهذه التسمية الأخيرة نفسى أكثر منه موضوعى ، إذ قصد به عدم إهانة الدول المتخلفة وتشجيع هذه الدول على بذل مزيد من الجهود الرامية إلى الخروج من التخلف ، وحتى لا تحبط شعوب هذه الدول وتستسلم للتخلف ، وكذلك للتميز بين الشعوب الراكدة التى لا تبذل جهداً للخروج من التخلف وتلك الدول التى تبذل جهوداً لتحقيق التقدم .

ونجد البعض يسمى الدول المتخلفة بدول العالم الثالث ، وذلك على أساس أن العالم الرأسمالى الغربى هو الذى انتقل أولاً للتقدم وقاد ثورة التصنيع لتنتقل المجتمعات الأوربية الغربية من مجتمعات تعتمد أساساً على الزراعة إلى مجتمعات تعتمد على الصناعة ابتداء من القرن الثامن عشر ، أما العالم الثانى فهو العالم الاشتراكى الذى حقق التقدم والخروج من التخلف فى أوائل القرن العشرين ، ومن ثم تصبح الدول المتخلفة الآن هى العالم الثالث الذى يأخذ دوره فى الخروج من التخلف . إلا أن هذه التسمية بدأت تفقد أهميتها بعد أن تحلل الاتحاد السوفيتى كأكبر دولة اشتراكية رائدة ، وكذلك ظهور عالم من نوع جديد أطلق عليه البعض العالم الرابع إشارة إلى الدول التى تدهورت اقتصادياً واجتماعياً إلى الحد الذى يكاد يتلاشى فيها دور الدولة مثل الصومال ، رواندا ... الخ .

وهكذا يبدو جلياً ما أشرنا إليه سابقاً من أن التعريف الجامع المانع مازال عملية شائكة وصعبة فى مجال العلوم الاجتماعية ، فكل التعريفات السابقة وغيرها من التعريفات المتداولة لم تستطع أن تعطى تعريف جامعاً مانعاً للاقتصاد المتخلف ، وهو ما دعى "ميردال" إلى القول بأن الاقتصاد المتخلف هو الاقتصاد المتخلف ، ويرجع ذلك إلى أن

ظاهرة التخلف ظاهرة مركبة تستلزم بحثها من كافة الجوانب غير الاقتصادية قبل بحثها من الجانب الاقتصادى ، فهى ظاهرة تاريخية وكذلك ظاهرة اجتماعية ونفسية ، والبعض يعطيها بعداً وسبباً جغرافياً حيث يقرر أن الدول المتخلفة هى الدول التى تقع فى المناطق الحارة من العالم وأن سيادة هذا المناخ هو السبب فى تخلفها . رغم أن التخلف ظاهرة ترجع لأسباب تاريخية ، كما ترجع إلى الظروف المادية والموضوعية التى يمر بها المجتمع ، ابتداء من طبيعة الموارد المادية المتاحة إلى طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد وما يفرزه من مزاج شخصى وتوجه إلى العمل .

وفى إطار محاولة العلماء والباحثين فى العالم المتقدم الغربى بحث ظاهرة التخلف والتى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية على النحو السابق عرضه ، كانت محاولة وضع معايير لتحديد الاقتصاد المتخلف ، وانتهى الأدب الاقتصادى الغربى إلى معيار متوسط دخل الفرد الحقيقى كمعيار محدد لذلك ، فالدول التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن مستوى معين (٥٠٠ دولار سنوياً مثلاً) تصبح دولة متخلفة ، ويقابله معيار آخر هو معيار نمط الإنتاج كمحدد للاقتصاد المتخلف عن الاقتصاد المتقدم .

## معيار متوسط دخل الفرد :

ينتهى هذا المعيار إلى أن السمة الغالبة فى الاقتصاديات المتخلفة هى انخفاض مستوى المعيشة ، أى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى فى الدول المتخلفة ، وكذلك انخفاض معدل نمو هذا الدخل رغم توافر الموارد والإمكانيات التى تسمح عند استخدامها بكفاءة ورشد من الوصول إلى مستويات من الدخل تناهز ما هو سائد فى العالم المتقدم ، بل أكثر من ذلك ، فإنه من الثابت أن الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية تتوافر فى دول العالم المتخلف بأضعاف ماهى موجودة فى العالم المتقدم .

وعلى ذلك فإن الفكر التنموى الغربى يركز على محددين للتخلف ، الأول متوسط دخل الفرد فى لحظة زمنية معينة ، والآخر هو معدل نمو هذا الدخل عبر الزمن . والمحدد الأول يحدد الاقتصاد المتخلف ويفصله عن المتقدم ، أما المحدد الثانى فيقيس مدى

نجاح جهود التنمية .

والمعيار الأول لقياس مدى التخلف (متوسط دخل الفرد) لا يمكن التسليم به تسليماً مطلقاً ، ذلك أن متوسط دخل الفرد ومدى إشباعه لحاجات الأفراد مسألة نسبية تختلف تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة التى تختلف بدورها من بلد لآخر ، بل وتختلف داخل البلد الواحد تبعاً لتغير هذه الظروف عبر الزمن ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه فى تحديد الاقتصاد المتخلف لعدة أسباب نوضحها على التوالى :

١ - أن الدخل النقدى ليس ذو قيمة كبيرة فى تحديد مستوى الرفاهية أو مستوى المعيشة، ولكن المحدد الأول هو الدخل الحقيقى ، وتبعاً لذلك فإنه من المعروف أن دخلاً معيناً قد يكون منخفضاً فى بلد معين لأنه لا يحقق الإشباع الضرورى من السلع والخدمات الأساسية بينما هو فى بلد آخر لا يعتبر منخفضاً لأنه يحقق مستوى من الإشباع أكبر ، ويرجع ذلك إلى أن الدخل القومى فى أى بلد إنما يرتبط بهيكل أسعار نسبية مختلفة عن البلد الآخر ، ومن ثم فإن المستوى العام للأسعار سوف يختلف ، وفى حالة انخفاضه يحقق الدخل مستوى من الإشباع لا يحققه نفس الدخل فى بلد آخر يرتفع فيها المستوى العام للأسعار .

بل أن الأمر قد يحدث فى نفس البلد عبر الزمن ، فنفس الدخل الذى يحقق إشباع اليوم لا يحقق نفس الإشباع بعد بضع سنوات لاختلاف هيكل الأسعار وبالتالى المستوى العام للأسعار فى زمن آخر فى نفس البلد .

٢ - لا يمكن الحكم على دخل معين بأنه منخفض أو مرتفع دون الأخذ فى الاعتبار أولويات إنفاق هذا الدخل وتلك الضروريات التى تفرض نفسها كإنفاق حتمى منه تبعاً للظروف المحيطة بالإنسان فى هذا المجتمع والتى قد لا توجد فى مجتمعات أخرى . ومثال ذلك ما لابد من إنفاقه من الدخل لحماية الإنسان من الظروف الطبيعية القاسية مثل البرودة الشديدة فى بعض الدول التى تحتم الإنفاق على التدفئة واستخدام المبانى العازلة للبرودة والإنفاق على الملابس الصوفية الثقيلة ، والاعتماد على الأطعمة الدسمة والمشروبات المنشطة للدورة الدموية وغير ذلك

مما يستنزف جزء كبير من الدخل . وعلى ذلك فإن الحكم بأن الدخل فى أى بلد أكبر أو أقل من البلد الآخر سوف يصبح غير موضوعى ما لم نأخذ فى الاعتبار التكاليف الضرورية التى تفرضها ظروف كل بلد بالنسبة للبلد الآخر .

٣ - بطبيعة الحال فإن اختلاف قيم عملات الدول بعضها عن البعض الآخر قد يشوه الحكم على مدى انخفاض الدخول أو ارتفاعها من بلد لآخر ، وإزاء ذلك اقترح البعض تحويل دخول الدول المتخلفة إلى أحد العملات الدولية مثل الدولار أو الإسترلينى ، إلا أن ذلك يقتضى أن يكون هناك سعر صرف معين يتم التحويل على أساسه ، ومع ذلك فإن هذا الأسلوب لن يضمن تحديد القيمة الحقيقية للدخل فى الدول المتخلفة وذلك لأن سعر الصرف فى الدول المتخلفة غالباً ما لا يكون دقيقاً فى الدلالة على قيمة العملات الوطنية بالنسبة لقيم العملات الحرة فى الدول المتقدمة ، لأن الدول المتخلفة تحدد سعر الصرف بقصد تحقيق أهداف اقتصادية مثل تشجيع صادراتها ، وفى هذه الحالة سوف تخفض من قيمة العملة الوطنية على غير حقيقة قيمتها ، ومن ثم فإن تقييم الدخل عن طريق سعر الصرف فى هذه الحالة سوف يقلل من قيمة دخل الدول المتخلفة المتبعة لهذه السياسة على غير الحقيقة . وفى بعض الدول المتخلفة الأخرى المصدرة لأحد الموارد النادرة التى يتسم الطلب عليها بعدم المرونة ، فإن الدولة تقوم برفع سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الحرة الخاصة بالدول المتقدمة المستوردة لهذه السلعة ، مثل الدول المصدرة للبترول ، وفى هذه الحالة فإن تقييم الدخل عن طريق سعر الصرف سوف يؤدى إلى تقييمه بأكبر من قيمته .

وحتى فى ظل تحرير التبادل الدولى بالكامل فإن سعر الصرف دائماً ما يتعرض لتقلبات مستمرة تؤثر على المقارنة الدولية للدخول المختلفة مما يفقد قيمة هذه المقارنة ويضلل من يعتمد عليها فى المقارنة بين مستوى الدخول فى البلاد المتخلفة .

بالإضافة إلى ذلك فإن سعر الصرف لا يعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية إلا بالنسبة للسلع المحلية الداخلة فى نطاق التجارة الدولية ، أما السلع الأخرى الوطنية التى لا تدخل فى نطاق التجارة الدولية فإن أسعارها النسبية سوف تكون

منخفضة ، وبالتالى لا يعكس سعر الصرف القيمة الحقيقة للعملة المحلية بالنسبة لهذه السلع ، رغم أنه يمكن أن تكون هذه السلع الأخيرة محل استخدام غالبية السكان ، مما يترتب عليه تقدير الدخل فى غير صالح الدول المتخلفة .

٤ – مقارنة الدخل فى بلدين مختلفين إنما يعنى فى الواقع المقارنة بين مستويات المعيشة فى كل منهما ، وهو ما يعنى المقارنة بين تركيبة معينة من السلع والخدمات فى كل بلد ، أى توليفة أو تركيبة من السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات النقل والمواصلات ... الخ . وهذه التوليفة من السلع والخدمات لابد أن تختلف من مجتمع لأخر حسب تفضيلاته الخاصة وظروفه البيئية والقيم والعادات السائدة ، وكذلك حجم الموارد المتاحة ، ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك توليفة واحدة صالحة لكل المجتمعات ، فإذا كانت السيارة من أهم مكونات توليفة السلع المطلوبة للمواطن الأمريكى ، فإنها ليست كذلك فى الدول المتخلفة حيث يمكن أن تحل محلها وسائل الانتقال العامة إذ هى أقل تكلفة وأقل عبئاً على الدخل بالنسبة للفرد ، وكذلك أفضل بالنسبة للمجتمع حيث تضيق الشوارع وتسهيلات المرور عن استيعاب إعداد غفيرة من السيارات الخاصة ، ولعل ذلك هو الملاحظ فى مدينة القاهرة حيث تضيق الشوارع وأماكن الانتظار عن استيعاب السيارات الخاصة رغم تزايد الكبارى العلوية ، مما يجعل الأفراد يتركون سياراتهم الخاصة ويلجأون إلى وسائل النقل العامة ، وفى ذلك تضييع للموارد التى وضعت فى السيارات الخاصة التى لا تستخدم استخداماً كاملاً وكان يمكن استثمارها فى مجالات أخرى منتجة وليكن فى توفير مزيد من وسائل المواصلات العامة .

وفى مجال الخدمات نجد أن متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة يتناسب معه نوع من الخدمة الصحية ، مثل تلك التى تهتم بتجديد أعضاء جسم الإنسان لإطالة عمره ، مثل زراعة القلب والكبد والكلى والأسنان ...الخ ، ويتحتم وجود مستشفيات متخصصة فى هذه العمليات باهظة التكاليف . أما فى العالم المتخلف فإن إنشاء مثل هذه المستشفيات باهظة التكاليف لن يستفيد منه إلا قلة قليلة ، رغم أن الغالبية من السكان فى العالم الثالث يعانون من أمراض متوطنة مثل البلهارسيا

أو الدرن الرئوى ، ولا يحتاج علاجها إلا إلى مستشفيات ضئيلة التكاليف بالنسبة لتكاليف المستشفيات المتخصصة السابقة ، ومن ثم تصبح خدمات هذه المستشفيات من أهم تركيبة السلع والخدمات المطلوبة فى دول العالم المتخلف ، والعدول عنها إلى المستشفيات المتخصصة يعتبر إهدار لموارد لن يتم الاستفادة منها كاملة .

٥ - ثم أن تحديد متوسط دخل الفرد يعتمد على تحديد الدخل القومى والناتج القومى ، فإذا ما كانت هناك طرق مختلفة لحسابه فإن ذلك سوف ينعكس فى عدم دقة المقارنة بين الدخول الفردية فى الدول التى تختلف فيها طريقة حساب الدخل والناتج القومى ، فالدول الإشتراكية مثلاً تستبعد من تعريف الدخل القومى ذلك الجزء المتولد فى قطاع الخدمات غير المنتجة (الخدمات الشخصية وبعض الخدمات العامة) ، بينما يدخل فى تعريف الدخل القومى ولا يستبعد من حسابه فى أغلب الدول الغربية والدول المتخلفة وهو ما يعمل على تضخم حجم الدخل القومى فى بعض البلدان ويقلل من هذا الحجم فى بعض البلدان الأخرى فيجعل من الصعوبة عقد المقارنة بين متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ويفقدها دلالتها ، هذا بالإضافة إلى عدم إمكان معرفة أو قياس مدى مساهمة بعض الخدمات الحكومية فى الدخل مثل خدمات الأمن والدفاع والبحث العلمى والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية .

٦ - يثير أسلوب حساب الدخل مشكلة أخرى وهى الدخول الناتجة من قطاع الاكتفاء الذاتى والذى لا تدخل فى حساب الدخل القومى مما يجعله أقل من حجمه الحقيقى فى الدول المتخلفة ، ذلك لأن اقتصاد الدول المتخلفة مازال يحتوى على قطاع هام يعمل من أجل الاكتفاء الذاتى ومن ثم فإن ناتج هذا القطاع لا يدخل فى نطاق السوق ولا التعامل النقدى ، ومن ثم فهو كم من الناتج يتحول إلى الاستهلاك مباشرة ولا يدخل فى حساب الدخل القومى (حيث أن الدخل القومى هو القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة) . وهذا القطاع ذو أهمية بالغة فى كثير من الدول المتخلفة بحيث يصل نصيبها إلى ٤٠٪ من الدخل المتولد فى قطاع الزراعة . بالطبع لا يوجد هذا القطاع فى الدول المتقدمة وذلك نتيجة لتعميق نظام

التخصص وتقسيم العمل وتعميم استخدام النقود على المستوى الكلي للاقتصاد القومي . ولذلك فإن استبعاد الدخل المتولد في قطاع الاكتفاء الذاتي الذي لا تخلو منه أي دولة متخلفة يجعل تقدير الدخل القومي في غير مصلحة الدول المتخلفة ولصالح الدول المتقدمة، إذ أن الدخل القومي المحسوب في الدول المتخلفة سوف يقل كثيراً عن الدخل القومي الحقيقي .[١]

٧ - ويضاعف من انخفاض الدخل القومي المحسوب في الدول المتخلفة بالنسبة للدخل القومي في الدول المتقدمة استبعاد الخدمات المنزلية المتبادلة التي يقدمها أفراد الأسرة لبعضهم البعض من حساب الدخل القومي حيث جرى العرف الدولي على ذلك [٢] ، ففي الدول المتخلفة تؤدي المرأة أعمالاً وتقدم خدمات لا تدخل في إطار السوق ولا تحصل على مقابل نقدي لما تقدمه من عمل أو ما تؤديه من خدمة ، فالمرأة تقوم بالعمل في تربية الدواجن أو رعاية الماشية دون أجر مدفوع ، كما تقوم بتحويل القمح إلى دقيق وإنتاج الخبز وغسل الملابس وعدة خدمات لا تتقاضى عنها أجراً ، وذلك لشيوع نظام الأسرة كمنتج ومستهلك في المجتمعات المتخلفة ، بينما كل هذه الخدمات في الدول المتقدمة تتم من خلال السوق حيث أصبحت الخدمات المنزلية ذات طبيعة تجارية وتدخل في حساب الدخل القومي ، حيث يتم حساب القيمة المضافة من إنتاج القمح ثم القيمة المضافة من تحويله إلى دقيق ثم إلى خبز وكذا القيمة المضافة من توزيعه على المستهلك النهائي ، وكذلك يضاف إلى الدخل القومي قيمة غسل الملابس بالمغسلة وكذا كيها . وعلى ذلك فإن حساب الدخل القومي سوف يكون متحيزاً مرة أخرى للدول المتقدمة وفي غير صالح الدول المتخلفة ، مما يعني عدم إمكانية الاستفادة منه في الحكم على الدول ذات الدخل القومي المنخفض (أي نصيب الفرد من الدخل القومي) بالتخلف وعلى الدول ذات الدخل القومي المرتفع بالتقدم ، ذلك أن حساب الدخل القومي يتأثر بتعريفه

---

(١) - Bcuer & Yemery, "The Economics of Underdeveloped Countries", Cambridge Handbook Economic Series, 1959, pp. 17 - 18.

(٢) - Singh, Economics of Development, Asia Publishing House, Bombay, 1966, P. 3.

وهذا التعريف يتأثر بطبيعة التنظيم الاقتصادى والاجتماعى السائد فى بلد معين .

وننتهى أخيراً إلى أن الحكم على الدولة بالتخلف أو التقدم تبعاً لمتوسط دخل الفرد يؤدى إلى الخلط بين الدول الغنية والدول المتقدمة ، فهناك مجتمعات يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى مستوى أعلى من مستوى متوسط دخل الفرد فى كثير من دول العالم الغربى المتقدم مثل الدول العربية البترولية، إلا أن هذه الدول مازالت فى عداد الدول المتخلفة ابتداء من معايير التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى كما سوف نرى لاحقاً .

وهكذا فإن معيار متوسط دخل الفرد للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة معياراً غير دقيق ولا نستطيع على أساسه الفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

ويرجع فشل معيار متوسط دخل الفرد فى الحكم على الدولة بالتخلف أو التقدم إلى طبيعة المشكلة التى يتم بحثها والتى حاول الفكر الغربى وضع معيار لتحديدها وهى مشكلة التخلف ، وهذه المشكلة بطبيعتها معقدة وذات أبعاد متعددة ولا يكفى فى تحديدها الاعتماد على بعد واحد من هذه الأبعاد ، إذ أن هذا البعد لن يكشف إلا جانباً من الحقيقة فقط وهو الجانب الخاص به فى مشكلة التخلف . ولذلك فإن متوسط دخل الفرد سوف يلقى الضوء على جانب واحد من المشكلة يتم الحكم على أساسه فقط بالتقدم أو التخلف ومن ثم يعتبر حكماً مجافياً للحقيقة ذلك أنه يحكم على ظاهرة كلية من خلال أحد مؤشراتها أو مكوناتها الجزئية ، وعلى ذلك يبقى معيار متوسط دخل الفرد معياراً جزئياً أو معيار ترد عليه التحفظات ، أو معياراً غير كامل للحكم على أى مجتمع بالتقدم أو التخلف .

ولعل إعطاء أهمية كبيرة لهذا المعيار فى الفكر الإقتصادى الغربى وتبنى الدول المتخلفة له واعتمادها عليه فى صياغة برامج التنمية ، أدى إلى اهتمامها بالجوانب المادية من عملية التنمية المحققة لزيادة الدخل القومى بسرعة (الادخار والاستثمار والتغيير التكنولوجى) وإهمال الجوانب الأخرى للتنمية غير المادية (الجوانب الاجتماعية والجوانب الخاصة ببناء الإنسان ذاته) مما أدى إلى فشل برامج التنمية فى إخراج الدول المتخلفة من براثن التخلف .

ونتيجة لقصور معيار متوسط دخل الفرد ، نادى البعض بإضافة معايير أخرى بجانبه للفصل بين الدول المتخلفة والمتقدمة ، مثل عدد السعرات الحرارية المستهلكة يومياً، عدد الكيلوات الكهربائية المستهلكة ونصيب الفرد من المنسوجات ، نصيب الفرد من السكر أو الحديد ، وهذه المعايير جميعاً تعتمد بدورها على الدخل ، فكلما زاد متوسط دخل الفرد زاد استهلاكه من السلع السابقة والعكس صحيح ، ولذلك فإن هذه المعايير لن تضيف جديداً فى عملية تحديد الدول المتخلفة والفصل بينها وبين الدول المتقدمة .

## متوسط دخل الفرد كمعيار لنجاح التنمية :

وهذا المعيار يقيس مدى نجاح برامج التنمية فى الوصول إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعى ، فعندما يرتفع متوسط دخل الفرد بمعدل أكبر كان هذا دليلاً على نجاح التنمية وسيرها فى مسار صحيح عنها فى الدول التى يقل فيها معدل نمو متوسط دخل الفرد .

وهذا المعيار لقياس مدى نجاح التنمية يعتمد على المعيار السابق للفصل بين الدول المتخلفة والمتقدمة ، وهو معيار معيب ، ولذلك فإن نجاح جهود التنمية لا يمكن الحكم عليها بمعدل نمو الدخل القومى ومن ثم معدل نمو متوسط دخل الفرد ، لأنه قد يرتفع معدل نمو متوسط دخل الفرد فى مجتمع بنسبة أكبر من ارتفاعها فى مجتمع آخر ، رغم أن المجتمع الثانى ذو المعدل المتواضع أو المنخفض هو الذى يبذل مزيداً من الجهود التنموية خلافاً للمجتمع الأول الذى لا يبذل أى جهود فى سبيل التنمية الاقتصادية ، لأنه قد يرجع ارتفاع متوسط دخل الفرد فيه إلى ارتفاع الدخل القومى نتيجة لاكتشاف أحد الموارد النادرة التى يهدرها عن طريق بيعها فى السوق العالمى وإنفاق دخلها على طيبات الاستهلاك ، أو تظهر لهذه الدولة أهمية عسكرية أو استراتيجية فى فترة زمنية معينة نتيجة لظروف دولية معينة مثل الصراع الدولى ، مما يمكن هذا المجتمع من الحصول على مزيد من المعونات والهبات نظير تنازله عن بعض إرادته أو موانيه أو أراضيه ، فيزداد دخله القومى ومن ثم متوسط دخل الفرد دون أن تكون هناك أى جهود تنموية مبذولة .

## نمط الإنتاج كمعيار للفصل بين الاقتصاد المتخلف والمتقدم :

إذا ما سلمنا بمقولة الفكر الاقتصادى الغربى بأن الدول المتخلفة هى الدول الفقيرة التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد ، وهو بطبيعة الحال نتيجة لانخفاض حجم الدخل القومى (حجم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع فى عام مقومة بالنقود) ، فإنه يجب أن نبحث لماذا ينخفض حجم الدخل القومى ، أو لماذا ينخفض حجم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع ؟ لاشك أن السبب فى ذلك هو انخفاض الطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع التى يحددها حجم قوى الإنتاج الموجودة ونوعيتها أى درجة تطورها وتقدمها التكنولوجى ، كذلك معدل نمو قوى الإنتاج سواء كمياً أو كيفياً ، فتبعاً لتوافر قوى الإنتاج وتبعاً لنوعية هذه القوى الإنتاجية أى درجة تقدمها التكنولوجى يتحدد مستوى الناتج القومى ، وبالتالى يتحدد متوسط دخل الفرد من هذا الناتج القومى .

ومفهوم قوى الإنتاج ينصرف إلى شقين متكاملين ، الأول مادى هو الآلات والمعدات والمنشآت التى تستخدم فى عملية الإنتاج ، أما الشق الثانى فهو غير المادى وينصرف إلى الإنسان أى القوى العاملة كماً وكيفاً ، أى حجم القوى العاملة بما اكتسبته من خبرات ومهارات وفنون ومعرفة متراكمة تؤثر فى كفاءتها الإنتاجية . وبذلك فإنه يمكن القول بأن الدول المتخلفة هى الدول التى تتميز بتخلف قوى الإنتاج ، ذلك أن الملاحظ أن الدول المتخلفة تستخدم فى عملية الإنتاج الجماعى أدوات ذات كفاءة إنتاجية أقل بالنسبة لأدوات الإنتاج الأخرى الأكثر تقدماً ، وبطبيعة الحال فإن الإنسان أيضاً سوف تكون مهاراته وخبراته وقدراته أقل ، إذا أن تطور أدوات الإنتاج يعنى تطور الإنسان ذاته من خلال تفاعله مع ظروف الإنتاج وأدوات الإنتاج المتاحة واكتسابه لمهارات جديدة نتيجة هذا التفاعل تجعله قادراً على تطوير هذه الأدوات ، فإذا لم يحدث ذلك التطور فإن الإنسان سوف يظل عند مستوى من الخبرات والمهارات أقل ، ومن ثم سوف تظل أدوات الإنتاج التى يستخدمها فى عملية الإنتاج عند مستوى كفاءة إنتاجية منخفضة .

واستقراء تاريخ البشرية يؤكد ذلك ، ففى الوقت الذى كانت فيه الموارد الإنتاجية هى الأرض وفقط فإن الإنسان ابتدع أدوات بدائية للإنتاج فى عملية الزراعة ابتداء من

العصا المعقوفة إلى المحراث الخشبي إلى المحراث ذو السن الحديدي إلى الجرار الزراعي، وفي كل مرحلة من مراحل تطور أدوات الإنتاج فإن الإنسان ذاته أيضاً يتطور ويكتسب مهارات وخبرات جديدة تجعله قادر على تطوير أدوات الإنتاج واستخدامها وابتداع أفضل منها دائماً عبر الزمن ، والواضح أن الدول الصناعية استطاعت أن تستكمل هذا التطور بلا انقطاع سواء بالنسبة للإنسان أو بالنسبة لأدوات الإنتاج ، ومن ثم فإن قوى الإنتاج في هذه المجتمعات بشقيها المادي والإنساني دائمة التطور إلى الأفضل ، أما الدول المتخلفة فإنها في مرحلة معينة ولأسباب سوف يجري بحثها لاحقاً قد توقفت عن هذا التطور ومن ثم كانت قوى الإنتاج بشقيها متخلفة .

ولكن يلاحظ أن قوى الإنتاج تعمل وتتطور في إطار علاقات محددة هي علاقات الإنتاج وخاصة علاقات الملكية ، وهذه العلاقات هي التي تتطور من خلالها قوى الإنتاج بشقيها المادي والإنساني ومن ثم فإن هذه العلاقات قد تكون إما مساعداً لهذا التطور وإما قيداً يحد من هذا التطور ، وهو ما يستلزم تغيير هذه العلاقات وإحلال تلك العلاقات القادرة على السماح لقوى الإنتاج بالتطور ، ومن ثم فإن علاقات الإنتاج السائدة في مرحلة تاريخية معينة تعكس تطور قوى الإنتاج إلى الحدود التي تتلاءم مع هذه العلاقات [1] ، ولذلك فإن تخلف قوى الإنتاج يعني بالضرورة تخلف علاقات الإنتاج السائدة في هذه المرحلة ، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في مرحلة تاريخية معينة تسمى بأسلوب الإنتاج ، ومن ثم يمكن أن نقول أن الدول المتخلفة هي تلك الدول التي تتميز بتخلف أسلوب الإنتاج السائد فيها ، أو بمعنى أفضل أن التخلف لا يعني إلا سيادة أساليب الإنتاج المتخلفة .

إلا أن أسلوب الإنتاج السائد خلال فترة تاريخية معينة لا يعمل أيضاً في فراغ بل يعمل على أساس سيادة مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأفكار التي تكون فيما بينها البنيان الفكري والثقافي السائد ، ومن ثم أيضاً من خلال سيادة مؤسسات اجتماعية

---

(1) براجع في تفصيل ذلك مؤ[illegible] ب الاقتصادية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٤ ، باب المذهب الاقتصادي الاشتراكي .

وسياسية ودينية ومذهبية معينة ، وهذا الإطار يسمى بالبناء الفوقى . وبطبيعة الحال فإن أسلوب الإنتاج إنما يعمل بالتلاؤم مع هذا البناء الفوقى ويدور فى فلكه بحيث لا يمكن أن يتغير أى منهما إلا بتغيير الآخر ، ومن ثم تطور قوى الإنتاج لن يحدث إلا إذا حدث أن تغير البناء الفوقى أو تطور هذا البناء الفوقى سواء من عادات وتقاليد أو قيم وأفكار واتجاهات أو مؤسسات علوية تعمل على أساسها ، فالاثنان متلازمان ، ومن ثم فإن سيادة أسلوب الإنتاج المتخلف يتضمن بالقطع سيادة بناء فوقى متخلف وبطبيعة الحال فإن المجتمعات المتخلفة هى التى يسودها أساليب الإنتاج المتخلفة وكذا البناء الفوقى المتخلف ، فكما تسود أدوات الإنتاج المتخلفة تعايشها علاقات إنتاج متخلفة فى إطار من قيم وعادات وأفكار ومؤسسات سياسية واجتماعية وفكرية متخلفة . وأسلوب الإنتاج بالإضافة إلى البناء الفوقى السابق إيضاحه يسمى بنمط الإنتاج .

وننتهى أخيراً إلى أن الدول المتخلفة هى الدول ذات أسلوب الإنتاج المتخلف وذات البناء الفوقى المتخلف ، وهو ما يؤكد أن ظاهرة التخلف ظاهرة معقدة وشاملة لكافة جوانب الحياة ابتداء من نمط تفكير الإنسان الذى يحكمه البناء الفوقى إلى كيفية الإنتاج الذى تحكمه أدوات الإنتاج إلى العلاقات التى تنشأ بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج ، ومن ثم فإن الحكم على مجتمع بالتخلف يقتضى النظر فى كافة المكونات السابقة وتقييمها وليس البحث عن متوسط دخل الفرد فقط ، وهو ما يؤكد أن عملية التنمية والتطوير للمجتمعات عملية متكاملة ومن الصعوبة بمكان إلا أنها مع ذلك ليست مستحيلة .

## معدل إنتاجية العمل كمعيار للتنمية والتطوير :

أما المعيار الثانى المستخدم فى الحكم على جهود التنمية وما إذا كانت هذه الجهود ناجحة أو جانبها الصواب وهو معيار معدل زيادة متوسط دخل الفرد ، والذى يعنى أنه إذا كان مرتفعاً بارتفاع معدل نمو الدخل القومى كانت جهود التنمية ناجحة والعكس صحيح . وهو تبسيط مخل للأمور ولن يؤدى إلى بلوغ أهداف هذه الدول فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ففى ظل اقتناع كثير من الدول المتخلفة بهذا المعيار انصرفت جهودها إلى محاولة زيادة معدل نمو الناتج القومى عن طريق زيادة الطاقة

الإنتاجية للمجتمع بإرساء العديد من المصانع والوحدات الإنتاجية وتوسيع الإنتاج الزراعي باستصلاح الأراضي ، ولكن في إطار نفس علاقات الإنتاج السابقة دون أدنى تطوير لمكونات البناء الفوقي ، فكانت هناك زيادة في معدل نمو الناتج القومي ولكنها زيادة هزيلة لا تتناسب مع الجهود المبذولة ، ثم أن هذه المجتمعات تعيش في مشاكل لانهائية تزداد تعقيداً عبر الزمن وليس لها من سبب إلا تخلف القيم والعادات والأفكار ...الخ أي تخلف البناء الفوقي للمجتمع الذي يعمل من خلاله أسلوب الإنتاج .

ولذلك يجب أن نصيغ هدفاً آخر لجهود التطوير والتنمية ، وكذا نضع معياراً آخر لقياس مدى نجاح هذه الجهود ، فالتطوير والتنمية ليس هدفها الأول هو زيادة معدل نمو الناتج القومي ولن يكون معيار نجاحها هو ارتفاع هذا المعدل ، بل إن جهود التطوير والتنمية لابد أن يكون هدفها الأول هو رفع المستوى الحضاري لأفراد المجتمع ، ويكون معيار نجاحها هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل .

وهكذا فإن التطوير سوف يبدأ بالمكونات الحضارية للإنسان والمجتمع ابتداء من المناحي العقلية والثقافية والقيمية (من القيم) والمؤسسات السياسية والاجتماعية والفكرية التي سوف تؤثر في العلاقات السائدة للأفراد داخل المجتمع (علاقات غير إنتاجية) ، ومن تؤثر في علاقات الإنتاج بما يسمح بتطوير قوى الإنتاج . أما تغيير أدوات الإنتاج فقط بإحلال الآلات والمعدات والمصانع ذات التكنولوجيا المتقدمة من الدول المتقدمة إلى المتخلفة دون تغيير البناء الفوقي واستلهام علاقات إنتاج مناسبة أفضل فإنه لن يؤدي إلا إلى سوء الاستخدام وزيادة الفاقد ونقص الإنتاج وضعف جودته . ورغم أن الآلات والمصانع تعمل بكفاءة وبإنتاجية مرتفعة في الدول المتقدمة المستوردة منها لكن الفرق هو في المستوى الحضاري للإنسان ومكوناته العقلية والقيمية وكذا علاقات الإنتاج السائدة في دول العالم المتخلف ، وهو ما ينعكس في انخفاض إنتاجية العمل وفي نموها بمعدل بطيء جداً لا يتناسب البتة مع تغيير أدوات الإنتاج ، ومن ثم فإن المعيار الأمثل لجهود التطوير هو مدى ارتفاع معدل نمو إنتاجية العمل إذ هو الذي سوف يبعث على البحث عن معوقات التطوير في كافة المستويات ، ولا شك أن ارتفاع إنتاجية العمل يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج القومي ، أما الاعتماد على معدل نمو متوسط دخل الفرد فقط فإنه قد يحدث أن

يزداد هذا المعدل الأخير لأسباب أخرى دون أن يكون هناك أى تطوير للمجتمع ، ويظل على حالة التخلف إن لم تتعمق هذه الحالة ، ويبدو تبعاً لهذا المعيار خطأ أنها تتقدم .[1]

---

[1] من الملاحظات الواضحة فى المجتمع المصرى زيادة متوسط دخل الفرد ، وهو ما يمكن تفسيره بتقدم المجتمع المصرى خطوات نحو التنمية ، إلا أنه إذا أخذنا بمعيار معدل نمو إنتاجية العمل نجد أن المجتمع المصرى رغم زيادة الدخل القومى لم يتقدم بعيداً عن التخلف قيد أنملة إن لم يكن قد تراجع عما كان عليه فى الستينات نظراً لثبات إنتاجية العمل بل وانخفاضها بوضوح فى كثير من القطاعات .

ومما يؤكد وجه نظرنا فى أن البدء بالتغيير لإحراز التقدم لابد أن يبدأ بتغيير البناء الفوقى وعلاقات الإنتاج هو ما حدث تاريخياً فى التحولات التى تمت فى الجزيرة العربية فى بداية الإسلام ، حيث كان التغيير ابتداء من البناء الفوقى بمكوناته والذى انعكس فى إرساء علاقات إنتاج جديدة انتهت بتغيير وجه الحياة والإنتاج فى هذه المجتمعات .

- يراجع مؤلفنا بعنوان : المذهب الاقتصادى الإسلامى ، مكتبة الجلاء الحديثة ببورسعيد ، ١٩٨٣ .

# الفصل الثالث

## اختلال الهيكل الإنتاجى وضعف التراكم الرأسمالى

# الفصل الثالث

# اختلال الهيكل الإنتاجي وضعف التراكم الرأسمالي

## اختلال الهيكل الإنتاجي وضعف التراكم الرأسمالي :

يقصد بالهيكل الاقتصادى لأى مجتمع تلك النسب التى تساهم بها القطاعات الاقتصادية المختلفة فى تحقيق الناتج القومى ، أى مقدار المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية فى تكوين هذا الناتج . وكذلك يتم الحكم على طبيعة الهيكل الاقتصادى وما إذا كان مختلاً أم متوازناً ابتداء من طبيعة العلاقات السائدة بين القطاعات الاقتصادية التى تكون هذا الهيكل .

ويتم التعرف على طبيعة الهيكل الاقتصادى لأى مجتمع من خلال التعرف على مدى مساهمة كل قطاع فى تحقيق الناتج القومى ، فإذا كان قطاع الزراعة يحتل الأهمية الكبرى فى تحقيق الناتج القومى لزيادة نسبة مساهمته وتفوقها على نسبة مساهمة القطاعات الأخرى ، اعتبر هذا الاقتصاد اقتصاداً زراعياً ، وعلى العكس إذا ما تفوقت نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى تحقيق الناتج القومى على بقية القطاعات الأخرى أعتبر هذا الاقتصاد اقتصاداً صناعياً .

وكذلك يمكن التعرف على طبيعة الهيكل الاقتصادى بالتعرف على نسبة تركز العمالة فى القطاعات الاقتصادية ، فيتميز الاقتصاد الزراعى مثلاً باستيعاب أكبر نسبة من القوى العاملة فى النشاط الزراعى ، أو النشاط الاستخراجى كما هو الغالب فى الدول المتخلفة ، بينما تتراجع نسبة القوى العاملة فى النشاط الصناعى وخاصة الصناعات التحويلية .

وكلا المعياران يحكمان على طبيعة الهيكل الاقتصادى ، إلا أن المعيار الأول (مساهمة القطاع فى الناتج القومى) أكثر دلالة فى الحكم على طبيعة الهيكل الاقتصادى ،

إذ قد تتركز القوى العاملة فى أحد القطاعات دون أن يحقق مساهمة كبيرة فى الناتج القومى ، مثال ذلك قطاع الزراعة المصرى الذى يستوعب أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة المصرية بينما لا يساهم إلا بنسبة ١٦,٣٪ فقط فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى.[١]

واختلال الهيكل الاقتصادى صفة نسبية وليست مطلقة ، لأنه يوصف بالاختلال قياساً على هيكل اقتصادى آخر يعتبر سليماً وغير مختل . وعادة ما يكون الهيكل الاقتصادى محل المقارنة والقياس أحد الهياكل الاقتصادية فى الدول المتقدمة ويتسم بتناسب مساهمة قطاعاته المختلفة فى تحقيق الناتج القومى ، ولا ينفرد فيه قطاع معين بتحقيق النسبة الغالبة من هذا الناتج ، أو باستيعاب الغالبية من القوى العاملة . وهذا الاختلال يمكن تصحيحه بزيادة القدرات الإنتاجية للقطاعات الضعيفة ، وذلك بزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذه القطاعات كى تساهم بحجم أكبر من الإنتاج فى تحقيق الناتج القومى .

وفى الواقع أن الحكم على الهيكل الاقتصادى بالتوازن أو الاختلال يجب أن لا يقوم فقط على المقارنة بالهياكل الاقتصادية فى الدول المتقدمة ، وذلك لاختلاف الظروف المادية والموضوعية التى تمر بها الاقتصاديات المختلفة سواء المتقدمة منها أو المتخلفة . وعلى ذلك فإنه يمكن التعرف على الهيكل الاقتصادى وما إذا كان مختلاً أم متوازناً ابتداء من طبيعة العلاقات السائدة بين القطاعات المكونة لهذا الهيكل ، وبالتالى فإن الحكم على مدى اختلال الهيكل الاقتصادى من عدمه يجب أن يعتمد على ثلاثة معايير أخرى إلى جانب المعياران السابقان (نسبة مساهمة القطاعات فى تحقيق الناتج القومى ، أو نسبة استيعاب القوى العاملة) .

وهذه المعايير الإضافية للحكم على مدى اختلال الهيكل الاقتصادى هى :

**المعيار الأول :** مدى قدرة الهيكل الاقتصادى فى تركيبه الحالى على استغلال الموارد

---

[١] البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ٩٤ / ١٩٩٥ ، ص. ١٠٦ .

المادية والبشرية المتاحة للاقتصاد القومى.

**المعيار الثانى :** مدى الترابط الهيكلى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومدى توافر الاعتماد المتبادل بين القطاعات على بعضها البعض .

**المعيار الثالث :** مدى قدرة الهيكل الاقتصادى على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وتحقيقه لمستوى من الرفاهية يتناسب مع الموارد المتاحة للمجتمع . وأخذ هذا المعيار الإضافى فى الاعتبار يعالج بعض مشاكل الاقتصاديات ذات الخلل فى الموارد المادية والبشرية .

والأخذ بهذه المعايير الإضافية فى الحكم على توازن الهيكل الاقتصادى إنما يحمى الدول المتخلفة من السير فى تقليد الهياكل الاقتصادية المتقدمة دون الوعى بالظروف المادية والموضوعية لكل مجتمع على حده ، فإذا كان المجتمع يتمتع بوفرة الأراضى الزراعية ، فإنه لا يمنع أن يكون قطاع الزراعة هو القطاع الذى يساهم بأكبر جزء من الناتج القومى وأن يستوعب الحجم الأكبر من القوى العاملة ، وتكون العبرة فى هذه الحالة بمدى إنتاجية الأرض ومدى إنتاجية العمل ، فإذا ما كانت كلاهما على مستوى عال وليس عند مستوى متدنى ، فإن الأمر لا يعتبر اختلالاً هيكلياً للاقتصاد القومى فى هذه البلد ، إذ العبرة بمدى القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة استغلالاً كاملاً عند أعلى مستوى من الكفاءة الإنتاجية .

ولقد لوحظ من تجارب التنمية الاقتصادية للعالم الثالث محاولات بناء الصناعة بالشكل الذى تم فيه إهمال قطاع الزراعة ، مما أدى إلى مشاكل كثيرة أهمها ارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية سواء من المواد الغذائية أو المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وبالتالى أدى ذلك إلى زيادة تكاليف الصناعة (أجور للعمالة ، أثمان مواد أولية) وأفشل برامج التصنيع ذاتها .

وكذلك فإنه يجب الأخذ فى الاعتبار عند الحكم على الهيكل الاقتصادى كيفية تركيب القطاعات الاقتصادية واعتمادها على بعضها البعض، بحيث تغذى بعضها البعض، مثال ذلك اعتماد قطاع الصناعات الغذائية على قطاع الزراعة ، واعتماد القطاعات

الصناعية للسلع الاستهلاكية على قطاعات إنتاج الآلات والمعدات وقطع الغيار ، وهو ما يعطى الاقتصاد القومى فى مجموعه استقلالاً عن العالم الخارجى فى تحقيق الناتج القومى.

بالإضافة إلى أنه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم الهيكل الاقتصادى مدى إمكانية إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع اعتماداً على الموارد المادية المتاحة ، ذلك أن التناسب المادى فى مساهمة القطاعات الإنتاجية فى تحقيق الناتج القومى لا تكفى للحكم على الهيكل الاقتصادى بالتوازن وعدم الاختلال ، ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مدى تحقيق إشباع الحاجات ابتداء من درجة إلحاحها وحاجة الإنسان إليها ومن ثم يقتضى الأمر تعديل الهيكل الاقتصادى إلى الهيكل الأمثل بزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات التى تتخلف عن إشباع حاجات أفراد المجتمع ، حتى ولو كان ذلك على حساب مساهمة بعض القطاعات الأخرى فى تحقيق الناتج القومى .

وفى الحقيقة تتميز اقتصاديات الدول المتخلفة بهياكل إنتاجية واقتصادية مختلة ، حيث نجد بعض الدول يحقق فيها قطاع الزراعة أكبر مساهمة فى الناتج القومى مثل بروندى حيث يساهم قطاع الزراعة بنسبة تصل إلى ٦١٪ بينما يساهم قطاع الصناعة بنسبة ١٥٪ ، ويساهم قطاع الخدمات بنسبة ٢٤٪ فى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٥ . وقد يكون الاختلال ناتج عن مساهمة قطاع الاستخراج كما فى الدول العربية البترولية حيث يساهم بنسبة ٥٦٪ فى السعودية ، ٥٨٪ فى الكويت ، ورغم وجود إحصاءات مساهمة قطاع الاستخراج داخل بيانات قطاع الصناعة فى هذه الدول إلا أن الدور الأساسى والمساهمة الحقيقة هى لقطاع استخراج البترول وليس للصناعة .

جدول رقم (١)

نسب مساهمة القطاعات الثلاثة الرئيسية فى

الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٥

| الدولــــــة | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
|---|---|---|---|
| بنجلاديش | ٥٠ | ١٤ | ٣٦ |
| ينبال | ٦٢ | ١٢ | ٢٦ |
| بروندى | ٦١ | ١٥ | ٢٤ |
| أفريقيا الوسطى | ٣٩ | ٢٠ | ٤١ |
| الهند | ٣١ | ٢٧ | ٤١ |
| السودان | ٢٦ | ١٨ | ٥٧ |
| السنغال | ١٩ | ٢٩ | ٥٢ |
| زامبيا | ١٤ | ٣٩ | ٤٦ |
| المغرب | ١٨ | ٣٢ | ٥٠ |
| مصر | ٢٠ | ٣١ | ٤٩ |
| السلفادور | ١٩ | ٢٢ | ٦٠ |
| تركيا | ١٩ | ٣٥ | ٤٦ |
| الكونغو | ٨ | ٥٤ | ٣٨ |
| تونس | ١٧ | ٣٤ | ٤٩ |
| سوريا | ٢٢ | ٢١ | ٥٧ |
| البرازيل | ١٣ | ٣٣ | ٥٤ |
| يوغوسلافيا | ١١ | ٣٥ | ٥٤ |
| المكسيك | ١٢ | ٤٦ | ٥٢ |
| الجزائر | ٨ | ٤٨ | ٤٣ |
| هونج كونج | ١ | ٣١ | ٦٨ |
| ليبيا | ٤ | ٥٧ | ٣٩ |

| الدولـــــــة | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
|---|---|---|---|
| المملكة السعودية | ٣ | ٥٦ | ٤١ |
| الكويت | ١ | ٥٨ | ٤١ |
| إنجلترا | ٢ | ٣٦ | ٦٢ |
| استراليا | ٣ | ٣٨ | ٥٩ |
| فرنسا | ٤ | ٣٤ | ٦٢ |
| استراليا | ٤ | ٣٣ | ٦٣ |
| الدانمرك | ٥ | ٢٤ | ٧١ |
| اليابان | ٣ | ٤١ | ٥٦ |
| السويد | ٣ | ٣١ | ٦٦ |
| كندا | ٣ | ٣٠ | ٦٧ |
| الولايات المتحدة | ٢ | ٣١ | ٦٧ |

*المصدر :*

- A.P. Thirlwall, Growth and Development, Macmillan, London, 1989, pp. 56 - 59.

*نقلاً عن :*

- World Development Report, 1987, (world Bank).

وإذا ما نظرنا إلى الهيكل الاقتصادى فى الدول المتقدمة نجد أن قطاع الصناعة يأخذ مكاناً بارزاً وخاصة الصناعات التحويلية ، ففى إنجلترا مثلاً نجد أن قطاع الزراعة يساهم بنسبة ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى بينما يساهم قطاع الصناعة بنسبة ٣٦٪ ، ويساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٢٪ . وهذا الوضع هو الذى يميز الهيكل الاقتصادى فى الدول المتقدمة ، حيث نجد مساهمة القطاعات الرئيسية فى اقتصاد الولايات المتحدة لا تختلف كثيراً ، فنجد قطاع الزراعة يساهم بنسبة ٢٪ فى الناتج المحلى الإجمالى ، ويساهم قطاع الصناعة بنسبة ٣١٪ ، بينما يساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٧٪ .

وكذلك يتميز الهيكل الاقتصادى فى الدول المتقدمة بسمة مميزة تخالف ما تعارف

عليه قديماً من تناسب القطاعات الاقتصادية فى تحقيق الناتج القومى ، وهذه السمة هى تفوق نسبة مساهمة قطاع الخدمات فى تحقيق الناتج القومى ، وهذه الظاهرة بالنسبة للدول المتقدمة ظاهرة صحية نتيجة اتجاهها الأخير إلى زيادة الرفاهية للأفراد داخل هذه المجتمعات ، بعد أن تم بناء هياكلها الاقتصادية وخاصة الصناعات التحويلية وصناعة الآلات والمعدات القادرة على تجديد الطاقة الإنتاجية لقوى الإنتاج فى هذه المجتمعات تبعاً لأحدث التطورات التكنولوجية .

ورغم أن هناك بعض الدول المتخلفة يتفوق فيها قطاع الخدمات ، حيث يساهم بالنسبة الغالبة فى تحقيق الناتج القومى مثل السلفادور (٦٠٪) والسودان (٥٨٪) ، إلا أن ذلك يعتبر ظاهرة سلبية تعبر عن تضخم قطاع الخدمات الحكومية وغير الحكومية قبل أن يكتمل بناء الهيكل الإنتاجى وخاصة قطاع الصناعة مما يؤكد أن قطاع الخدمات عبئ على الاقتصاد القومى ولا يساهم فى زيادة رفاهية المجتمع ، فلا يمكن أن تتحقق مساهمة هذا القطاع فى زيادة الرفاهية إلا بعد استكمال بناء القطاعات الاقتصادية المنتجة لأدوات الرفاهية ، وهى القطاعات الإنتاجية السلعية والقطاعات الإنتاجية الخدمية ، أو زيادة طاقتها الإنتاجية لتصبح قادرة على تحقيق مزيد من الإنتاج السلعى والخدمى بما يحقق مزيداً من الرفاهية لأفراد المجتمع .

وكذلك قد نجد الاختلال فى الهيكل الإنتاجى بشكل مختلف عندما نجد أن بعض القطاعات الخدمية مثل قطاع التمويل والتجارة يساهم بنسبة أعلى من مساهمة القطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، ففى عام ١٩٩٥/٩٤ كانت مساهمة قطاع الخدمات (التجارة والمال والتأمين) فى الناتج المحلى الإجمالى ٢٢,٤٪ ، بينما مساهمة قطاع الزراعة ١٦,٣٪ وقطاع الصناعة والتعدين ١٧,٣٪ وهو ما يشير إلى الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى .[١]

وهكذا مما سبق نجد أن الهيكل الاقتصادى لأى مجتمع يعكس أسلوب الإنتاج فى هذا المجتمع ، ولا يمكن الأخذ بقواعد عامة تحكم بأن الهيكل الاقتصادى فى مجتمع هو

---

[١] تقرير البنك المركزى المصرى ، عام ٩٤ / ١٩٩٥ ، ص. ١٠٦ .

الهيكل الأمثل بصفة مطلقة ، فإذا كان تناسب مساهمة القطاعات فى الناتج القومى ظاهرة صحية ، فإن الخروج عليها قد يكون بالنسبة لأحد المجتمعات هو الظاهرة الأصح مثل قطاع الخدمات فى العالم المتقدم ، وإذا كانت المساهمة الأكبر لقطاع الصناعة فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى ظاهرة صحية ، فإنه لابد من فحص نوعيات الصناعة وهل الغالب منها هو صناعة الاستخراج أم الصناعات التحويلية . وكذلك لابد من فحص الهيكل الاقتصادى فى ضوء تحقيقه الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية ، فإذا كان الهيكل الاقتصادى لا يسمح باستغلال كافة الموارد بنوعيها أعتبر هيكلاً معيباً ولابد من البحث عن ذلك الهيكل الأمثل الذى يضمن استغلال الموارد، وكذلك يجب فحص الهيكل الاقتصادى فى ضوء مدى تحقيقه لإشباع الحاجات حسب درجة إلحاحها وضروراتها لأفراد المجتمع ، فإذا ما كان الهيكل الاقتصادى يوفر من الإنتاج السلعى أو الخدمى ما لا يشبع حاجات أفراد المجتمع تبعاً لإلحاحها اعتبر هيكلاً معيباً يحتاج إلى التعديل إلى الهيكل الأمثل ، كما لو كان الهيكل الاقتصادى قائم بإشباع حاجات الصفوة من السلع الكمالية دون الحاجات الضرورية للغالبية من أفراد المجتمع، أو يقوم بإشباع حاجات مجتمعات أخرى غير حاجات الاقتصاد الوطنى كما يحدث فى حالة سيادة الاستثمار الأجنبى وسيطرته على عملية الإنتاج الاجتماعى وتحويله لعملية الإنتاج المحلى لخدمة مجتمعات أجنبية أخرى، فإن الهيكل الاقتصادى فى هذه الحالات يكون هيكلاً مختلاً يجب تعديله وتطويره ليساير هذه المعايير .

## أسباب اختلال الهياكل الإنتاجية فى الدول المتخلفة :

يرجع اختلال الهياكل الإنتاجية للدول المتخلفة إلى ظروف تاريخية مرت بهذه الدول فأورثتها هذه الأوضاع الاقتصادية المختلفة [1] ، ومن ثم فإن التخلف الاقتصادى والاجتماعى ما هو إلا نتيجة لعملية تاريخية تم خلالها تحويل الهيكل الاقتصادى من هيكل قادر على تحقيق إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وكذا الوفاء بحاجات التراكم الرأسمالى لإعادة تجدد الإنتاج إلى هيكل اقتصادى آخر يقوم على إشباع احتياجات أخرى

---

[1] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨

خارجية هى حاجات رأس المال المسيطر والتابع لمجتمعات أخرى غير المجتمع المحلى ، ومن ثم تأمين تعبئة الفائض الاقتصادى المحلى نحو الخارج ، وهو ما يؤدى إلى عرقلة تطور المجتمع الذى أصبح متخلفاً بحكم هذه الظروف والذى أصبح نتيجة لها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ قيامه على تقسيم العمل الرأسمالى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية [1] . فمن المعروف مثلاً أن مجتمعاً مثل المجتمع المصرى منذ آلاف السنين كان قادراً على بناء نوع من الاقتصاد المستقل المعتمد على ذاته فى إطار حضارى غاية التقدم أدى إلى ابتداع واستخدام أنواع من التكنولوجيا لم يصل إليها العالم الحديث حتى الآن ، مثل تكنولوجيا التحنيط والبناء وكيمياء الألوان ، وكذا استطاع أن يحافظ على الفائض الاقتصادى من اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعى وأن يستخدمه فى إقامة المدن وفى إعاشة الطبقات التى لم تكن تساهم فى عملية تحقيق الإنتاج ، وكذا استطاع أن يبنى شواهد على قدرته الإنتاجية مازالت موجودة حتى الآن . [2]

ويشهد التاريخ الاقتصادى أيضاً أن المجتمع المصرى استطاع أن يبنى اقتصاداً مستقلاً وغير تابع للسوق الرأسمالية العالمية خلال الفترة ١٨٠٥ - ١٨٤٠ هى فترة حكم محمد على ، وأنه أقام أول بناء صناعى ذو وزن نسبى هام إلى جانب النشاط الزراعى الذى أعيد تنظيمه بالشكل الذى حقق توازن الهيكل الإنتاجى ، مما أكسب الاقتصاد المصرى قوة ذاتية مستقلة أعطت مصر مكانة هامة فى السوق العالمى وقوة مسيطرة على شرق البحر الأبيض .

ومن أهم مقومات هذه الفترة التى اتسمت بمحاولة إقامة التوازن الاقتصادى بين الزراعة والصناعة هو استطاعة الدولة المحافظة على الفائض الاقتصادى (الزراعى) وتعبئته من أجل بناء الطاقة الإنتاجية من خلال تحويل جزء من هذا الفائض فى شكله العين من خلال السوق الدولية إلى سلعاً صناعية وآلات (بتصدير الحاصلات الزراعية

---

[1] يعنى الفائض الاقتصادى حجم الإنتاج القومى مطروحاً منه حجم الاستهلاك . وهناك ما يسمى بالفائض الاقتصادى الاحتمالى ، والفائض الاقتصادى المخطط . يراجع فى ذلك : بول باران ، الاقتصاد السياسى للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر عام ١٩٧٦ .

[2] نقصد بذلك الآثار المصرية القديمة .

واستيراد الآلات) مكنت من إرساء البناء الصناعي خلال ثلاثة عقود هي بداية القرن التاسع عشر ، ففى هذه الفترة كان يوجد ٣٠ مصنعاً للغزل والنسيج تفى بحاجة السوق الداخلية مع تصدير جزء من الناتج فى شكل صادرات من المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والكتانية لتطرد المنتجات الإنجليزية فى كل من سوريا والأناضول والسودان وشبه الجزية العربية . كما أوجدت ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار وكل لوازم الحرب التى كانت تستورد من الخارج ، بالإضافة إلى مصانع الأسلحة ، وهو ما أدى إلى بناء أسطول مصرى بحرى قادر على نقل الصادرات والواردات المصرية ، كما تم بناء صناعات السكر والصبغة والزجاج ودبغ الجلود وصناعة الورق والكيماويات . وبلغ حجم القوة العاملة فى القطاع الصناعى عام ١٨٣٣ وحده ٢٦٠,٠٠٠ عامل أجير فى الوقت الذى لم يزد سكان مصر عن أربعة ملايين نسمة ، وهذا لم يكن يتم بالطبع دون الاهتمام بالتعليم بكافة فروعه وأنواعه ومراحله ومع إرسال البعثات إلى العالم الأوربى حتى منتصف عشرينات القرن التاسع عشر. ومن أهم ما اتسمت به هذه الجهود التنموية هو الاستبعاد المتعمد لرأس المال الأجنبى والاعتماد على الفائض الاقتصادى المصرى فقط فى عمليات الاستثمار .

وهكذا استطاع الاقتصاد المصرى أن يحقق قدرة ذاتية وسيطرة اقتصادية وسياسية وعسكرية فى المنطقة ، وأن يهدد مصالح رأس المال الأوربى وأن يطرد منتجاته ويحل محلها فى البلدان المحيطة ، وأن يفرض سياسة الحماية للمنتجات المصرية تجاهها داخل مصر وداخل حدود بلدان الشرق الأوسط التى كان يسيطر عليها . وبذلك وصل الصراع بين الاقتصاد المصرى ورأس المال العالمى بقيادة رأس المال الإنجليزى ذروته بعمل عسكرى قامت به القوى الخمس الموقعة على معاهدة لندن فى يوليو عام ١٨٣٠ ، وهى بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا ، لإسقاط وتقويض الاقتصاد المصرى المستقل كقوة استطاعت أن تبنى ذاتها وأن تهدد مصالح رأس المال الأوربى وخاصة الإنجليزى .

وبضرب الدولة المصرية يتم القضاء على محاولة بناء اقتصاد مستقل يرتكز على الصناعة وتتم محاولة أخرى لتصفية النشاط الصناعى وتشويه الهيكل الإنتاجى

المصرى وإعادته إلى النشاط الزراعى فقط من خلال عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية وإخضاعه لسيطرة رأس المال الإنجليزى بصفة خاصة .

وبدأ رأس المال الأجنبى فى شكله المالى يتغلغل فى الاقتصاد المصرى ليحقق هدفه الأول وهو سرعة إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية ، وليحقق هدفه الأساسى وهو تعبئة الفائض الاقتصادى إلى الخارج بعد أن كان يستخدم فى التوسع فى البناء الصناعى داخل مصر .

وهكذا أصبح الهيكل الإنتاجى المصرى يعمل بقدم واحد وهى الزراعة ليكون مزرعة لمراكز صناعة الغزل والنسيج فى إنجلترا ، فضلاً عن حرمان الاقتصاد المصرى من الفائض الذى كان يمكن أن يستخدم فى تجديد طاقته الإنتاجية ، وانهارت الصناعة وتم الاعتماد على الخارج فى الوفاء باحتياجات المجتمع المصرى من إنتاجها ، وأصبحت العملية الإنتاجية القومية داخل مصر تتم استجابة لمصالح رأس المال الأجنبى – الإنجليزى خاصة – وليس استجابة لإشباع حاجات الإنسان المصرى .[١]

وتشويه الهيكل الإنتاجى للمجتمع المصرى وخلق الاختلال داخله لم يكن قاصراً على المجتمع المصرى فقط بل لقد وقع فريسة له كافة اقتصاديات الدول المسماة الآن بالدول المتخلفة – وقد أحدث هذا الاختلال الهيكلى آثاراً تعتبر الآن من السمات العامة المشتركة لكافة الاقتصاديات المتخلفة والناتجة عن هذه الحقيقة التاريخية لدرجة أن الدارس لاقتصاديات الدول المتخلفة الآن لا يرى إلا هذه السمات أو المظاهر الدالة على التخلف والتى تشترك فيها كافة البلاد المتخلفة . وهكذا اعتبر البعض التخلف ما هو إلا حالة مؤقتة سوف تزول حتماً وتنتهى بالمجتمع إلى حالة التقدم حتماً ، بل البعض أعتبر أن التخلف ما هو إلا مرحلة من مراحل التطور الذى تمر به المجتمعات وسوف تنتهى إلى التقدم يوماً ما بمرور الزمن . ووجهة النظر هذه قاصرة عن الإلمام بأن التخلف ما هو إلا ظاهرة تاريخية تكونت عبر الزمن من خلال مؤثرات خارجية استجابت لها قوى ومؤثرات داخلية أدت إلى هذا الوضع المتخلف ، وأن هذا الوضع المتخلف أفرز مجموعة من الظواهر هى

---

[١] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره .

البادية أما الدارس أو الباحث ، ومن ثم فإن الجهود المبذولة من أجل معالجة مظاهر التخلف دون الاهتمام بالمؤثرات والظروف التى أدت إلى الوضع المتخلف للدول المتخلفة سوف تكون جهوداً طائشة وبلا نتائج إيجابية فى نقل الدول المتخلفة إلى الوضع المتقدم .

# الفصل الرابع

## الاختلال السكانى وتعمق البطالة

إن الحديث عن الاختلال السكانى فى العالم المتخلف ينصرف دائماً ولأول وهلة إلى الإشارة إلى زيادة حجم السكان أو اكتظاظ السكان ، وهو ما اصطلح على تسميته أخيراً بالانفجار السكانى كظاهرة سلبية فى العالم المتخلف ، يعبر عنها ارتفاع معدل المواليد .

ويحاول البعض أن يضع ظاهرة ارتفاع معدل المواليد فى العالم المتخلف فى سياق تاريخى مرحلى ، وكذلك تبريرى وقدرى فى نفس الوقت ، على غرار نظرية مراحل النمو الاقتصادى التى قدمها "والت رستو" لتفسير التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وجوهر ذلك أن النمو السكانى فى العالم يمر بمراحل أربعة ، مازالت دول العالم المتخلف حبيسة المرحلة الثالثة من هذا التطور .

**المرحلة الأولى :**

وهى المرحلة التى تتسم بثبات حجم السكان ، حيث يتعادل معدل المواليد مع معدل الوفيات ويكون فى حدود ٤٪ سنوياً . ولقد مرت المجتمعات بثبات حجم السكان فى الوقت الذى كانت فيه المجتمعات مغلقة وليس بينها أى علاقات وخاصة العلاقات التجارية، وسادت الحروب الأهلية وعدم الاستقرار نتيجة انعدام الأمن الجماعى ، مما انعكس فى تفشى المجاعات والأوبئة ، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات إلى ٤٪ ليتعادل مع معدل المواليد ٤٪ أيضاً ليسود ثبات حجم السكان . وهذه الحالة تتغير بتغير الأوضاع فى المجتمعات الإنسانية إيجابياً بظهور الإدارة المركزية الحاكمة والقضاء على الحروب وبدء التواصل بين المجتمعات بإيجاد الطرق وتأمين الانتقال والتبادل ، ومن ثم توفير مستويات معيشية أفضل تؤدى إلى تخفيض معدل الوفيات إلى ٣٪ سنوياً مع بقاء معدل المواليد ٤٪، وهو ما يؤدى إلى زيادة حجم السكان بمعدل ١٪ سنوياً .

**المرحلة الثانية :**

وتتميز بتحسن وتقدم أساليب الصحة العامة وخاصة فى مجال الوقاية من الأمراض الوبائية مثل الكوليرا ، الملاريا ، والحمى الصفراء ، والتيفود ، خاصة بعد اكتشاف مادة د.د.ت والمضادات الحيوية والبنسلين وزيادة الإنفاق الحكومى فى هذا المجال ، مما خفض معدل الوفيات إلى ٢٪ ليصبح معدل نمو السكان ٢٪ فى ظل بقاء معدل المواليد ٤٪ .

**المرحلة الثالثة :**

وهى المرحلة التى تميزت بانتشار المستشفيات والعيادات الصحية الحكومية والخاصة ، وزيادة عدد الأطباء والمعاونين فى تقديم الخدمات الصحية ، وانتشار التعليم الوطنى الصحى ، وإنتاج الأدوية محلياً ، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات إلى ١٪ ومن ثم أصبح معدل الزيادة فى حجم السكان ٣٪ سنوياً .

**المرحلة الرابعة :**

وهى المرحلة التى استمر فيها انخفاض معدل الوفيات أكثر ، ولكن مع انخفاض معدل المواليد ، وهى المرحلة التى تعيشها الدول المتقدمة ، حيث يعتبر العامل الحاسم فى تخفيض معدل نمو السكان هو انخفاض معدل المواليد ، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستوى التعليم والثقافة وارتفاع مستوى المعيشة والرغبة فى الاستمتاع بالحياة ، فضلاً عن تحرر المرأة الاقتصادى والاجتماعى وزيادة مساهمتها فى الحياة العامة وزيادة استقلالها الاقتصادى ، ومن ثم تعمق شعورها الذاتى بالأمن والاستقرار الذى أدى إلى قدرتها على عدم الإقبال على الإنجاب بسهولة ، مما أدى إلى تخفيض معدل المواليد إلى ١٪ أو أقل فى كثير من البلدان المتقدمة .[1]

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :

أ - Benjamin Higgns, Economic Development, W.W. Norton & Company, Inc., New York, 1968, pp. 35 - 50.

ب - د. عمرو محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص. ٦٠ وما بعدها .

وعلى ذلك فإن الاعتقاد السائد هو أن الدول المتخلفة مازالت تعيش المرحلة الثالثة التى يتجاوز فيها معدل المواليد ٢٪ سنوياً ، ويصل فى بعض الدول إلى ٣٪ سنوياً، وهو اعتقاد يقترب من الواقع فعلاً فخلال الفترة ٨٠-١٩٨٥وصل معدل نمو السكان فى الدول المتخلفة الفقيرة إلى ٢,٧٪ فى المتوسط ، ووصل إلى ٢,٥٪ فى الدول المتخلفة متوسطة الدخل ، بينما لا يتجاوز فى المتوسط ٠,٦٪ فى الدول الصناعية المتقدمة . وكذلك بينما نجد معدل نمو السكان لا يتجاوز الصفر فى استراليا و ٠,١٪ فى إنجلترا، نجده يصل إلى ٤,١٪ فى كينيا ، ٣,٥٪ فى زامبيا .[1]

ويقترن الاعتقاد السابق بالنزعة التشاؤمية من زيادة حجم السكان التى وضع أساسها العالم الإنجليزى "مالتس" ، وجوهرها أن العالم الإنسانى مقبل على كارثة نتيجة زيادة حجم السكان بمعدل يتزايد بمتوالية هندسية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ...)، بينما معدل نمو الغذاء يتزايد بمعدل المتوالية الحسابية (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ...) . ولتلافى وقوع هذه الكارثة لابد من تقليل معدل نمو السكان بشكل إرادى ليتعادل مع معدل نمو الغذاء ، وإلا فإن هذا المعدل سوف تقوم قوى الطبيعة بإنقاصه قهراً عن الإنسان وذلك من خلال ارتفاع معدل الوفيات الجماعى الذى سوف يحدث نتيجة المجاعات والأوبئة والحروب ...الخ .

ويرى جمهور الاقتصاديين والاجتماعيين أن زيادة معدل نمو السكان له آثار سلبية كثيرة تظهر بوضوح فى العالم المتخلف ، مثل ارتفاع معدل الإعالة ، وزيادة عبء الإنفاق العام ، وتأخر معدلات النمو الحقيقى ومن ثم نقص معدل ارتفاع مستوى الرفاهية.

**١ - ارتفاع معدل الإعالة :**

ذلك أن ارتفاع معدل المواليد يؤدى إلى زيادة نسبة الأطفال والشباب بالنسبة للبالغين (أكثر من ١٥ عاماً) الذين هم فى سن العمل ، وهو ما يؤدى إلى انخفاض حجم القوى العاملة بالنسبة للحجم الكلى للسكان وتوصف هذه الحالة بسيادة التركيب الشبابى

---

(١) - A.P. Thirlwall, Growt and Development, Op. Cit., pp. 160 - 165.

للسكان . وتتميز الدول المتخلفة بارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ عاماً) إذا تصل إلى أكثر من ٤٠٪ من حجم السكان ، بينما تتراوح هذه النسبة ما بين ٢٠-٢٥٪ فى الدول المتقدمة ، ومن ثم تتميز هذه الدول بارتفاع نسبة المشتغلين من حجم السكان .

وبطبيعة الحال فإن سيادة التركيب الشبابى للسكان يرفع من نسبة الإعالة ، ويلقى عبئاً على الدخول الموزعة وخاصة الدخول المتوسطة والفقيرة . ويقاس معدل الإعالة فى أى مجتمع بنسبة الأفراد المعالين إلى عدد السكان فى سن العمل .

$$\text{معدل الإعالة} = \frac{\text{عدد الأفراد أقل من ١٥ عاماً + عدد الأفراد أكبر من ٦٠ عاماً}}{\text{عدد السكان ما بين ١٥ عاماً حتى ٦٠ عاماً}}$$

**٢ - زيادة عبء الإنفاق العام :**

إذ يؤدى الانفجار السكانى إلى زيادة الطلب الاستهلاكى ، ومن ثم ضرورة توجيه مزيد من الموارد إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية مثل الأغذية والملابس ، وكذلك توجيه مزيد من الموارد إلى الخدمات العامة وفى مقدمتها التعليم والصحة والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التى يحتاجها الجيل الجديد . وفى كثير من الأحوال لا يستطيع الجهاز الإنتاجى فى البلدان المتخلفة الوفاء بالحاجات الاستهلاكية المطلوبة ، ومن ثم تضطر الدولة إلى الاستيراد من العالم الخارجى مما يؤدى إلى ظهور العجز فى ميزان المدفوعات ، أو تعميقه وزيادة هذا العجز كما هو الحال فى كل الدول المتخلفة غير النفطية .

**٣ - انخفاض معدل الرفاهية :**

ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض فى معدل النمو الحقيقى للدخل القومى ، والذى يرجع بدوره إلى أسباب متعددة أهمها ارتفاع نسبة الإعالة ومن ثم نقص نسبة المشاركين فى عملية الإنتاج الاجتماعى من أفراد المجتمع ، إلى جانب انخفاض الادخار بالنسبة للاستهلاك بما يؤدى إلى انخفاض معدل الزيادة فى الاستثمار . وغالباً ما يكون معدل النمو الحقيقى للناتج القومى أقل من معدل نمو السكان ، وهو ما ينقص نصيب الفرد

من الدخل الحقيقى ، أى أن الزيادة فى حجم السكان تبتلع الزيادة الحقيقية فى الدخل القومى، فلا يحدث أى زيادة فى مستوى رفاهية الأفراد بل يحدث العكس أن يتناقص هذا المستوى .

وتبعاً لذلك ساد اتجاه فكرى مستمر وثابت يرفض زيادة حجم السكان سواء عند مفكرى العالم المتقدم أو المتخلف ، وابتدعت الأساليب المتعددة لتخفيض معدل المواليد فى دول العالم الثالث ابتداء من الإقناع الفكرى بواسطة أجهزة الإعلام وتقديم وسائل منع الحمل وخدمات تنظيم الأسرة بالمجان إلى الإجراءات العنيفة مثل التعقيم للرجال والنساء ، وهى الإجراءات التى لم تفلح فى تخفيض معدل المواليد بشكل جوهرى فى كافة الدول المتخلفة باستثناء الصين ، ويرجع ذلك إلى أنه لم يتم بحث الأسباب التى تدفع سكان الدول المتخلفة فى غالبيتهم إلى زيادة الإنجاب ، وهى أسباب قد تختلف من بلد لآخر لابد وأن يتم معالجتها لكى يتم تخفيض معدل الإنجاب .

## الأسباب الجوهرية لزيادة معدل الإنجاب :

**١ - الفقر وتدنى متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى :**

فالدول المتخلفة تتميز بسيادة الفقر ، وهو ما يدفع الآباء إلى تشغيل الأطفال فى سن مبكرة ليصبحوا أحد مصادر الدخل الهامة لوالديهم ليعوضوا انخفاض متوسط دخل الفرد .

وفى محاولة لتخفيض معدل المواليد بشكل إرادى (أى بإرادة الآباء والأمهات) فى المجتمع المصرى خلال ستينات هذا القرن ، كان الإجبار على دفع الأطفال إلى مراحل التعليم المختلفة وجعل الآباء وأولياء الأمور مسئولين مسئولية قانونية على تواجد الأطفال فى التعليم الأساسى ، وجعل سن العمل لا يقل عن ستة عشر عاماً . وهكذا أصبح إنجاب طفل مكلف للأسرة وليس مجلبة لدخل إضافى ، مما جعل الآباء يفكرون دائماً فى اتجاه تقليل عدد الأطفال . إلا أن هذا التوجه لا يمكن أن ينجح فى تخفيض عدد الأطفال إلا إذا توافر مقعد فى المدرسة لكل طفل ، وأن تكون العقوبات رادعة للآباء الذين لا يوجهون أطفالهم إلى المدرسة ، وأن لا يتم تشغيل للأطفال أقل من ثمانية عشر عاماً (ليس

ستة عشر عاماً) ، وهو ما يجعل الآباء يقللون من عدد الأطفال ، وكذلك يقضى من ناحية أخرى على الأمية نهائياً .

**٢ - الخوف من المستقبل :**

ففى الدول التى لا يوجد بها أنظمة قوية للضمان الاجتماعى وتأمين المستقبل (المعاشات ، العلاج المجانى ، الإعانات الاجتماعية ..) فإن الآباء لا يجدون أمامهم إلا الإنجاب للعديد من الأطفال لكى يجدوا منهم من يساعدهم فى شيخوختهم أو حالة عجزهم عن العمل . ولعل أهم أسباب نجاح الصين فى تخفيض معدل التوالد وزيادة السكان يرجع إلى تأمين المستقبل لكافة من أفراد المجتمع .

**٣ - تردى مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى :**

فالمرأة فى الدول المتخلفة أقل تعليماً ودورها الاقتصادى يكاد يكون معدوماً ، ومن ثم تفقد استقلالها وتصبح تابعة للرجل ، ومن ثم لا تجد ما يثبت مركزها فى الأسرة أو المجتمع إلا بإنجاب مزيد من الأطفال يتمحورون حولها لتصبح أكثر قوة فى مواجهة الرجل أو مواجهة المجتمع .

**٤ - سيادة بعض الأفكار الدينية :**

التى تحض على زيادة الإنجاب كفضيلة دينية مطلوب الحفاظ عليها ، إلى جانب الاعتقاد بأن كل من يولد من الأطفال يولد معه رزقه من عند الله سبحانه وتعالى ، وينسى أصحاب هذا الاتجاه الفكرى التوصيات الدينية الأخرى التى تحذر من الإسراف فى الإنجاب ، مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم (جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشىء)، وقوله صلى الله عليه وسلم (إن تتركوا أولادكم أغنياء خير من أن تتركوهم يتكففون ما فى أيدى الناس) وهو تحذير من إنجاب أطفال لآباء لا يملكون القدرة على الإنفاق عليهم عند مستوى لائق من التربية والتعليم والصحة .

٥ - ارتفاع متوسط الدخل الفردى نتيجة خفة السكان :

ففى بعض البلدان المتخلفة الغنية مثل الدول العربية البترولية يرتفع فيها متوسط دخل الفرد نتيجة خفة السكان ، وفى هذه الدول يزيد معدل المواليد وهو أمر مرغوب فيه تبعاً لظروف المجتمع .

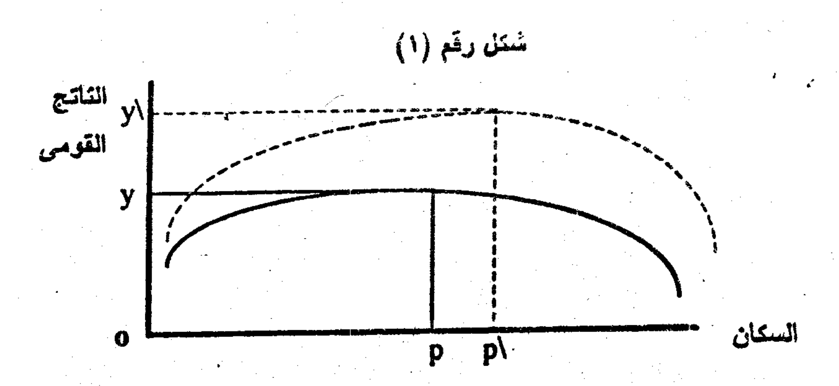
ولا يعنى ما تقدم أن زيادة معدل المواليد شر دائم أو أنه مرفوض لذاته فقط ، ولكن الأمر يختلف نسبياً من مجتمع لآخر ، وهو ما يطرح تساؤلاً عن الحجم الأمثل للسكان الذى يجب أن لا يزيد عنه حجم السكان وكذلك لا ينقص عنه .

والحجم الأمثل للسكان يتحدد فى كل بلد تبعاً لحجم الموارد المادية المتاحة التى يمكن أن تكون محلاً لعملية الإنتاج الاجتماعى . ويصبح حجم السكان هو الحجم الأمثل عندما يكون هذا الحجم كافياً لاستغلال الموارد المادية المتاحة الاستخدام الأمثل ، وذلك عندما يكون الناتج القومى عند أعلى مستوى له ، أما عندما لا يكفى حجم السكان لاستغلال الموارد المتاحة فإن المجتمع يكون فى حالة خفة للسكان ، وزيادة حجم السكان فى هذه الحالة يكون مرغوباً فيها ، أما فى الحالة العكسية عندما يزيد حجم السكان عن الحجم المطلوب لاستخدام هذه الموارد فإن المجتمع يكون فى حالة اكتظاظ بالسكان .

ومع ذلك فإن الحجم الأمثل للسكان يمكن أن يتغير بالزيادة ، أى يتسع المجتمع لمزيد من السكان أكثر من الحجم الأمثل ، وذلك إذا ما حدث تغير فى ظروف عملية الإنتاج الاجتماعى كما لو اكتشفت موارد جديدة أو فى حالة التغير التكنولوجى ، فإن زيادة حجم السكان سوف تؤدى إلى زيادة الناتج القومى كما يوضح ذلك الرسم التالى (شكل رقم ١) .

حيث نجد أن الناتج القومى (y) يزيد إلى (y\) بزيادة حجم السكان من (p) إلى (p\) ، وبذلك يتغير الحجم الأمثل للسكان من (op) إلى (op\) تبعاً للتغير فى ظروف الإنتاج الاجتماعى فى المجتمع .

شكل رقم (١)




ورغم سيادة النظر إلى زيادة حجم السكان وارتفاع معدل التوالد نظرة تشاؤمية مالتسية (نسبة إلى العالم الاقتصادى مالتس) ، إلا أن زيادة حجم السكان ليس شراً مطلقاً ولكنه شر عندما لا تستطيع السياسات الاقتصادية أن تستغل القوى العاملة استغلالاً أمثل ، ففى الواقع مازالت الغالبية الساحقة من دول العالم الثالث لم تصل بعد إلى تشغيل واستغلال كافة مواردها المادية المتاحة .

ولعل ملاحظة العالم نركسوه R. Nurkse فى محلها ، إذا أشار إلى إمكانية استخدام فائض القوى العاملة فى إحداث تغييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى ، وذلك باستخدام الطاقة البشرية الزائدة فى دعم وتكوين رأس المال الاجتماعى فى مشروعات الرى والصرف والطرق والسكك الحديدية والإسكان ...الخ وهى تعتبر أساس أى تنمية صناعية أو زراعية .(١)

## ظاهرة البطالة فى العالم المتخلف :

رغم أن البطالة أصبحت من الظواهر الاقتصادية التى تتسم بالتعمق على مستوى العالم المتقدم أو المتخلف ، وتزداد معدلاتها عبر الزمن وخاصة فى الفترة الأخيرة فى ظل أزمة الركود الذى يعانى منها العالم الرأسمالى المتقدم منذ أوائل الثمانينات ، إلا أن البطالة

---

(١) - R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford University, Pres., 1962, pp. 32 - 48.

فى العالم المتخلف تتعمق بمعدلات أعلى ولأسباب مختلفة عن تلك التى تسبب البطالة فى العالم الرأسمالى المتقدم ، ويعرض الجدول التالى معدل البطالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة الذى وصل إلى أقصاه فى فرنسا ١١,٢٪ وإلى أدناه فى اليابان ٣,٢٪ عام ١٩٩٧.

**جدول رقم (١)**
**تطور معدل البطالة فى البلدان الصناعية**
**خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٧**

| البلد | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلدان الصناعية الرئيسية | ٥,٧ | ٦,٥ | ٧,٢ | ٧,٣ | ٧,٢ | ٦,٩ | ٧,٠ | ٦,٩ |
| الولايات المتحدة | ٥,٦ | ٦,٩ | ٧,٥ | ٦,٩ | ٦,١ | ٥,٦ | ٥,٨ | ٥,٩ |
| اليابان | ٢,١ | ٢,١ | ٢,٢ | ٢,٥ | ٢,٩ | ٣,١ | ٣,٣ | ٣,٢ |
| ألمانيا | ٦,٢ | ٥,٥ | ٧,٧ | ٨,٩ | ٩,٦ | ٩,٤ | ١٠,٥ | ١٠,١ |
| فرنسا | ٨,٩ | ٩,٤ | ١٠,٣ | ١١,٦ | ١٢,٤ | ١١,٦ | ١١,٧ | ١١,٢ |
| إيطاليا | ١١,٠ | ١٠,٩ | ١٠,٧ | ١٠,٢ | ١١,٣ | ١٢,٠ | ١١,٥ | ١٠,٨ |
| المملكة المتحدة | ٥,٨ | ٨,٠ | ٩,٧ | ١٠,٣ | ٩,٣ | ٨,٢ | ٧,٩ | ٧,٧ |
| كندا | ٨,١ | ١٠,٤ | ١١,٣ | ١١,٢ | ١٠,٤ | ٩,٥ | ٩,٦ | ٩,٢ |
| الاتحاد الأوروبى | ٨,٢ | ٨,٧ | ٩,٩ | ١١,١ | ١١,٦ | ١١,٣ | ١١,٢ | ١٠,٨ |

***المصدر :*** د. رمزى زكى ، "الاقتصاد السياسى للبطالة" ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٧ ، العدد رقم ٢٢٦ ، ص. ٥٧ . نقلاً عن صندوق النقد الدولى ، آفاق الاقتصاد العالمى ، مايو ١٩٩٦ ، ص. ١٤٧ .

جدول رقم (٢)

تطورات معدلات البطالة فى بعض البلاد النامية

٨١ - ١٩٩٠ (٪ من القوى العاملة)

| البلـــد | ١٩٨١ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|
| بوتشوانا | --- | ٣١,٢ (*) | --- |
| الحبشة | ٢٣,٠ | --- | --- |
| كينيا | --- | ١٦,٢ (*) | --- |
| النيجر | ٣٩,٩ | ٦,٣ (*) | ٤٦,٨ |
| نيجيريا | --- | ٩,٧ (*) | --- |
| السنغال | --- | ١٧,٣ (*) | --- |
| جزيرة سيشل | ٣,٨ | ٢٢,٥ | --- |
| سيراليون | --- | --- | ١٤,٨ (*) |
| الصومال | ٢٢,٣ | --- | --- |
| السودان | --- | ٢١,١ | --- |
| تونس | --- | --- | ١٣,٤ |
| زامبيا | ٣١,٠ | ١٩,٠ (*) | --- |
| باربادوس | ١٠,٨ | ١٨,٧ | ١٥,٠ |
| كولومبيا | ٨,١ | ١٤,٠ | ١٠,٢ |
| جاميكا | ٢٥,٩ | ٢٥,٠ | ١٦,٨ |
| نيكاراجوا | --- | ٣,٢ | ١٢,٠ |
| بنما | ٨,٤ | ١٢,٣ | ١٦,٣ |
| بيرو | --- | --- | ٧,٩ |
| ترنداوتوباجد | ١٠,٢ | ١٥,٥ | ٢٢,٠ |
| أوروجواى | ٦,٦ | ١٣,٠ | ٩,٢ |
| فنزويلا | ٦,٤ | ١٣,١ | ٨,٧ |

| البلـــد | ١٩٨١ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ |
| --- | --- | --- | --- |
| إسرائيل | ٥,١ | ٦,٧ | ٩,٦ |
| كوريا الجنوبية | ٤,٥ | ٤,٠ | ٢,٤ |
| ماليزيا | ٤,٧ | ٦,٩ | ٦,٣ |
| الفلبين | ٥,٤ | ٦,١ | ٨,١ |
| سنغافورة | ٢,٩ | ٤,١ | ١,٧ |
| سيرى لانكا | ١٧,٩ | ١٤,١ | ١٤,٤ |

(*) معدل البطالة فى الحضر فقط .

(---) بيانات غير متاحة .

*المصدر :* د. رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى للبطالة ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١١٥ .
نقلاً عن :

- United Nation, Report on the World Social Situations, 1993, New York, P. 68.

وظاهرة البطالة فى دول العالم المتخلف أخذت أبعاداً مرعبة فى بعض البلدان التى وصلت فيها البطالة إلى معدلات خطيرة مثل نيجيريا التى وصل معدل البطالة فيها إلى ٥٠٪ من قوى العمل ، ومن الجدول السابق يتضح تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها باستمرار ويرجع ذلك إلى أسباب جوهرية ألمت بالاقتصاديات المتخلفة نلخصها فيما يلى :

**١ - فشل أنماط التنمية الاقتصادية فى الفترة السابقة :**

فمن الواضح بعد مرور ما يقرب من أربعين عاماً على التحرر السياسى لدول العالم الثالث ، أن أنماط التنمية التى تبنتها الغالبية الساحقة من هذه الدول لم تستطع أن تحقق التقدم المطلوب لإخراج هذه الدول من التخلف ، بل مشاكل هذه الدول تفاقمت وأصبحت عائقاً أمام النمو والتنمية فى الظروف الراهنة ، ولعل ذلك يرجع إلى انتهاج أساليب للتنمية ترتكن على الفكر الغربى فى التنمية ، وهو مالا يتناسب مع ظروف دول

العالم المتخلف مما أدى إلى فشل التنمية ، فضلاً على أن هذه الأساليب مصاغة بالشكل الذى يخدم مصالح العالم الرأسمالى المتقدم أكثر من العالم المتخلف .

ومثال ذلك أنماط التصنيع التى دفعت إليها الدول المتخلفة ، التصنيع الموجه إلى الصادرات ، أو التصنيع لإحلال الواردات ، وكان الغرض من كلاهما هو زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية التى تكمل تشكيلة السلع التى يتمتع بها المستهلك فى العالم الرأسمالى المتقدم ويتم إنتاجها محلياً (إحلال الواردات) أو تصدير الإنتاج الصناعى المحلى لاستيراد أيضاً نفس تشكيلة السلع من الخارج بعائد هذه الصادرات . ونسى واضعو سياسات التصنيع أن الهدف الأول للتصنيع وهو بناء الطاقة الإنتاجية واستكمال هيكل التصنيع ابتداء من الصناعات الأساسية والتحويلية إلى صناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار ثم الصناعات الاستهلاكية .

واستكمال هيكل الصناعة على النحو السابق إنما يمنح الاقتصاد اعتماداً على ذاته، ويمنحه القدرة على توسيع الطاقة الإنتاجية للصناعات الاستهلاكية وتشكيلها بالاعتماد على إنتاجه الذاتى من الآلات والمعدات . ولكن ما حدث هو توسع الصناعات الاستهلاكية بالاعتماد على العالم الخارجى ، وهو ما عمق التبعية للعالم الخارجى ، وجعل العالم المتقدم يتحكم فى عملية التصنيع فى العالم الثالث ، ابتداء من احتكاره التكنولوجى فى البداية ، ثم استخدامه للديون أخيراً لتصفية الجزء الأكبر من التصنيع وسيطرته على الجزء الباقى منها من خلال برامج الخصخصة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص .

فضلاً على أن المشاكل التى أثارها نمطى التصنيع السائدان فى الغالبية الساحقة من العالم المتخلف ، مثل الإقبال على الاستهلاك للإنتاج السلعى من السلع المعمرة والترفيه بما لا يتناسب مع ظروف الدول المتخلفة ، ومشاكل سوء توزيع الدخل أدت إلى إضعاف الادخار والاستثمار ، وبدون الاستثمار الجديد لن تكون هناك عمالة حقيقية فى أى مجتمع .

**٢ - تفاقم مشكلات المديونية الخارجية :**

فى إطار دفع الدول المتخلفة إلى مسار غير طبيعى للتنمية - وهو التنمية التابعة- كانت محاولة إغراق دول العالم المتخلف فى الديون ، وذلك بدفعها إلى الاستدانة وخاصة منذ منتصف السبعينات ، سواء كانت ديون حكومية أو مصرفية أو تسهيلات موردين لكى تستخدم هذه الموارد المالية فى الاستيراد من الدول المقرضة سواء لمعدات إنتاجية أو سلع استهلاكية . وهذا الإفراط فى الديون دون إمكانية بناء طاقة إنتاجية فى المجال الصحيح قادرة على إنتاج فائض يمكن من سداد أعباء خدمة هذه الديون ، فإن هذه الديون تراكمت وأصبحت أقساط خدمتها (قسط السداد بالإضافة إلى الفوائد) تبتلع أكثر من نصف حصيلة الصادرات ، ومن ثم بدأت ظاهرة النقل العكسى للموارد من دول العالم المتخلف إلى العالم المتقدم .

وقد ترتب على ذلك أن تراخى الاتجاه نحو الادخار والاستثمار الوطنى اعتماداً على الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية ، وهو ما أدى إلى تفاقم مشاكل العجز فى ميزان المدفوعات، وبالتالى تخفيض سعر صرف العملات الوطنية ، ومن ثم ضعف القدرة على الاستيراد ، وخاصة فى الدول التى استنزفت احتياطياتها من العملات الأجنبية .

ومع تزايد عبء الديون اضطرت الدول المتخلفة إلى قبول جدولة الديون مع تدخل صندوق النقد الدولى لرسم السياسات الاقتصادية للبلاد التى سبق إغراقها بالديون فيما يسمى ببرنامج التثبيت والتكيف الاقتصادى . وهذه السياسات الأخيرة تقوم على تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكى والاستثمارى لتوفير قدرات المجتمع لسداد الديون الخارجية ، ومن ثم إتباع سياسات انكماشية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة ، نتيجة تخفيض الإنفاق العام وتخفيض حجم التوظف وتقليل العمالة فى القطاع الحكومى ووقف التعيين فى الوظائف الحكومية .

**٣ - تصفية دور الدولة الاقتصادي :**

وفى إطار أزمة المديونية وعدم قدرة دول العالم المتخلف عن السداد ، وفى محاولة لاستغلال أزمة الدين لتصفية القدرات الإنتاجية لدول العالم المتخلف كانت توصية

صندوق النقد الدولى برفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى وتخليها عن دورها القيادى للتنمية الاقتصادية ، وبالتالى كان برنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام الإنتاجية إلى القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى ، وكذلك استبدال الديون بالوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة . وفى هذه الإطار تم تصفية هذه الوحدات الإنتاجية من العمالة ، وأصبح الجزء الأكبر من هذه العمالة فى حالة بطالة اختيارية فى ظل نظم المعاش المبكر التى ابتدعت لتصفية العمالة داخل وحدات القطاع العام ، هذا إلى جانب البطالة الإجبارية التى يجبر عليها العامل فى ظروف معينة .

وفى إطار برنامج الخصخصة الذى اجتاح دول العالم المتخلفة واستبدال الديون بالوحدات الاقتصادية ، فقدت الدولة سيطرتها على الجانب الأكبر من عملية الإنتاج الاجتماعى ، وتفاقمت مشكلة البطالة بشكل لم يسبق له مثيل ، وحل رأس المال الأجنبى والوطنى التابع له محل رأس المال الوطنى فى تحقيق الناتج القومى ، مع اختلاف التوجهات الإنتاجية لكل منهما ، وهو ما سوف ينعكس فى مجال آخر هو سوء توزيع الدخل وانتشار الفقر ، وهو ما سوف نناقشه فى مجال آخر .

**٤ – الاتجاه إلى العولمة وتدويل الاقتصاديات الوطنية :**

فى إطار العولمة التى أكدتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية وفتح الاقتصاديات الوطنية لحرية انتقال رأس المال بالإضافة إلى السلع دون انتقال العمالة ، فلقد ترتب على ذلك نتيجتين هامتين ، أولهما الاستغناء عن انتقال العمالة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة ، وتغيير القوانين داخل دول العالم الرأسمالى المتقدمة لمنع انتقال عنصر العمل إليها ، وكذلك طرد العمالة المستقرة داخلها لتعود إلى دول العالم المتخلف . أما النتيجة الثانية – وهى الأهم – فهى زيادة سيطرة رأس المال الأجنبى القادم من العالم الرأسمالى المتقدم إلى دول العالم الثالث ليس فقط للاستثمار والحصول على الفائض الاقتصادى لتحويله إلى العالم المتقدم ، ولكن لتشكيل عملية الإنتاج الاجتماعى ووضع أولويات العمل الوطنى داخل الدول المتخلفة ، والسيطرة على مجالات من الإنتاج كان يعمل فيها رأس المال الوطنى فقط مثل الخدمات ، وكذلك إفشال المشروعات الوطنية وتصفيتها ليحل محلها استثمارات جديدة أجنبية أو مشتركة لإنتاج نفس السلع ، أو فتح الأسواق لاستقبال

نفس المنتج النهائى من العالم المتقدم ، وهو ما يتم بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج فى مصر وتصفية شركاتها العملاقة ذات الخبرات التى تتجاوز مائة عام فى إطار برنامج الخصخصة وتحويلها من ملكية القطاع العام إلى الملكية الخاصة .

ومن المعروف أن الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية تهدف إلى الربح دون النظر إلى أى معايير اجتماعية أخرى ، ومن ثم فإن التوجه إلى الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال سوف يكون هو الأفضل وهو بطبيعته موفر للعمالة ، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع نسبة العاطلين فى دول العالم المتخلف على النحو السابق عرضه .

## ظاهرة البطالة المقنعة والمؤقتة :

وهى تضم العمال الذين يعملون بعض الوقت فى أعمال مؤقتة أو موسمية أو فى بطالة مقنعة ، وهذه الفئة تعانى من تدنى الأجور ومن انخفاض إنتاجيتهم ، وهو يتزايدون فى دول العالم المتخلف ، فمثلاً فى الفلبين تبلغ نسبتهم إلى المتعطلين ٢٠٪ فى الحضر ، بينما تصل النسبة إلى ٤١٪ فى الريف عام ١٩٩١ حيث معدل البطالة ٨٪ . وفى باكستان إذا ما أضيفت البطالة المقنعة إلى السافرة تصل نسبة البطالة إلى ١٣٪ وهو ما يزيد أربع مرات على معدل البطالة الرسمى .[1]

والبطالة المقنعة تنصرف إلى وجود أعداد من القوى العاملة فى أحد مجالات العمل (الزراعى بصفة خاصة) تزيد عن مستوى الإنتاج السائد مما يؤدى إلى أن تكون الإنتاجية الحدية لهذه القوى العاملة الفائضة مساوية للصفر ، وبحيث أنه لو سحبت هذه الكمية من العمالة من مجال الإنتاج فإن الناتج الكلى لن يتأثر بالانخفاض . فمن المعروف أنه عملاً بقوانين الغلة (قانون النسب) أنه إذا زدنا أحد عوامل الإنتاج مع ثبات بقية العوامل الإنتاجية الأخرى فإن الناتج الحدى والمتوسط يتزايدان ، وهو ما يعنى أن الناتج الكلى يتزايد بزيادة عنصر الإنتاج المتغير . ويرجع ذلك إلى أنه لم يحدث تشبع بعد من هذا العنصر المتزايد ، وأن عناصر الإنتاج الأخرى لم يتم استغلالها استغلالاً كاملاً لنقص

---

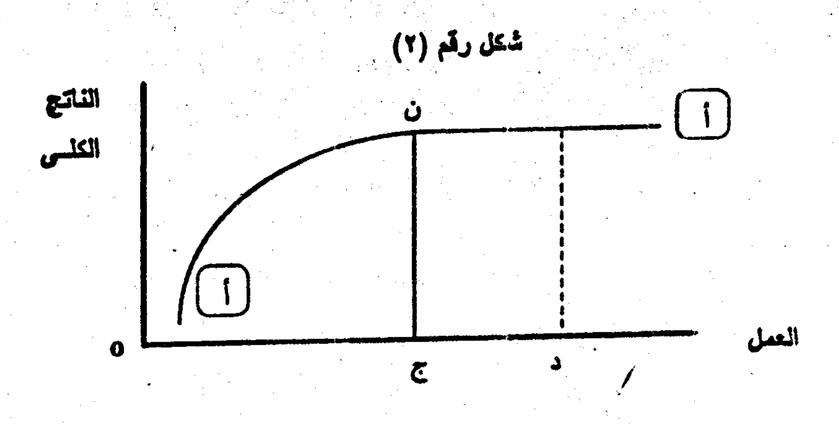
[1] د. رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى للبطالة ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١١٨ .

هذا العنصر ، وتخضع عملية الإنتاج فى هذه الحالة لقانون تزايد الغلة .

وبتوالى إضافة العنصر (وليكن العمل) فإن الناتج الحدى يبدأ فى التناقص حتى يصل إلى الصفر ، وهو ما يعنى أن الوحدات الجديدة من العنصر الإنتاجى الإضافى لا تساهم فى عملية الإنتاج . وبذلك يبدأ الناتج المتوسط فى التناقص ، وهو ما يعنى أن الناتج الكلى وصل إلى أقصاه ، وأنه لن يتزايد بإضافة أى وحدات جديدة من العنصر الإنتاجى . وفى هذه الحالة تخضع عملية الإنتاج لقانون تناقص الغلة .

والحالة الأخيرة هى التى تظهر فيها البطالة المقنعة ، ويمكن التعبير عنها بالرسم التالى (شكل رقم ٢) ، حيث يقاس حجم وحدات العمل على المحور الأفقى ، وحجم الناتج الكلى على المحور الرأسى ، ويمثل المنحنى ( أ أ ) الناتج الكلى .

**شكل رقم (٢)**




وعند النقطة (ن) على هذا المنحنى تصل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل إلى الصفر ، ويصل الناتج الكلى إلى أقصاه . وبالتالى فإن أى زيادة فى حجم العمالة لن يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى لأن الإنتاجية الحدية لكل العمالة الإضافية ( ج د ) تساوى صفر ، ولذلك فإنها حالة تشغيلها تصبح فى حالة بطالة مقنعة .

وترتكز البطالة المقنعة فى الدول المتخلفة فى قطاع الزراعة ، أقدم القطاعات الاقتصادية ، إلى جانب قطاع الخدمات الحكومى ، حيث يئض بأعداد غفيرة من الموظفين

الذين لا يقومون بأى عمل منتج ، وإنتاجيتهم الحدية تساوى صفر ، إن لم تكن سلبية ، إذ يختلقون أعمالاً صورية وإجراءات إضافية للعمل يقومون بها لإثبات الذات وزيادة حجم توقيعاتهم على هذه الأوراق . هذا بالإضافة إلى العاملين كسعاة وفراشين وأمن وخدم للمبنى فى القطاع الحكومى والمشروعات العامة والخدمية . وكذلك نجد أعداداً أخرى غفيرة فى أماكن التجمعات مثل محطات السكك الحديدية ومحطات نقل الركاب يقدمون خدمات تافهة كحمل أمتعة الركاب والبائعين لأشياء تافهة ، والمضاربين على بعض السلع الغذائية والسجائر ، فضلاً عن البلطجية والمتسكعين والمتسولين .

وللبطالة المقنعة أسباب اقتصادية واجتماعية تسود فى الدول المتخلفة كما يلى :

**الأسباب الاقتصادية خلف البطالة المقنعة والمؤقتة :**

١ - **انخفاض معدل التراكم الرأسمالى** ، وبالتالى عدم القدرة على التوسع فى مجالات إنتاجية أو خدمية حقيقية ، ومن ثم تنعدم الفرصة البديلة للعمل التى يمكن أن تنتقل إليها القوى العاملة مثل الاستثمارات الصناعية الجديدة .

٢ - **سيادة المزرعة الصغيرة على هيكل الزراعة** ، حيث تقوم الأسرة الريفية بالعمل فى حيازات صغيرة للأرض لا تحتاج إلى كمية العمل المتاح للأسرة . وفى مصر مثلاً نجد أن الملكيات الزراعية أقل من خمسة أفدنة ٦٦,٦٪ من مساحة الأرض الزراعية ، وهى التى لا يستخدم فيها العمل الأجير ، وتقوم الأسرة بزراعتها بصرف النظر عن تناسب المساحة مع عدد الأفراد العاملين فيها .

٣ - **عدم توافر إمكانية تنمية الموارد الأخرى المقابلة لعنصر العمل فى المجتمعات التى تتميز بوفرة الأرض الزراعية** ، وهى الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق على مشروعات الرى والصرف ، أو التكاليف اللازمة لزراعة الأرض مثل التمهيد والتسميد . وتنطبق هذه الحالة على السودان الذى يملك ١٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة بالإضافة إلى ٨٠ فدان صالحين للرعى ، ويعدم استخدام هذه الأراضى ضعف التراكم الرأسمالى وإمكانية تمويل المشروعات القادرة على مساعدة الأرض

على الإنتاج ، ويضطر الفلاح إلى استخدام طريقة حريق الأرض بعد زراعتها وهجر الأرض بعد ثلاث سنوات على الأكثر إلى غيرها .[١]

ومن الغريب أن العالم العربى كله يستورد القمح وغيره من المنتجات الزراعية ، فإذا كانت الأرض متاحة فى السودان فإن القوى البشرية الزراعية الفائضة موجودة فى مصر ، وكذلك رأس المال النقدى متاح للدول العربية البترولية والذى تستثمره فى ودائع فى العالم الرأسمالى المتقدم ليكون نهباً لانخفاض القيمة بفعل التضخم . فلماذا لا تتكامل هذه الأطراف الثلاثة لتنتج السودان القمح والمنتجات الزراعية للعالم العربى كله كى تحافظ على استقلاله ويبنى تنمية معتمدة على الذات بشكل جماعى ؟ ... سؤال مطروح وإجابته سوف تأتى على لسان أجيال عربية قادمة أكثر وعياً بما يدور حولها فى العالم .

**الأسباب الاجتماعية خلف البطالة المقنعة والمؤقتة :**

١ - **سيادة الأسرة كمنتج ومستهلك فى نفس الوقت فى قطاع الزراعة** ، فجميع أفراد الأسرة يقومون بالمساهمة فى عملية الإنتاج دون أى تحديد كمى أو كيفى لأى منهم فى عملية الإنتاج . ومن ثم فإن أى فرد يمكن أن يحل محل الآخر فى الزراعة أو الرى أو التسميد أو علف الحيوانات أو أى عمل آخر . فالكافة يعملون دون النظر لحاجة الأرض أو عدم حاجتها لعنصر العمل ، وكذلك كلهم يشاركون فى استهلاك الإنتاج بشكل جماعى بصرف النظر عن مدى مساهمته فى الناتج . وهكذا فإن الأسرة فى قطاع الزراعة فى البلدان المتخلفة تُعتبر هى المسئولة عن إعالة الإفراد الذين هم فى حالة بطالة ، ويعتبر الأجر (استهلاك العامل) من قبيل التكاليف الثابتة يحصل عليه العامل (فى شكل استهلاك من الإنتاج) سواء ساهم أم لم يساهم فى عملية الإنتاج . ويمكن اعتباره نوع من الضمان الاجتماعى تتحمله الأسرة فى الدول المتخلفة ذات الفائض فى القوى العاملة ، على عكس ما يحدث فى الدول المتقدمة حيث يتحمل هذا الضمان الدولة فى شكل معونة بطالة .

---

[١] د. محمد محمد الصياد ، اقتصاديات السودان ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ ، ص. ٣١ .

٢ - سيادة نوع من تقسيم العمل الاجتماعى ، يتحكم فى العمل فى الدول المتخلفة نوع التقاليد والقيم ، حيث يتم توزيع العمل حسب الجنس والسن والانتماء العائلى . فنجد البعض يرفض العمل عند الغير (بأجر) رغم وجود وقت الفراغ ، وذلك لمجرد الانتماء إلى عائلات معينة ، ومن ثم يصبح العمل التبادلى هو السائد ، وهو لا يكفى لتشغيل العمالة التى فى حالة بطالة . ونجد أيضاً نوع من الأعمال لا يمكن أن يقوم بها إلا فئة أو طائفة معينة مثل البراهما فى الهند ، حيث تتخصص دون غيرها فى الأعمال الخدمية القذرة (النظافة – الصرف الصحى ... الخ) . وفى مصر يعمل الأطفال والنساء فى جنى القطن ، ويمتنع عن هذا العمل الرجال البالغين . ويعتبر هذا التقسيم للعمل معوق لإمكانية زيادة الناتج الكلى بإحلال بعض نوعيات العمالة محل بعضها الآخر فى وقت الضرورة ، ومن ثم عدم إمكانية استخدام الموارد المتاحة استخداماً كاملاً أو بطريقة رشيدة ، وتظل العمالة فى حالة بطالة لا فكاك منها .

# الفصل الخامس

## الفقر وسوء توزيع الدخل

من المشاكل التى أصبحت تتعمق فى الفترة الأخيرة فى دول العالم المتخلف مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل ، ومما لاشك فيه فإن أهم أسباب سيادة الفقر فى الفترة الأخيرة تعمق عدم عدالة توزيع الدخول وانتشار البطالة فضلاً عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن كلاهما .

ومن الثابت أن دول العالم المتخلف استطاعت خلال فترة الستينات حتى منتصف السبعينات أن تجرى بعض التعديلات فى مسار اقتصادياتها تضمنت إعادة توزيع الدخل والثروة ، مما كان له أثر كبير على علاج مشكلة الفقر ، مثل الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية الزراعية ، وكذلك تبنت، برامج للتصنيع أدت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى ، وتشغيل مزيد من القوى العاملة التى كانت فى حالة بطالة ، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة للغالبية الساحقة من السكان ومعالجة مشكلة الفقر ، وخاصة أن معدل النمو المتوسط للدول المتخلفة فى هذه الفترة وصل إلى ٦,٤٪ وكان يفوق معدلات نمو السكان .

ويوضح الجدول التالى الأول معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مختلف المجموعات الاقتصادية بما فيها الدول المتخلفة ، بينما يوضح الجدول الذى يليه معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الإنتاج .

**جدول رقم (٣)**

**متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى**

| | ٦٦-١٩٧٣ | ٧٤-١٩٨٠ | ٨١-١٩٩١ | ٩١-١٩٩٣ |
|---|---|---|---|---|
| العالم أجمع | ٤,٩ | ٣,٥ | ٣,٣ | ١,١ |
| الدول المتقدمة | ٤,٨ | ٣,٢ | ٣,٢ | ١,٢ |
| دول شرق ووسط أوروبا | ٧,٠ | ٤,٥ | ٣,٣ | ٩,٨ |

| | ٦٦-١٩٧٣ | ٧٤-١٩٨٠ | ٨١-١٩٩١ | ٩١-١٩٩٣ |
|---|---|---|---|---|
| الدول النامية | ٦,٤ | ٤,٨ | ٣,٦ | ٤,٦ |
| دول شرق آسيا | ٨,٠ | ٧,٠ | ٧,٩ | ٨,٣ |
| الصين الشعبية | ٨,٩ | ٦,٣ | ٩,٩ | ١١,٢ |
| دول جنوب آسيا | ٣,٦ | ٣,٩ | ٥,٦ | ٣,٥ |
| دول أفريقيا شبه الصحراوية | ٥,٠ | ٣,٠ | ١,٩ | ١,٧ |
| دول أمريكا اللاتينية والكاريبى | ٦,٨ | ٤,٨ | ٢,٠ | ٣,٢ |
| دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٧,٠ | ٤,٦ | ٠,٤ | ٣,٠ |

*المصدر :*

- ILO, World Employment, 1995, P. 28

**جدول رقم (٤)**

**معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الإنتاج (٦٠ - ١٩٩٠)**

| | ٦٠-١٩٧٠ | ٧٠-١٩٨٠ | ٨٠-١٩٩٠ |
|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | ٤,٠ | ٢,٢ | ٢,٢ |
| دول شرق أوربا (الاشتراكية) | ٥,٧ | ٤,٥ | ١,٦ |
| الدول النامية | ٣,٧ | ٣,١ | ١,٢ |
| أفريقيا شبه الصحراوية | ٠,٦ | ٠,٩ | ٠,٩ |
| دول شرق آسيا | ٣,٦ | ٤,٦ | ٦,٣ |
| الصين | ٣,٦ | ٣,٦ | ٨,٣ |
| دول جنوب آسيا | ١,٤ | ١,١ | ٣,١ |
| أمريكا اللاتينية | ٢,٥ | ٣,١ | ٠,٥ |

*نفس المصدر السابق .*

من الجدولين السابقين يتضح تدهور أوضاع التنمية فى دول العالم المتخلف ابتداء من منتصف السبعينات وتدهور معدل النمو فى متوسط دخل الفرد الذى وصل إلى ١,٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، فإذا ما أخذنا فى الاعتبار معدل التضخم وارتفاع المستوى العام للأثمان الذى وصل فى مصر إلى ١٧,٨٪ خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ -١٩٩١/٩٠ [١]، فإن مستوى الدخول الحقيقية لابد أن ينخفض وتظهر حقيقة اتساع شريحة الفقراء من أصحاب الدخول الضعيفة إلى جانب من هم فى حالة بطالة . ولقد كشف تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عن حقيقة الفقر فى الدول المتخلفة ، حيث قرر أن ٣٣٪ من سكان العالم المتخلف يعيشون تحت خط الفقر إذ لا يستطيعون تحقيق دخلاً يعادل دولار واحد فى اليوم ، وهو ما يعنى أن ١,٣ بليون فرد يعيشون تحت خط الفقر مع تفاوت نسب الفقر فى كل بلد عن الآخر فنجدها تصل إلى أقصاها فى أوغندا ٥٥٪ بينما هى ١١٪ فى الصين .[٢]

## أسباب انتشار الفقر فى الدول المتخلفة :

### ١ - تعمق تفاوت توزيع الدخل :

تتسم الدول المتخلفة بعدم العدالة فى توزيع الدخل ، حيث يصبح الغنى غنى جداً والفقير فقير جداً بالنسبة لقرينه فى الدول المتقدمة ، فبينما ٢٠٪ من السكان ذوى الدخول العليا يحصلون على ٥٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض ، نجد أن نفس هذه الفئة تحصل على ٤٠,٢٪ فى الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، وتحصل نفس الفئة على ٣٥,٠٪ فى الدول الاشتراكية قبل تحللها .

وكذلك يحصل ٤٠٪ من السكان ذوى الدخول الأقل على ١٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض ، بينما يحصلون على ١٨,٨٪

---

[١] د. حمودة عبد الخالق ؛ د. كريمة كريم ، أساسيات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص. ١٨ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٤٥ .

من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الرأسمالية الصناعية ، ويحصلون على ٢٠,٥٪ فى الدول الإشتراكية سابقاً . وهو ما يؤكد أن توزيع الدخل أقل عدالة فى الدول المتخلفة عنه فى الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، وأن هذا التوزيع كان أكثر عدالة فى الدول الاشتراكية .

- ويوضح الجدول التالى تقديرات توزيع الدخل والفقر فى دول العالم بعد تقسيمها إلى مجموعات تبعاً للدخل .

جدول رقم (٥)

تقديرات عدم عدالة توزيع الدخل بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى (١٩٨٥)

| | عدد الدول | نسبة الدخل الموزع | | مقياس جينى | الدخل الحقيقى ٤٠٪ من أصحاب الدخول الأقل بالدولار | نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠٪ من السكان الأعلى دخلاً | ٤٠٪ من السكان الأقل دخلاً | | | |
| ١ – الدول الأقل دخلاً | ١١ | ١٤,٢ | ٥٠,٩ | ٠,٤٢٧ | ٩٧ | ٢٥٦ |
| ٢ – الدول متوسطة الدخل | ١٦ | ١١,٣ | ٥٣,٥ | ٠,٥٠٥ | ٢٤٠ | ٨٦٧ |
| ٣ – الدول ذات الدخل فوق المتوسط | ١٢ | ١٤,٠ | ٤٩,١ | ٠,٤٢٨ | ٩٣٧ | ٢٦٢٣ |
| ٤ – الدول الصناعية المتقدمة | ١٨ | ١٨,٨ | ٤٠,٢ | ٠,٣٣١ | ٤٠٦٥ | ٨٦٦٤ |
| ٥ – الدول الاشتراكية | ١ | ٢٠,٥ | ٣٥,٨ | ٠,٢٨٤ | ٦٧١ | ١٣٠٩ |

*المصدر :*

- Maclcolm Gillis & Other, Economic Development, Second Edition, W.W. Norton & Company, New York, 1987, P. 85.

فى دراسة قام بها هوليس تشينرى Hollis Chenery عن توزيع الدخل فى كل من كوريا الجنوبية والبرازيل وكولومبيا وبيرو وسريلانكا والهند . وكان كل اهتمامه بأسلوب توزيع الزيادة فى الدخل القومى الإجمالى ، أى توزيع ثمار التنمية فى هذه البلدان على المجموعات السكانية الأعلى دخلاً (٢٠٪ من السكان) ومتوسطى الدخول (٤٠٪ من السكان) والأقل دخلاً (٤٠٪ من السكان) ، وقام بترجيح توزيع الدخل بمقدار الدخل السابق توزيعه لكل فئة وعدد السكان فى كل فئة خلال فترة زمنية . وانتهى إلى أن الفقر يتراكم بشدة نتيجة سوء توزيع الدخل فى كوريا الجنوبية ، ثم سريلانكا ، ثم كولومبيا أكثر من غيرهم ، ذلك أنه عندما يزيد دخل الفئة الأولى من أصحاب الدخول العالية التى تشكل ٢٠٪ من حجم السكان بمقدار ١٠,٦٪ ، تزيد دخول أصحاب الدخول المتوسطة (٤٠٪ من السكان) بمقدار ٧٪ ، وتزيد دخول الفئة الثالثة أصحاب الدخول الأقل (٤٠٪ من السكان) بمقدار ٩,٣٪ . ونظراً لأن دخول الفئة الأولى أعلى كثيراً فى الأصل وعددها أقل فإن الزيادة فى الدخول سوف تتراكم عند هذه الفئة بأسرع من الفئات الأخرى ومن ثم يزداد التفاوت فى توزيع الدخل أكثر مع زيادة الناتج المحلى الإجمالى عبر الزمن .[1]

**٢ - تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى :**

فى إطار العولمة وتدويل النشاط الاقتصادى واستجابة دول العالم المتخلف لهذه الموجة القادمة من دول الشمال الرأسمالى المتقدم ، وفى إطار توصيات وأوامر صندوق النقد الدولى فى رسم السياسات الاقتصادية لدول العالم المتخلف فيما سمى ببرامج التثبيت والتكيف والتى تشترط الليبرالية وتحجيم دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى لتنفيذ هذه البرامج ، اضطرت الدولة إلى التخلى عن دورها الرائد فى إدارة الاقتصاديات الوطنية وأهم دور لها هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد ، وانشغالها برفع معدل الاستثمار من ناحية ووضع هذه الاستثمارات فى مجالات الإنتاج الذى يخدم بالدرجة الأولى حاجات الغالبية من أفراد المجتمع (السلع الأجرية) . وكذلك الأخذ فى الاعتبار العوامل الاجتماعية وظروف الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع ذوى الدخول المتوسطة والصغيرة ، سواء من

---

(١) - Ibid., pp. 82 - 83.

حيث تشكيلة السلع التى تنتج أو من حيث الأثمان التى تباع بها .

وبعد تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى أصبح الاستثمار الحر سواء من الوطنيين أو المشارك لرأس المال الأجنبى ليس له من هدف إلا الربح ، وبذلك اختلت تشكيلة السلع الأجرية وكذلك ارتفعت الأثمان بالقدر الذى يمنح مزيداً من الأرباح ، وهو ما انتهى بارتفاع تكاليف المعيشة بشكل أسقط أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة تحت خط الفقر حيث أصبحت الدخول المتاحة لا تكفى ضروريات الحياة .

كما أن الليبرالية التى سادت فى الدول المتخلفة فى غياب رقابة الدولة ، أصبحت على حد قول الدكتور رمزى زكى ليبرالية متوحشة تعتمد على المضاربات لرفع الأثمان والاتفاقات لتقسيم السوق إلى احتكارات ، إن لم تكن إنتاجية فهى احتكارات تسويقية ، مما عمق من فقر قطاع متزايد من شعوب العالم المتخلف لا يستطيع تأمين مستلزمات الحياة الضرورية ، ولعل المضاربات فى مجال الإسكان شاهد على رفع مستوى الأثمان بما يعجز الغالبية الساحقة من أفراد الشعب المصرى أخيراً عن الحصول على مسكن مناسب.

وفى إطار الليبرالية المتوحشة تخلت الدولة عن دورها فى تشغيل العمالة ، فظهرت البطالة كأحد أهم أسباب الفقر والعوز ، وفى إطار توجه الاستثمارات الخاصة والأجنبية إلى تحقيق الربح كان استخدام الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال مما عمق البطالة على النحو السابق إيضاحه .

وكذلك تخلف الدولة عن دورها الأساسى فى رعاية الخدمات التقليدية مثل التعليم والصحة وأمن المواطن ، وانتقل الجانب الأعظم من هذه الخدمات إلى القطاع الخاص الذى لا يهدف إلا إلى الربح ، والذى قد يضطر الإنسان إلى اللجوء إليه إزاء سوء الخدمة التعليمية والصحية المقدمة فى المدرسة أو المستشفى الحكومى . بل أن اللجوء إلى مراكز الخدمة الحكومية قد يحمل طالب الخدمة تكاليف غير منظورة تناهز ما تتكلفه الخدمة الخاصة ، مثل الدروس الخصوصية فى المدرسة ، أو المدفوعات غير الرسمية للأطباء والمساعدين فى المستشفى للحصول على الخدمة اللائقة . ولقد ساهم ارتفاع تكاليف ونفقات الحصول على الخدمات العامة فى زيادة معدلات الفقر وزيادة عدد الفقراء .

# الفصل السادس

# التراكم الرأسمالى والتكنولوجى

التراكم الرأسمالى من أهم مشكلات العالم المتخلف . والتراكم الرأسمالى يعتمد على دعامتين أساسيتين ، الأولى مقدار الفائض الاقتصادى الذى يستطيع المجتمع اقتطاعه من الدخل القومى بحيث لا ينفق فى الاستهلاك ، أى مقدار الادخار الذى يخصصه المجتمع للاستثمار فى بناء الطاقة الإنتاجية فى المستقبل ، أما الدعامة الثانية للتراكم الرأسمالى فهى قدرة المجتمع على استخدام المعارف العلمية والفنية فى استحداث أساليب إنتاجية أفضل .

## قصور الادخار والاستثمار :

يعتبر قصور الاستثمار تبعاً لقصور الادخار من أهم عقبات التنمية فى الدول المتخلفة ، إذ أن هذا القصور يؤدى إلى عدم إمكانية استكمال بناء الهيكل الإنتاجى بحيث يمكن الوصول إلى القدرة الذاتية للمجتمع على النمو الذاتى ، فضلاً عن العجز عن تطوير وتحديث الطاقات الإنتاجية فى القطاعات الاقتصادية التى تم بناؤها . ولا يغنى عن الاستثمار وفرة الموارد الطبيعية ، فمن الملاحظ أن كثيراً من الدول المتخلفة تملك موارد طبيعية وفيرة مثل بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلا أنها مازالت عند حد التخلف ، وعلى العكس نجد بلدان متقدمة اقتصادياً واجتماعياً رغم ندرة الموارد المادية مثل اليابان وسويسرا ، ذلك أن الأخيرة تتميز بارتفاع معدل الاستثمار وتقدم المعارف العلمية والفنية والطاقات التنظيمية والإدارية .

ولا ينصرف انخفاض معدل التراكم الرأسمالى إلى انخفاض معدل الاستثمار المادى فقط ، أى الاستثمار فى الآلات والمعدات ورأس المال الاجتماعى ، ولكنه ينصرف أيضاً إلى انخفاض معدل الاستثمار الموجه للتراكم الإنسانى ، أى الاستثمار فى المجالات التى تؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للإنسان ، مثل الاستثمارات الموجهة إلى التعليم

والصحة والثقافة والترفيه وكل ما يؤدى إلى رفع المستوى الحضارى للإنسان .

ويقاس انخفاض مستوى التراكم الرأسمالى بنسبة الاستثمار الإجمالى إلى حجم الناتج القومى ، فبينما تتراوح نسبة الاستثمار الإجمالى إلى الناتج القومى فى البلدان المتخلفة ما بين ٦٪ إلى ١٥٪ ، فإنها فى الدول المتقدمة تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٥٪ .

## أسباب انخفاض معدل الاستثمار .

غالبية كتابات التنمية تجمع على أن السبب فى انخفاض مستوى الاستثمار يرجع إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى ؛ ذلك أن الإنفاق على الحاجات الضرورية يستغرق النسبة الغالبة من الدخول ومن ثم لا يبقى للادخار والاستثمار إلا جزء ضئيل من الدخل .

ورغم أن التحليل السابق قريب من المنطق إلا أن الواقع أثبت عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى الاستثمار والتراكم الرأسمالى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ، وهو ما يعنى أنه من الممكن عند مستوى من الدخول الفردية المنخفضة يمكن تحقيق مستوى أفضل من الاستثمار والتراكم الرأسمالى ، وهو ما يعنى أن هناك أسباب أخرى تساهم فى تحديد الادخار والاستثمار ومستوى التراكم ، ولعل هذه الأسباب هى زيادة الإقبال على الاستهلاك ، وانعدام عدالة توزيع الدخل بما له من أثر على دفع الاستهلاك تحت أثر التقليد والمحاكاة ، أسلوب توزيع الدخول ، ومدى توافر فرص الاستثمار الحقيقية المضمونة .

**١ - زيادة الإقبال على الاستهلاك :**

**حيث يلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكى فى الدول المتخلفة يبتلع ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من حجم الناتج القومى ، بينما تتراوح هذه النسبة ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ فى الدول المتقدمة (استهلاك عام وخاص) ، وهو ما يعنى أن حجم الفائض الاقتصادى فى الدول المتخلفة ضئيل ولا يسمح برفع مستوى التراكم الرأسمالى .**

إلا أن هذا الانخفاض فى حجم الفائض الاقتصادى الفعلى ليس مسألة حتمية أو نهائية قدرية لا يمكن الإفلات منها ، بل يمكن الوصول إلى زيادة حجم الفائض الاقتصادى بأكثر من أسلوب ، فطالما أن الفائض الاقتصادى الفعلى ما هو إلا حجم الناتج القومى الفعلى مطروحاً منه الاستهلاك الفعلى ، فإنه يمكن زيادة حجم الفائض الاقتصادى عن طريق أحد المتغيرين الأساسيين أو كلاهما معاً ، أى أنه إذا ما تغير حجم الناتج القومى الفعلى بالزيادة نتيجة إعادة تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى وإزالة معوقات زيادة الإنتاج واستخدام الموارد المادية والبشرية بكفاءة أكبر ، فإن الفائض الاقتصادى سوف يزيد (بافتراض ثبات مستوى الاستهلاك القومى) .

وكذلك إذا استطاع المجتمع أن يخفض من الاستهلاك الترفى والكمالى وغير الضرورى ، فإن حجم الفائض الاقتصادى سوف يزيد (بفرض ثبات حجم الناتج القومى) ، وبطبيعة الحال فإن الفائض الاقتصادى سوف يكون أكبر وأكبر فى حالة إعادة تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى لزيادة الإنتاج مع ضبط الاستهلاك على النحو السابق عرضه .

إلا أن إحداث هذه التغيرات فى كل من حجم الناتج القومى بالزيادة وحجم الاستهلاك بالنقصان يحتاج إلى تغييرات جذرية فى أسلوب الإنتاج ، وكذلك تغيرات فى نمط توزيع الدخل ، وتغيرات فى أنماط التفكير لتغيير أولويات الاستهلاك ن وهى مهمة شاقة ولا تتم على المدى الزمنى القصير . ومع ذلك نجد كثير من المجتمعات استطاعت فى فترة وجيزة زيادة حجم الفائض الاقتصادى ورفع معدلات الادخار مثل الاتحاد السوفيتى (قبل سقوطه) الذى رفع معدل الادخار إلى ٣٠٪ من الناتج القومى ، وكذلك مصر التى استطاعت خلال الخطة الخمسية الأولى رفع معدل الادخار من ٤,٣٪ عام ١٩٥٩ إلى ١٣,٢٪ عام ١٩٦٤.

**٢ - آثار سوء توزيع الدخل :**

كما سبق أن رأينا ، فإن الدول المتخلفة تتميز بعدم العدالة فى توزيع الدخل وانعدام عدالة توزيع الدخل يعتبر سبباً هاماً لانخفاض مستوى التراكم الرأسمالى ، وذلك نتيجة للسلوك الاستهلاكى الذى ينتهجه كل من الغنى والفقير فى الدول المتخلفة والذى

يحدد ميله للاستهلاك وميله للادخار.

فالأغنياء فى الدول المتخلفة غالبيتهم من الملاك الزراعيين والعقاريين والتجار ، والفئة الأولى من الملاك الزراعيين والعقاريين يميلون بطبيعتهم إلى الاستهلاك التفاخرى فى مجالات غير مفيدة للاقتصاد القومى ككل مثل بناء المساكن الخاصة الفاخرة ، السيارات الفارهة ، واستخدام عدد كبير من الخدم والتابعين ، فضلاً على الإنفاق الترفى والكمالى . بل إن الإنفاق على الضروريات عند هذه الفئة يتسم بالرغبة فى الشراء بصرف النظر عن الحاجة إلى هذه السلع وبقدر هذه الحاجة ، وهو ما يؤدى إلى استهلاك طائش فضلاً عن تدمير موارد المجتمع وحرمان الأكثر حاجة إلى هذه السلع من الوصول إليها .

أما بالنسبة للطبقة الثالثة وهى أغنياء التجار ورجال الأعمال ، فإن هذه الطبقة لا يهمها إلا الربح ، وفى الدول المتخلفة الربح السريع ، ومن ثم لا تميل إلى المخاطرة بالاستثمار طويل الأجل ، فهى تدفع النقود لتحصل على السلع كضمان أكثر قيمة من النقود حيث تباع بكمية أكبر من النقود كلما مر الزمن بفعل التضخم ، وعندما تدفع السلع تحصل على النقود مرة أخرى بمعدل أكبر وتحقق أرباحها المرغوب فيها ، ولذلك فإن هذه الطبقة لا تساهم فى عملية الاستثمار القومى بشكل فعال ولا تساهم فى عملية بناء التراكم الرأسمالى الذى يحتاج إلى بعض الصبر للحصول على عائد ، وذلك لأنها تفضل الربح السريع عن طريق التبادل السلعى والنقدى والمضاربة فى كلاهما .

ومما يؤكد تلك الحقيقة أن الدول المتخلفة ما أن بدأت تنفيذ السياسات التى فرضها صندوق النقد الدولى عليها إزاء إعادة جدولة ديونها ، واشترط على هذه الدول العودة إلى الليبرالية كمناخ ضرورى عام لاقتصاديات هذه الدول (سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحرر الاقتصادى) ، إلا ونما النشاط التجارى والأرباح التجارية نمواً سرطانياً على حساب بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة . وطبقة الرأسمالية الصناعية فى الدول المتخلفة عادة ما تكون متأثرة بنمط تفكير الملاك العقاريين، إذ هى الطبقة الأصلية التى نبعت منها الرأسمالية الصناعية ، ولذلك فإنها تميل إلى الاستهلاك أكثر من ميلها للادخار ويزداد إنفاقها الترفى بزيادة دخولها وأرباحها ، من ثم

فإن مساهمتها فى التراكم الرأسمالى أيضاً ضعيفة ، وبذلك تختلف عن الرأسمالية الصناعية فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التى قامت ببناء الصناعة فى أوربا (الثورة الصناعية) والتى كانت تتميز بالميل للادخار والبعد عن الاستهلاك الترفى ، فضلاً على روح المغامرة فى بناء المشروعات طويلة الأجل ذات التكنولوجيا المتطورة واستثمار كافة المدخرات فى صناعات جديدة .

أما بالنسبة للفئات الأخرى أو الطبقات الأخرى فى المجتمعات المتخلفة وخاصة الطبقة الوسطى من العمال والموظفين والمزارعين والبرجوازية الصغيرة سواء صناعية أو تجارية ، فإن ميلها للادخار أقل من مثيلاتها فى الدول المتقدمة ولديها ميول للاستهلاك الترفى والتفاخرى عالية ، لدرجة أن هذه الطبقة الوسطى فى الدول المتخلفة تتمتع بمستوى استهلاكى ومعيشى يفوق مثيلتها فى الدول المتقدمة .

وتفاوت الدخل يخلق لدى الأفراد فى الدول المتخلفة نمطاً من السلوك غير الموجود فى الدول المتقدمة ، وهو نمط التقليد والمحاكاة ، إذ يحاول أصحاب الدخول الأقل تقليد أنماط الاستهلاك السائدة عند أصحاب الدخول الأعلى ، وكلما زاد التفاوت فى الدخول زاد أثر التقليد والمحاكاة لدى أصحاب الدخول الأقل وهو ما يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق على السلع الترفية مما يقلل الجزء الموجه إلى الادخار ومن ثم انخفاض مستوى الاستثمار .

وقد لاحظ دوسنبرى Deusenberry فى دراسته لسلوك المستهلك أن أثر التقليد والمحاكاة يجعل مستوى الادخار لا يتحدد فقط بمستوى دخل الفرد أو العائلة ، ولكن بمركز العائلة النسبى فى سلم الدخل ، فإذا حدثت زيادة متناسبة لجميع فئات الدخول ، ومن ثم ظلت المراكز النسبية لفئات الدخل كما هى بدون تغيير ، فإن مستوى الادخار لن يتغير إذ سوف تتجه الزيادة فى الدخل إلى زيادة الاستهلاك نتيجة لأثر التقليد والمحاكاة والرغبة فى تقليد استهلاك الطبقة الأعلى فى الدخل .(١)

---

(١) - J.C. Deusenberry, Income, Saving, and the Theory of Consumer Behavior, Cambridge, 1949, P. 27.

وهكذا فإن مزيداً من تفاوت الدخول يغنى مزيداً من التقليد والمحاكاة وإهدار الدخول فى أنماط استهلاكية تفاخرية لا تؤدى إلا إلى مزيد من تخفيض مستوى الادخار والاستثمار ، ومن ثم تخفيض مستوى التراكم الرأسمالى . ويلاحظ أن أثر التقليد والمحاكاة لا ينصرف إلى الطبقات بالنسبة لبعضها البعض ، بل يتم فى المناطق الريفية بالنسبة للمدينة ، وكذلك بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وخاصة بعد تقدم وسائل الاتصال والإعلام .

٣ - أسلوب توزيع الدخل :

يشير البعض ومنهم آرثر لويس A. Lewis إلى أن زيادة الادخار ترجع إلى نمط توزيع الدخل ، ففى البلدان الرأسمالية المتقدمة اتسم نمط توزيع الدخل بزيادة نصيب الربح من الدخل القومى ، وكذلك تحيزت السياسات المالية للأغنياء لتقرر لهم إعفاءات ضريبية وتفضيل الضريبة الغير مباشرة وضريبة الاستهلاك على ضرائب الدخل ، وهذه الطبقات من البرجوازية هى التى راكمت الأرباح وفائض الدخول فى بناء الرأسمالية الصناعية فى فترة بناء الثورة الصناعية . واعتماداً على هذا الرأى المتأثر بتجربة التنمية الأوربية الغربية ، يرى البعض أن التفاوت فى توزيع الدخل يخدم التنمية الاقتصادية إذ سوف يقوم الأعلى دخلاً بمزيد من الادخار الذى يتحول إلى استثمار يخدم ويعجل بالتراكم الرأسمالى .

ولكن الواقع التاريخى أن الرأسمالية الوطنية فى دول العالم الثالث لها طبيعة مختلفة عن الرأسمالية فى المجتمع الأوربى الغربى ، فالرأسمالية الغربية نشأت فى كنف الحكومات الوطنية (الإنجليزية ، الفرنسية ، الألمانية ...الخ) كمجموعة من التجار المغامرين التى كونت رأس المال النقدى من التجارة الدولية ، ثم استخدمت هذه الموارد فى الصناعة فى فترة الثورة الصناعية ، فأقامت المصانع وغامرت برأسمالها فى تطبيق الاكتشافات التكنولوجية لتطوير الإنتاج الصناعى . وساعدت الدولة هذه الطبقة الجديدة من البرجوازية الصناعية والتجارية سواء داخل الدولة أو خارجها من خلال سياسات ضبط الأجور والسياسات الضريبية والسياسات الجمركية لتضمن لها النجاح والتفوق فى الداخل، وكذلك مساعدتها بمنحها الامتيازات وحمايتها فى العالم الخارجى لتضمن لها أسواق العالم

الخارجي لتصريف إنتاجها وتحقيق أرباحاً هائلة من التجارة الخارجية عادت إلى الدول الغربية لتساهم في مزيد من التراكم الرأسمالي . ثم أن العالم في تلك الفترة لم يشهد نزاعاً دولياً على المصالح ، فالدول الرأسمالية المتقدمة كانت فريدة في المجال الدولي تفعل ما تشاء وبقية دول العالم تحولت إلى مستعمرات خاضعة اقتصادياً وسياسياً لهذه الدول ، ومن ثم فإن الرأسمالية في هذه الدول والبرجوازية بشكل عام كانت ذات طابع وطني كامل وكل مصالحها لا تتحقق إلا ابتداء من وطنها الأصيل ، ومن ثم فإنها قامت ببناء التراكم دون تردد على كافة المستويات وخاصة التراكم الصناعي.

أما الرأسمالية الوطنية في الدول المتخلفة أو البرجوازية الوطنية وهي التسمية الأصح لعدم اكتمال نمو هذه البرجوازية لتصل إلى التكوين الرأسمالي ، فلقد تكونت من البرجوازية العقارية بنوعيها الزراعي والعقاري إلى جانب البرجوازية التجارية ، وبدأت تحولها إلى الصناعة وإلى الأنشطة الأخرى في كنف الاستعمار وفي خدمته ، ومن ثم أورثها عقلية كمبرادورية تابعة ، برجماتية مصلحية بالدرجة الأولى ، فأضعفت حسها الوطني وارتبطت مصالحها الذاتية بالعالم الخارجي أكثر من ارتباطها بالوطن ، ومن ثم كانت توجهاتها الاستثمارية في حدود تحقيق المصالح المشتركة لرأس المال الأجنبي (باستثناء مجموعة بنك مصر التي استمرت وطنية لمدة عشر سنوات ليتحول بنك مصر إلى نمط الشركة القابضة في خدمة رأس المال الأجنبي) . ولذلك فإن هذه الطبقة كانت ومازالت لا يمكنها الاعتماد على نفسها ، وثقتها في نفسها ضعيفة وبالتالي ثقتها في كل ما هو مصري ضعيف ، ومن ثم فهي عقلية لا يمكنها الاعتماد على ذاتها ، فضلاً على ارتباط مصالحها بالعالم الخارجي وتعقل دائماً ابتداء من هذا الارتباط وللمصلحة المشتركة بينهما ولذلك فإنها نادراً ما تقدم على الاستثمار في بناء الطاقة الإنتاجية ، أو الاستثمار في مشروعات تحتاج لوقت أطول نسبياً للحصول على عائد (ربح) وتنصرف إلى الاستثمار في مشروعات صناعية مضمونة الطلب لأنها مرتبطة بالاستهلاك وخاصة الاستهلاك الترفي الذي يطلبه أصحاب الدخول العالية وتعطي مستوى عال وسريع من الربح، وغالباً ما يكون استثمارها في الصناعات الاستهلاكية التافهة التي تؤدي إلى أنماط استهلاكية جديدة تدفع إلى مزيد من الاستهلاك على مستوى الاقتصاد القومي ، ومن ثم يقل حجم الادخار الموجه إلى الاستثمار والتراكم .

ثم أن الأصول النابعة منها الرأسمالية الوطنية (العقارية) دائماً وأبداً ما تفرض عليها نفس سلوك الطبقة الأصلية ، وهو الاتجاه إلى الاستهلاك التفاخرى الترفى بما يقلل ادخار هذه الطبقة التى تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل القومى .

وتبعاً لذلك فإن سوء توزيع فى كل الأحوال لا يمكن أن يكون مساعداً للتنمية ، لأن الجزء الأكبر من الدخل إذا توجه إلى البرجوازية بكامل فصائلها لن يكون مصير الجزء الأكبر منه إلى الادخار والاستثمار والتراكم ، بل سوف يكون مصيره إلى الاستهلاك الترفى والاستفزازى بما له من آثار سلبية على بقية أفراد المجتمع وخاصة القائمين على عملية الإنتاج الاجتماعى ، الذين سوف يتعمق لديهم الشعور بالظلم الذى يؤدى إلى اختلالات اقتصادية واجتماعية أقلها الانصراف عن عملية الإنتاج وانخفاض إنتاجية العمل ، وتعمق الصراع الاجتماعى على المستوى الفردى والجماعى بما له من آثار مدمرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

**٤ - عدم توافر فرص الاستثمار الحقيقية المضمونة :**

لا يكفى لتحقيق التراكم الرأسمالى فى أى مجتمع توافر الفائض الاقتصادى مهما كان مقدار هذا الفائض ، ولكن لابد أن تتوافر فرص الاستثمار القادرة على استيعاب هذا الفائض فى مجالات إنتاج حقيقية ، فإذا لم تتوافر فرص الاستثمار فإن هذا الفائض يتوجه إلى وجهات ثلاثة أكثر ضرراً بالاقتصاديات الوطنية ، فقد يتوجه هذا الفائض إلى الاستهلاك الترفى والكمالى الطائش الذى يتجاوز ظروف المجتمع الإنتاجية والاجتماعية ، وعادة ما يعتمد هذا النوع من الاستهلاك على الاستيراد من العالم الرأسمالى المتقدم . أما الوجهة الثانية ، فهى المضاربة على الأصول الإنتاجية السابق إنشاؤها مثل المشروعات الصناعية ، والمضاربة على الأرض والمبانى السكنية ، وهو المشاهد فى حالة الاقتصاد المصرى فى الفترة الأخيرة (فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى) إذ تحول الجانب الأكبر من الفائض الاقتصادى إلى المضاربة على الأرض الزراعية والمبانى ، وتحويل الأرض إلى سلعة استهلاكية بكافة الطرق ، إلى جانب المضاربة على المشروعات الصناعية وخاصة المشروعات الإنتاجية للقطاع العام فى إطار برنامج الخصخصة وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص (وبيع أسهم ملكيتها فى بورصة الأوراق المالية بما تحتوى عليه من

مضاربات ضارة بالمستثمر الصغير) . أما التوجه الثالث للفائض الاقتصادى فهو الهجرة إلى العالم الخارجى ليستثمر فى العالم الرأسمالى المتقدم فى الأوراق المالية وأذون الخزانة الأمريكية ، أو البنوك دولية النشاط فى شكل ودائع يعاد استثمارها فى دول العالم المتخلف فى شكل رؤوس أموال أجنبية واردة للاستثمار المباشر ، أو فى شكل قروض وتسهيلات ائتمانية ، وهى الظاهرة التى تعمقت فى الدول المتخلفة عبر الفترة الأخيرة والتى أشارت إليها تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى .[١]

ولعل أفضل مثال لتبديد الفائض الاقتصادى المصرى ، ما انتهت إليه مأساة شركات توظيف الأموال حيث استحوذت على الفائض الاقتصادى لمدة عشر سنوات دون قدرة على الاستثمار الحقيقى لهذه الموارد ، والتى تم تبديد الجزء الأكبر منها فى مضاربات على الذهب والأوراق المالية فى العالم الرأسمالى المتقدم ، وكذلك فى الاستهلاك الترفى فى الداخل ، وضاع على المجتمع المصرى مقدار هائل من الفائض الاقتصادى يتراوح ما بين ٨-١٠ مليار دولار وكذلك ما بين ١٠-١٢ مليار جنيه ، حصيلة الفائض الاقتصادى المصرى فى عشر سنوات تقريباً . ومما يجسم ويوضح حجم المأساة المقارنة بين ما تم إنشاؤه من استثمارات إنتاجية وخدمية خلال الخطة الخمسية الأولى ٥٩ - ١٩٦٤ والذى تكلفت ١,٧ مليار جنيه فى إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة بإشراف الدولة .

وخلق فرص الاستثمار فى مجالات الإنتاج الحقيقية ترجع أولاً إلى طريقة وأسلوب إدارة الاقتصاد القومى بشكل عام ، هل تتم عملية الإنتاج الاجتماعى فى ظل التخطيط بما يحتوى عليه من رشد والتزام بمعايير اقتصادية واجتماعية كلية تستهدف المصلحة العليا للمجتمع ؛ أم فى ظل الليبرالية بما تحتوى عليه من تلقائية وعفوية لا يحكمها إلا معايير فردية تقوم على الربح الفردى . وكذلك ترجع ثانياً إلى مناخ الاستثمار

---

[١] يراجع فى تفصيلات ذلك :

- د. سعيد الخضرى ، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠.

السائد وما تفرزه السياسات المالية والنقدية من ضوابط لعملية الاستثمار وخاصة فى إطار الليبرالية مثل معدلات الضرائب المباشرة والغير مباشرة ، وسعر الفائدة السائد ، ومعدل التضخم ، وضبط العلاقة بين الاستثمار الوطنى والاستثمار الأجنبى بحيث تكون الأولوية للاستثمار الوطنى على الاستثمار الأجنبى .

٥ – عدم توافر التكنولوجيا الوطنية :

لا يعتمد التراكم الرأسمالى على توافر الفائض الاقتصادى وتوافر فرص الاستثمار فى مجالات إنتاج حقيقية فقط ، ولكن يعتمد التراكم الرأسمالى على توافر التكنولوجيا الوطنية . ويعتمد توافر التكنولوجيا الوطنية فى أى مجتمع على قدرة هذا المجتمع على تحويل المعلومات العلمية والمعارف الفنية إلى أدوات إنتاجية من آلات ومعدات جديدة تساهم فى عملية الإنتاج الاجتماعى وتوفر من استخدام عناصر الإنتاج .

ومن المعروف أن التكنولوجيا ما هى إلا طريقة إنتاج ، فإنتاج النسيج تستخدم فيه الأنوال سواء كانت الأنوال العادية البدائية أم الأنوال الأوتوماتيكية ، إلا أن الاختلاف يكون فى مدى استهلاكها لعناصر الإنتاج وحجم إنتاجها أو معدل إنتاجيتها ، فالنول اليدوى الذى يعمل عليه عامل بيديه وقدميه تكون إنتاجيته منخفضة وتكلفته الرأسمالية بسيطة ، ومن ثم تكون نسبة العمل إلى رأس المال ١ عامل : ١ نول (رأس مال) ، أما بالنسبة للنول الأكثر تقدماً الذى يستخدم الطاقة الكهربائية فى تشغيله (بدلاً من الطاقة الإنسانية) فإن إنتاجيته أضعاف الأول ، ويستطيع العامل تشغيل العديد منه ولذلك فإن نسبة العمل إلى رأس المال ١ عامل : ٢٥ نول وهنا يصبح هذا النوع من التكنولوجيا مكثفاً لرأس المال ويرتفع بالنسبة له معامل رأس المال / العمل ، فإذا كان معامل رأس المال / العمل فى النول اليدوى ١٠٠/١ ، فإن معامل رأس المال فى الثانى ٥٠٠٠٠/١ ، أى أن تكلفة تشغيل العامل فى النول الأول ١٠٠ جنيه بينما تكلفة تشغيل العامل حسب التكنولوجيا الثانية ٥٠٠٠٠ جنيه ، ومن ثم يصبح الفن الإنتاجى الأول أو التكنولوجيا الأولى مكثفة للعمل بينما التكنولوجيا الأخيرة مكثفة لرأس المال .

والدول المتخلفة تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد التكنولوجيا لتجديد رأس مالها

الإنتاجى ، وبالتالى فإنها فى كل مرحلة من مراحل تكوين طاقتها الإنتاجية أو تجديد هذه الطاقة تخضع لما يفرضه عليها العالم الرأسمالى المتقدم من تكنولوجيا سواء كانت مناسبة لظروفها أم غير مناسبة ، سواء من ناحية نوع التكنولوجيا أو من ناحية الشروط المواكبة لانتقال هذه التكنولوجيا من الشمال المتقدم إلى الجنوب المتخلف والتى عادة ما تكون فى مصلحة دول الشمال . ففى كل مرحلة تاريخية تضطر الدول المتخلفة إلى اللجوء إلى الدول المتقدمة لتجديد رأس مالها فتحصل على تكنولوجيا أكثر تقدماً نظراً لاستمرار التقدم التكنولوجى فى العالم المتقدم ولكن بتكاليف أعلى ، ودائماً ما يكون أكثر كثافة رأسمالية وأقل كثافة عمالية ، وهو ما لا يتناسب مع ظروف الدول المتخلفة كثيفة العمالة قليلة رأس المال ، مما يعمق البطالة ويزيد العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول .

وهكذا فى ظل استمرار هذه الظروف فإن التراكم الرأسمالى فى الدول المتخلفة سوف يظل تحت رحمة العالم الخارجى ، بل سوف يظل أداة لاستنزاف الفائض الاقتصادى من الدول المتخلفة ، وكذلك سبباً فى عدم السيطرة الكاملة على عملية الإنتاج الاجتماعى وتوجيهها إلى المصلحة الوطنية كاملة . وليس أمام الدول المتخلفة من حل إلا بناء ما يسمى بالتكنولوجيا القومية ، وهى تعنى بناء قدرة المجتمع على إنتاج طاقته الإنتاجية ذاتياً ، أى إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لعمليات الإنتاج المختلفة والتى تشكل فى مجموعها عملية الإنتاج الاجتماعى ، وكذا القدرة على تطويرها عبر الزمن إلى ما هو أفضل .

والقدرة على تحقيق نوع من التكنولوجيا الوطنية يحتاج إلى إعادة بناء عقلية الإنسان كى تصبح عقلية انتقادية ابتكارية قادرة على استخدام العلوم والمعارف فى التجديد التكنولوجى ، وهو ما يستلزم إعادة تنظيم العملية التعليمية لكى يساهم المتعلم فى عملية التعليم ولا يصبح فقط متلقياً للتعليم ، وبالتالى رفع مستواه الحضارى والثقافى لكى يصبح البحث العلمى سلوكاً عاماً عند الأفراد (بمفهوم أن البحث العلمى بحث عن الحقيقة) . إلى جانب ضرورة تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى من خلال التصنيع الذى يجب أن يأخذ شكل حلقات تكنولوجية متكاملة عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ليصل الاقتصاد القومى إلى الاعتماد على الذات ، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا باستكمال الهيكل الإنتاجى الصناعى

ابتداء من الصناعات التحويليـة والاسـتراتيجية إلـى الصناعـات الوسـيطة والآلات ثـم الصناعات الاستهلاكية .

ويمكن أن يبدأ الطريق إلى التكنولوجيا القومية باستخدام الفنون الإنتاجية المتاحـة حالياً والتى تتناسب مـع الظـروف الحضاريـة للمجتمـع ، والتـى استوعبتها القـوى العاملـة استيعاباً تاماً ، والتى يمكن أن نعيد بناء نظيرها داخل المجتمع الوطنى . وهذه التكنولوجيـا فى الغالب سوف تكون متخلفة نسبياً عن تلك الموجودة فـى الـدول المتقدمـة ، لكـن العمـل بهذا النوع من التكنولوجيا لا يعنى أنها الحلقة النهائية لتكنولوجيا المجتمع ، بل تعتبر نقطـة انطلاقه إلى بناء أخرى أكثر تطوراً داخل المجتمع الوطنى وبأيدى أبنائها من خلال الجهود الوطنيـة للتطوير والتجديد للفنـون الإنتاجيـة السـائدة ، بمـا يضمـن الاسـتقلال التكنولوجـى والاعتماد على الذات فى بناء التكنولوجيا الوطنية وتجديدها وتحديثها .

# الفصل السابع

## التبعيـــة الاقتصاديـــة

يقرر الكثير من الكتاب أنه من الصعب الوصول إلى تعريف دقيق لمفهوم التبعية[1] ، وقد يكون ذلك صحيحاً عند النظر إلى التبعية من جانب واحد ، كالذى يبحث فكرة التبعية السياسية أو التبعية الاقتصادية أو التبعية الثقافية أو الفكرية ...الخ ، فما أن ينتهى من بحث التبعية فى الجانب الذى يشغله - وليكن التبعية السياسية - إلا ويجد أن الأمر له جوانب أخرى لا يمكن إغفالها ، إذ يجد أن التبعية السياسية لا يمكن أن تكون إلا محصلة للتبعية الاقتصادية أى نتاج سيادة نمط معين للإنتاج ، بل ولا يمكن أن تتم كلاهما إلا بصياغة معينة وسيادة نوع من التشكيل الاجتماعى للطبقات يكون من نتاجه سيادة نوع معين من الفئات المسيطرة والحاكمة . وفى كل الأحوال لا تتم التبعية إلا باستحداث نوع من التشريعات والقوانين وربما من المنظمات التى تدشن التبعية وتحقق ارتباط المجتمع التابع بالمجتمع المتبوع ، وهى بطبيعتها ودورها تحتاج إلى نوع من الفكر والثقافة يخلق فى المجتمع المتبوع وجداناً وحالة عقلية تبرر التبعية ، ومن ثم تقبلها وتعمل فى إطارها .

وهكذا فإنه لا يمكن الفصل بين التبعية كحالة تسود مجتمع وبين طبيعة الأبنية التى يقوم عليها هذا المجتمع ، مثل طبيعة البنيان الاقتصادى والبنيان الاجتماعى والبنيان الثقافى والفكرى والبنيان السياسى ، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسة العسكرية فى العالم المتخلف بشكل خاص لما لها من دور فى الغالبية الساحقة من دول هذا العالم فى تقرير التبعية وفرضها أو مناهضتها ورفضها .

وعلى ذلك فإن ظاهرة التبعية ظاهرة مركبة ومعقدة ولا يمكن فهمها أو معالجتها إلا من خلال تحليل شامل على مستوى كافة مقومات المجتمع ، ومن ثم فإن أفضل تعريف

---

[1] د. أسامة الغزالى حرب ، "الأحزاب السياسيين فى العالم الثالث" ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص. ٦٥ .

لها ذلك الذى صاغه الأستاذ دوسانتوس حيث يعنى بها "تكييف البناء الداخلى لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقاً للإمكانيات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى"[١] . وهكذا أبرز دوسانتوس أن مقومات التبعية فى التغييرات الواجب إحداثها فى أبنية المجتمع ليكون محلاً للتبعية أو لتعتريه حالة التبعية لمجتمع آخر . فليست التبعية هيمنة من العالم الخارجى على مجتمع آخر نتيجة عوامل خارجية ضاغطة ، أو نتيجة ظرف تاريخى طارئ إذ يستطيع المجتمع مقاومة هذه العوامل والانتصار على الظروف الطارئة والخروج منها دون أن تلحقه التبعية ، إلا أن هذه التبعية تتحقق فقط فى حالة الاستجابة الداخلية لهذه العوامل أو لهذه الظروف والتى تتمثل فى التحولات الجذرية فى كل مكوناته وأبنيته ، ذلك أن نسيجاً من العلاقات والمصالح لابد أن يحاك بين هذه الأبنية فى المجتمع التابع وبعض أو كل أبنية المجتمع المتبوع .

وهكذا فإن التغييرات الشاملة على صعيد كافة أبنية المجتمع التابع هدفها التكيف مع البنيان الاقتصادى فى المجتمع المتبوع ، وهو ما يشى بأن الغرض الأساسى من التبعية لابد أن يكون اقتصادياً بالدرجة الأولى ، بحيث يتحقق فى النهاية تأمين تسهيل نقل الموارد بانتظام من المتبوع إلى التابع ، وهو ما تم إحداثه بالكامل فى المرحلة الأولى لإنجاز تبعية العالم المتخلف لدول أوربا الغربية خلال فترة التبعية المبكرة من خلال الغزو العسكرى الاستعمارى فى القرن التاسع عشر وما قبله ، والتى يمكن تسميتها بمرحلة التبعية الكولونيالية ، وهى المرحلة التى ساهم فى إرسائها الغزو المسلح لإكراه الشعوب على قبول التبعية ، وذلك تفرقة بينها وبين المرحلة الثانية والتى يمكن تسميتها بمرحلة التبعية التنموية ، وهى تلك المرحلة التى قبلت فيها دول العالم المتخلف التبعية طواعية واختياراً نتيجة لقبولها الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية وتطبيقه على برامج التنمية الوطنية فى بلادها .

فالتبعية تبدأ من الداخل ، ولا يمكن استئصالها إلا من الداخل أيضاً ، وذلك بمعالجة السياسات والأدوات التى تحقق التبعية على كافة مستويات أبنية المجتمع وإزالتها

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٦٦ .

وإقامة نقيضها ، والأكثر أهمية هو محاصرة تلك الفئات الكمبرادورية التابعة التى تدعم التبعية فى الداخل وتحميها ابتداء من ارتباطها الفكرى والمصلحى بها ، والتى تحقق امتيازاتها المتعددة من جراء تنظيم الأداء الاقتصادى الوطنى فى إطارها، وذلك بربط مصالحها بالاقتصاد الوطنى فقط ومنحها الفرصة للمساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بعد إعادة تشكيلها بالشكل الذى ينفى التبعية ويقيم اقتصاداً يعتمد على الذات ، وعدم السماح لها بالهرب إلى الخارج أو إلى الداخل دون المساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بأى شكل ، ذلك أن عدم مساهمتها يعنى تفرغها لمناهضة الجهود الرامية إلى التخلص من التبعية وتصبح جيوباً وبؤراً باقية للتبعية يمكن أن تستثمر فى إعاقة العمل الوطنى لبناء التنمية فى مرحلة تالية سواء من الداخل أو من الخارج .

## جذور التبعية الاقتصادية (التبعية الكولونيالية) :

ترجع التبعية التى وقعت فيها الدول المتخلفة أساساً إلى فترة تاريخية هى فترة الاستعمار ، حيث استطاع المستعمر أن يحول اقتصاد كل بلد استعمرها إلى اقتصاد تابع لاقتصاده وجعله مكملاً له ليمده خلفياً بما يحتاج إليه من المواد الأولية الزراعية والاستخراجية التى تقوم عليها الصناعات فى الاقتصاد الأم (اقتصاد المستعمر) . وبذلك تحول الاقتصاد المصرى إلى مزرعة للقطن ، وتحول الاقتصاد الجزائرى إلى مزرعة للكروم ، والاقتصاد الهندى إلى مزرعة للقمح والشاى ... وأخرى للنحاس والحديد والفوسفات ..الخ وكان الهدف من هذا التحول لاقتصاد الدول المتخلفة ليس فقط خدمة الاقتصاد الأم بإنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية اللازمة لإنتاجه الصناعى ، ولكن لاستنزاف الفائض الاقتصادى من الدول المتخلفة عن طريق التبادل اللامتكافئ حيث أصبحت الدول المتخلفة سوقاً لتصريف منتجاته الصناعية .

وهكذا فإن التخلف الاقتصادى والاجتماعى ليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع، بل هو عملية تاريخية تتمثل اقتصادياً فى تحويل الهيكل الاقتصادى إلى هيكل لا يقوم بالإنتاج على أساس الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلى ولكن استجابة لاحتياجات أخرى، هى حاجات رأس المال الأجنبى فى المجتمع المتبوع ، ويتم تشكيل عملية الإنتاج

الاجتماعى بالشكل الذى يؤدى هذا الدور فضلاً عن فتح القنوات التى يمكن من خلالها نقل الفائض الاقتصادى ممن الدول المتبوعة إلى الدولة التابعة بعد تحويله من شكله العينى إلى شكله النقدى ، وذلك برسم السياسات النقدية وسياسات التجارة الخارجية التى تضمن ذلك . وقد تمت هذه العملية من خلال إدماج الاقتصاديات المتخلفة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بقوة جنود وعساكر الاستعمار فى فترة سابقة .

وتحول الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة إلى هيكل تابع يعنى قيام الاقتصاد التابع بدور محدد ومحدود فى تقسيم العمل الدولى ، وهو التخصص فى إنتاج سلعة أو سلعتين (عادة من المواد الأولية زراعية أو استخراجية) ، وبالتالى لا يمكن لهذا الاقتصاد التابع أن يشبع حاجاته الداخلية إلا من خلال التجارة الخارجية التى تصبح مصدر كل ديناميزم (كل حركة) للاقتصاد المتخلف ، وهكذا تختل توازنات الاقتصاديات المتخلفة ويصبح شرط توازنها شرطاً لتوازن الاقتصاد الرأسمالى فى العالم المتقدم تبعاً لتقسيم العمل الدولى الذى فرض على العالم المتخلف .[1]

## أساليب تحقيق تبعية الاقتصاد المصرى :

من المعروف أن الاستعمار العسكرى لمصر تم بعد تمام استعمارها الاقتصادى من خلال إغراقها بالديون الأجنبية [2] ، وتحويل مصر إلى واحة لرأس المال الأجنبى

---

[1] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨، ص. ١٤٢ ما بعدها .

[2] من المعروف أن مشكلة الديون الخارجية التى اقترضها خديوى مصر (أكثر من واحد) فى ذلك العهد قد تفاقمت وأبرزت فساد السلطة ، وكذا خطورة استمرار سيطرة رأس المال الأجنبى . ومن ثم تبلورت حركة وطنية مصرية تطالب بنوع من الحكومة الديمقراطية تكون قادرة على الحد من سلطات الخديوى وتشترك فى إصدار القرار المصرى وتعمل على تحسين الوضع المالى فى مصر ، وهو ما يعنى بدء الصراع ضد رأس المال الأجنبى . وتصل الحركة الوطنية إلى نوع من التحالف مع الخديوى إسماعيل والأعيان والتجار والعلماء بعد إعلان اللائحة الوطنية (إبريل ١٨٧٩) ثم صدور دستور مايو ١٨٧٩ . وهكذا

(=)

الذى بدء يضع استراتيجية لنهب الفائض الاقتصادى المصرى ابتداء من إحكام سيطرته على الأصل الإنتاجى الوحيد فى مصر وهو الأرض الزارعية بعد أن تم تصفية تجربة التنمية الصناعية التى أقامها محمد على عام ١٨٤٠ .

إلا أن قوى رأس المال الأجنبى وجدت هذا الأصل الإنتاجى الوحيد فى حوزة الدولة ، حيث قام محمد على بنقل ملكية الأرض إلى الدولة وأصبحت ملكية الأرض الزراعية احتكار مملوك للدولة ، وتركت للفلاح حق الانتفاع لقاء دفع الضريبة .

وإزاء هذا الوضع فإن استراتيجية رأس المال الأجنبى لاستنزاف الفائض الاقتصادى المصرى الذى بطبيعته لابد أن يكون زراعياً قد وضعت على ثلاثة محاور أساسية :

**المحور الأول :** خصخصة الأرض الزراعية وإخراجها من ملكية الدولة إلى ملكية الأفراد لتصبح ملكية خاصة للأفراد سواء مصريين أو أجانب .

**المحور الثانى :** إسقاط فكرة تحريم الربا فى الشريعة الإسلامية وجعل الفائدة مقابل انتفاع متبادل بين دائن ومدين .

---

(=)

أصبح الخطر محدقاً بقوى رأس المال الأجنبى التى بادرت واستبدلت الخديوى إسماعيل بالخديوى توفيق . إلا أنه مع استمرار الحركة الوطنية واشتعالها أكثر وأكثر ولجوئها إلى التلويح بالقوة عندما عرض الزعيم عرابى مطالب الشعب على الخديوى توفيق ، فإن قوى رأس المال الأجنبى لم تحتمل أكثر من ذلك ، وانتهى الصراع بضرب الحركة الوطنية وضرب الدولة المصرية عسكرياً للمرة الثانية (الأولى ضرب الدولة المصرية لوقف تجربة محمد على وتحجيم قوة مصر الاقتصادية والعسكرية) فى يوليو ١٨٨٢ بواسطة رأس المال الإنجليزى .

- د. محمد دويدار ، المرجع السابق .
- يراجع فى تقييم الحركة الوطنية وإجماع القوى الوطنية آن ذاك على مناهضة رأس المال الأجنبى ونفوذه فى مصر بقيادة شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط ، وحاخام اليهود ، والأعيان والتجار والموظفين والضباط ، وتأييد كافة أفراد الشعب المصرى من الفلاحين لثورة عرابى .

عبد الرحمن الرافعى ، عهد إسماعيل ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٤٨ ، الفصل الحادى عشر ، مأساة الديون ، ص.ص ٢٥ - ٧٧ .

**المحور الثالث :** دفع المصريين للتعامل مع البنوك (وكانت كل البنوك أجنبية فى هذه الفترة) وخاصة أغنياء المصريين ودفعهم إلى عمليات الاقتراض المصرفى .

وابتداء من هذه الاستراتيجية كانت الإجراءات العملية لإحكام تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى العالمى وبصفة خاصة الاقتصاد الإنجليزى على النحو التالى:

**١ - تأكيد الملكية الفردية للأرض الزراعية ومنح الفرص لتملك الأجانب :**

وهو ما يحقق المحور الأول من استراتيجية رأس المال الأجنبى فى مصر ، وقد تم تحويل الأرض الزراعية إلى ملكية خاصة من خلال اللائحة السعيدية التى أصدرها الخديو سعيد عام ١٨٥٨ ، وقانون المقابلة فى عهد إسماعيل ، ثم قانون التغطية ، لتنتهى الملكية العامة للأرض عام ١٨٨٠ . وكان المخطط من قوى رأس المال الأجنبى هو دفع مصر للاستدانة بأى شكل وفى أى مجال ، وأعجازها عن الدفع ليتم الاستيلاء على الأرض الزراعية ، فعندما لا تكفى حصيلة الضرائب لسداد الديون وأعبائها من الفوائد الباهظة [١] ، كان لابد من بيع الأرض الزراعية التى اشتراها قلة من المصريين إلى جانب الأجانب الذين اشتروا الجزء الأعظم من الأرض وأعادوا بيعه للمصريين فى شكل قطع صغيرة ليحققوا أرباحاً خيالية ، ومثال ذلك :

- بيع أرض الدائرة السنية بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه لشركة مكونة من الأجانب الفرنسيين والإنجليز وبعض المصريين الذى كان نصيبهم من الصفقة ١٥٠ ألف جنيه، وهو ما يوضح ضآلة دور المصريين وما عاد عليهم بالنسبة للعنصر الأجنبى ،
- وكذلك بيع أرض الدومين المملوكة لأسرة الخديوى إسماعيل والتى كانت مرهونة

---

(١) يراجع فى كيفية نشأة الديون فى هذه الفترة المؤلف القيم التالى :

- دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ولقد وصف هذا المؤلف الإنجليزى ما حدث فى مصر فى هذه الفترة بأنه "أقذر عملية نهب تمت فى التاريخ الحديث" .

ضماناً لقرض بنك روتشيلد بالمزاد العلنى بعد تقسيمها مساحات محدودة ،

- وكذلك تأسست شركات ذات رأس مال أجنبى لتعمل فى شراء الأرض وتقوم بالمضاربة مثل الشركة المصرية الجديدة ، شركة دى فتنازى ، البنك العقارى المصرى عام ١٨٠٨ برأس مال إنجليزى بلجيكى سويسرى (سوارس) ، والبنك الأخير استطاع أن يرتهن ٢٥٪ من الأرض الزراعية فى مصر وحده عام ١٩٠٧ ، وكذلك الصندوق العقارى المصرى برأس مال فرنسى بلجيكى عام ١٩٠١ ..الخ . ولقد بلغ مجموعة رأس المال العقارى ٥٩٦٨٠٠٠ جنيه عام ١٨٩٧ ، ارتفع إلى ١٩٦٨٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٠٧ ، وكان غالبيته رأس مال أجنبى وغالبية سنداته تباع فى الخارج .[١]

وهكذا فإن الدولة المصرية سلمت الفلاح المصرى إلى رأس المال الأجنبى ، إذ تخلت عن الأرض المالكة لها ومن ثم تحولت الأرض إلى سلعة استبعد الفلاح المصرى (المنتج المباشر) من الانتفاع بها إلا لمصلحة العنصر الأجنبى الذى أصبح مالكاً لها كما يوضح ذلك الجدول التالى :

**جدول رقم (٦)**

**توزيع ملكية الأجانب ونسبتها إلى الأرض الزراعية المصرية**

| المديريـــة | الأراضى المملوكة للأجانب (كنسبة من المساحة الكلية) | الملكيات الكبيرة (أكبر من ٥٠ فدان) كنسبة من المساحة الكلية | الملكيات الكبيرة الأجنبية كنسبة من الملكيات الكبيرة |
|---|---|---|---|
| القناة | ٣٠,٣ | ٦٦,٢ | ٤٢,٦ |
| البحيرة | ٢٢,٦ | ٦٧,٦ | ٣٢,٤ |
| الغربية | ١٨,٩ | ٥٦,١ | ٣١,٨ |
| الدقهلية | ١٣,١ | ٤٧,٨ | ٢٥,٢ |
| القليوبية | ١٠,١ | ٣٨,٨ | ٢١,٨ |

---

[١] لمزيد من التفصيل يراجع مؤلفنا بعنوان : "اقتصاديات التخلف والتطوير" ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد، ١٩٨٥ ، ص.ص ١٣٠ - ١٣٣ .

| المديريــــة | الأراضى المملوكة للأجانب (كنسبة من المساحة الكلية) | الملكيات الكبيرة (أكبر من ٥٠ فدان) كنسبة من المساحة الكلية | الملكيات الكبيرة الأجنبية كنسبة من الملكيات الكبيرة |
|---|---|---|---|
| المنيا | ٩,٤ | ٤٥,٧ | ١٨,٨ |
| الشرقية | ٨,٧ | ٥٠,٣ | ١٥,٥ |
| الجيزة | ٦,٥ | ٢٩,٠ | ٢٠,٧ |
| الفيوم | ٦,٠ | ٤٠,٠ | ١٤,٠ |
| قنا | ٥,٨ | ٢٦,٨ | ١٨,٨ |
| المنوفية | ٥,٣ | ٢٠,٧ | ١٨,٤ |
| جرجا | ١,٩ | ٢٠,٧ | ٨,٠ |
| بنى سويف | ١,٥ | ٣٨,٠ | ٢,٨ |
| أسوان | ١,١ | ١٧,٦ | ٦,٣ |
| أسيوط | ٠,٩ | ٢٦,٤ | ٢,٥ |

*المصدر :* د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٧٥ .

**٢ – السيطرة على الجهاز النقدى والمصرفى :**

ظلت البنوك الأجنبية هى المسيطرة فى مصر وحدها من قبل الاحتلال البريطانى حتى عام ١٩٢٠ تاريخ إنشاء بنـك مصـر ، واستمرت فى سيطرتها على النظـام النقدى والمصرفى حتى عام ١٩٥٧ تاريخ تمصير البنوك . ولقد وجدت إنجلـترا فى نقص كمية العملات المصرية فرصتها الذهبية لتحقيق سيطرة الجنيه الإسترلينى على التداول ، فلقد تم تقييم كافة العملات الأجنبيـة عام ١٨٨٥ بـأكبر من قيمتهـا لتصبح عمـلات جيـدة بالنسبة للإسترلينى الذى كـان ارداً العمـلات ، فاسـتطاع طردهـا مـن التعـامل وتسـييد الجنيـه الإسترلينى فى مصر فى ظل نقص كميات العملات المصرية وأصبح هو العملة المتداولة فى مصر .

ثم إنشاء البنك الأهلى برأس مال إنجليزى عام ١٨٩٨ ومنحتـه السلطات النقديـة

المصرية امتياز إصدار النقود الورقية (الجنيه المصرى الورقى) القابلة للتحويل إلى الذهب، ومن ثم أصبحت مصر على قاعدة الذهب النقدية ، وقام البنك الأهلى بدوره كاملاً فى تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى إلى إنجلترا من خلال تسهيله بيع القطن المصرى إلى إنجلترا وشراء المنتجات الصناعية من إنجلترا إلى مصر ، ونقل رأس المال الأجنبى إلى مصر وتحويل أرباحه إلى الخارج ، واستثمار مدخرات المصريين فى سندات الحكومة البريطانية فى إنجلترا .

وفى إطار الارتباك العالمى السابق على الحرب العالمية الأولى ، قامت السلطات الاقتصادية المصرية بإيعاز من قوى الاستعمار بإعفاء البنك الأهلى من شرط دفع قيمة الجنيه المصرى بالذهب ، وقامت بإلغاء الغطاء الذهبى للجنيه المصرى وأحلت محله أذون الخزانة البريطانية كغطاء للجنيه المصرى ، وبذلك خرجت مصر عن قاعدة الذهب .

قامت إنجلترا بتثبيت سعر الصرف من الجنيه المصرى الورقى والجنيه الإسترلينى الورقى على أساس ١ جنيه إسترلينى : ٩٧,٥ قرش مصرى ، ومن ثم أصبحت مصر على قاعدة الصرف بالجنيه الإسترلينى الورقى . وتبعاً للإجراء الأخير تم استنزاف الفائض الاقتصادى بطريقة منتظمة سنوياً ، ولقد ساعد على فعالية هذا النظام النقدى فى النهب المنظم للفائض الاقتصادى احتكار إنجلترا لتجارة القطن واحتكار نقل المنتجات من مصر إلى إنجلترا والعكس على السفن الإنجليزية .

وفى إطار تخصص مصر فى زراعة القطن تبعاً لتقسيم العمل الدولى الذى فرض على العالم المتخلف كله ، فإن الجزء الأكبر من الناتج القومى فى مصر كان القطن ويتم تصدير الغالبية الساحقة منه إلى إنجلترا ، وكانت حصيلة بيع القطن بالجنيه الإسترلينى تودع فى بنك لندن لحساب البنك الأهلى ، ليقوم البنك الأهلى بسداد القيمة بالجنيه المصرى حسب سعر التعادل ١ جنيه إسترلينى : ٩٧,٥ قرش مصرى إلى أصحاب الحقوق المنتجين للقطن فى مصر .

وعندما يزيد إنتاج القطن فى مصر وتزيد صادراته لإنجلترا ، وعندما يزيد الطلب على القطن وترتفع أثمانه العالمية ، فإن حصيلة المبيعات بالإسترلينى تودع بنك

لندن لحساب البنك الأهلى أيضاً ، ويدفع البنك الأهلى فى مصر القيمة بالجنيه المصرى
حسب سعر التعادل لمنتجى القطن فى مصر ، ومع زيادة قيمة القطن بالإسترلينى تزيد
المدفوعات بالجنيه المصرى داخل مصر ، ومن ثم فإن وسائل الدفع تزيد (الدخل القومى
فى شكل نقدى) دون أى زيادة فى السلع والخدمات فيشتعل التضخم دون أى فائدة من
زيادة إنتاج القطن أو من ارتفاع أثمانه العالمية . وعندما يحدث العكس بانخفاض الإنتاج
والكمية المصدرة أو انخفاض الأثمان العالمية ، فإن كمية النقود الإسترلينية المودعة بنك
لندن كثمن للقطن تقل ، ومن ثم تقل كمية النقود المصرية التى يدفعها البنك الأهلى فى
مصر ثمناً للقطن حسب سعر التعادل ، ومن ثم يسود الاقتصاد/المصرى حالة من الكساد
والانكماش السريع .

وهكذا كان الاقتصاد المصرى يعاقب على زيادة إنتاجه من القطن أو تحسين
جودته أو ارتفاع أثمانه العالمية بالتضخم ، وكذلك يحل عليه الانكماش والركود فى حالة
نقص إنتاجه من القطن أو انخفاض أثمانه ، والسبب هو تثبيت سعر صرف الجنيه
المصرى الورقى بالجنيه الإسترلينى الورقى ، ولولا هذا التثبيت لسعر الصرف فإنه مع
سيادة قاعدة الذهب التى كانت سائدة كان لابد أن يستفيد الاقتصاد المصرى ، حيث أن
زيادة الطلب على القطن أو ارتفاع أثمانه يعنى مزيداً من الطلب على الجنيه المصرى
لترتفع قيمته بالنسبة للجنيه الإسترلينى ، ومن ثم تدفع كمية أكبر من الإسترلينى لقاء الجنيه
المصرى (يصبح سعر التعادل ١ جنيه إسترلينى : ٥٠ قرش مصرى مثلاً) . وطالما أن
صادرات مصر إلى إنجلترا أكثر من وارداتها فإن معنى ذلك أن إنجلترا لابد أن تسدد
ديونها لمصر بنقل الذهب من إنجلترا إلى مصر وفاءً لفروق التجارة الدولية وهو ما لم
يحدث . ويقدر الاستنزاف الذى تم من خلال تثبيت سعر الصرف واحتكار إنجلترا للتجارة
الخارجية بما يتراوح بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪ من الناتج القومى ابتداء من عام ١٩١٤ حتى
عام ١٩٤٨.[١]

وظل الجهاز المصرفى أجنبياً فى مصر يعمل بقيادة البنك الأهلى المصرى الذى

---

[١] يراجع تفصيل التبعية النقدية وآثارها على الاقتصاد المصرى :
- د. سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٤ .

تخصص فى تمويل التجارة الخارجية تبعاً لامتيازه بإصدار النقود والتحويل إلى الإسترلينى حسب سعر الصرف الثابت ، وتضامن الجهاز المصرفى فى تعبئة المدخرات المصرية لاستثمارها فى الخارج فى الأوراق المالية وأذون الخزانة البريطانية ، وهو ما يعنى بناء الطاقة الإنتاجية فى إنجلترا والعالم الخارجى بدلاً من بنائها فى مصر. وقد بلغت هذه الاستثمارات الخارجة من مصر ٧٠٪ من حجم الأصول المصرفية عام ١٩٤٦ .

وظل الجهاز المصرفى فى مصر أجنبياً - باستثناء بنك مصر ابتداء من عام ١٩٢٠ - يعمل لحساب العالم الخارجى دون النظر إلى مصلحة الاقتصاد المصرى ، إن لم يكن ضد المصلحة القومية لمصر . ولا أدل على ذلك أنه بعد تأميم قناة السويس وفشل حرب السويس فى تغيير النظام السياسى فى مصر ، اتبعت الدول الأوربية سياسة الحصار الاقتصادى لمصر لإرباكها اقتصادياً ، ومن ثم صدرت الأوامر إلى جميع البنوك الأجنبية وفروعها فى مصر بالامتناع عن تمويل محصول القطن ، لإحداث خلل اقتصادى داخل مصر (نقل المعركة إلى الداخل) ، فامتنعت البنوك عن تمويل محصول القطن بما فى ذلك بنك مصر تضامناً مع البنوك الأجنبية [1] ، وهو ما اضطر القيادة السياسية إلى تمصير البنوك عام ١٩٥٧ وإخضاعها للإدارة المصرية .

---

[1] أنشأ بنك مصر عام ١٩٢٠ بقيادة وطنية كأحد ردود فعل فشل ثورة ١٩١٩ فى تحقيق أهدافها ، وكانت المساهمة فى رأسماله وأسهم شركاته وسنداته للمصريين فقط ، إذ كانت اسمية . واستطاع أن يبنى عشرون شركة حتى مطلع الثلاثينات بمدخرات المصريين ، وتجنب دخول رأس المال الأجنبى إليه أو إلى شركاته . إلا أنه عندما تعرض لأزمة سيولة فى غمار الكساد العالمى فى أول الثلاثينات ، استغلت قوى رأس المال الأجنبى بقيادة البنك الأهلى فتح بنك مصر وشركاته لرأس المال الأجنبى ، فتحولت الأسهم والسندات إلى أسهم وسندات لحاملها ، ودخل رأس المال الأجنبى إلى البنك وشركاته ، وكذلك فرض على مجلس إدارة البنك بعض المصريين المعروفين بولائهم الأجنبى . وهو ما حول بنك مصر إلى شركة قابضة تعمل فى تحصيل الأرباح الاحتكارية ، وليس منظمة لبناء التنمية كما كانت ، وأصبح تابعاً لرأس المال الأجنبى عاملاً لمصلحته أكثر من المصالح المصرية ، وبذلك لم يبنى إلا ثلاث شركات فقط فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٥٧.

- يراجع فى تفصيل ذلك :

د. فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، الفصل الرابع.

ولقد تحقق المحور الثانى والثالث من استراتيجية رأس المال الأجنبى بدفع المصريين للتعامل مع البنوك إقراض واقتراض ، واستبعاد فكرة الربا عن فائدة البنوك ، وذلك باستقطاب بعض الفقهاء والمفكرين اللذين سمحوا بذلك من أمثال حفنى ناصف وعبد العزيز جاويش اللذان سمحا بالربا ما لم يصل قيمته إلى قيمة أصل الدين ، وكذلك فتوى زكى الدين بدوى الذى أباح بيع الشىء بأكثر من قيمته للحصول على قرض (حيلة شرعية) وكانت فتواه سبباً فى صدور أمر سلطانى فى مصر بتنظيم فائدة نصف العشر أى ٥٪ ، وكذلك فتاوى الإمام محمد عبده فى تحليل فائدة صندوق التوفير (رجع عنها وأنكرها فى آخر حياته) ، وفتاوى رشيد رضا فى بيع الدين بالنقد ، والأوراق المالية وفى أعمال البورصة [١] ، وكذلك معروف الدوايبى الذى حلل الربا للقروض الاستهلاكية دون الإنتاجية . وكان من نتاج ذلك أن استطاع رأس المال الأجنبى من خلال سياسات الإقراض لكبار الملاك الزراعيين ومتوسطى الملكية أن يحصل على ما أراد من سيطرة على الأرض الزراعية (الأصل الإنتاجى فى مصر) حيث تملك الأجانب خلال الفترة ١٩٠١ - ١٩١٠ ما نسبته ١٣,٢٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية [٢] . وفيما بين عام ١٩٠٧ - ١٩١٣ انتزع البنك العقارى المصرى (رأسمال أجنبى) ملكية مليون ومائة ألف فدان من الأراضى الزراعية فى مصر لحسابه . وفى عام ١٩٣١ استطاعت البنوك التجارية الاستحواذ على ثلث الأراضى الزراعية فى مصر ، وكانت على وشك نزع ملكيتها لصالحها برفع قضايا بذلك أمام المحاكم المختلفة سداداً للديون التى اقترضتها البرجوازية العقارية - كبار الملاك - وليس الفلاح المصرى ، وهم الموجودين فى قاعة البرلمان وكبار رجال السلطة والحكومة .

وهبت الحكومة لإنقاذ البرجوازية العقارية بأن اتفقت مع البنوك العقارية على

---

[١] يراجع فى تفصيل ذلك :

أ - د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص. ٤٩٦ ومابعدها .

ب - مجلة القانون الاقتصادى ، السنة التاسعة ، ص. ٣٦ ، هامش رقم ٢ ، ص.ص ٥٥١ - ٥٥ ، ٥٦٢ .

[٢] د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص. ٧٥ .

دفع مليون جنيه (قسط من الدين) ثم تجميد المتأخرات ومد أجلها وتخفيض فوائدها ، وأصدرت أذونات خزانة مصرية بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه مصرى كقرض سلمت للبنوك العقارية . وكما يقول جلال فهيم باشا "وقد تدخلت الحكومة من أجل هؤلاء ودفعت من المال أربعة عشر مليوناً من الجنيهات لحماية أملاكهم" [١] . وكانت المدفوعات من حصيلة الضرائب التى يدفعها كافة المصريين بما فيهم الفلاح الفقير ، واستعادت البنوك الأجنبية أضعاف ما أقرضت من الفائض الاقتصادى الذى يتحول إلى الخارج لبناء التراكم والطاقة الإنتاجية والتقدم فى العالم الرأسمالى الغربى مالك البنوك الأجنبية وفروعها فى مصر .

ومن الواضح أن رأس المال الأجنبى استطاع من خلال خصخصة الأرض ومن خلال الجهاز المصرفى الذى يملكه ، ومن خلال السياسة المالية والنقدية التى يرسمها وينفذها المصريين أن يستولى على الاقتصاد المصرى كله ويسيره لمصلحته كاملاً وليس قطاع الزراعة فقط ، وكانت البداية هى برنامج خصخصة الأرض الزراعية الأصل الإنتاجى الأول فى مصر . ولو بقيت الأرض الزراعية تبعاً لشرع الله فى إطار الملكية العامة لا يحصل عليها إلا من يفلحها ، لما حقق رأس المال الأجنبى ما أراد .[٢]

### ٣ - احتكار التجارة الخارجية :

كان محصول القطن يشكل نسبة الغالبية من صادرات مصر ، وهو أحد مؤشرات التخلف ، إذ تصبح معه أحادية المحصول ، وكان القطن يمثل ٨٧٪ من صادرات مصر عام ١٩٠٠ - ١٩٠٤ ، ثم وصل إلى ٩٣٪ من قيمة الصادرات عام ١٩١٠ - ١٩١٤ ، واستطاعت إنجلترا أن تسيطر على النسبة الأكبر من الصادرات المصرية (٦٧٪) . ويوضح تطور الصادرات المصرية لإنجلترا وكذا الواردات منها الجدول التالى :

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ٧٧ - ٩١ .

[٢] يراجع فى وجهة النظر هذه مؤلفنا التالى :

- د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى والإسلامى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٦٦٠ ومابعدها .

جدول رقم (٧)

نصيب إنجلترا من التجارة الخارجية لمصر (٪)

| السنة | نسبة الصادرات | نسبة الواردات | السنة | نسبة الصادرات | نسبة الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٣٦ | ٩,٠ | ٢٢,٠ | ١٩٣١ | ٣٦,٤ | ٢٢,٥ |
| ١٨٤٠ | ٣٨,٠ | ٢٧,٣ | ١٩٣٢ | ٣٥,٠ | ٢٤,١ |
| ١٨٨٠ | ٦٧,٢ | ٩٥,٤ | ١٩٣٣ | ٤٠,٠ | ٢٣,١ |
| ١٨٨٣ | ٣٦,٠ | ٣٧,٠ | ١٩٣٤ | ٣١,٤ | ٢٢,٠ |
| ١٩٢٠ | ٤٢,٥ | ٣٧,٦ | ١٩٣٥ | ٣٣,٠ | ٢٢,٨ |
| ١٩٢١ | ٤٦,٨ | ٣٠,٥ | ١٩٣٦ | ٣٧,٨ | ٢٣,٩ |
| ١٩٢٢ | ٤٧,٢ | ٣٣,٩ | ١٩٣٧ | ٣٧,٥ | ٢٧,٥ |
| ١٩٢٣ | ٤٨,٥ | ٣٢,٦ | ١٩٣٩ | ٣٤,٥ | ٢١,٧ |
| ١٩٢٤ | ٤٨,٦ | ٢٧,٥ | ١٩٥٠ | ٢١,٧ | ١٩,٢ |
| ١٩٢٥ | ٤٤,٢ | ٢٤,٦ | ١٩٥١ | ١٩,٢ | ١٧,٣ |
| ١٩٢٦ | ٤٥,٧ | ٢١,١ | ١٩٥٢ | ٤,٤ | ١٣,١ |
| ١٩٢٧ | ٤٠,٠ | ٢٥,٣ | ١٩٥٣ | ١٠,٨ | ٩,١ |
| ١٩٢٨ | ٣٩,٠ | ٢٢,١ | ١٩٥٤ | ١٠,٣ | ١٢,٨ |
| ١٩٢٩ | ٣٥,٨ | ٢١,١ | ١٩٥٥ | ٥,٧ | ١٢,٩ |
| ١٩٣٠ | ٣٥,٣ | ٢٠,٥ | | | |

***المصدر :*** د. محمد متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص. ٢٢٤ .

واحتكار إنجلترا للتجارة الخارجية على النحو السابق عرضه مكنها من السيطرة على الاقتصاد المصرى ، فهى التى تملك السيطرة على حجم الناتج القومى فى تقلباته ، تلك التقلبات التى لا تمكن مصر من وضع سياسة اقتصادية مستقرة ومستقلة عن إنجلترا .

ثم أن إنجلترا من خلال التحكم في التجارة الخارجية والحجم الأكبر من الدخل القومي أصبحت قادرة على التحكم في القطاعات الإنتاجية الأخرى ، إلى جانب سابق سيطرتها على قطاع الزراعة . وكذلك سيطرتها على الواردات منحها القدرة على تشكيل أنماط الاستهلاك في الاقتصاد المصري تبعاً لنوعية السلع الاستهلاكية التي تريد تصريفها في مصر . والسلع الاستهلاكية المستوردة لا تؤثر فقط في نمط الاستهلاك ، بل تؤثر في نمط القيم والأفكار للمقبلين على استهلاكها ، بل وكذلك المحرومين من استهلاكها ، وهي قيم وأفكار غالباً ما تكون ليست في مصلحة الدول الوطنية المستوردة للسلعة .[1]

**٤ – سيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادي :**

أوضحنا سابقاً كيف سيطر الأجانب على جزء كبير من ملكية الأرض الزراعية إلى جانب الحيازة حتى أصبح متوسط ملكية الأجنبي عام ١٩٤٩ ٦١,٣٦ فدان ، ومتوسط ملكية المصري ١,٨٩ فدان ، ولم يتوقف زحف ملكية الأجانب إلا بصدور قانون يحرم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب إلا عن طريق الإرث فقط .

إلا أن الأجانب سيطروا على المناصب القيادية في الشركات فكان نصيبهم من ٥٠ – ٦٠ ٪ بينما المصريين ٣٥٪ ، ١٠٪ للأجانب المتمصرين . وكذلك سيطر الأجانب على الاقتصاد المصري من خلال سيطرتهم على الأنشطة الحيوية الأخرى الحاكمة للنشاط الاقتصادي ككل مثل خدمات النقل والتجارة والتمويل . ويوضح الجدول التالي توزيع الأجانب على النشاط الاقتصادي عام ١٩٣٩ :

---

[1] أنظر في الآثار السلبية لأنماط السلع الاستهلاكية المستوردة في الدول المتخلفة وخاصة في أمريكا اللاتينية وآثارها الاقتصادية في ترسيخ التبعية :

- Ernest Feder, "Strawberry Imperialism : An Inquiry into the Mechanism of Dependency in Mexican Agriculture", Institute of Social Studies, The Hague, 1978.

وكذلك يراجع في إفساد صحة الشعوب من خلال الاستيراد للسلع مؤلفنا السابق التالي :

– د. سعيد الخضري ، الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية – نظرة إنتقادية من العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، ص.ص ٢٧٥ – ٢٧٨ .

جدول رقم (٨)

توزيع الأجانب على النشاط الاقتصادى عام ١٩٣٩

| القطـــــاع | نسبة المشتغلين فيه من المصريين | نسبة المشتغلين فيه من الأجانب |
|---|---|---|
| الزراعـــــة | ٥٠٪ | ١٪ |
| الصناعة والنقل | ١٠٪ | ٥٤٪ |
| التجارة الماليـة | ٦٪ | ٢٢٪ |
| الخدمـــــات | ٥٪ | ٢٢٪ |
| أنشطة أخرى | ٢٩٪ | ١٪ |

*المصدر :* د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٣٦ . نقلاً عن : إحصاء السكان ١٩٣٩ ، مديرية الإحصاء .

## أساليب تحقيق التبعية التنموية :

فى الواقع مازال استمرار الاستثمار الخارجى لدول العالم الرأسمالى المتقدم فى العالم المتخلف يمثل متنفساً لبقاء النظام الرأسمالى وازدهاره ، من حيث معالجة الخلل الذى تفرزه طريقة الإنتاج الرأسمالى فى أهم جوانبها والمتعلقة بتوزيع الدخل (تبعاً للنظرية الحدية فى التوزيع) وفى استخدام المدخرات المتزايدة فى مجالات استثمار جديدة مع ضمان معدل من الربحية أعلى مما هو سائد فى العالم الرأسمالى المتقدم .

إلا أن الجديد فى الفترة الأخيرة – فترة سيادة الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية– هو تولى الشركات دولية النشاط عملية الاستثمار فى العالم المتخلف بدلاً من الحكومات سابقاً، وكذلك نشر الاستثمارات على كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية ، وعدم الاقتصار على القطاعات التقليدية السابقة مثل الزراعة والاستخراج . وكذلك بذل هذه الشركات لجهود مضنية لإقناع حكومات العالم المتخلف بضرورة إحلال النظام

الليبرالى وتقييد نشاط الدولة الاقتصادى ، بدلاً من النظام السابق الذى اعتمد على التخطيط وهيمنة الدولة على تنفيذ برامج التنمية ، ومن ثم الانتهاء إلى الخصخصة بدلاً من الملكية العامة للمشروعات الإنتاجية الحكومية .

ونتيجة لذلك فإنه خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ استثمرت الشركات دولية النشاط ما قيمته ٦٢,٦١٥ بليون دولار فى دول العالم المتخلف ، حصلت منها على أرباح تعادل ١٣٩,٧٠٧ بليون دولار . وبالنسبة للشركات دولية النشاط الأمريكية فقد استثمرت ١١,٤٤٨ بليون دولار حصلت منها على أرباح تعادل ٤٨,٦٦٣ بليون دولار . وهذه الأرباح المتحققة فى الدول المتخلفة يخرج منها إلى العالم الرأسمالى المتقدم ما نسبته حوالى ٧١٪ ويعاد استثمار حوالى ٣١٪ داخل العالم المتخلف . وتقدر نسبة الأرباح السنوية للاستثمارات الأمريكية فى العالم المتخلف ٢٤,١٪ ، بينما تقدر نسبة الأرباح السنوية للاستثمارات الأمريكية فى العالم المتقدم ١٦,٦٪ سنوياً .[١]

ولعل التوسع فى الاستثمار على مستوى العالم الرأسمالى المتقدم إنما هو نتاج تدويل رأس المال على مستوى العالم من خلال البنوك دولية النشاط التى تجمع رأس المال المالى والنقدى على مستوى العالم ليفقد هويته وجنسيته ، وليعاد استثماره فى أفضل المجالات المحققة للأرباح . والاستثمارات الدولية هذه إنما هى حصيلة تجميع رأس المال من دول العالم بما فيها الدول المتخلفة ذاتها ، سواء الدولة المتخلفة ذات الفائض فى ميزان المدفوعات مثل الدول البترولية ، أو الدول المتخلفة الفقيرة .

---

(١)
- Survey of Current Business, August, 1980 - 1981.

ثم أنظر فى كيفية تحقيق الأرباح من خلال السيطرة على الأثمان العالمية المؤلف التالى :

- Som Deo, Multinational Corporations and the Third World, Ashish Publishing, New Delhi, pp. 67 - 112.

وكذلك أنظر فى تفصيلات تلك السياسة :

- د. سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣٦٨ - ٣٧٧.

٢ - السياسة التكنولوجية :

وأصبح قطاع الصناعة فى العالم الثالث يحتل مكان الصدارة فى ارتباطه تكنولوجياً بالعالم الخارجى ، وذلك أن نظريات التنمية الغربية كلها توصى العالم المتخلف بالتصنيع سواء لإحلال الواردات أو للتصدير . وأصبح توريد التكنولوجيا وأدوات الإنتاج وقطع الغيار ، وربما المواد الأولية الملازمة لطبيعة الآلات الشغل الشاغل للعالم المتقدم بعد أن عدل من هيكل إنتاجه ليتخلص من الصناعات كثيفة العمالة والصناعات الملوثة للبيئة التى قرر أن ينقلها إلى العالم المتخلف ، بعد أن تخصص فى صناعات الآلات والمعدات ، والصناعات كثيفة التكنولوجيا . وأصبح العالم المتخلف بعد تحرره السياسى سوقاً يوزع فيه العالم المتقدم إنتاجه من أدوات الإنتاج بكافة نوعيتها ، وذلك لأن دول العالم المتخلف لم تستطع أن تستكمل هيكلها الصناعى كاملاً ، وظلت أسيرة للصناعات الاستهلاكية (إحلال الواردات - التصدير) بالدرجة الأولى . وهكذا فإن التنمية الصناعية التى تمت فى العالم المتخلف ابتداء من الفكر التنموى الغربى ، وعلى نسق نمط التنمية الغربى - نمط التصنيع مدفوع الطلب - أفرز قناة جديدة للتبعية للعالم الرأسمالى الغربى من خلال التبعية التكنولوجية .

وهذا التوسع فى البناء الصناعى فى الدول المتخلفة أدى إلى زيادة أرباح ودخول العالم الرأسمالى من تصدير التكنولوجيا ، إذ حقق دخلاً للولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى ٤٥٤٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، بينما كان ٣٢٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وارتفع فى اليابان من ١٤٨ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٣٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، وكذلك ارتفع فى إنجلترا من ٣٠١ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ (١) . ولذلك فإن العالم الرأسمالى المتقدم حريص على أن لا يعلن للدول المتخلفة الأسرار التكنولوجية لكل تقدم يصل إليه فى مجالات تحديث الآلات والمعدات وأدوات الإنتاج عموماً ، كما أنه حريص على أن يقنع الدول المتخلفة بأن التكنولوجيا الحديثة قادرة على حل كل مشاكل الإنتاج ، بل والمشاكل الاقتصادية بشكل عام .

---

(١) - Michele Ledie & Aubrey Silberston, The Technological Balance of Payment in Perspective, Edited by Peter Hall, Technology, Innovation & Economic Policy, Heritage Publishers, New Delhi, 1986, pp. 122 - 123 .

ومن المؤسف أن الدعاية التكنولوجية وصلت إلى غايتها فى الدول المتخلفة ، وبصفة خاصة عند القيادات السياسية والإدارية وبعض الاقتصادية ، وأصبح العالم المتخلف يعانى حالياً من الهوس التكنولوجى أو الوهم التكنولوجى الذى يدفع دول العالم الثالث إلى التجديد التكنولوجى من أجل التجديد التكنولوجى فقط .

واعتماد العالم المتخلف على التكنولوجيا المستوردة دون محاولة بناء تكنولوجيا وطنية ملائمة لظروفه ، يجعل القطاعات الاقتصادية المنتجة تحت رحمة العالم الخارجى ، ويؤدى إلى تعميق التبعية بشكل عام ، ويدفع الدول المتخلفة إلى مزيد من المشاكل التى تؤدى بدورها إلى تعميق التبعية فى مجالات أخرى نعرضها على النحو التالى :

(أ) حتمية الاقتراض من الدول الرأسمالية المتقدمة المصدرة للتكنولوجيا وذلك أن التكنولوجيا عادة ما تكون مكثفة لرأس المال ، وبالتالى تحمل الدول المتخلفة تكاليف لا يمكنها دفعها ، ومن ثم تلجأ إلى الاقتراض من الدولة المصدرة لها على أمل أن تستطيع السداد من حصيلة إنتاجها فى المستقبل ، ويزيد التوجه إلى الاقتراض بشكل أكبر فى حالة استيراد تكنولوجيا تبعاً لنمط الصناعات التصديرية.

(ب) تحمل العالم الثالث تكاليف مشاكل الاقتصاد الرأسمالى مثل تكلفة تقلب قيم العملات. فإذا كانت مصر تبيع القطن إلى الولايات المتحدة ، وتستورد الآلات من إنجلترا ، وكان سعر التعادل بين الدولار والإسترلينى ٢ : ١ ، ثم انخفضت قيمة الدولار ليصبح سعر التعادل ٣ : ١ ، فإن مصر لابد أن تزيد من حجم صادراتها من القطن بمقدار الثلث لتحصل على ثلاثة ملايين دولار لتشترى من إنجلترا ما قيمته مليون جنيه إسترلينى فى الظروف الجديدة . وهو ما يزيد من حجم الموارد المنقولة من العالم المتخلف للحصول على نفس الموارد من العالم الرأسمالى المتقدم نتيجة تقلب قيم العملات الحرة .

(جـ) هذا الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة يحرم المجتمعات المتخلفة من استخدام التكنولوجيا الوطنية ويعمل على عدم تطويرها بالشكل الذى تظل فيه الدول المتخلفة تابعة تكنولوجياً وبالتالى تابعة اقتصادياً ، ودائماً لا تصل إلى الاستقلال الاقتصادى بالاعتماد على الذات .

(د) لا يمكن للدول المتخلفة أن تحقق أى ميزة نسبية فى المستقبل فى أى صناعة فى ظل ما تتبعه الشركات متعددة الجنسيات فى توزيع عمليات الإنتاج . فهذه الشركات توزع أجزاء من المنتج الواحد بين بلاد متعددة من دول العالم الثالث ، وتحتفظ بأحد المكونات الأكثر كثافة تكنولوجياً (صناعة المصدر) . وهكذا تتحول كل بلد إلى جزء تابع لكل ، وهذا الكل هو الشركة دولية النشاط ، وتصبح كل دولة مقاول صغير يقوم بجزء من عملية الإنتاج ولا يسيطر عليها ، ولا يمكن استكمالها . مثال ذلك صناعات البتروكيماويات وتنقية المعادن . وكذلك صناعة السيارات التى يتم إنتاج جزئياتها فى كثير من البلاد المتخلفة ، وتختار بلد للتجميع النهائى للسيارة (صناعة المصب) . وفى كلا الحالتين لن تسيطر دولة متخلفة على الصناعة كاملة ، ولن تستطيع أن تكتسب فيها ميزة نسبية تضاف إلى ميزاتها النسبية ، ومن ثم تظل الميزات النسبية حكراً على العالم المتقدم وتظل دول العالم الثالث تلهث وراء ما يمكن أن يمنحه لها دول العالم المتقدم من تكنولوجيا فى حدود ما يتم إنتاجه بها من أجزاء السلعة الواحدة .[١]

### ٣ - سياسة الإقراض :

منذ بدء الخليقة كان ومازال الدين أهم الوسائل لإخضاع المدين واستنزافه ، وليس لجعله تابعاً ذليلاً فقط ، فتلك الأخيرة أهون النتائج . ولقد انتهت قصة استدانة المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر إلى وقوعه فى ذل الاحتلال البريطانى ، وانتهت هذه المأساة القومية عام ١٩٥٤ بطرد الاحتلال البريطانى واستعادة حرية مصر السياسية . إلا أن مصر والعالم المتخلف كله وقع فى براثن الدين دفعة واحدة منذ منتصف السبعينات. كانت هناك دول استمرأت الاستدانة مع بداية برامجها للتنمية الاقتصادية فى بداية الخمسينات مثل دول أمريكا اللاتينية ، وهناك دول كانت أكثر حرصاً فى استخدامها

---

[١] لمزيد من التفصيلات :

أ - د. سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٣٨٣ - ٣٩٠.

ب - د. نصر أبو جمعه سعدى ، "معدل نقل التكنولوجيا فى مجال التبادل الدولى" ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص. ١٣ .

للاستدانة فى برامج التنمية مثل مصر التى خفضت مساهمة رأس المال الأجنبى فى نهاية الخطة الخمسية الأولى إلى الثلث ، ومن ثم لم تتجاوز الديون المدنية والعسكرية ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧١ .

إلا أنه بداية من منتصف السبعينات تم دفع العالم المتخلف إلى الاستدانة بشكل لم يسبق له مثيل ، فلقد ارتفعت ديون مصر عام ١٩٨١ إلى ٣٥ مليار دولار ثم إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ولعل تسهيل الإقراض وتوجيه القروض إلى مجالات إنتاجية واستهلاكية كان مقصوداً من العالم المتقدم ، حيث قدم إلى مصر قروض وتسهيلات لا تحتاج إليها ، والبعض من هذه القروض لم يتم استخدامها حتى انتهت فترة السماح ، وبدأت أعباء السداد دون أن تستخدم ، وذلك تبعاً للشروط التى كانت مواكبة لمنح هذه القروض . ولذلك فإنه ما أن انتهى العقد الثامن من هذه القرن إلا وانقلب الحال، إذ أصبحت الدول المتخلفة هى التى ينتقل منها رأس المال إلى العالم الرأسمالى المتقدم (فى شكل أعباء للديون) ، أى أنه أصبح هناك تحولاً عكسياً للموارد من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة قدّرة البنك الدولى بمبلغ ١٣٥ بليون دولار فيما بين عام ٨٣ - ١٩٨٨، وهو ما تصل إلى ما نسبته ١٣٣٪ من حصيلة صادرات الدول المتخلفة (باستثناء البترول).

وبطبيعة الحال كانت مصيدة الديون الخارجية آخر شرك وقعت فيه دول العالم المتخلف ، وليس آخرها على الإطلاق ، طالما أنها دول لا تستفيد من تاريخها الاقتصادى مثل مصر ، فسوف يحمل الزمان مزيداً متنوعاً منها . وتبعاً لذلك بدأت الدول المتخلفة تقع تحت رحمة الدائنين من العالم الرأسمالى المتقدم . وفى إطار البحث عن حل للمشكلة حيث توقفت كثير من الدول عن الدفع لأعباء الديون (المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين ، وهم قدامى المدينين منذ الخمسينات) ، كانت جدولة الديون بموافقة صندوق النقد الدولى الذى بدأ يفرض تدخله فى اقتصاديات دول العالم المتخلف ويرسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية تحت دعوى الإصلاح الاقتصادى وبما يسمى ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى.

ولقد انتهت سياسات الصندوق فى كل دول العالم إلى مسار واحد فى كل الدول المتخلفة تقريباً تحت عبء الدين وإعادة جدولته ، فلقد فرض عليها الليبرالية مساراً ونظاماً عاماً للاقتصاد ، وفرض عليها بيع القطاع العام من خلال برنامج الخصخصة ، وفرض عليها سياسة انكماشية لتوفير الإمكانيات لدفع أعباء الديون ، وكان من نتيجة هذه السياسة أن عمت البطالة وانخفضت الدخول الحقيقية ، وتدنت الخدمات العامة ، بما أدى إلى مشاكل اجتماعية رهيبة أهمها التفسخ الاجتماعى والعنف على كافة المستويات حتى فى مواجهة الدولة ذاتها .

# الفصل الثامن

## التخلف الحضارى والفكرى

لعل الجوانب المادية وحدها لا تكفى لتشخيص حالة التخلف (الادخار ، الاستثمار، التكنولوجيا ، الموارد المالية ... الخ) ، وكذلك لا تكفى فى حالة قصورها أو نقص بعضها سبباً للتخلف ، إذ أن التقدم والتخلف بالدرجة الأولى يعتمد على الإنسان فى مقوماته الحضارية والأخلاقية والسلوكية . ولذلك فإن جهود تطوير أى مجتمع لابد أن تبدأ بتطوير مقومات الإنسان ، ورفع مستوى هذه المقومات ، أى رفع مستواه الحضارى ، وإلا فكيف يمكن التحول إلى الصناعة مع عدم توافر قيمة الالتزام بالوقت واحترام المواعيد ، وكيف يمكن بناء التراكم الرأسمالى مع سيادة أنماط الاستهلاك الطائشة وغير الضرورية ، ومع عدم الشعور بالمسئولية الوطنية الجماعية ، وكيف يمكن رفع كفاءة الإنتاج دون احترام لقيمة العمل وقدسيته أياً كان ، وكيف توجد الكفاءات والمهارات والقدرات الابتكارية مع عدم توافر المرونة الاجتماعية والحراك الاجتماعى بين فئات وطبقات المجتمع وحرية الانتقال بينها حسب القدرات والمواهب الشخصية لكل . إن المستوى الحضارى والفكرى للإنسان هو الذى يحدد المستوى الذى يمكن الوصول إليه فى تطوير المجتمع وتنميته مهما كان مستوى المتغيرات المادية أى مستوى التراكم أو المستوى التكنولوجى ، أو مستوى وفرة الموارد المادية .

والحضارة ما هى إلا أسلوب حياة الإنسان ابتداء من أسلوب طعامه وشرابه وإشباع حاجاته البيولوجية ، إلى أسلوب عمله وكيف ينتظم فى هذا العمل داخل الجماعة البشرية التى ينتمى إليها ، إلى أسلوب معاشرته وإندماجه فى هذه الجماعة ، وهى جميعاً تتحدد ابتداء من نمط تفكيره ونمط ثقافته . وعلى ذلك فإن الحضارة تُعرف بأنها ذلك الكل المركب والمتكامل الذى يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف والتقاليد التى تحكم سلوك الفرد داخل المجتمع ، أى هى المكونات الفكرية التى تحكم وتؤثر فى السلوك الاجتماعى للفرد داخل المجتمع .

وشعوب العالم المتخلف تتفق فى نسق فكرى ونفسى متقارب ، ومن ثم ينبع عن ذلك نمط سلوكى أيضاً متقارب ، وهو بالطبع يختلف عن النسق الفكرى والنفسى ومن ثم النمط السلوكى السائد فى الدول المتقدمة . وهذه الأنساق السائدة فى الدول المتخلفة (الحضارة السائدة) توصف بأنها مختلفة لعدم اتساقها وملاءمتها لإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطوير المجتمع وتنميته . وهذه الأنساق الفكرية والنفسية والسلوكية ما هى إلا محصلة النظام الاجتماعى السائد والعادات والتقاليد والأخلاق والقيم والمثل العليا والأفكار الدينية والفلسفية والنظريات السياسية والمنظمات الحزبية والدستورية والدينية ، وهو ما يسمى بالبناء الفوقى للمجتمع والذى يجب أن يكون متسقاً مع أسلوب الإنتاج السائد حتى نضمن للبنيان الكلى للمجتمع استمرار وجوده فى حالة من التوازن .

وعلى ذلك فإن الحكم على هذه الأنساق الفكرية والنفسية والسلوكية السائدة بالتقدم أو التخلف مسألة نسبية ترجع إلى مدى مساهمة هذه الأنساق فى تحقيق التطوير الاقتصادى والاجتماعى فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة . فقد تكون هذه الأنساق الفكرية والنفسية مقبولة فى مرحلة معينة و لا يحكم عليها بالتخلف ، وقد تكون على العكس فى مرحلة أخرى ، ومن ثم فإن معيار الحكم عليها هو مدى اتساق هذه الأنساق الفكرية والنفسية والسلوكية مع أسلوب الإنتاج السائد ، وقدرتها على السماح له بالتطور والتقدم ، أو بمعنى آخر مدى اتساق البناء الفوقى مع أسلوب الإنتاج .

ومن البديهى أنه لا يمكن مراجعة كافة مكونات البناء الفوقى وإيضاح أى منها يساعد على تطوير عملية الإنتاج الاجتماعى أم يقف عقبة فى سبيلها ، إذ يقتضى الأمر دراسة كافة مكونات البناء الفوقى وكذلك كافة السلوكيات المترتبة عليها ، ورغم أن ذلك أمر حيوى مطلوب إلا أنه أمر يخرج عن إطار هذه الدراسة . لذلك نقتصر على بحث ما هو عام ومشترك بين الدول المتخلفة ، ونرى أنه من معوقات التطوير والتنمية فى دول العالم الثالث ترجع إلى المقومات التالية :

**١ – غياب العقلية المنهجية :**

وهى تعنى عدم الإيمان بالقوانين العلمية ومن ثم عدم الأخذ بها وتطبيقها فى

الحياة العملية ، وليس الأمر ينصرف إلى العامة أو الأفراد الذين لم يحصلوا على قدر من التعليم ، بل الأمر يشمل الكافة بما فيهم الغالبية الساحقة من المتعلمين أياً كان مستوى تعليمهم . فنجد اللجوء إلى حل المشاكل الخاصة - وربما العامة أيضاً - إلى العرافين وصانعي الاحجبة وقارئي الفنجان والكف ، ومحضري الأرواح ، وزيارة القبول ونذر النذور[1] . وذلك دون اللجوء إلى أبسط الأساليب العلمية التي تستخدم في حل أي مشكلة بتحديدها ثم دراسة مسبباتها ، ثم استخدام البدائل المختلفة في حلها . ومما يدل على غياب العقلية المنهجية كاتجاه عام وجود "حظك اليوم" في غالبية الجرائد اليومية واهتمام القراء بما يرد فيها .

وفقدان العقليـة المنهجية ينعكس فـي سطحية التفكير وفـي قصر البعد الزمني للتفكير ، والاهتمام بما هو كائن ، أما ما سوف يكون فلا أهمية للتفكير فيه . فضلاً على عدم الاقتناع بما هو علمي والتردد في التسليم بالنتائج التي تقررها القوانين العلمية ، وعدم القدرة على نسبة النتائج إلى مسبباتها الحقيقية التي تقضي بها القوانين العلمية . فمثلاً يصعب التسليم بأن القذارة العامة للبيئة هي السبب الوحيد لانتشار الأمراض الوبائية ، أو التسليم بأن التواكل وعدم السعي بهمة وإخلاص في العمل سببا لانخفاض الدخول الحقيقية، وأن الفقر والمرض سبباً في زيادة معدل الوفيات .

**٢ - شيوع القدرية والتسليم بالواقع :**

يسود في العالم المتخلف التسليم بـالواقع المحيط بالإنسان كقدر حتمي لا يمكن الفكاك منه ، فالفقير لابد أن يظل فقيراً والغني كذلك ، فالفقر إرثاً والغنى إرثاً والسعادة إرثاً والشقاء إرثاً ، حيث لا تبديل لقدر محتوم . والفلكلور الشعبي يتغنى بما يؤكد ذلك وبما يصرف التفكير عن إمكانية التغيير ، وأن السلامة في قبول الأوضاع الاجتماعية

---

[1] من الثابت أن البخاري أخرج حديثاً لأبي نعيم عن عبد الله بن عمر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر ، وقال "أنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل" وكذلك قال صلى الله عليه وسلم "من أتى عرافاً فصدقه لم تقبل صلاته أربعين يوماً" إذ أن ذلك يدخل ضمن ضعف الإيمان وبداية للشرك بالله سبحانه وتعالى .

والاقتصادية كما هي[1]. وهو ما يحرم العقل من التفكير في الظروف المحيطة واكتشاف أسباب سيادة هذه الظروف ، وكذلك إعدام الحافز على التغيير ، أو دائماً ما يسبق الشك اليقين في إمكانية تحقيق أي تغيير جوهري في حياة الإنسان أو الجماعة ، سواء في نمط المعيشة أو في أنماط الإنتاج تبعاً لنمط التفكير السائد والذي يسلم بما هو كائن على أنه قدر محتوم وليس من فعل النظام الاقتصادي السائد ، أو من فعل القانون المطبق ، أو من الموروثات العرفية التي عفى عنها الزمن [2].

---

[1] من الأمثلة الشعبية في هذا المجال : "تروح فين يا صعلوك بين الملوك" ، "إلى ما ساب له حدوده يلط عمره على حدوده" ، "تجرى جرى الوحوش وغير رزقك ما تحوش" ، "المياه لا يمكن تطلع العالي" ، "إمشى سنة ولا تخطى قنا" ، "بات مغلوب ولا بات غالب" .

[2] يقارن العالم الإسلامي "محمد باقر الصدر" بين سلوك الإنسان الأوربي وسلوك الإنسان الشرقي (في الدول المتخلفة) ومدى قدرة كل منهما على التغيير المادي لما حوله ، وأسباب ذلك فيقول "أن الإنسان الأوربي ينظر إلى الأرض دائماً لا إلى السماء ، حتى المسيحية بوصفها الدين الذي آمن به هذا الإنسان لم يستطع أن يتخلص من النزعة الأرضية في الإنسان الأوربي ، بل بدلاً من أن يرفع نظره إلى السماء استطاع أن ينزل إله المسيحية من السماء إلى الأرض وجسده في كائن أرضي ....." وهذه النظرة إلى الأرض أتاحت للإنسان الأوربي أن ينشئ قيماً للمادة والثروة والتملك تنسجم مع هذه النظرة التي عبرت عن نفسها في مذاهب القوة والمنفعة إلى اكتسحت المذاهب الأخلاقية الفلسفية . وهكذا لعبت هذه التقييمات الخاصة بالمادة والثروة والتملك دوراً كبيراً في تفجير الطاقات المختزنة في كل فرد في الأمة ، ووضعت أهدافاً لعملية التنمية تتفق مع تلك التقييمات . وهكذا أثرت في كل أوصال الأمة حركة دائبة ونشيطة مع مطامع الاقتصاد الأوربي لا تعرف الملل أو الارتواء عن المادة وخيراتها وتملك هذه الخيرات .

أما الإنسان الشرقي داخل العالم الإسلامي نتيجة لتاريخه الديني والذي ربته رسالات السماء ومر بتربية دينية مديدة على يد الإسلام ، فإنه ينظر إلى السماء قبل أن ينظر إلى الأرض ويؤخذ بعالم الغيب قبل أن يؤخذ بعالم المادة والمحسوس ...... وافتتانه بعالم الغيب هو الذي عبر عن نفسه على المستوى الفكري في حياة المسلمين باتجاه الفكر الإسلامي إلى المناحي العقلية في المعرفة دون المناحي التي ترتبط بالواقع المحسوس . هذه الغيبية في مزاج المسلم حدت من قوة إغراء المادة للإنسان المسلم وقابليتها لإثارته ، الأمر الذي اتجه بالإنسان في العالم الإسلامي ليتجرد من الدوافع المعنوية للتفاعل مع المادة وإغرائه باستثمارها إلى موقف سلبي تجاهها يتخذ شكل الزهد تارة ، والقناعة تارة أخرى ، والكسل ثالثة .

(=)

٣ – سيادة العصبية القبلية والعائلية :

فالإنسان فى الدول المتخلفة أكثر تحيزاً وولاء للأسرة والعائلة من المجتمع والوطن . وقيمة الإنسان تنبع من انتمائه العائلى والقبلى وليس من كفاءته وعلمه وعمله أو أى قدرات أخرى يمتلكها . وهكذا فإن البناء الاجتماعى القائم على العلاقات الأسرية والقبلية يضعف روح التضامن الاجتماعى ويؤدى إلى المحسوبية والمحاباة ، ويقوى العلاقات الشخصية ويؤثر على قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات موضوعية .

ويظهر ذلك بوضوح فى اختيار الأفراد الشاغلين للوظائف الإدارية والقيادية العامة ، وممثلى الشعوب فى المجالس النيابية ، فالعامل الأول فى الاختيار أو الانتخاب هو القرابة والنسب ، وهو يؤدى إلى انخفاض مستوى كفاءة القيادات الإدارية والقيادات السياسية والحزبية وانتشار الفساد الإدارى والسياسى . ويؤدى ضعف الولاء الاجتماعى والوطنى القومى إلى استغلال السلطات التنفيذية وربما التشريعية لتحقيق مآرب شخصية للفرد أو لأقاربه وذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع ككل . ولعل ظاهرة تفشى الرشوة فى العالم المتخلف إنما هى تعويض للموظف العام عن تحقيق مصلحة لمواطن لا صلة له به من قرابة أو نسب ، تبعاً لسيادة فكرة الولاء الأول والأخير لذوى الأعصاب والأنساب .

وكذلك فإن الموظف العام فى الدول المتخلفة يعتبر نفسه السيد وليس الخادم العام لأفراد الشعب ، فالوظيفة العامة التى هى فى الأصل تكليف أصبحت فى العالم المتخلف تشريف لابد أن يحصل منها على مقابل . وهكذا تزداد التعقيدات الإدارية والاحتجاب عن

---

(**)

ويستطرد الكاتب أنه يمكن تغيير هذا الموقف بالشكل التالى : فإذا كانت نظرة إنسان العالم الإنسانى إلى السماء قبل الأرض يمكن أن تؤدى إلى موقف سلبى تجاه الأرض من ثروات وخيرات سواء بالزهد أو القناعة أو الكسل إذ ما فصلت الأرض عن السماء ، فإنه إذا ما ألبست الأرض إطار السماء وأعطى العمل على الطبيعة صفة الواجب ومفهوم العبادة فسوف تتحول الغيبية لى الإنسان المسلم إلى طاقة تحرره ، وقوة دافعة للمساهمة فى أكبر قدر ممكن من رفع المستوى الاقتصادى .

– محمد باقد الصدر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ١٩٨١ ، المقدمة (الصفحات ى – ص) .

المواطنين في الدوائر الوظيفية بما يدفع طالبى الخدمات من المواطنين إلى دفع ثمن الخدمات المجانية فى شكل مقابل مادى أو معنوى .

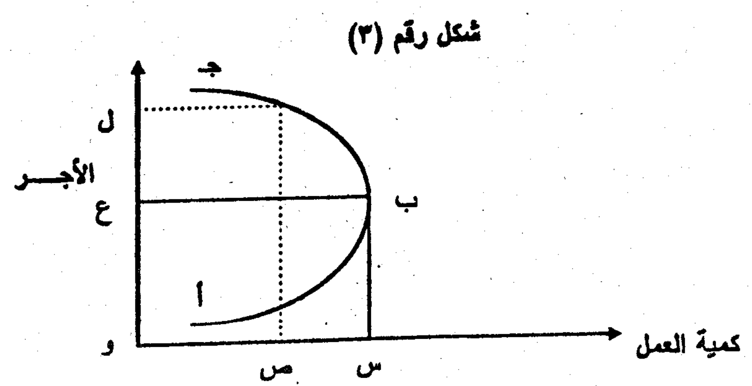
وعلى الجانب الآخر فإن المجتمع يحرم من الكفاءات التى تستطيع أن تكون أكثر فعالية فى إدارة التنمية الاقتصادية ، وأكثر وطنية فى تقديمها للمصالح القومية على المصالح الخاصة والقبلية ، بل إن هذه الكفاءات التى يغض بها العالم المتخلف ولا تجد فرصتها من حسب أو نسب تتحول إلى عناصر تخريبية لجهود التنمية رداً على شعورها بالظلم وعدم حصولها على حقها حسب كفاءتها العلمية أو الإنتاجية .

**٤ – قصور دوافع العمل :**

ويرجع قصور دوافع العمل فى الاقتصاديات المتخلفة إلى المقومات الفكرية السائدة وبعض القيم السلبية تجاه العمل . ومن ذلك النظرة الدونية إلى العمل اليدوى على عكس النظرة إلى العمل غير اليدوى الذى يتمتع بالاحترام مهما تدنت قيمته ، وهذه النظرة تجعل البعض يفضل البطالة عن العمل اليدوى ، أو يظل فى حالة قلق وترقب لأى فرصة للخروج من هذا العمل إلى أى عمل آخر ، وهو ما يحرم قطاع الصناعة والخدمات من القدرة على تكوين كفاءات دائمة ومستقرة تعمل على ازدهار هذين القطاعين .

وكذلك يلاحظ أن عرض العمل فى الدول المتخلفة يبدأ فى التناقص بعد الوصول إلى مستوى معين من الدخل يحقق إشباع الحاجات الأساسية على النحو الموضح فى الرسم التالى (شكل رقم ٣ ) .

**شكل رقم (٣)**



من الواضح أن كمية العمل على المحور الأفقى تتزايد بارتفاع الأجر حتى النقطة (ب) على المنحنى ( أ ب جـ) حيث تكون كمية العمل (و س) وكمية الأجر (و ع) . وعندما يواصل الأجر ارتفاعه نجد أن الكمية من عرض العمل تتناقص ، فعندما يرتفع الأجر إلى (و ل) فإن كمية العمل تقل إلى (و ص) .

يرجع انحدار منحنى عرض العمل إلى الخلف إلى عوامل قيمية وفكرية متعددة فى الدول المتخلفة ، منها ضعف الحافز على تكوين الثروة ، حيث يسود الفهم الخاطئ لبعض النصوص الدينية التى تقرر أن الإنسان سوف يحاسب فى الآخرة عن الثروة التى يجمعها فى الدنيا [١] ، وقد يكون السبب هو اكتفاء البعض بالحد الأدنى من العمل الذى يكفى ضروريات الحياة ، وهى بطبيعتها فى الدول المتخلفة قليلة ، فيقلل من كمية عمله عند ارتفاع مستوى الأجر بالقدر الذى يكفى الضروريات ، ويخلد إلى الراحة وتبديد الوقت فيما لا يفيد . وقد يكون ذلك راجعاً إلى الرغبة فى تقليد بعض الطبقات ذات الملكية العقارية بنوعيها التى لا تعمل اعتماداً على دخولها الريعية ، فيخلدون إلى الراحة تارة أو اللهو تارة أخرى ، أو التظاهر بالتعبد والزهد فى الدنيا . وبالتأكيد فإن ذلك جميعاً يرجع إلى ضيق الأفق ونقص التعليم والثقافة ، إلى جانب انعدام الطموح إلى مستوى معيشى أفضل بمزيد من الجهد العادى المتاح .

**٥ – تدنى مركز المرأة الاجتماعى والاقتصادى :**

ويرجع هذا التدنى لمركز المرأة إلى كثير من الأفكار والمعتقدات والقيم التى تنظر إلى المرأة على أنها عند مستوى أقل دائماً من الرجل ، فهى ذات عقلية ناقصة عن عقلية الرجل ، وهى لا تصلح للعمل بشكل مطلق مثل الرجل ، بل قد ينظر إليها على أنها هى السبب فى الفساد والانحراف فهى ناقصة عقلاً وديناً . ورغم ارتفاع نسبة تعليم الإناث

---

[١] من الطبيعى أن يفهم الإنسان المتخلف دينه بطريقة متخلفة ، وفى الحالة السابقة الإنسان مطالب بالجد والاجتهاد ومادامت ثروته من حلال وينفقها فى حلال دون إسراف أو تبذير فهو فى مأمن من عقاب الله على تكوينها ، ولقد كان أغلب العشرة المبشرين بالجنة من كبار أغنياء الصحابة ، مثل عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة الأسدى .... الخ .

فى الدول المتخلفة إلا أن هذا التعليم لم يخرجها من مركزها كثيراً ، وظلت المرأة دون المكانة التى تجعلها شريكاً للرجل فى الأسرة والمجتمع ، ومازالت غابية الرجل مستمرة[١].

والمرأة هى نصف المجتمع وهى التى ترعى الأجيال القادمة ، يتلقون منها الجرعات الأولى من أفكارهم وقيمهم ومعتقداتهم وبالتالى سلوكياتهم ، فالأم هى التى تضع اللبنات الأولى لشخصية أبنائها ، فإذا كان المجتمع لا يثق فيها ، وبالتالى هى الأخرى لا تكتمل ثقتها فى نفسها نظراً لضآلة فرصتها فى التعليم والعمل والمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، فماذا سوف تورث الأجيال القادمة. لعل أهم ما تورثه المرأة فى العالم المتخلف لأبنائها ويظهر بشكل أو بآخر هو عدم الثقة بالنفس وعدم الثقة فى الآخرين من حولهم .

ولعل تصديق المرأة للمقولات السابقة ، بل وما تلمسه من معاملة المجتمع لها بما يؤكد ذلك ، هو أكبر دافع لإقبال الغالبية الساحقة من الزوجات على الإنجاب بقدر ما تستطيع . بل ويستتبع الإنجاب أن تقوم الأم ببذل كل جهدها لمحورة الأبناء حولها ، وبالتالى محورة الأسرة حولها دون الرجل (الأب) كرد فعل احتمائى مما يسود من فكر متخلف حول المرأة . وهو ما يخلق فى كثير من الأحيان كثيراً من المشاكل الأسرية نتيجة اغتراب الزوج (الأب) فى محيط الأسرة ، وأهمها عدم تحقيق أهداف الأسرة كاملة (إنجاب جيل جديد أكثر نضجاً وأكثر تقدماً) ، أو يؤدى إلى تفسخ الأسرة ، أو الزواج المتعدد للرجل.

---

(١) ولعل ما ورد فى القرآن الكريم من قوله تعالى "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما انفقوا" . فإن المقصود بها ليس تسلط الرجل واعتبار ذاته كل شىء والمرأة لا شىء ، بل المقصود هنا هى القيادة بمفهومها الحضارى ، أى قيادة الأسرة جميعاً ، وأهم أعضائها الزوجة . والإسلام حريص على التنظيم الاجتماعى حتى أدنى مستوى من الجماعات وأقلها ، فلقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم التنظيم على أقل عدد من الجماعة ، فقال صلى الله عليه وسلم "إذا كنتم ثلاثة ، أقروا عليكم أميراً (أى قائداً)" ، وكذلك بالنسبة للأسرة . و من مقولات السيد المسيح عليه السلام ما يؤكد نفس المعنى الوارد فى الإسلام فيقول "كما أن المسيح هو رأس الكنيسة فإن الرجل هو رأس المنزل" .

# الفصل التاسع

## المشكلة الزراعية

ولعل أبرز التشوهات التى أحدثتها برامج التنمية خلال عقدى التنمية بالإضافة إلى التشوهات الهيكلية الموروثة من فترة الاستعمار الكولونيالى الغربى هى تشويه قطاع الزراعة " سواء بالإهمال أو الترك ، أو تهميشه بعيدا عن خدمة الاقتصاديات الوطنية ، وتدهور نسبة مساهمته فى إشباع حاجات أفراد المجتمع من منتجاته وخاصة الغذائية منها. فرغم أن الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف مجتمعات زراعية إلا أن قدرتها على إشباع حاجاتها من الغذاء تقل يوما عن يوم ، ويتزايد اعتمادها على العالم الخارجى فى الحصول على الغذاء الذى نقص بشكل خطير أدى إلى قيام المجاعات فى الكثير من هذه الدول مثل السودان . بالإضافة إلى أن التنمية الصناعية التى وجهت إليها الغالبية العظمى من الاستثمارات فى هذه الدول لم تستطع أن تعين قطاع الزراعة سواء فى استيعاب قدر معتبر من العمالة الفائضة داخله ، أو فى مدة بمستلزمات الإنتاج الزراعى مثل الأدوات والآلات و المعدات والكيماويات حيث مازالت هذه السلع ترد إلى قطاع الزراعة بالاستيراد من العالم الخارجى . وكذلك رغم أن قطاع الزراعة يعتبر المصدر الأول للفائض الاقتصادى فى دول العالم الثالث ، فإن هذا الفائض لا يخصص له منه إلا القدر القليل حيث لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع فى أفضل الأحوال ٢٠٪ من جملة الاستثمارات المستخدمة فى تجديد الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية أو فى زيادتها. وهو ما جعل كثير من الاقتصاديين فى العالم الثالث يحذر من خطر التحيز فى توزيع الاستثمارات للمدينة وللأنشطة الصناعية التى تقوم على إشباع حاجات القاطنين بها على حساب القرية والنشاط الزراعى بها ، والذى سوف يودى إلى كارثة محققه ظهرت بوادرها فى العجز الغذائى [١] . فمن الواضح أن قطاع الزراعة مازال - بعد جهود التنمية- يتحمل بشرا أكثر مما يجب بينما يخصه قدرا متواضعا أقل مما يجب من الناتج

---

(١) - M. Lipton, Why Poor People Stay Poor, Op. Cit., P. 16.

المحلى الإجمالى ، مما جعل مشكلة الفقر ونقص الغذاء وتدنى مستوى الخدمات سمة أساسية للقرى والريف فى العالم الثالث .

فعلى سبيل المثال بالنسبة لمجموعة الدول العربية نجد تدهورا متزايدا فى قدرة النشاط الزراعى على إشباع حاجات شعوب هذه المجتمعات ، فلقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب من ٥٨٪ فى الفترة ٧٨ / ١٩٨١ إلى ٤٠ ٪ فى الفترة ٨٢/١٩٨٥ ، وكذلك هبطت النسبة فى اللحوم من ٨٤ ٪ إلى ٧٤ ٪ وفى الزبد والجبن من ٦٨٪ إلى ٥٧٪ بمقارنة نفس الفترتين رغم أن العالم العربى يحوز أرضا صالحة للزراعة مساحتها ١٩٧,٤ مليون هكتار ، بينما حجم سكان العالم العربى ٢٩٧,٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، أى أن نصيب كل فرد من العالم العربى من الأرض الصالحة للزراعة يتجاوز هكتار ، ويعمل فى الزراعة ٢١ مليون عامل زراعى ، أى ما يقرب من ٥١٪ من القوى العاملة العربية ، ومع ذلك فإن النشاط الزراعى لم يستطع أن ينتج ما يكفى لإشباع الحاجات الضرورية للشعوب العربية بعد جهود التنمية التى جاوزت الثلاثين عاما المشار إليها .[1]

ونجد مثلا المجتمع المصرى كأقدم مجتمع زراعى عربى وكأول المجتمعات العربية التى بدأت برامج التنمية الاقتصادية ، لازال قطاع الزراعة فيه يحتل ٥٤٪ من القوى العاملة عام ١٩٨٥ ، رغم أن مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) لا تتجاوز ١٨,٧٪ فى نفس العام وهو ما يعنى أن أكثر من نصف القوى العاملة فى مصر لا تساهم فى عملية الإنتاج الاجتماعى مساهمة فعالة وأنها مازالت مكدسة بشكل كبير جدا فى القطاع الزراعى بما يزيد عن حاجته الفعلية ، وأن نصيب أكثر من نصف سكان مصر - القطاع الريفى - من الناتج المحلى الإجمالى مازال متدنى ، وهو ما يصور سوء توزيع الدخل بين القرية والمدينة وكذلك سوء توزيع الدخل بشكل عام بين طبقات المجتمع وفئاته العاملة . ومع ذلك نجد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يحقق ١٩,٥٪ من

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، تحرير صندوق النقد العربى عام ١٩٨٧ ، ص. ٢٧٦ ، بالإضافة إلى المؤشرات العامة عن الوطن العربى فى صدر التقرير . مع ملاحظة أن كل البيانات السابقة واللاحقة المستقاة من التقرير محسوبة على أساس الجداول المشار إليها منه.

# الباب الثانى

## المشكلات الأساسية للاقتصاد المتخلف

الناتج المحلى الإجمالى وقطاع الصناعة يحقق ١٤٪ وقطاع الاستخراج يحقق ١٠,٤٪ (يعتمد أساسا على تصدير البترول) ويحقق قطاع الخدمات الحكومية ١٦,٤٪ .[١]

ومما يجدر ملاحظته هو زيادة الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى فى الفترة الأخيرة كمثال من العالم العربى على تدهوره ، ففى عام ١٩٨٠ كان مجموع مساهمة القطاعات الأساسية المنتجة فى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) الزراعة ، والصناعة ، والكهرباء والماء والغاز والتشييد، والإسكان لا تتجاوز ٣٩٪ [٢] ، بينما مساهمة قطاعى الاستخراج والتجارة والمطاعم والفنادق وحدهما تصل إلى ٣٤,٤٪ [٣] ، وإذا ما أضفنا إليهما مساهمة قطاع التمويل والتأمين والبنوك الذى يدخل ضمن موارده حوالى ثلاثة بلايين دولار تحويلات العاملين المصريين من الخارج يستثمر غالبيتها فى العالم الخارجى لقاء سعر فائدة يحصل على جزء منها قبل توزيعه على أصحاب هذه الأموال ، فإن نسبة مساهمة الثلاث قطاعات تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى [٤] ، وهو ما يؤكد تفوق الدخول الريعية ودخول الأنشطة الهامشية على الدخول

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٢٥٥ .

[٢] يساهم قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٠ بما قيمته ١٩,٢٪ ، والصناعة التحويلية ١٢,٣٪، والكهرباء والماء والغاز ٠,٩٪ ، وقطاع التشييد ٤.٨٪ ، والاسكان ١,٨٪ . المرجع السابق ، ص. ٢٥٧ .

[٣] يساهم قطاع الاستخراج فى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٠ بما قيمته ١٧,٩٪ ، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بما قيمته ١٦,٥٪ (المرجع السابق ، نفس الصفحة) . ويلاحظ أن إنتاج النفط الخام الذى تقوم عليه موارد قطاع الاستخراج عام ١٩٧٤ كانت ٨ ملايين طن قيمتها حسب الأسعار العالمية ٨٠٠ مليون دولار ، أصبحت عام ١٩٨١ ٣٢ مليون طن: ٨ بليون دولار ، أى أن معدل الزيادة السنوية يصل إلى ٢٧٪ فى المتوسط بالسعر الثابت للدولار .

[٤] زادت تحويلات العاملين بالخارج فى مصر من ١٩٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٢٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ أى بزيادة سنوية قدرها ٣٢٪ فى المتوسط بالسعر الثابت للدولار ، وبلغت إيرادات قناة السويس عام ١٩٨١ أيضاً ٩٠٠ مليون دولار ، وبلغ ما وصل إلى البنوك من إيرادات السياحة ٥٠٨ مليون دولار عام ١٩٨١ ، وإن قدر وزير السياحة إيرادات السياحة بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، وهو ما

من عمليات الإنتاج الحقيقى . وفى عام ١٩٨٦ نظرا لانخفاض عوائد البترول بانخفاض أثمانه العالمية ، وبالتالى انخفاض مساهمة قطاع الاستخراج فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٤,٢٪ ، فإن مساهمة قطاعات الإنتاج الحقيقى (السلعية) السابقة ارتفعت إلى ٤٤,٢٪، أما القطاعات الخدمية فقد ساهمت بما نسبته ٥١,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

ويكفى أن نعلم أن قطاع التجارة والمال والتأمين وحده قد ساهم بأكثر من نصف ما ساهمت به قطاعات الإنتاج السلعى مجتمعة حيث وصلت نسبة مساهمته إلى ٢٣,٦٪ وهى نسبة تفوق نسبة مساهمة أى قطاع من القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة – الصناعة...) ، ولقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما يؤكد مرة أخرى استمرار تفوق الأنشطة الهامشية والريعية فى الاقتصاد [1] المصرى على حساب الأنشطة الإنتاجية الأساسية (السلعية) .

وكذلك يغمر العالم العربى كله ظاهرة عدم التناسب بين نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى وحجم العمالة التى يستوعبها ومن ثم عدم مساهمة الجزء الأكبر من هذه العمالة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بفعالية وكفاءة وتكدس البطالة فى هذا القطاع ، بالإضافة إلى ما تشير إليه هذه الظاهرة من سوء توزيع الدخل بين القرية والمدينة والتحيز للأنشطة غير الزراعية ، إذا لم يكن تحيزا للأنشطة الريعية والهامشية أولا. ويوضح الجدول التالى نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى وحجم العمالة التى يتحملها بالنسبة للعمالة الكلية فى كل قطر عربى عام ١٩٨٥ :

---

(*) يعنى أن إيرادات النشاط السياحى لا تمر عبر القنوات الرسمية فى أغلب الأحوال.

- عادل حسين ، تجربة مصر فى التنمية المستقلة ، التقدم والتراجع فى التجربة المصرية ، ملاحظات من منظور التنمية المستقلة ، ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عام ١٩٨٧ ، ص.ص ٤٥٢ – ٤٥٣ ، بما فى ذلك هوامش الدراسة.

[1] البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ص. ١٢٥ .

نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى ونسبة العمالة الزراعية إلى إجمالى القوى العاملة عام ١٩٨٥

| البلـــــد | نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى | نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٪) |
|---|---|---|
| السعودية | ٢,٨ | ٤٠,٥ |
| الكويت | ٠,٤ | ٢,٠ |
| الجزائر | ٨,٣ | ٢٤,٣ |
| العراق | ١٣,٥ | ٢٣,٥ |
| ليبيا | ٣,٧ | ١٤,١ |
| الأردن | ٧,٢ | ٥,٨ |
| سوريا | ٢١,٦ | ٢٤,٧ |
| تونس | ١٥,٢ | ٣١,٦ |
| لبنان | ٩,٠ | ١٢,١ |
| مصر | ١٨,٧ | ٤٢,٥ |
| المغرب | ١٨,٣ | ٣٩,٧ |
| السودان | ٣١,٣ | ٦٧,٩ |
| الصومال | ٥٤,٧ | ٧٣,٥ |
| موريتانيا | ٣٠,٧ | ٥٩,٠ |
| اليمن الشمالى | ٢٠,٣ | ٦٤,٥ |
| اليمن الجنوبى | ٩,٨ | ٣٦,٤ |

***المصدر :***

**التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٥٥ - ٢٦٥، مع ملاحظة غياب البيانات حول البلدان العربية الأخرى .**

وفى بقيه مناطق العالم المتخلف تم تشويه قطاع الزراعة وتغريبه بحيث انتهى الأمر إلى تجويع شعوب هذه المناطق ، فبالنسبة لدول جنوب آسيا السبع فإن الدراسات التى تمت لمنظمة العمل الدولى تقرر "أنه فى دول جنوب أسيا السبع التى تضم ٧٠٪ من تعداد السكان الريفيين فى العالم المتخلف غير الاشتراكى أصبح فقراء الريف أسوأ حالا مما كانوا عليه منذ عشر أو عشرين سنة مضت ، وتعلق الدراسة الموجزة بسخرية على أن ازدياد الفقر لم يرتبط بنقص إنتاج الحبوب المكونة لوجبة الفقراء بل ارتبط بارتفاع الإنتاج ، وهذه أمثلة نمطية على ذلك :

ففى الفلبين ، رغم زيادة الإنتاج الزراعى بمعدل يتراوح بين ٣٪ إلى ٤٪ سنويا خلال العشرين سنة الأخيرة فإن خُمس العائلات الريفية تعانى من انخفاض هائل فى مستويات المعيشة مع تزايد هذا الانخفاض خلال أوائل السبعينات ، وفى عام ١٩٧٤ انخفضت أجور الزراعة اليومية الحقيقية إلى نحو ثلث ما كانت عليه عام ١٩٦٥ .[١]

وفى بنجلاديش ، خلال الفترة ٦٣- ١٩٧٥ زادت نسبة العائلات الريفية المصنفة على أنها فقيرة فقرا مدقعا بأكثر من ثلثها ، وتلك المصنفة على أنها بالغة الفقر زادت خمسة أضعاف عددها ، ومع ذلك فإن هناك حوالى ١٥٪ من العائلات الريفية تمتعت بزيادة ملحوظة من الدخل عام ١٩٧٥ .[٢]

وفى سرى لانكا ، رغم ارتفاع دخل الفرد بين ٦٣ - ١٩٧٣ انخفض استهلاك الأرز ( الوجبة الأساسية ) للجميع ماعدا الطبقة التى تتمتع بأعلى دخل وعانى كل العمال من انخفاض أجورهم الحقيقية فيما عدا عمال الصناعة والتجارة الذين بقيت أجورهم

---

[١] فرانسيس مورلايه وآخرون ، صناعة الجوع (خرافة الندرة) ، ترجمة أحمد حسان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل ، ١٩٨٣ ، ص. ١٦٩ .

- Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change, Harvard University Press., Mass., 1974, P. 203.

[٢] المرجع السابق ، ص. ١٦٩ .

- Pearse, Social and Economic Implications, Part 3, p.p. XI-53.

الحقيقية ثابتة .[1]

وتشير دراسة حديثة لجامعة كورينل أن المعدمين وأشباه المعدمين الذين يشكلون غالبية قوة العمل الريفية فى آسيا وتصل نسبتهم إلى ٩٠ ٪ فى جاوا وبنجلاديش وباكستان وفى أمريكا اللاتينية يشكل المعدمون وأشباه المعدمون أغلبية فى كل البلدان موضع الدراسة وتفوق نسبتهم ٨٠ ٪ فى بوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وجمهورية الدمينيكان .[2]

ويجدر الإشارة والتنويه إلى أن كل هذه الدول قامت ببذل جهود وجهود للتنمية الاقتصادية خلال فترة طويلة ترجع بالنسبة لبعض البلدان إلى بداية خمسينات هذا القرن مثل الهند وباكستان ودول أمريكا اللاتينية ، ولكنها كانت تنمية تقوم على تطبيق الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو عند البداية ، وتحاول بخالص الجهد والعزيمة نقل مجتمعاتها إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى وتعميمها على كافة الأنشطة الاقتصادية وكل مجالات الإنتاج الاجتماعى على أمل أن تصل إلى ما وصلت إليه دول أوربا الغربية من تقدم اقتصادى واجتماعى باتباعها نمط الإنتاج الرأسمالى فى تطوره . إلا أن الأمر لم يكن بهذه البساطة، وكان واضحا لأدنى العقول منهجية أنه لا يمكن إعادة تكرار بناء تجربة التنمية الاقتصادية الأوربية الغربية على نفس أسس الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو داخل دول العالم المتخلف لاختلاف الظروف المادية والموضوعية التى تمت من خلالها التجربة فى أوربا الغربية عنها فى العالم المتخلف ، ومن ثم سارع العلماء والاقتصاديين الغربيين لوضع النظرية الاقتصادية الغربية فى التنمية خصيصا للدول المتخلفة ،حيث عمدت كل الكتابات المكونة لها إلى التشخيص العام لحاله الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا – أى تشخيص حالة التخلف – وتقديم الحلول التى يمكن أن تنقلها إلى التقدم والتى تتبلور فى سياسات يقوم جوهرها على دفع العالم المتخلف إلى استكمال الانتقال إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى التى بدأت تدخل لأول مرة هذه الدول فى فترة الاستعمار الغربى لها ،ولكن هذا الانتقال لا

---

(1) - Nicholas Wade, "Green Revolution : A Just Technology often Unjust in Use", Science, Dec. 1974, pp. 1093 - 1096.

(2) - Milton J. Esman, Landlessness and Near - Landless in Developing Contries, Cornell University, Center of International Studies, Ithaca, 1978.

يتم هذه المرة على أساس النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو صراحة بل ابتداء من فكر جديد اكثر قبولا للدول المتخلفة سمى بفكر التنمية الاقتصادية أساسه الأصيل الفكر الغربى فى النمو ولا يختلف عنه إلا فى تفصيلات وصفيه عامة تخص الدول المتخلفة على النحو السابق مناقشته ،وهو ما يعنى كما يقولون تقديم نفس النبيذ القديم ولكن فى زجاجات جديدة. ولعل ما يستدعى الانتباه أنه رغم أن بناء النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو استغرق ما يُقرب من أربعة قرون من الزمان لكى تبدو على ما هى عليه الآن ، فان قرينتها فى التنمية لم تستغرق غير عقد ونصف أو عقدان على اكثر تقدير ليدعى العالم الغربى بعد هذه الفترة القصيرة انه بنى نظرية مستقلة خاصة بالدول المتخلفة يمكن أن تنقل المجتمعات المطبقة لها من التخلف إلى رحاب التقدم والرفاهية ، فهل يمكن فعلا لهذه الفترة الوجيزة أن تضمن انبعاث نظرية للتنمية [illegible] ؟ وهل يمكن رغم اغترابها عن العالم المتخلف فكرا ومنهجا وفلسفة وأخلاقا أن تحيط علما وتحليلا بظروف العالم المتخلف ومن ثم تستطيع أن تضع لهذا العالم المتخلف سياسات وأدوات لإدارة اقتصادياته بحيث يمكن أن يتحول فعلا من التخلف إلى التقدم ؟ لعل إجابة أى عقل منهجى مجرد ومحايد لابد أن تكون بالنفى تماما ،ويؤكد ذلك ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية للعالم المتخلف فى الأونة الأخيرة من تدهور لمستويات المعيشة وبطالة وتضخم وإهدار للموارد وديون وعدم استقرار كنتاج لتطبيق النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو لفترة سابقة معتبرة .

ولقد كان من المؤسف سابقا أن تقع الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف على هذه الكتابات لتجعلها دليلا للعمل الوطنى منذ ظهورها ، فيتصدر نموذج هارود ودومار بدايات الفكر التنموى الهندى [1] ، وتلتزم الإمارات العربية بالنمو المتوازن الذى كتب عنه راجنر نوركسيه والذى يتحقق من خلال الدفعة القوية للاستثمار على جبهة عريضة من

---

[1]
- R.F. Harrod, "An Essay in Dynamic Theory", The Economic Journal, March, 1939, pp. 4 - 33.
- E.D. Domar, "Capital Expansion, Rate of Growth and Development", Econometric, April, 1946, pp. 137 - 147.
Reprented by : J.E. Stiglitz, H. Uzawa, "Readings in the Modern Theory of Economic Growth", Massachustts Institute of Technology, 1975, pp. 15 - 44.

الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي قال بها روزنشتاين رودان [١] ، وتترك البرازيل والغالبية الساحقة من دول أمريكا اللاتينية مواردها نهبا لرأس المال الأجنبي ليحولها إلى دولة صناعية من الدرجة الأولى اتباعا لأفكار فورستمان وجوث [٢] ، وينتهي تطبيق الفكر التنموي الغربي وتعميم طريقة الإنتاج الرأسمالي من خلاله بكل بلدان العالم المتخلف إلى مزيد من التخلف والتبعية اللذان أوديا ببعض الشعوب إلى الفقر حتى الجوع والاستدانة حتى العجز عن سداد الدين بالدين .

ومع ذلك فإنه ليس هناك أعجب مما يجري في العالم المتخلف في السنوات الأخيرة ، إذ من الملاحظ انه كلما اشتدت الأزمات بهذه الشعوب انطلقت أكثر وأكثر إلى تعميق تطبيق الفكر التنموي الغربي وتعميم طريقة الإنتاج الرأسمالي وإزاحة أي إجراءات تمت بالاستثناء والخروج على هذا النوع من الفكر لترشيد طريقة الإنتاج الرأسمالي وبالتالي ترشيد تخصيص الموارد وترشيد توزيع الدخول الناتجة من عملية الإنتاج الاجتماعي مثل تخطيط التنمية ، وضمان الحد الأدنى لإشباع الحاجات الضرورية لأصحاب الدخول المتوسطة والمحددة والوقوف في وجه الاحتكارات الإنتاجية الداخلية أو الخارجية بإقامة نوع من الموازنة بين المصالح الفردية والجماعية بإيجاد القطاع العام الإنتاجي ، أو إقامة نوع من الرقابة على الموارد النقدية للحد من التضخم الوارد والاستنزاف الخارجي لرأس المال الوطني، ومنع التأثيرات السلبية للنظام النقدي العالمي على توجهات الإنتاج الوطني ليظل في خدمة الحاجات الاجتماعية المحلية قبل حاجات العالم الخارجي. وهو ما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وسرعة تدهور واضطراب الحياة الاجتماعية في الآونة الأخيرة من حياة شعوب العالم المتخلف لدرجة أن أصبح

---

(١)
- Ranger Nukes, Problems of Capital Formation in Underdevelopment Countries, Oxford University Press., 1962, pp. 32 - 90.
- P.N. Rosenstein Rodan, Notes on the Theory of Bigpush, M.I.T., CIS., March 1957.

(٢) أنظر في ملخص أفكار كل من فورستمان وجوث المؤلف التالي :

- A. Frumkin, Modern Theories of International Economic Relations, Progress Publishers, Moscow 1969, pp. 171 - 179.

الشغل الشاغل لحكومات هذه الدول هو البحث عن الاستقرار الأمنى ومحاربة الجماعات الرافضة للنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى هذا العالم وليس البحث عن أسلوب أفضل للتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وتبديد الموارد .

# الفصل العاشر

## الأفكار والسياسات المطبقة فى قطاع الزراعة

مما لا شك فيه أن تشويه قطاع الزراعة فى العالم المتخلف إنما تم فى إطار الفكر التنموى الغربى الذى هدف أساسا إلى رسملة ( التحويل إلى الرأسمالية ) القطاع الزراعى وذلك بتبنى سياسات للتنمية الزراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى. إلا أن هذه السياسات وإن أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعى فعلا إلا أنها أيضا - وهو الأهم - أدت إلى زيادة إفقار الغالبية الساحقة من الفلاحين وإلى نقل الفائض الاقتصادى الزراعى إلى العالم الخارجى - الدول الرأسمالية الغربية - بعد إغناء قلة قليلة للغاية من النخبة التابعة سواء فى القرية أو المدينة . وهو ما يفسر ما ورد فى دراسات منظمة العمل الدولى السابق الإشارة إليها من زيادة الإنتاج الزراعى ، وزيادة الفقر فى ريف العالم المتخلف معا . وتقدر نسبة الزيادة الحقيقية فى نصيب الفرد من الناتج المحلى خلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٠ ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ مما كان عليه نصيبه عام ١٩٥٠ .[١]

ويمكن أن نجمل بعض السياسات التى طبقت فى العالم المتخلف والأفكار الكامنة ورائها على النحو التالى :

### ( أ ) بقاء الفكر الاستعمارى الكامن فى الفكر التنموى الغربى :

لقد كانت أحد مبررات الاستعمار هى اعتبار طريقة الإنتاج الزراعى فى البلاد

---

(١) -M. Lipton, Why Poor People S[illegible] Poor, Op. Cit., P. 29.

وقام المؤلف بحساب هذه النسبة لنصيب الفرد من الناتج فى الدول المتخلفة غير الاشتراكية من المراجع والوثائق التالية :

- OECD Development Center, National Accounts of Developing Countries, Paris, 1968.
- OECD (DAC), Development Assistance 1966, Paris, 1966, pp. 20 - 21.
- U.N. Demographic Year Book 1970, New York, 1971, pp. 105, 126 - 32.
- OECD (DAC), Development Assistance 1971, Paris, 1971, 116 and Ibid, 1969, P. 314.

المستقرة بدائية ومتخلفة وأن المستعمر سوف يحولها إلى الطريقة المثلى الأكثر تقدما ومن ثم فانه يعطى لنفسه الحق فى تدميرها وإحداث تحولات جذرية داخلها ، إلا أن هذه التحولات كانت ذات هدف واحد هو أن تتحول من مصدر غذاء للسكان المحليين إلى مصدر لتمويل الدولة الأم المستعمرة بالإنتاج الزراعى بصرف النظر عما سوف يصيب هؤلاء السكان المحليين من فقر وجوع . ولقد كانت هذه الفكرة من مكونات الفكر الاقتصادى الغربى والتى تحدث عنها الكتاب الاقتصاديين الكلاسيك فى مناسبات متعددة ، وفى ذلك يقول الاقتصادى الإنجليزى جون ستيوارت ميل فى أهم كتبه – الاقتصاد السياسى – "إن المستعمرات لا يجب النظر إليها على أنها حضارات أو دول على الإطلاق بل على أساس أنها ( مؤسسات زراعية) هدفها الوحيد هو إمداد المجتمع الأكبر الذى تنتمى إليه ( الدولة المستعمرة ) ، فالزراعة فى الدول المستعمرة مجرد فرع من النظام الزراعى للدولة المركز" ، ويضيف قائلا "إن مستعمراتنا فى الهند الغربية مثلا لا يمكن اعتبارها دولا ... الهند الغربية هى المكان المناسب الذى تنتج فيه إنجلترا السكر والبن وبعض السلع الاستوائية الأخرى ." (١)

وهذه الأفكار إنما تشكل روح الفكر التنموى الغربى وهى إن لم تظهر بشكل واضح فى نظريات التخلف والتنمية الغربية ، فإنها تتضح فى السياسات التنموية القائمة على هذه النظريات والتى تطبق داخل دول العالم المتخلف سواء زراعية أم صناعية أم نقدية ومالية والتى تتجلى بلا مواربة فى توصيات البنك الدولى إلى الدول المتخلفة لإصلاح مسار اقتصادياتها المتعثرة ، والتى تضع همها الأول فى كيفية خلق آليات التبعية للمجتمع المتخلف من خلال برامج التنمية وسياساتها ومن ثم يتم نزح الفائض الاقتصادى إلى الخارج من خلال هذه الآليات فى أى قطاع من القطاعات الاقتصادية تدخل عليه ثورة التنمية كما تنعت غالبا وبالأسلوب الذى يتناسب مع نوعية الإنتاج فى هذا القطاع .

---

(١) فرانسيس مورلايه وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٢٤ ، نقلاً عن :
- John Stuart Mill, Priciples of Political Economy, August, A. Kelly, New York, 1963, Book 3, Chapter 25.

(ب) التحول إلى المحاصيل التصديرية :

لعل أهم الأدوات التى استخدمت لتشويه قطاع الزراعة فى العالم المتخلف واستنزاف فائضه إلى العالم الخارجي هو تحويل المنتجين الزراعية والفلاحين من إنتاج المحاصيل التقليدية التى تقوم على إشباع حاجات المجتمع المحلى إلى إنتاج المحاصيل التصديرية على مستوى موسع .

فابتداء من منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات كانت سرعة زيادة إنتاج محاصيل التصدير فى العالم المتخلف ٢,٢ ضعف معدل نمو الإنتاج الزراعى العام . وفى بعض البلدان كان معدل الزيادة أسرع من المتوسط السابق ، فلقد زاد إنتاج البن فى أفريقيا أكثر من أربعة أضعاف خلال العشرين عاما الماضين ، وزاد إنتاج الشاى ستة أضعاف وزاد إنتاج قصب السكر ثلاثة أضعاف ، وتضاعف إنتاج الكاكاو والقطن .[1]

وخلال الفترة ٥٢ – ١٩٦٧ ازدادت المساحة القطنية فى نيكاراجوا بنسبة أربعة أضعاف بينما نقصت المساحة المزروعة بالغلال الأساسية بمقدار النصف . وتشجع حكومات الدول المتخلفة على هذا الاتجاه ، ففى كولومبيا عام ١٩٦٥، قدمت ٩٠٪ من القروض الزراعية لمنتجى المحاصيل التصديرية دون غيرهم وهى البن والقطن والسكر[2]، وفى جاوا الشرقية تشترط الحكومة على الفلاحين زراعة ٣٠ ٪ من مساحة الأرض قصب سكر [3] ، وفى مصر يجرم الفلاح ويقع تحت طائلة قانون العقوبات إذا لم يزرع المساحة المقررة من أرضه قطنا تبعا للدورة الزراعية التى تحددها الحكومة . ولقد أدت الزراعة القهرية للقطن التى تفرضها حكومات النخبة المحققة لأهداف الفكر التنموى الغربى فى استنزاف شعوبها لحساب العالم الخارجى إلى الاستياء السياسى الذى أدى إلى

---

(1) - David Feldman and Peter Lawrence, Global II Project on the Economic and Social Implications of Large Scale Introduction of New Varieties of Food Grains", Africa Report, UNDP / UNRISD, Geneva, 1975, P. 52.

(2) فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٤٩ .

(3) - Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change, Harvard University Press., Cambridge Mass, 1974, P. 105.

حروب الماجى ماجى فى تنجانيقا والى الثورة الوطنية فى انجولا عام ١٩٦٠ [١] ، وفى ماليزيا قامت حكومة ماليزيا بتحويل مئات الآلاف من أفدنه الغابات إلى مستوطنات تزرع زيت النخيل والمطاط فى سنوات قليلة ، وفى عام ١٩٧٤ انخفضت الأسعار العالمية للمطاط وزيت النخيل نتيجة أزمة الركود فى العالم الرأسمالى الصناعى فانهارت دخول الفلاحين واضطروا جميعا إلى ترك الأرض الجديدة ولكن مع ذلك فان عليهم أن يدفعوا أقساط الديون وفوائد الديون إلى دول العالم الرأسمالى الصناعى المقرضة لمشروعات التوطين ، فهذه لا يمكن تخفيضها كما تم تخفيض أسعار زيت النخيل والمطاط [٢] ، وفى محاولة لجعل البرازيل مصدرا رئيسيا لفول الصويا ، حل انتاج فول الصويا محل زراعة الفول الأسود الذى يعتبر الغذاء الأساسى للشعب البرازيلى ، ومن ثم حدثت مجاعة عام ١٩٧٦ لعدم توافر الفول الأسود ، وانتشرت المظاهرات المتعددة التى قمعتها قوات الشرطة ، ولم يعد هناك من حل أمام حكومة البرازيل إلا استيراد الفول الأسود من شيلى حيث من المتوقع أن تتكرر المأساة بداخلها بعد حين [٣] . وفى مالى يتعاقد الفلاحين على زراعة الفول السودانى مع شركة فرنسية متعددة الجنسيات ، ويساهمون بالأرض والعمل ولا يتلقون من عائد إلا نفس المبلغ الذى تربحه الشركة من بيع الفول السودانى إلى الخارج ، وهو ما يوضح ضحالة مردود عوامل الإنتاج المهدرة فى عملية إنتاج تكسب فيها الشركة الأجنبية ثمنا للتسويق معادل لثمن العوامل الإنتاجية المستخدمة من رأس مال وعمل وأرض ...الخ. وعلى نفس النسق تتم زراعة الفول السودانى فى السنغال وتحصل حكومة النخبة على صافى ربح يتجاوز ما تدفعه للمنتجين [٤] . وفى زائير أدت زراعة التصدير إلى انخفاض فى الإنتاج الغذائى لدرجة أن الإنفاق على استيراد الغذاء يلتهم ٣٠٪ من المتحصلات النقدية بالعملة الأجنبية . وفى سريلانكا عندما ثار الرأى العام ضد الحياة المقززة التى يعيشها العمال فى ضياع الشاى عام ١٩٧٤ ، أعلنت الحكومة وملاك الضياع الأجانب أن تحسين ظروف معيشة ٦٥٠ ألف عامل وزيادة أجورهم التى تتراوح

---

[١] فرانسيس مرلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٢٦ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٢٢٩ .

[٣] المرجع السابق ، ص. ٢٤٥ .

[٤] المرجع السابق ، ص.ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

بين ٣٦ إلى ٤٨ سنت يوميا سوف ترفع سعر الشاى السريلانكى بحيث تخرجه من السوق العالمى[١] . وبأعذار مماثلة استبعدت الحكومات كبار الملاك من خطط الإصلاح الزراعى لتظل هناك مساحات كبيرة تستخدم فى حاصلات التصدير ، واحتج بأن تقسيم الضياع الكبيرة المنتجة لمحاصيل التصدير سيعرض تجارة البلاد ووضعها المالى للخطر[٢] .

وعلى سبيل المثال فى الفلبين أعفيت أية أرض مخصصة لإنتاج محاصيل التصدير من تشريعات الإصلاح الزراعى ، بالإضافة إلى ما يفوق سبعة ملايين فدان تزرع جوز هند ومحاصيل السكر أعفيت أيضا من قوانين الإصلاح الزراعى [٣] . وفى كينيا بذلت جهود كبيرة لإنتاج نوع اكثر إنتاجية من القطن للتصدير إلا أن البذور المهجنة كانت أقل تحملاً ومن ثم لم يعد ممكنا زراعة المحاصيل الغذائية فى نفس الحقل الذى يزرع قطن وانتهى الأمر إلى زراعة المينهوت وهو اقل قيمة غذائية من المحاصيل التقليدية التى كان يزرعها الفلاح وتشكل الغذاء الأساسى للغالبية الساحقة مثل الذرة الصفراء والشوفان وهكذا سيطرت زراعة المينهوت على كل من كينيا وفولتا العليا لحساب القطن وفى تنزانيا أيضا ولكن لحساب زراعة الدخان [٤] . وقد نتج عن التوسع فى زراعة المينهوت واستخدامه فى الغذاء آثاراً سلبية على الصحة سوف نناقشها لاحقا ، ويكفى فى ذلك شهادة أحد خبراء الغذاء العالميين - أنجريد بالمير- على خطورة التوسع فى زراعة المينهوت فى أمريكا اللاتينية [٥] .

والأمثلة التى يمكن سردها حول تحويل النشاط الزراعى فى العالم المتخلف إلى نشاط يغلب عليه إنتاج حاصلات التصدير لا تقف عند حد ، وكل دول العالم المتخلف غير الاشتراكى سقطت فى هذا الفخ بما له من آثار سلبية سوف نناقشها لاحقا. والملح حاليا هو

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٢٤٦ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٢٤٧ .

[٣] المرجع السابق ، ص. ٢٤٨ .

[٤] المرجع السابق ، ص.ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

[٥] - Ingrid Palmer, Food and the New Agricultural Technology, UNRISD, Geneva, 1972, P. 53.

الاطلاع على السياسات التى اتبعت فى قطاع الزراعـة لإحداث هذا التحـول . ولعل أهم هذه السياسـات تلك التـى هدفت إلـى خلـق التمـايز بيـن الفلاحيـن ، والمزارعيـن وبيـن المساحات المزروعة من حيث طرق الإنتاج ووسـائله ، والتـى أفـرزت النخبـة الزراعيـة التى استجابت لسياسات الامتنزاف عن طريق التحول إلى المحاصيل التصديرية وأصبحت من اكبر المدافعين عنها داخل دول العالم المتخلف ، وكذلك أيضـا كونـت النخبـة التجاريـة فى المدينة التـى تستفيد لستفادة هائلة دون عمـل يذكـر مـن الوسـاطة فـى نـزح الفـائض الاقتصادى الزراعى وغير الزراعى إلـى الخـارج ، وكذلك أوجدت النخبـة البيروقراطيـة والإدارية التى تقبع وراء مراكز إصدار التشريعات والقرارات والتى تسهل عمل كـلا مـن النخبة الزراعية والتجارية ، وإذا أضفنا إليهما النخبة الأخرى الصناعية التى سوف تنـاقش دورها فى نزح الفائض الاقتصادى من خلال النشاط الصناعى هى الأخرى . فإننا نجد أن هذه الأجنحة الأربعة هى الصفوة الأساسية البارزة التى تتربع على مقاعد الحكم غالبـا فـى دول العالم المتخلـف أو التـى تسير النظـام الاقتصـادى فـى هـذا العـالم حتـى ولـو لـم تكـن موجودة على هذه المقاعد .

وغالبا ما يتم خلق التمايز بين المساحات المزروعة وبيـن الفلاحيـن والمزارعيـن من خلال دعوى عامة تقبل من الجميع ، ولعل الإعلان عن الثورة الزراعية بهـدف زيـادة الإنتاج الزراعى لم تخلو منه أى بلد متخلف ، فهو فى الواقع إعلان عن بدء الإجـراءات . وزيادة الإنتاج إنما تحتاج إلى تطوير تكنولوجى وكم حدثتنا كتب التنمية الغربية ابتداء مـن أرثر لويس إلى والت رستو عن سـحر التكنولوجيـا وانـه لا يمكـن حـدوث أى تقـدم إلا بالتغيير التكنولوجى واستخدام أدوات تكنولوجية عصرية وان أى نوع من الاستثمار ما لـم يكن ابتداء من تكنولوجيا عصرية متقدمة فانه مرهون بالفشل والضياع . وعلـى ذلـك فـان الثورة الزراعيـة لابـد أن تعتمـد علـى الميكنـة وعلـى البـذور المحسنة وعلـى المخصبـات الكيماويـة وعلـى المبيدات الحشرية الكيماويـة ، وكلهـا جـاهزة للتصديـر إلـى هـذا العــالم الزراعى الجديد ليتحـول مـن التخلـف إلـى التقـدم بـدأ مـن قطـاع الزراعـة إلـى القطاعـات الأخرى. وإذا كانت الموارد الاستثمارية لا تكفى فان القروض الميسرة قادرة علـى ضمـان انسيابها إلى الزراعة الجديـدة وفـائض الإنتـاج بـلا شـك مغطـى لأقسـاط الديـون والفوائـد وهكذا تبدأ الثورة الزراعية وتبدأ دورة الدين للعالم الخارجى فى نفس الوقت .

لكن ورود التكنولوجيا الجديدة بنياتها المختلفة لا تكفى لإتمام الثورة الزراعية بل لابد من إجراءات إضافية وهى فرز وتجنيب الزارع والمزارعين الذين سوف تبدأ بهم الثورة الزراعية وهى بطبيعة الحال الملكيات الكبيرة وليست الصغيرة ، فإذا لم تكن موجودة فإنها لابد أن توجد.

وأفضل مثال على ذلك المكسيك ، فبعد ثورة المكسيك من أجل الأرض التى راح ضحيتها اكثر من مليون فلاح خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩١٧، حيث كان ٢٪ من السكان يملكون ٩٧٪ من الأرض و ٩٥ ٪ من السكان لا يملكون شيئا ، أعيد توزيع ٧٨ مليون فدان على صغار المزارعين واصبحوا يملكون ٤٧ % من الأرض وينتجون ٥٢ ٪ من الإنتاج الزراعى الكلى عام ١٩٤٠. وفى عام ١٩٤٣ رحبت حكومة المكسيك الجديدة بمؤسسة روكفلر للبدء فى بحث برنامج الثورة الزراعية ، وانتهت مؤسسة روكفلر إلى استبعاد كل البحوث التى يمكن أن تطور الزراعة المكسيكية صغيرة الحجم ( قطاع المعيشة ( وقررت تطوير تكنولوجيا الإنتاج الزراعى بغزارة سواء فى الرى أو فى البذور بحيث لابد أن تكون البذور اكثر إنتاجية لا البشر. ومراعاة للتصنيع فى المدن فانه من الأفضل عدم جعل كل أسرة ريفية ميسورة الحال ، لان ذلك يعنى أن الأغلبية الريفية سوف تأكل معظم إنتاجها من الغذاء ، ولو حدث تحسن فى الحياة الحقيقية للريف فان ذلك سوف يقلل من الهجرة إلى المدن ، وهذه الهجرة من شظف الحياة فى القرية إلى المدينة لابد ان تستمر ، ذلك أن هؤلاء المهاجرين القرويين إلى المدينة هم الضمانة الأساسية ليظل مستوى أجور الصناعة فى المدينة منخفضا ولذلك فان فإن هناك نمط واحد يمكن أن يحقق كل المصالح مجتمعة الزراعية والصناعية وهو إهمال التجمعات الزراعية الصغيرة التى أوجدها الإصلاح الزراعى السابق للحكم السابق وان تصب الأموال على كبار المزارعين الذين يسوقون إنتاجهم خارج المناطق الريفية.

وهكذا دعمت الحكومة المكسيكية واردات الآلات وأنفقت ١٨ ٪ من ميزانية المكسيك الفيدرالية و ٩٢ ٪ من ميزانية الزراعة على مشروعات للرى وخلق مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة فى الشمال بيعت بأسعار منخفضة للعائلات ذات النفوذ السياسى ورجال الأعمال والبيروقراطيين وليس إلى الفقراء ومعدومى الملكية. ورغم أن

القانون لا يسمح بملكية اكثر من ٢٥ فدان نلقد ظهرت مع الثورة الزراعية المزارع بمساحات تتجاوز الألفى فدان . وهكذا تحول الجزء الأكبر من الزراعة فى المكسيك إلى إنتاج الأعلاف والكروم والفراولة فى الريف وظهرت مصانع التقطير لإنتاج البراندى فى المدينة .

وفى الهند قررت بعثة مؤسسة فورد المكونة من ثلاثة عشر عالما زراعيا أمريكيا عام ١٩٥٩ عدم الإنفاق تكنولوجيا إلا على بعض الأراضى فقط لزيادة الإنتاج الزراعى، وتم تعبئة الإمكانيات التكنولوجية للإنتاج الزراعى لمدة ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون عائلة زراعية تملك أرضا زراعية واسعة ،وانتهت استراتيجية الهند الزراعية إلى تنشيط فصائل البذور المحسنة بالنسبة لعشر الأرض الزراعية فقط ، وركزت على محصول واحد هو القمح .[1]

وفى الفلبين عام ١٩٦٦ وزعت البذور الأولى المحسنة التى أنتجها المعهد الدولى لأبحاث الأرز فقط على الملاك الذين يملكون ٢٥ فدان فاكثر والتى تزرع أرز ، ولم يتم أى بيع من البذور للزراع الصغار أو المستأجرين .

وفى إطار اختيار المزارع الكبيرة وإيجادها بأى شكل فان سياسات القروض لاستيراد الآلات الزراعية والجرارات والبذور المحسنة عالية الاستجابة والمخصبات والكيماويات إنما وزعت بالتحيز للمزارع الكبيرة القادرة على الدفع والتى تقوم بزراعة محاصيل التصدير. ومثالا على ذلك فلقد قدمت حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولى قروضا لباكستان لميكنة الزراعة وكذلك قروضا للهند والفلبين وسريلانكا ، ورغم إعلان البنك الدولى انه بصدد إعادة النظر فى هذه السياسة إلا أنه قدم قروض ميسرة للميكنة الزراعية للفلبين عام ١٩٦٦. ولقد أدت سياسة القروض والدعم لسلالات الزراعية المستوردة من الخارج إلى أن تصبح تكلفة الجرار مقوما بالقمح فى باكستان يساوى نصف

---

(١) يراجع فى تجربة المكسيك ما يلى :

- Hewitt de Alcantara, The Social and Economic Implications of the Large - Scale Introduction of New Varieties of Food Grains, Country Report, Mexico, NUDP / UNRISD, Geneva, 1974, P. 30.

ثمنه فى الولايات المتحدة ، ولقد بلغت وفرة القروض الميسرة لدعم الميكنة فى الهند حدا دفع الحكومة الهندية فى مناطق لوديناباليناب إلى تشجيع الزراع الذين يملكون اقل من ١٥ فدان على شراء جرار رغم أن المسوردون يعلمون جيدا انه لابد من توافر مساحة من الأرض تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ فدان ليكون استخدام الجرار اقتصاديا [1] ، وكذلك شجعت الحكومة الإيرانية الزراعة الكبيرة القائمة على الميكنة بإعفاء المزارع التى أدخلت الميكنة من قانون الإصلاح الزراعى.

ولقد أدى هذا الدعم بطبيعة الحال إلى اغتناء أصحاب المساحات الكبيرة ومن ثم استطاعوا ان يوسعوا اكثر من المساحات التى يملكونها على حساب صغار الملاك الزراعيين . ففى منطقة تأميسيس بكولومبيا قام زراع البن - محصول للتصدير - القادرين على شراء البذور المحسنة بزيادة ملكياتهم بنسبة ٧٦ ٪ فى الفترة ٦٣ - ١٩٧٠، وزاد تركز ملكية الأرض فى الأراضى المروية التى تدعمها الحكومة فى المغرب حيث ارتفع متوسط حجم المزارع الحديثة بنسبة ٣٠ ٪ خلال خمس سنوات فقط ٦٥ - ١٩٧٠. وفى دراسة للبنك الدولى حول المزارع فى البنجاب فى الهند انتهت إلى انه خلال الستينات استطاعت المزارع التى جرت ميكنتها ان تنمو مساحاتها بمعدل ٢٤٠ ٪ خلال خمس سنوات على حساب صغار الفلاحين والمستأجرين [2] . وفى مصر كانت نسبة ١,٢ ٪ من الملاك يملكون اكثر من ٤٥٪ من مساحة الأرض الزراعية قبل قانون الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ ، ثم تحولت ملكية هذه النسبة من الملاك ( ١,٢٪) إلى تملك ما بين ٢٦,٢ إلى ٢٨,٨٪ من مساحة الأرض الزراعية بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول والثانى عام ١٩٦٥، إلا انه فى السبعينات بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى استطاعت هذه النسبة من السكان (١,٢٪) أن تستحوذ على مزيد من الأرض بحيث أصبحت تحتجز ما بين ٤٦,٨ إلى ٩,٤ ٤٪ من مساد رض الكلية ، وهو ما يعنى أن

(1) - Francine R. Frankel, "The Politics of The Green Revolution: Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan, In Food, Population, and Employment". The Impact of the Green Revolution, eds., Thomas T. Poleman and Donald K. Feebairn, Preger, New York, 1973, pp. 132 - 133.

(2) فرانسيس مورلايه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٦٤ - ١٦٦ .

تركز ملكية حيازة الأرض الزراعية فى يد القلة عاد إلى المجتمع المصرى بأكثر مما كان عليه قبل الإصلاح الزراعى .[١]

وبطبيعة الحال فان التوسع فى الملكية على حساب طرد الفلاح الصغير من الأرض بطريقة أو بأخرى أدى كذلك إلى زيادة المعدمين فى الفترة الأخيرة التى تم فيها تطبيق سياسات النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو ، ففى المكسيك فى الفترة ما بين ٥٠ - ١٩٦٠ زاد عدد المعدمين بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان ، فلقدّ زادوا من ٢,٣ إلى ٣,٣ مليون وفيما بين عام ٦٤ - ١٩٧٠ ، وزاد عدد الأسر المعدمة فى كولومبيا اكثر من الضعف ، وابتداء من عام ٥١ - ١٩٧٦ تضاعف عدد المعدمين فى بنجلاديش مرتين وربع ، وفى الهند خلال الفترة ٦١ - ١٩٧١ زاد عدد العمال الزراعيين المعدمين بما يفوق ٢٠ مليون بالإضافة إلى الملايين الهائمة واللاجئين إلى المناطق الحضرية للبحث عن أى عمل .

ولقد ساهم تصدير الآلات الزراعية إلى العالم المتخلف فى زيادة حجم المعدمين السابق عرضه بزيادة حجم البطالة التى وفرتها الآلات ، وعلى سبيل المثال فان إدخال الآلات الزراعية جرارات - حصادات ميكانيكية - مضخات ..الخ إلى إقليم البنجاب الباكستانى أدى إلى توفير العمالة فى الحقول بمعدل ٥٠ ٪ فى عدة سنوات عما كانت عليه قبل إدخال الميكنة [٢] ، وبطبيعة الحال فان إدخال الميكنة كان عاملا مساعدا فى سرعة تحقيق التفصل بين الملاك ذوى الملكيات الكبيرة وذوى الملكيات الصغيرة والفقراء وتعميق الهوة بينهما اكثر واكثر وإزكاء تناقض المصالح وتمكين الفئات الأولى من السيطرة على مقادير القرية والإنتاج الزراعى بها ، إذ يرتبط دخول الآلات الزراعية إلى الملكيات الكبيرة بزيادة دخول ملاكها ، كما يرتبط على الجانب الأخر بزيادة البطالة وانعدام الدخل للفقراء والعمال الزراعيين . فقد وجد أن ٤ ٪ من الملاك الزراعيين فى الهند الذين تزيد

---

[١] د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى - الأصول المنهجية والملكية والتوزيع ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٦٧٩ - ٦٨١ .

[٢] فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٩٢ - ١٩٣ .

ملكيتهم عن ٢٥ فدان يحتـزون ٩٦ ٪ من ملكية الجرارات ، أى أن الجرارات لا تـرد إلا لكبار الملاك ، وكذلك وجد أن الحافز الأول لامتلاك الجرارات لم يكن الإنتاجية العالية بل كان هو التخلص من المستأجرين وضم الأراضى المستأجرة إلى الملكيات الواسعة ، هذا بالإضافة إلى أن الحافز الثانى كان هو التهرب من دفع الحد الأدنى للأجور الزراعية التـى قررها القانون فى ولاية كيرالا الهندية على سبيل المثال .

وفى الواقع أن قضية الميكنة لها وجه آخر فكما يقول لستر براون فى كتابه بذور التغيير "أن للشركات متعدية الجنسيات مصلحة فى الثورة الزراعية - على النحو السابق وصفه - بالإضافة إلى أن الدول الفقيرة لها مصلحة فى ذلك أيضا - ويقصد النخبة فى الدول الفقيرة - ولذلك لم تضيع الشركات الزراعية متعدية الجنسيات هذه الفكرة وهذه الفرصة عبثا ، كما وجدنا فى زيارتنا لمناطق الثورة الخضراء فى شمال غرب المكسيك[1] فهذه الشركات بعد أن تشبعت مجتمعاتها كان لابد أن تجد سوقا أخرى فى العالم المتخلف، نخلال الفترة ٦٨ - ١٩٧٥ زادت مبيعات انترناشيونال هارفستر من الآلات الزراعيـة خارج أمريكا الشمالية من أقل من الخمس إلى اكثر من ثلث إجمالى المبيعات ، وقفزت نسبة مبيعات جون دير الخارجية من ١٦ ٪ إلى ٢٣ ٪ من إجمالى المبيعات ، أما ماس - فرجوسون فان ٧٠ ٪ من جملة مبيعاتها خارج أمريكا الشمالية .

ومن العجيب أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدلا من أن تساعد فى تطوير البدائل التكنولوجية الملائمة للدول المتخلفة وخاصة المحلـى منها والمناسب لظروف وإمكانيات هذه المجتمعات تصبح سمسارا بين البلدان المتخلفة والشركات الزراعية متعدية الجنسيات ، ولكن يزول التعجب عندما نعرف أن مجموعة العمل الاستشارية لميكنة الزراعة بها إنما تضم ممثلى [illegible] ى الشركات الزراعية متعدية الجنسيات ، فهى تضم كاتربيلارتركتور وجون دير ، [illegible] ، و اف. ام . س ، وماس - فرجوسون ، وميتسوى وبرتش بتروليوم ، وشل ، وقد اشتركت منظمة الأغذية والزراعة

---

(١) - Lester Brown, Seeds of Change, Praeger, New York, 1970, P. 59.

مع ماس – فرجوسون فى إقامة مدرسة الميكنة الزراعية فى كولومبيا .[1]

ولعل النتيجة الأخيرة فى زيادة حجم المعدمين إنما حققت أهم أهداف السياسة الزراعية فى العالم المتخلف ، إذ أن ذلك يعنى تركز الملكية وتكوين النخبة الزراعية التى تتركز اكثر واكثر بزيادة تركز الملكية الزراعية عبر الزمن ، وهى مبادأة التى استفادت من القروض الخارجية للتكنولوجيا الزراعية بأنواعها وهى التى استفادت من دعم الحكومات المحلية على حساب الفلاح الصغير وهى التى تقتسم مع النخبة البيروقراطية والنخبة التجارية عوائد المحاصيل التصديرية ، ومن الطبيعى أن تكون تطلعات وارتباطات هذه النخبة الزراعية وشركاؤها تطلعات وارتباطات خارجية اكثر منها محلية وقومية ، وهكذا حققت سياسة التنمية الزراعية تعميق الفصل بين المزارعين تبعا لحجم المزارع وأوجدت من بينهم من يعملون داخل العالم المتخلف لحساب العالم المتقدم ابتداء من الوعى بمصالحهم الخاصة.

وليست هذه نتائج الثورة الزراعية فقط فهناك من النتائج الأخرى ما يعبر عن فشل هذه السياسة وتحميل المجتمعات المتخلفة تبعات اكثر صعوبة يتحمل الجزء الأعظم منها الغالبية الساحقة من الفقراء والفلاحين المعدمين .

فقد أدى نقص المحاصيل الأساسية – الذرة والقمح والبقول والأرز ، بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات العشر الأخيرة فى المكسيك إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال المبكرة بنسبة ١٠ ٪ بسبب سوء التغذية ، وفى جواتيمالا يعانى ٧٥ ٪ من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية ، كما اضطرت الحكومة إلى دفع دعم من ميزانيتها لكبار الملاك لكى يقوموا بإنتاج المحاصيل التقليدية بدلا من محاصيل التصدير ، مما جعل هؤلاء الملاك يطالبون زيادة الدعم باستمرار وإلا تحولوا إلى زراعة المحاصيل التصديرية ، وفى كثير

---

[1] المرجع السابق ، نقلاً عن :

- Erick Eckholm and S. Jacob Scherr, "Double Standards and the Pesticide Trade", New Scientist, 16 February, 1978, P. 440.
- New York Times, 6 February, 1976, P. 12.
- Richard Franke, The Green Revolution in a Village, Ph.D. Dissertation, Department of Anthropology, Harvard University, 1972, P. 39.

من الأحيان - يحجبون المنتجات الغذائية التقليدية عن السوق المحلية لرفع الأسعار دوريا[1] ، وهكذا يتحمل عامة الشعب نتائج سياسة التنمية الزراعية فى كل الأحوال بينما تفوز النخبة بالأرباح وحدها فى كل الظروف والأحوال أيضا .

وكذلك أدى استخدام الفصائل عالية الاستجابة إلى انتشار مرض فيروسى نشرته أوبئة من الحشرة النطاطة خرب ٥٠٠ ألف فدان مزروعة بالأرز عام ٧٤ - ١٩٧٥ فى إندونيسيا ، وإذا كان قد بدء فى مزارع النخبة التى جلبته من الخارج فانه لم تعف منها أراضى الفلاحين الصغار واضطرت إندونيسيا إلى العودة إلى الفصائل المحسنة محليا. وفى زامبيا أصابت المزارع التجارية كارثة خطر فوساريوم نتيجة البذور المحسنة لإنتاج نوع من الذرة افضل بينما لم تصاب الذرة التقليدية للفلاحين ، وأصاب فيروس التنجر الأرز بشكل وبائى فى حقول الثورة الزراعية عام ٧٠ - ١٩٧٢ فى الفلبين .[2]

لقد ارتبطت زراعة المحاصيل التصديرية بالآفات مثل القطن والكاكاو وزيت النخيل والمطاط ،وقد استخدمت المبيدات الحشرية الكيماوية لمقاومة هذه الآفات ، ومن العجيب أن المبيدات الحشرية الكيماوية فتحت الآفاق لوجود آفات أكثر واكثر وعندما انتهت الطرق التقليدية لمقاومة الآفات فى المزارع الكبيرة لعدم وجود العامل الزراعى الذى حلت محله الآلات الزراعية فى مزارع النخبة لإنتاج حاصلات التصدير ، وكان لابد أن تحل المبيدات الكيماوية المستوردة مكان هذا العامل الزراعى المطرود من الأرض . إلا أن التوازن الايكولوجى الذى تم الإخلال به أدى بدوره إلى اختلال النتائج . فلقد بدأ رش المبيدات فى حقول القطن لأول مرة فى وادى الكانيتى فى بيرو بعد الحرب العالمية الثانية وما أن حل عام ١٩٥٦ حتى اجتاحت الآفات الحقول لدرجة وجب معها وقف الزراعة ، وهو ما دعى الدكتور بوزا باردوتش مدير محطة التجارب الزراعية بالإقليم إلى القول "أن الخسائر الفادحة فى الإقليم تثبت بط _ الاعتقاد العالمى فى الكفاءة النظرية

---

[1] فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٧٦ .

[2] المرجع السابق ، ص. ١٧٧ .

للمنتجات الكيماوية ، وهو الوهم الذى خلقته الصناعة الكيماوية .[١]

وتكررت المأساة فى شمال شرقى المكسيك حيث تكاد تتوقف زراعة القطن . وفى نيكاراجوا اصبح إنتاج القطن غير اقتصادى ابتداء من أواخر الستينات لأنه لابد أن يرش بالمبيدات فيما بين ٤٥ — ٥٠ مرة . وفى منطقة دانلى بهندوراس بعد ثلاث سنوات من رش القطن بالمبيدات أصبح ربع السكان مصابون بالملاريا إذ اكتسب البعوض مقاومة للمبيدات ، وكذلك اكتسبت دودة القطن فى مصر مقاومة ضد المبيدات والتهمت غالبية محصول القطن اكثر من مرة ، إلى جانب ما قتلت هذه المبيدات من الحيوانات الزراعية والفلاحين .

وبطبيعة الحال فان الآثار السلبية التى تحدث نتيجة التكنولوجيا الجديدة المستوردة مثل كوارث ضياع الإنتاج الزراعى فى مجالات متعددة لا تخصم من الفاتورة السابقة لانسياب الديون إلى العالم المتخلف بل تظل الديون وتتراكم فوائدها ، بالإضافة إلى أن التكاليف الاجتماعية لتدمير البيئة والإنسان أيضا لا قيمة لها ولا تدخل أيضا فى معالجة حسابات الديون .

ورغم أن باقى المزروعات الأخرى للفلاحين لا ترش بالمبيدات كالخضراوات والذرة والفول إلا أن رش المحاصيل التصديرية بالمبيدات أفرز آفات جديدة انتقلت إلى هذه الزراعة مثل سوسة ماء الأرز وثاقبة الكرنب وثاقبة الفاصوليا وخنفساء الخيار والعثة العنكبوتية ...الخ ، وهو ما يستدعى استخدام الكيماويات فى مجال جديد لم تكن تستخدم فيه ، وهكذا تتسع دائرة استخدامها . وتوضح الدراسات الايكولوجية أن الغالبية الساحقة من أنواع الحشرات لا تحدث ضررا كافيا يبرر تكلفة المعالجة بالمبيدات الحشرية ، وتظل أعداد الحشرات اقل من مستوى الضرر الاقتصادى وذلك بفعل الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات ، فعند محاولة إبادة حشرة كيماويا فان ذلك يقتل كثير من الحشرات والطفيليات

---

[١] المرجع السابق ، ص. ٧٠ .

- Leadore Boza Barducci, Ecological Consequences of Pesticides Used for the Control of Cotton Insects in Canete Vally, Peru, eds., M. Taghi Farvar and John P. Milton, Natural History Press., Garden City, N.J., 1972, P. 423.

الآكلة للحشرة ومن ثم يمهد الطريق لوجود أنواع أخرى تتوالد كان يمنعها وجود الحشرات والطفيليات آكلة الحشرات . وفى هذا المجال فان هناك توازن ايكولوجى يحمى الطبيعة الزراعية . أما إذا اختلت بفعل المبيدات الكيماوية ، لم يعد من الممكن التعرف على أى من الحشرات سوف يوجد ولا أى من هذه الحشرات سوف يكتسب مناعة ضد المبيد الحشرى .

إلا أن القضية بالدرجة الأولى إلى جانب أنها محاولة لإنقاذ المحاصيل التصديرية من العالم الخارجى ، فأنها أيضا مجالا لتصدير المبيدات المربح للعالم المتخلف . فنصف المبيدات التى تصدرها الولايات المتحدة تذهب للعالم الثالث ومن العجيب حسب تقرير وكالة حماية البيئة أن تسعة عشر مبيدا تنتجه الولايات المتحدة لا تصرح السلطات الأمريكية باستخدامه وحظرت إنتاجه داخل الولايات المتحدة مثل المبيد ( فوسفل ) الذى ثبت أنه قاتل للحيوانات والإنسان فى مصر وتسبب مع غيره فى حدوث ٥٠٠ حالة تسمم فى نيكاراجوا و ١٨٩ حالة فى المكسيك وحالات كثيرة من وفيات الجاموس فى إندونيسيا إلا أنه مازال ينتج داخل الولايات المتحدة ويصدر إلى العالم المتخلف .[١]

ونحن طبعا لا يمكن أن نكون ضد التطوير التكنولوجى الزراعى أو التطوير التكنولوجى بشكل عام ، ولكن التطوير التكنولوجى الذى نؤيده هو النابع من ظروف المجتمع المحلى والذى يخدم فى رفع إنتاجية العمل لا إهدارها إلى الصفر ، والذى يقوم على استخدام الموارد المحلية قدر الإمكان فى تصنيعها وليس مكرسا للتبعية التكنولوجية باستيراد الآلات دون الوعى بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لاستخدامها ، فالتكنولوجيا ليست محايدة الأثر كما يفهم غالبية الناس ، وأنها ليست إلا وسيلة مجردة لرفع إنتاجية العمل ، بل العكس فالتكنولوجيا متحيزة الأثر فهى قد تؤدى إلى زيادة وتعميق التفاوت الاجتماعى وتقوى بعض الأجنحة الاجتماعية أو الطبقات على حساب بقية أفراد المجتمع وهذا هو ما رسم للتكنولوجيا الزراعية أن تؤديه داخل دول العالم المتخلف غير الاشتراكى

---

[١] فرانسيس مورلايه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٩٨ .

لكى تنفصل بين النخبة الزراعية وتزيد من قوتها على حساب بقية الفلاحين والعمال الزراعيين ، وهو/ما حدث فعلا كنتاج للثورة الزراعية التى تشكل الميكنة أحد أدواتها الفعالة. ولذلك فان التكنولوجيا لابد أن تتحدد وتدار من خلال نظام اجتماعى وابتداء من المصلحة الكلية لأفراده جميعا ، وليس ابتداء من مصلحة النخبة فقط من أفراده ، وهذا هو ما يفصل بين الأثر الإيجابى للتكنولوجيا الجديدة على كل أفراد المجتمع فى الدول المتخلفة الاشتراكية والأثر السلبى لها على الغالبية العظمى من الأفراد فى بقية دول العالم المتخلف. فالتكنولوجيا التى يجب أن تكون موجودة فى القطاع الزراعى هى الموفرة لجهد العمال الشاق وليست الموفرة للعمالة ذاتها ، فإذا ما قارنا بين الجرار ذو قدرة ١٠٠ حصان ميكانيكى ، وآلة الدراس أو النرس الدوارة قدرة ١٠ أحصنة فان الأخيرة تكمل العمل البشرى وتحسنه أما الأولى فإنها تختزله نهائيا. وطالما أن المجتمع يختص بالعمالة الوفيرة فان التكنولوجيا الأخيرة تكون افضل فهى مصنعه محليا ويمكن للفرد العادى شراؤها فتوفر فرصة عمل لمن يعمل فى إنتاجها وكذلك لا تحل محل العمالة فتحرم الكثيرين من الدخل الذى تنقله إلى من يستطيع الحصول على التكنولوجيا الأولى – الجرار – بدلا من العمال .

إن دول العالم المتخلف تحتاج لزيادة إنتاجها الزراعى وليس إلى التكنولوجيا الزراعية الغربية بنياتها المختلفة من آلات وبذور وفصائل محسنه ومبيدات ومخصبات كيماوية ، ولكن تحتاج إلى نظام اجتماعى يجعل الفلاحين يساهمون فى عملية الإنتاج الإجتماعى بلا تميز وبحيث يستفيد هؤلاء المنتجين من كل زيادة فى الإنتاج الزراعى ، ومن ثم يتكون لديهم الحافز على الإنتاج والارتباط به ويدفعهم إلى تطوير طرق الإنتاج تطويرا محليا مناسبا للظروف التى تتم فيها عملية الإنتاج الزراعى فى كل بلد على حده كما كان يحدث هذا التطوير فى ظروف مجتمعات سابقة وفى ظروف مجتمعات حالية استطاعت كلاهما تحرير الفلاحين من الخوف من الملاك ومن بيروقراطية الحكام واستبدادهم ومن مقرضى النقود واستغلالهم ومن كل الإجراءات التى تمنع الفلاح من الحصول على الغالبية العظمى من إنتاجه الزراعى.

وليس ذلك من قبيل الحديث الطوباوى الذى لا يصدقه الواقع المعاش أو لا ينتهى إليه البحث العلمى ، بل على العكس ، فطبقا لدراسة للمعهد الدولى لأبحاث الأرز

(IRRI) عن زراعة الأرز فى الأراضى المنخفضة ، فانه ليس هناك فارق ملحوظ فى المحاصيل التى تنتجها بعض المزارع باستخدام الجرارات وتلك التى تستخدم فيها الجاموسة . وفى اليابان عام ١٩٦٠ لم تنتج المزارع عالية الميكنة كمية أكبر من التى استخدمت الفأس ، وكذلك كانت الزيادة فى محاصيل الأرز قبل عام ١٩٦٠ "لا ترجع إلى الميكنة بل ترجع جزئيا إلى استخدام الزارع الصغير للبذور المحسنة والسماد وطلمبات المياه والمحاريث التى تجرها الحيوانات ومعدات الغرس البسيطة الدوارة ، وآلات الدراس بالبدال وهى تكنولوجيا تم تطويرها محليا . وفى الواقع العملى" استطاع الفلاحون الصينيون تطوير البذور بتهجينها وأنتجوا بذور للشعير اعلى محصولا وأكثر قدرة على تحمل الطقس السيئ وغيره من الأخطار مثل الزراعة فى المرتفعات ، وكذلك أنتجوا أنواع من القمح تقاوم البرد . وتراجعت إندونيسيا إلى استخدام الفصائل المحلية المحسنة فى زراعة الأرز بدلا من الفصائل عالية الاستجابة الواردة من الخارج التى تسببت فى فشل الإنتاج الزراعى فى ٥٠٠ ألف فدان مزروعة بالأرز عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، كما اضطرت مصر إلى الانتقال إلى مقاومة آفات القطن بالطريقة المحلية ، أى باستخدام أيدى الأطفال فى جمع الأوراق المحملة ببيض ويرقات دودة القطن ، بعد أن ثبت أن استخدام الكيماويات لذلك الغرض أدى إلى توالد حشرات أخرى لم تكن موجودة ، كما سوف يرد على تفصيل فى مناقشة نتائج نمط الزراعة التصديرية. واستطاعت الصين ابتكار مضخة قليلة التكاليف عام ١٩٦٢ بدلا من المضخة السوفيتية المستوردة .[١]

وأخيرا لننظر إلى حصاد التنمية الزراعية فى العالم المتخلف فى جانبه النقدى بعد أن رأينا جانبه الاجتماعى والاقتصادى ، أى لننظر إلى مدى استفادة العالم المتخلف من حصيلة النقد الأجنبى التى يحصل عليها من صادراته الزراعية وكيف يتم توزيعها على إشباع الحاجات الاجتماعية للمجتمع وأى من الجماعات تكون لها الأولوية فى الإشباع، ولنأخذ مثال على ذلك الساحل الأفريقى الغربى فى أزمته ، أزمة الجفاف .

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ١٩٠ - ١٩١ .

- Robert D'a. Shaw, Jobs and Agricultural Development, Washington, D.C. : Overseas Development Concil, Monograph No. 3, 1970, pp. 34 - 35.
- Food and Agricultural Organization, Report on China's Agriculture, Prepared by H.V. Henle, 1974, pp. 144 - 145.

فرغم أن الجفاف والتصحر على الساحل الأفريقي الغربي شد انتباه أصحاب القلوب والضمائر الإنسانية في العالم أجمع من أجل إنقاذ من يموتون جوعا أو يتهددهم الموت جوعا داخل السنغال والنيجر وغينيا وغيرها من الدول الأفريقية ، فان توزيع العائد من حصيلة النقد الأجنبي داخل هذه الدول لم يأخذ في اعتباره ذلك ، بل ان الواردات المستخدم في جلبها الصادرات إنما تعبر عن اقتصاد يعاني من الوفرة وليس من الجوع . فلقد أنفقت السنغال ٣٠٪ من العملة الأجنبية التي حصلت عليها من الصادرات عام ١٩٧٤ في شراء مكيفات هواء وثلاجات وسكر نقي ومشروبات روحيه ومنتجات تبغ ، واكثر من ٥٠ ٪ من حصيلة صادرات الفول السوداني في استيراد القمح للمخابز التي يملكها الفرنسيين لإنتاج الخبز الفرنسي في المدن . وإذا كانت حصيلة صادرات الفول السوداني تمثل سنويا ثلث الميزانية القومية للسنغال فان ٤٧,٢ ٪ من هذه الميزانية تنفق على رواتب البيروقراطية الحكومية من الموظفين . وفيما بين عام ٦١ - ١٩٧١ قامت النيجر وهي دولة تعاني من سوء التغذية ومن متوسط عمر للفرد لا يتجاوز ثمانية وثلاثون عاما بمضاعفة إنتاجها من القطن أربع مرات ومضاعفة إنتاج الفول السوداني ثلاث مرات ، وقد أعطيا حصيلة تقدر بنحو ١٨ مليون دولار عام ١٩٧١ ، إلا أنها أنفقت ٢٠ مليون دولار من هذه العملة الأجنبية على استيراد الملابس ، وذهب مليون دولار لشراء السيارات الخاصة ، وانفق اكثر من أربعة ملايين دولار للبنزين والإطارات ، وزاد عدد السيارات الخاصة وانفق اكثر من أربعة ملايين دولار للبنزين والإطارات ، وزاد عدد السيارات الخاصة اكثر من ٥٠ ٪ خلال الفترة ٩٧ - ١٩٧٠ وانفق مليون دولار على استيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ ، وتغص العاصمة نيامي بالسوبر ماركت المليء بالسلع الفرنسية ، حتى الجيلاتي من صناعة باريس ومستورد حديثا .[١]

وهكذا فان حصيلة صادرات العالم المتخلف الذي يسوده نمط الزراعة التصديرية من الدولارات والعملات الحرة إنما تعود من حيث أتت ، فهي تعود إلى العالم الرأسمالي المتقدم لتحصل دول العالم المتخلف على سلع لا يستفيد منها إلا النخبة في المدينة ، والتي توفر لهم مستوى من المعيشة يكاد يصل إلى الترف الخرافي بالنسبة لما هو سائد في

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ١١١ - ١١٢ .

القرية . وعلى ذلك فان الموارد الاقتصادية الخارجة من الريف الزراعى والتى يشكل العمل الإنسانى أكثف وأدم عناصرها تتحول فى غالبيتها إلى المدينة عبر دول أوربا الغربية والولايات المتحدة التى تحصل بدورها على نصيب الأسد منها قبل أن تلقى بالباقى إلى النخبة فى عواصم العالم المتخلف ومدنه فى شكل سلع استهلاكية مستوردة .

ولعل ذلك يوضح مدى الغبن الذى يقع على الغالبية العظمى من سكان العالم المتخلف – الفلاحين – من جانب ويفسر من جانب ثان التمسك الأسطورى حتى الموت للنخبة فى المدينة بنمط التنمية الغربى ، سواء كانت هذه النخبة من البيروقراطية المتعلمة والمثقفة أو من البرجوازية التجارية والصناعية ، كما يبرز من جانب ثالث مدى الترابط المصلحى والوجدانى بين هذه النخبة وبين العالم الرأسمالى المتقدم ، ذلك أن سقوط نمط التنمية الغربى النابع من النظرية الاقتصادية الغربية فى التنمية إنما يهدد هذه النخبة بتخفيض مستوى معيشتها على الأقل لحساب المنتجين الحقيقيين فى القرية ، هذا إن لم يكن يهدد بإزاحتها نهائياً من قمة المجتمع لتتراجع وتندمج فى صفوف المنتجين ، فلا تحصل على أى دخل إلا بالمساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بجهد من العمل المنتج والخلاق .

ولعل ما يؤكد أن الفقر إلى حد الجوع مصطنع فى دول العالم المتخلف وأنه من نتاج تطبيق سياسات التنمية الغربية التى تصر عليها النخبة فى العالم الثالث غير الاشتراكى أن يتناقص الغذاء إلى حد المجاعة فى دول الساحل الأفريقى الغربى رغم أنها جميعا أنتجت من الغلال ما يكفى لإطعام كل سكانها حتى فى أسوأ سنوات الجفاف ، باستثناء موريتانيا صاحبة اكبر ثروة تعدينية .[١]

### (جـ) نشر مفاهيم خاطئة لمحاصرة وإفشال الإصلاح الزراعى :

إن من أهم العوامل التى يمكن عن طريقها إدخال طريقة الإنتاج الرأسمالى إلى

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ١١٢ – ١١٣ ، نقلاً عن :
- Letter from Dr. Marcel Ganzin, Director , Food Policy and Natrition Division, FAO, Dated 18 December, 1975.

العالم المتخلف استمرارها وجود المزارع الكبيرة ذات المساحات الواسعة من الأرض ، فضلا على أن وجودها يسهل التخصص في الزراعة التصديرية الموجه إلى العالم الخارجي ، بالإضافة إلى أن توافر المزارع الكبيرة يسهل عملية السيطرة على قطاع الزراعة كاملا من خلال السيطرة على القلة من ملاك هذه المزارع وفصل مصالحها عن مصالح الجماهير العريضة من الفلاحين . ولذلك فان إعادة توزيع الأرض بعدالة اكبر على الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة من خلال الإصلاح الزراعي أو تحت أي مسمى آخر لتفتيت الملكيات الكبيرة إنما هو العدو الأول لسياسة التنمية الزراعية الغربية والمعوق الأساسي لاستكمال طريقة الإنتاج الرأسمالي في قطاع الزراعة . ومن ثم فان هناك حربا لا هوادة فيها ضد عمليات الإصلاح الزراعي التي تتم داخل أي دوله في العالم المتخلف ، ويتضامن في هذه الحرب على الإصلاح الزراعي قوى العالم الغربي والنخبة المحلية ، سواء لإفشاله وإقناع الشعوب المتخلفة بعدم جدواه وعدم قدرته على زيادة رفاهيتها الاقتصادية أو للالتفاف حوله وإعادة الملكيات الكبيرة . وعادة ما يتم إفشال حركات الإصلاح الزراعي وتجميدها والنكوص عنها بأسلوبين ، الأول منهما فكري يخاطب عقول الأفراد ووجدانهم والثاني عملي ويتمثل في الإجراءات التي تجمده وتعيد سوء توزيع الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتركز الأسلوب الأول الفكري في إشاعة مفاهيم خاطئة مناقضة للإصلاح الزراعي ينتهي الاقتناع بها إلى رفض أهم الأسس التي يقوم عليها وهو إعادة توزيع الملكيات الكبيرة في ملكيات صغيرة ، وهذه المفاهيم إنما تعمم في شكل مقولات علمية وكنتائج لبحوث تطبيقيه تمنع المستقبل لها من التفكير في صحتها قبل الاقتناع بها ، فتصبح مسلمة من المسلمات التي يعتنقها والتي تؤثر في نمط تفكيره وسلوكه نحو القضية المطروحة . وأهم هذه المقولات ان تفتيت الملكية إنما يقلل من معدل نمو الإنتاج الزراعي، ذلك أن إنتاجية الفدان في المساحات الكبيرة إنما تفوق إنتاجيته في المساحات الصغيرة ، وانه لا يمكن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة إلا على المساحات الكبيرة دون إمكانية تطبيقه في المساحات الصغيرة . وعلى ذلك فان اعتبارات العدالة في استغلال الأرض إنما تضيع إمكانية التقدم وزيادة الإنتاج الزراعي وتكون على حساب الرشد الاقتصادي وكفاءة استخدام الموارد.

إلا أن الواقع عكس ذلك تماما ، وعلى عكس ما شاع واستقر فى العالم المتخلف، فالدراسات التى تمت فى جميع أنحاء العالم إنما توضح أن حجم الإنتاج الزراعى على المساحات الصغيرة أعلى بكثير من حجمه على المساحات الكبيرة ففى الهند كانت إنتاجية الفدان فى اصغر المزارع أعلى بما يفوق الثلث فى اكبر المزارع [١] . وفى تايلاند تزيد إنتاجية المزرعة التى يتراوح حجمها من فدانين إلى أربعة أفدنه بما يقرب من ٦٠ ٪ زيادة على إنتاجية المزرعة التى تبلغ مساحتها ١٤٠ فدان [٢] ، وفى تايوان يبلغ صافى دخل الفدان فى المزارع الأقل من فدان وربع ضعف صافى دخل الفدان فى المزارع الأكبر من خمسة أفدنه [٣] . ويضع البنك الدولى تقارير عن الفروق فى قيمة الناتج فى المزارع الكبيرة والصغيرة فى الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا واكوادور وجواتيمالا ويقرر أن إنتاجية الفدان فى المزارع الصغيرة تفوق إنتاجيته فى المزارع الكبيرة بما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة عشر ضعفا [٤] .

وكذلك فان الأمر لا يتعلق فقط بتفوق إنتاجية المساحات الصغيرة على إنتاجية المساحات الكبيرة ، بل ان التبديد فى استخدام الأرض يعتبر من سمات الملكيات الكبيرة ، فلقد ثبت فى أمريكا الوسطى أن المزارعين الذين يملكون اكثر من عشر أفدنه لا يزرعون أكثر من ٧٢ ٪ من مساحة الأرض ، والذين يملكون اكثر من ٨٦ فدانا لا يزرعون سوى ١٤٪ من الأرض ، ويستخدمون ٤٩ ٪ من مساحتها كمراع ، ويتركون ٣٧ ٪ من المساحة دون استخدام [٥] . وكذلك تبين الدراسات التى أجريت عام ١٩٦٨ فى اكوادور

---

(١) المرجع السابق ، ص. ٢١٤ ، نقلاً عن :

- Edgar Owens and Robert Shaw, Development Reconsidered: Bridging the Gap Between Government and People : Health, Lexington, Mass, 1972, P. 20.

(٢) - World Bank, The Assault on World Poverty Problems of Rural Development, Education and Health : Johns Hopkins University Press., Baltimore 1975, P. 215.

(٣) - E. Owens R. Shaw, Development Recpnsidered, Op. Cit., P. 60.

(٤) - World Bank, The Assault on World Poverty, Op. Cit., pp. 215 - 216.

(٥) المرجع السابق ، ص.ص ٢١٩ - ٢٣٠ ، نقلاً عن :

- Food and Agriculture Organization, Agricultural Development and Employment Performance : A Comparative Analysis Agricultural Planning Studies No. 18, 1974, P. 124.

أن الزراع الذين يملكون أقل من ٢٥ فدان يزرعون نحو ٨٠ ٪ من مساحة الأرض ، بينما الزراع الذين يملكون اكثر من ٢٥٠٠ فدان لا يزرعون اكثر من ربع الأرض .(١)

وعلى المستوى الكلى للإنتاج ، فان المجتمعات التى تمسكت بالإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية فى إطار نظام اجتماعى واقتصادى إكثر عدالة حققت معدلات من التقدم الزراعى وإشباع حاجات السكان للغذاء تفوق المجتمعات الأخرى المشتركة معها فى نفس الظروف . فطبقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة فان إنتاج المحاصيل تتزايد فى فيتنام الشمالية بنسبة ٢٠ ٪ فى منتصف الخمسينات ، وفى منتصف الستينات زاد بمعدل ٦٠ ٪ عما كان عليه فى الخمسينات ، وخلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٠ زاد إنتاج الأرز ٢٠ ٪ وزادت المحاصيل الأخرى ٥٠ ٪ (٢) . وفى عام ١٩٧٥ كان إنتاج الفدان من الغلال فى الصين أعلى ٦٠ ٪ من الإنتاج المماثل فى الهند (٣) . وطبقا لتقديرات الدكتور بنيديكت سيتفيز ، خبير الصين فى جامعة كورنل ، نجد أن الصين أطعمت بشرا اكثر بنسبة ٥٠ ٪ وبصورة أفضل بنسبة ٢٠ ٪ على أرض مزروعة أقل بنسبة ٣٠ ٪ بالمقارنة مع الهند(٤). وفى كوريا رغم التراجع فى الإنتاج الزراعى عامى ٦٣ - ١٩٦٤ بعد تطبيق الإصلاح الزراعى عام ١٩٦٣ ، فلقد تحققت معدلات معتبرة بعد ذلك لزيادة الإنتاج الزراعى بالنسبة لما كان عليه قبل الإصلاح الزراعى ، ففى عام ١٩٧١ زاد إنتاج الأرز أربعة أضعاف ، والفاكهة ثلاثة أضعاف ونصف وزاد إنتاج البيض أربعة أضعاف ونصف ، وزاد إنتاج البطاطس بنسبة ٤٢ ٪ عما كان عليه الإنتاج قبل الإصلاح الزراعى (٥) ، وفى

---

(١) - Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty, MacMillan, New York, 1976, P. 190.

(٢) - F.A.O., Progress in Land Reform, Sixth Report, Rural Institutions Division, Roma , 1975, pp. III - 8, and Agricultural Problems : A Gronomical Data, Vietnames Studies, Hanoi, pp. 19 - 20.

(٣) المرجع السابق ، ص.ص ٢٢٤ - ٢٢٩ ، نقلاً عن : -

- F.A.O., Production Year Book, 1975.

(٤) - Arthur MacEwan, Agriculture and Development in Coba, A Manuscript Prepared for the International Labour Office, Geneva, Ch, 16, 1978.

(٥) - Ibid., pp. 16 - 19.

البرتغال حيث تم الإصلاح الزراعى بعد سقوط الفاشية بها عام ١٩٧٤ ، ووزعت ثلاثة ملايين فدان من أراضى المزارع الضخمة على العمال الزراعيين أغلبها فى جنوب إقليم الينتيجو ، فقد أدى ذلك خلال عامين فقط إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة فعليا فى الإقليم إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وزاد عدد الأفراد المتفرغين للزراعة إلى أربعة أضعاف وانتهت البطالة المزمنة التى كانت متفشية فى الإقليم ، واستطاع الملاك الجدد تقديم ٥٠ ٪ من كل القمح البرتغالى وما بين خمس إلى ربع اللحوم المقدمة للسوق المحلى[١] . وفى المجتمع المصرى بعد الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ زادت فعالية الأرض المستخدمة فى الزراعة بنقصان نسبة الملكية الغائبة من ١٨ ٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية إلى ١٠ ٪ بعد الإصلاح الزراعى كما زادت دخول الفلاحين بنسبة ٥,٣٪ من دخولهم السابقة قبل الإصلاح ، وتؤكد الدراسة التى قام بها هانس ومرزوق زيادة الإنتاج الزراعى فى الأرض المعاد توزيعها ، وتعتمد فى تفسيرها على العوامل الاجتماعية والتنظيمية الجديدة وإن لم تقدم أرقام أو نسب محددة .[٢]

وفى اليابان التى نفذت إصلاحا زراعيا بعد الحرب العالمية الثانية كان هدفها المعلن "منع ظهور ملاك كبار للأرض (Land Lords) كما كان قبل الحرب" والذى تبنته الولايات المتحدة ونفذه قائدها العسكرى المتواجد فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وتتوزع ملكية الأرض فى اليابان بحيث تحتجز الملكيات الصغيرة ٩٣٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية ، وتتراوح المساحات ما بين نصف هكتار إلى هكتارين فقط ، بينما يحتجز الملاك الكبار لأكثر من هكتارين ٧ ٪ من المساحة الكلية . وظهرت لائحة الأرض عام ١٩٥٠ ووضعت بنود قاسية على تحويل الأرض وعلى الإيجارات الزراعية لمنع المضاربة عليها أو تحويلها إلى الإنتاج غير الزراعى ، أو تفتيتها إلى شظايا ، وكذلك لاستخدامها فى تأمين الغذ يومى لشعب اليابان . ووجدت

---

(١) المرجع السابق ، ص. ٢٢٩ ، نقلاً من :

- Wilfred Burchett, Poruguese Defend Land Reformm Guardian, 26 April, 1978, P. 24.

(٢) - Ben Hasen & Girgis Marzouk, Development and Economic Policy in U.A.R. (Egypt), North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1965, pp. 90 - 97.

المشروعات العامة داخل المناطق الزراعية لتعمل على تحسين الإمدادات بالمياه وتحسين التربة ، والصرف المغطى ، وإجراء تعديلات استزراع الحقول ، واستخدام البحيرات والأحواض المتوسطة لرفع حرارة مياه رى الأرز ، وصيانة الأرض الزراعية ، وكذلك تحقيق الاستخدام المشترك لإمدادات المياه وضبط الفيضان والطاقة الكهربائية. ووصل معدل الإنفاق العام على الزراعة إلى ٣,٨ ٪ من الميزانية عام ١٩٥٠، ثم إلى ٥ ٪ عام ١٩٥٥ ، ثم تناقص بعد ذلك ليصل إلى ٣,١ ٪ عام ١٩٧٥.

وبعد توقف نقص الغذاء انتقل نظام إدارة الإنتاج الزراعى عام ١٩٥٢ من تأمين الغذاء إلى تأمين دخل المزارعين وذلك بأن يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد أثمان الأرز والحاصلات الزراعية التغير فى أثمان المدخلات إلى الإنتاج الزراعى وكذلك الفجوة بين معدلات الزيادة فى مستويات الاستهلاك بالمدينة بالنسبة لميزانيات الملاك تبعا للتغيرات فى أسعار السلع التى يشتريها الملاك . ثم تغيرت الصيغة عام ١٩٦٠ إلى صيغة تعويض تكاليف إنتاج الدخل ، والتى تحسب ثمن الأرز بتقييمه عند متوسط معدل الأجور الصناعية لأجر العامل الذى يقوم بالإنتاج الحدى بنفسه ، والذى كان من نتيجته أن ارتفعت أثمان الأرز – كدخل للفلاح لترادف الأجور الصناعية فى المدينة.

وفى عام ١٩٦١ يصدر القانون الأساسى للزراعة ، والذى رسم الخطوط العريضة للسياسة الزراعة ، وهى تقوم على جعل المزارعين على نفس مستوى بقية أفراد المجتمع من حيث الدخل والإنتاجية وحجم الإنتاج الإجمالى ، وترشيد التوزيع ورفع الطلب وترقيته ، واستقرار أثمان السلع الزراعية وضمان الدخول الزراعية . ولقد استخدم هذا القانون الذى مازال ساريا حتى الآن ميكانزم الثمن لتوسيع أرباح المزارعين على أساس إصلاح الفروق بين الدخل الزراعى والدخل غير الزراعى ، وعلى ذلك فان اليابان فرضت القيود الجمركية على الواردات من السلع الزراعية ، وتخلت عن الليبرالية نهائيا بالنسبة لبعض السلع مثل لحم البقر ، البرتقال ، الجريب فروت ، التى تقوم بتصديرها الولايات المتحدة ، مما احدث أزمة بين اليابان والولايات المتحدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى رفع الأسعار المحلية للإنتاج الزراعى ليرتفع فوق مستوى الأسعار العالمية.

ولقد زاد الإنتاج الزراعى بارتفاع إنتاجية العمل من ٣٢٧ كيلوجرام عام ١٩٥٠ إلى ٤٣١ كجم عام ١٩٥٥ متفوقا بذلك على المعدل العالمى ، وارتفاع الإنتاجية الزراعية يرجع إلى استخدام التقدم التكنولوجى من الرى والبذور المحسنة التى تتم داخل البيئة اليابانية ، وتصميم جرارات صغيرة لتناسب حجم المزارع الصغيرة ، والتى استخدم منها ٢ مليون جرار عام ١٩٦٥ ، واستخدام الحصادات وغيرها من الماكينات الزراعية المناسبة للمساحات الصغيرة ، وهو ما خفض العمالة الزراعية وتحول البعض منها إلى عماله تعمل بعض الوقت فى الزراعة ، فنجد أن نسبة هذه العمالة كانت ٢٠ ٪ عام ١٩٥٠ من المزارعين ارتفعت إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٧٥.

وهكذا نجد اليابان تنجح نجاحا باهرا فى زيادة الإنتاج الزراعى والمحافظة على استقرار الأثمان الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى فى ظل المساحات الصغيرة للمزرعة وللميكنة ، وفى ظل إصلاح زراعى صارم أعاد توزيع ملكية الأرض على الفلاحين بعدالة واضحة لم تشهدها أى دوله فى العالم المتخلف ، وهو ما يثبت أن صغر مساحة الزراعة لا يعوق تطوير ورفع معدل إنتاجيتها باستمرار ، وكذلك لا يعوق إدخال الميكنة إليها ، فالإنتاج الزراعى للأرز باليابان يعتمد كليا على الميكنة حاليا .[1]

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه كيف توافق الولايات المتحدة على إصلاح زراعى فى اليابان بهذه الحدة ، رغم أنها تقف ضده فى العالم الثالث كله وتحرض على إفشاله بكل الطرق سواء من الخارج بكل أنواع الضغط التى تملكه أو من الداخل بواسطة عملائها وأصحاب المصالح الوطنيين المرتبطين بها فى الداخل أو بغيرها من دول العالم الرأسمالى المتقدم ؟ والإجابة واضحة ابتداء من المصالح الحقيقية للولايات المتحدة ، فبعد الحرب العالمية الثانية ، كان لابد من بناء الاقتصاد اليابانى بناء حقيقيا بقوة وبسرعة ، بحيث لا تقع اليابان فى براثن الاشتراكية وفى أحضان الاتحاد السوفيتى وهذا

---

[1] براجع فى تجربة اليابان الزراعية المؤلف التالى :

- Takafusa Nakamura, Post War Japanese Economy Development and Structure, Translated by Jacqueline Kaminski, University of Tokyo Press., 1981, pp. 193 - 206.

البناء للقوة الاقتصادية لأى بلد لا يمكن أن يتم إلا إذا تم تأمين غذاؤه أولا ودعم قطاع الزراعة به بحيث يقوم بهذه المهمة ، وتنظيمه على أساس من العلاقات الإنتاجية الكفيلة بتقدمه المستمر ، وهى العلاقات التى تضمن للفلاح حصوله على اغلب الدخل الذى يحققه من عملية الإنتاج ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق فى ظل علاقات الملكية الكبيرة التى تعتمد على تأجير الأرض للفلاحين ، والتى يتخللها فى كل الأحوال عملية استنزاف لموارد المستأجر لحساب المؤجر ، وهى التى تعدم الحافز عند كل من المؤجر والمستأجر على بذل أى جهد لرفع إنتاجية الأرض بالعمل على صيانتها بكل الأساليب المعروفة لذلك ، أو العمل على تحسين طريقة الإنتاج والعمل الزراعى . ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما تضيق الأرض بعرضها أمام زيادة حجم السكان المستمرة التى تطلبها ، فمادام صاحب الأرض يستطيع أن يستبدل مستأجر الأرض بآخر بسهولة ، فانه لابد أن يرفع الإيجار دون النظر إلى الفائض الذى سوف يخص الفلاح المزارع بعد دفع الايجار الذى يتزايد عبر الزمن ( وهى حالة المجتمع المصرى قبل الإصلاح الزراعى التى ينطبق عليها تحليل الريع عند ريكاردو) [1] . وهكذا فان بناء قوة اقتصادية حقيقية في اليابان فى صالح الولايات المتحدة من كل الجوانب ، لتكون مثلا يحتذى به فى إدارة التنمية والتقدم فى العالم المتخلف وبصفة خاصة آسيا ، وبذلك سلمت بالأسلوب الذى يضمن أهم مقومات تقدم اى مجتمع وتفرغه للبناء الصناعى ، وذلك بضمان أمنه الغذائى الذى لا يمكن أن يتحقق فى ظل سيادة أسلوب الإنتاج الذى يعتمد على الملكيات الكبيرة والعلاقات الايجارية، وهو وضع لا يتحقق للعالم المتخلف كله باستثناء تكرار نفس الظروف بالنسبة لكوريا الجنوبية فى صراعها مع كوريا الشمالية ، أما بالنسبة لبقية العالم المتخلف فان زيادة ضعفه إنما تعنى زيادة المكاسب الذى تحققها الدول الرأسمالية من تبادلها غير المتكافئ معه ، وبصفة خاصة العالم العربى الذى تعنى بناء قوته الاقتصادية قدرته على مواجهة إسرائيل ، وإيقاف سيطرتها على المنطقة العربية وحرمان العالم الرأسمالى من استنزاف المنطقة العربية تحت التهديد الإسرائيلى ، التى تدعى وبحق أنها حامية مصالح

---

(1) أنظر فى ذلك للمؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الخاص بالمذهب الاقتصادى الإسلامى ومشكلة الأرض ، ص.ص ٦٢٠ - ٦٩٤ .

الغرب في العالم العربي.

أما الإجراءات العملية التي تتخذ للالتفاف حول نظم الإصلاح الزراعي وإعادة الملكيات الكبيرة أو الحيازات الكبيرة إلى الوجود مره أخرى فهي متعددة ، تقد تأخذ شكل التراجع القانوني بإصدار قانون مناقض للإصلاح الزراعي مثلما حدث في البرتغال عام ١٩٧٧ حيث صدر قانون يعيد الملكيات الموزعة إلى ملاكها السابقين ، إلا أن إصرار الفلاحين على عدم تسليم الأرض ومواجهة كل الإجراءات البوليسية العنيفة اجبر حكومة شواريز على التراجع عن تطبيق القانون وكما في مصر حيث صدر قانون يعيد بعض الأراضي المصادرة إلى قدامى الملاك ( أراضي الحراسات ) مرة أخرى . وكذلك في الفلبين حيث عطل قانون الطوارئ تطبيق الإصلاح الزراعي على ثلثي الأرض الزراعية رغم وجود ثلاثة ملايين فلاح معدم . وفي إيران بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي فان إقليم خوزستان لم يدخل إليه الإصلاح الزراعي ، رغم انه كان يمكن أن يستوعب غالبية الفلاحين العاطلين ، إذ تصل مساحته إلى اكثر من ٢٠٠ ألف فدان من الأراضي المروية ، إلا أن الشاه قرر تسليم الإقليم إلى الشركات متعدية الجنسيات مثل هاوايات اجرونوميكس ودياموند أ ، كاتل كومباني وميسوى ... الخ. بل الأكثر من ذلك فان المياه التي كان يوفرها سد دز في إقليم خوزستان كانت تنساب إلى مزارع هذه الشركات السابقة دون الفلاحين مما أدى إلى كوارث عاشها الفلاحين كانت سببا للقلق والتذمر الاجتماعي الذي أطاح بالشاه عام ١٩٧٩، ذلك أن الأرض قسمت في مزارع كبيرة ما بين ١٢ - ٥٠ ألف فدان تعمل على إنتاج المحاصيل التصديرية باستخدام ميكنة كثيفة رأس المال ، وهو ما دفع حوالي ١٧ ألف فلاح إيراني إلى الخروج من أراضيهم إلى البطالة والتشرد .[1]

وكذلك تتم محاصرة الإصلاح الزراعي عن طريق إفقاد الفلاحين للأرض ذات المساحات الصغيرة التي وصلوا عليها سواء من الإصلاح الزراعي أو من آبائهم وذلك

---

(1)
- Julian Bharier, Economic Development of Iran, 1900 - 1970, Oxford University Press., London, 1971, P. 138.
- Frances Fitzerald, Given the Shah Everything He Wants, Harper's, November, 1974, P. 55.

عن طريق أساليب الإسقاط تحت وطأة الدين أو الإدخال فى نظام المشاركة ( المزارعة ).

لقد كان السقوط تحت وطأة الديـن أحد أهم الوسائل المؤدية إلى إفقاد الإنسان لحريته وتحوله إلى العبودية الكاملة كما كان فى الجاهلية العربية أو الإمبراطورية الرومانية ، ولقد ظل هذا النظام ردحا من الزمن إلى أن تحول إلى أداه لإفقاد الإنسان لموارده الاقتصادية التى يمتلكها ، بل واصبح أخيرا من أهم الأدوات التى تستخدم لتحقيق نفس الهدف الأخير على مستوى الشعوب والدول . وإذا كان المزارع الصغير يحتاج إلى القروض لتمويل إنتاجه الزراعى للفترة القادمة ، أو يحتاج إلى قرض لموازنة الخسائر الناجمة عن تقلب الأثمان الزراعية التى يغلب عليها الهبوط المفاجئ كما فى زراعة المحاصيل التصديرية التى تعتمد أثمانها على السوق العالمى ، فان المزارع الصغير عرضه لفقدان أرضه نتيجة تراكم الديون فى المجتمعات التى لا تقدم تمويلا منتظما لعملية الإقراض الزراعى ولا تعمد إلى حماية صغار الفلاحين كما هو الحال فى الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف غير الاشتراكى.

ففى الهند يقرر سدهير سن الاقتصادى الهندى أن حوالى نصف الزراع فى الهند لا يستطيعون الحصول على قروض من مؤسسات الإقراض ، ذلك لأنهم لا يملكون وثيقة بملكية أرضهم [1] ، وهو ما يضطرهم إلى اللجوء إلى المرابين للحصول على القروض مقابل تسليم المحاصيل . ومما يذكر فى هذا المجال أن قضايا طرد الفلاحين فى الهند عام ١٩٦٩ وصلت إلى ٤٠ ألف قضية فى ولاية بيهار وحدها ، والى ٨٠ ألف قضية فى كارانتيكا ( بولاية ميسور ) ذلك لعجز الفلاحين عن سداد القروض أو دفع الإيجار بالنسبة للمستأجرين [2] . ولعل ذلك يذكرنا بما حدث فى مصر فى الثلث الأول من القرن الحالى

---

(1) - Sudhir Sen, Reaping the Green Revolution : Orbis Maryknoll, New York, P. 11.

(2) - Gordon Gemmil and Carl K. Eicher, A Framework for Research on the Economics of Farm Mechanization in Development Countries, African Rural Employment, Paper No. 6, African Rural Employment Research Network Department of Agricultural Economics, Michigan State University, East Lansing, Michigan, 1973, pp. 32 - 33.

حيث استطاعت البنوك الأجنبية التى دخلت إلى مصر مواكبة لرأس المال الأجنبى الداخل إليها أن تنتزع جزء معتبرا من الأرض الزراعية المصرية عن طريق إسقاط ملاك الأرض تحت وطأة الدين . ففيما بين عام ١٩٠٧ - ١٩١٣ انتزع البنك العقارى المصرى ( بنك أجنبى ) ملكية مليون ومائة ألف فدان من الأراضى الزراعية المصرية ، وكانت على وشك نزع ملكيتها لمصالحها برفع القضايا بذلك أمام المحاكم المختلطة سدادا للديون التى اقترضتها البرجوازية الزراعية المصرية . إلا أنه نظرا لان الغالبية العظمى من هذه الأرض كانت تخص كبار الملاك الزراعيين ولا تخص الفلاح المصرى ، وهم الموجودين فى مقاعد البرلمان وعلى مقاعد الحكم ، فان الحكومة هبت لحماية الأرض . وهكذا فإن سياسة الإغراق بالدين كانت على وشك أن تنتزع الأرض من الملاك المصريين ، ولولا أنها مملوكة فى غالبيتها الساحقة للبرجوازية المصرية الحاكمة لضاعت الأرض ، وعلى كل الأحوال فان عامة الشعب من دافعى الضرائب فى مصر هم أخيرا الذين تحملوا تبديد القروض التى تسلمتها البرجوازية الزراعية فى مصر فى هذه الفترة .

والآن فى إطار الاتجاه الريعى الذى يغمر الاقتصاد المصرى والذى تحدثنا عنه سابقا كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى [١] . فان زيادة تركز الملكيات الكبيرة بإزاحة الملاك الصغار عن أرضهم تتم بطرق مختلفة ومنها الإغراق فى الدين أيضا . وإذا كان الفلاح أو المالك الزراعى الصغير قد تخلص من المرابين فى قطاع الزراعة منذ الإصلاح الزراعى الأول حيث أنشئت جمعيات تعاونية زراعية تقوم بعملية إقراض الفلاح وإرشاده مقابل الحصول على جزء من إنتاجه الزراعى فان القروض التى تؤدى إلى فقدان الفلاح لأرضه إنما تأتى من خارج قطاع الزراعة . فبعض الفلاحين تستهويهم الصور السائدة فى المجتمع المصرى للحصول على الدخول الريعية وعلى ذلك فان الفلاح يقبل رهن الأرض إلى مالك أكبر رهنا حيازيا فيسلم الأرض مقابل كمية من النقود تكون مقدما لسيارة تعمل فى نقل الأشخاص أو تعمل فى نقل الأشياء على أن يتعهد بدفع باقى الثمن للبنك أو

---

[١] يراجع فى تفصيلات الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى المؤلف التالى :

- د. محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى : ٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ .

المعرض البائع للسيارة على أقساط تدفع عنها فوائد تتراوح ما بين ٢٠ ٪ إلى ٤٠٪ من المبلغ الباقى حسب طول فترة السداد . وبطبيعة الحال فان الفلاح ينقطع عن العمل فى الأرض وينتقل إلى البطالة إذ غالبا لا يعمل الفلاح على السيارة ، ونظرا لان الإيراد الناتج من استغلال السيارة يكاد يكفى لدفع الأقساط إلى جانب استهلاك الفلاح ، فانه ما أن تنتهى فترة السداد حتى تكون السيارة قد انتهى عمرها الإنتاجى ، ومن ثم فليس أمام الفلاح إلا التنازل عن الأرض نهائيا والحصول على دفعه جديدة تمثل الفرق بين ثمن الأرض والقرض السابق ليعود إلى تكرار نفس المأساة التى تنتهى إلى تحويله من مالك يزرع أرضه إلى عامل أجير إن لم يكن عاطلا . وتكون النتيجة الأخيرة أسرع فى التحقق إذا ما باع أرضه لأول وهلة للانتقال إلى صفوف أصحاب الدخول الريعية . ونفس الأمر يتحقق فى التحول إلى التجارة التى لم يفهم أصولها ، أو إلى المشروعات الأخرى لتربية الدواجن بالطرق الحديثة . ولعل الأعوام الأخيرة من السبعينات والتى ارتفعت فيها أسعار الفائدة على الودائع الدولارية إلى ما يزيد على ٢٠ ٪ جذبت البعض ليبيع الأرض بالدولار أو بالجنيه الذى يتحول فى السوق السوداء إلى دولارات تدر عائدا معتبرا ، وما أن انخفضت أسعار الفائدة فى أوائل الثمانينات إلى حوالى ٥ ٪ إلا وكان الاستهلاك من رأس المال ثم التحول إلى البطالة أو الانضمام إلى العمالة الزراعية بأجر بعد استهلاك كامل الوديعة الدولارية السابقة .

هذه الأساليب بالإضافة إلى بعض التعديلات القانونية الصادرة عام ١٩٧٥ والتى تسمح بجواز تحويل الإيجار بالنقد إلى الإيجار بالمزارعة ، وعدم ثبات القيمة الايجارية وإمكانية تزايدها بتزايد الضريبة العقارية ، وهو ما نقل عبء التضخم ليقع على كاهل الفلاح المستأجر ، رغم عدم زيادة أثمان المحاصيل التى يجبر الفلاح على توريدها إلى الدولة بما يتناسب على الأقل مع معدل التضخم ، فضلا على الإعفاءات الضريبية التى منحت للملاك الكبار وخاصة زارعى الحدائق ، كل ذلك أدى إلى تقويض القدرة الاقتصادية لصغار الفلاحين ملاك أو مستأجرين بالنقد مما أفقد البعض منهم القدرة على الاحتفاظ بالأرض سواء المملوكة أو المؤجرة لحساب الملاك الكبار الذين اصبحوا اقوى مما كانوا عليه من قبل . ولذلك فان التركز الزراعى عاد فى السبعينات واصبح اكبر مما كان عليه قبل الإصلاح الزراعى ، إذ تحوز نسبة ١,٢ ٪ من الملاك مساحة من الأرض

تتراوح نسبتها ما بين ٤٦,٨ ٪ إلى ٤٩,٤ ٪ من المساحة الكلية للأرض وهو ما لم يحدث قبل الإصلاح الزراعى.[1]

ولعل الفترة الأخيرة بعد إلغاء العقود الايجارية الممتدة فى قطاع الزراعة ، وإحلال العقود السنوية محلها ، وترك قيمة الإيجار للأرض حسب قوى العرض والطلب ، فلقد شهد قطاع الزراعة تضاعف القيمة الايجارية للأرض الزراعية ، وسوف يشهد فى الفترة القادمة مزيد من الارتفاع ، وهو ما يعتبر إعادة لتوزيع الدخل من الفلاحين إلى الملاك ، وبالتالى سوف تشهد الفترة القادمة العودة إلى طرد الفلاحين من الأرض العاجزين عن دفع الإيجار ، وهى الظاهرة التى كانت موجودة قبل تطبيق الإصلاح الزراعى فى مصر ، وتحديد القيمة الايجارية للأرض من قبل الدولة ، وعدم تركها للعلاقة بين المالك والمستأجر ، حيث الأخير يعتبر الطرف الأضعف والمغلوب على أمره .

---

[1] يراجع فى تفاصيل التحولات فى قطاع الزراعة المصرى المؤلف التالى :

- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٨ .

# الفصل الحادى عشر

## مشكلة التصنيع

مما لا شك فيه أن عملية التصنيع وتوسيع الطاقة الصناعية فى العالم المتخلف شئ بالغ الأهمية للتغلب على الاختلالات الهيكلية التى سادت اقتصاديات هذه الدول نتيجة لنمط تقسيم العمل الدولى الذى فرضه الاستعمار الغربى عليها لتتخصص فى الأنشطة الزراعية والإستخراجية عند مستواها البدائى .[1]

ولذلك فإن عملية التنمية الصناعية فى هذا العالم المتخلف لابد أن تتم ابتداء من شروط معينة لتحقق أهدافا محدده على مستوى الاقتصاد القومى . وتتلخص أهم هذه الشروط فى وجود قدر من الفائض الاقتصادى يمكن نقله من القطاعات التى يحتوى عليها الاقتصاد القومى وتحويله إلى القطاع الصناعى ، بالإضافة إلى وجود قدر من فائض العمل الذى يمكن توجيهه إلى هذا القطاع . ورغم أنه من الأفضل أن تكون قوة العمل المنقولة إلى القطاع الصناعى ذات قدرات وخبرات صناعية ، إلا أن فقدان هذه المقومات بدرجة أو أخرى لا يوقف عملية التصنيع وإن قللت من معدل نموه وانطلاقه بفعل تخصيص جزء من الفائض الاقتصادى لإكساب قوة العمل الصناعية مزيداً من القدرات عن طريق التدريب العملى . أما ثالث هذه الشروط فهو التأكد من وجود السوق القادرة على استيعاب كمية الإنتاج الصناعى .

أما الأهداف التى يتعين تحقيقها ببناء قطاع الصناعة على المدى القصير والطويل فتنصرف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع الصناعية ابتداء من الحاح هذه للحاجات أى ابتداء من السلع الضرورية إلى الكمالية ثم الترفيه ، وكذلك تحقيق أولوية لاستخدام الموارد المحلية وفى مقدمتها قوة العمل ، بالإضافة إلى قدرتها على إقامة التكامل

---

[1] يراجع فى مفهوم اختلال الهيكل الإنتاجى فى الاقتصاد المتخلف للمؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٢٧ - ٣٤ .

والاعتماد المتبادل بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى ، وبين الفروع المختلفة للقطاع نفسه بما يؤدى إلى وصول المجتمع إلى الاعتماد على الذات على المدى الطويل ، وفضلاً على تحقيق أهم غايات التنمية بشكل عام وهى زيادة معدل نمو إنتاجية العمل ليس على مستوى قطاع الصناعة فقط بل على مستوى الاقتصاد القومى (بشكل معدل نمو إنتاجية العمل المعيار الأمثل لنجاح التنمية الاقتصادية) [١] ، وهو ما يصعب تحقيقه ما لم تمنح الأولوية فى البناء الصناعى للصناعات الإنتاجية القادرة على مد المجتمع بأدوات الإنتاج .

ومن هنا تحديد نمط التصنيع إنما يشكل حجر الزاوية فى تحقيق هذه الأهداف مجتمعه على المدى الطويل ، وذلك بطبيعة الحال بعد التيقن من توافر الشروط التى هى واقعياً موجودة ومتوافرة فى كل المجتمعات المتخلفة بدليل إقامتها جميعاً لقطاعات صناعية على الأقل فى الفترة الأخيرة ابتداء من عقد التنمية الأول . ولقد أصبح من الثابت علمياً وعملياً من تجارب الشعوب سواء المتقدمة منها أو المتخلفة أن هناك أنماط من التصنيع يبدأ بنمط التصنيع مدفوع الطلب الذى قامت عليه التنمية الصناعية فى أوربا الغربية ، وهو يقوم على فكرة نضوج الطلب على الصناعة قبل إنشائها فيبدأ بالصناعات الاستهلاكية حتى ينضج الطلب على الصناعات الوسيطة وبعد استكمال بنائها بفترة ينضج الطلب على الصناعات الثقيلة فيكون الاتجاه إلى بنائها . وهناك النمط النقيض الذى يقوم على دفع العرض والذى يعنى أن يقوم العرض بمهمة الطلب فى الحالة السابقة ، وعلى ذلك فأن بناء الصناعات الثقيلة أولاً وتوافر منتجاتها يدفع إلى استخدام هذه المنتجات فى الصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية ، وهو النمط الذى قامت عليه التنمية الصناعية فى الاتحاد السوفيتى [٢] . وكذلك يوجد نمط إحلال الواردات وهو نمط تابع

---

[١] المرجع السابق ، ص.ص ٢٤ - ٢٦ .

[٢] أنظر فى الأولوية بين الصناعات الثقيلة والخفيفة - الاستهلاكية - المؤلفات التالية :

- د. سعيد الخضرى ، محاضرات فى مبادئ التخطيط الاقتصادى ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٩٥ - ١١٨ .

- M. Dobb, An Essay on Economic Growth and Planning, Routledge & Kegan Roul, London, 1961, Ch. V.

لنميط التصنيع مدفوع الطلب الذى يركز على أولوية الصناعات الاستهلاكية ، وهو يقوم على إقامة الصناعات التى تنتج سلعاً يتم استيرادها من الخارج أو سوف تستورد ما لم يتم إنتاجها فى الداخل وأخيراً نمط صناعات التصدير حيث تقام الصناعات التى يمكن تصدير منتجاتها إلى السوق العالمية [١] .

والآن يلح التساؤل عن النمط الذى اختارته دول العالم المتخلف ومن ثم دور النظرية الاقتصادية الغربية فى التنمية فى تحديد هذا الاختيار ، وما هى الآثار التى نتجت من ذلك الاختيار ؟

وحتى نجيب على ذلك السؤال فإن الأمر يقتضى التفرقة بين مرحلتين للتصنيع مرت بهما دول العالم المتخلف أحدهما فى الفترة الاستعمارية والثانية بعد هذه الحقبة أى بعد التحرر السياسى . والتصنيع فى الفترة الأولى – الاستعمارية – كان فى ظل تطبيق النظرية الاقتصادية الغربية ، وهو نمط التصنيع مدفوع الطلب ، أما التصنيع فى الفترة الثانية فلقد كان مواكبا لظهور الفكر التنموى الغربى بإسهاب وانسيابه إلى العالم المتخلف ليكون الفكر المدرسى والنظرية الأولى والوحيدة الحاكمة لبناء التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص فى العالم المتخلف .

## (أ) المرحلة الأولى للتصنيع – أثناء الاستعمار الغربى :

من الثابت تاريخياً أن الاستعمار كان يبذل قصارى جهده لاستبعاد إرساء قواعد الصناعة داخل الدول التى استعمرها وذلك لتظل هذه المجتمعات سوقاً لاستقبال منتجاته

---

(١)
- M. Dobb, Some Reflections on the Theory of Investment Planning and Economic Growth, Published in Papers on Capitalism Development and Planning, London, 1967, pp. 94 - 100.
- E.O. Domar, Essays on the Theory of Economic Growth, Oxford University Press., 1957, Ch, III and IV, Specially pp. 245 - 250.
- G.C. Winston, "Notes on the Concept of Import - Substitution", Pakistan Development Review, Vol. VII, Spring 1967, P. 107.

الصناعية ولكى لا تتحول إلى نشاط آخر يشغلها عن مهمتها الأساسية وهى مد هذه الدول المستعمرة بالمواد الأولية الزراعية والإستخراجية ، هذا باستثناء ما كان يسمح به من صناعات تتصرف إلى تجهيز المواد الأولية الزراعية والإستخراجية لنقلها إلى الخارج حيث كانت عبارة عن جزر صناعية صغيرة معزولة ، عن الاقتصاديات الوطنية مرتبطة تماماً بالاقتصاد الأم اقتصاد الدولة المستعمرة . بل أن الاستعمار كان يعمل على تصفية أى نشاط صناعى حقيقى يجده فى الفترة المبكرة لاستعماره لأى بلد ، بل وحتى الأنشطة الحرفية المتقدمة لم تكن تسلم من عدوانيته .[1]

ولعل ذلك ما حدث بشكل واضح وعنيف مع المجتمع المصرى فى فجر استعماره . عام ١٨٨٤ ، وذلك أن المجتمع المصرى فى هذه الفترة كان ما يزال محتفظاً ببقايا بعض المشروعات الصناعية التى أقامها فى فترة التنمية الجادة الشاملة الأولى فى عهد محمد على والتى تم تصفيتها بعدوان رأس المال الأوربى الغربى المشترك بقيادة الإنجليزى منه عام ١٨٤٠ [2] . ولذلك فإن الصناعات فى المجتمع المصرى ظلت تعمل فى حدود ضيقة وفى إطار مشروعات هزيلة لا تمثل إلا فقاعات متفرقة على سطح المجتمع المصرى سواء بالنسبة لخبراته السابقة فى الأنشطة الصناعية والحرفية أو بالنسبة للكفاءة التى يتميز بها الحرفيون والعمال الصناعيون ، أو بالنسبة للموارد الوفيرة والمتعددة التى يغص بها المجتمع المصرى . فحتى عام ١٩٥٠ ظلت نسبة المشروعات الصناعية التى لم يتجاوز رأسمالها ٤٩ جنيه ٨١,٤٪ ، أما نسبة المصانع التى لم يتجاوز رأسماليا ٥٠٠ جنيه كانت ٥,٥٪ ، أما المصانع التى يتعدى رأسمالها ٢٠٠٠جنيه فلا تزيد

---

(١) أنظر فى السياسة التى اتبعها الاستعمار لمحاصرة النشاط الصناعى وإجهاض كل محاولة لتثبيت الأنشطة الصناعية والحرفية ولإفراغ الجهد القومى كله فى النشاط الزراعى والإستخراجى وأثر ذلك على الدولة المستعمرة ، المؤلفات التالية على سبيل المثال :

- د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص.ص ١٧٨ - ٢٠٦ .

- G. Myrdal, Asian Drama, an Inquiry into the Poverty of Nationa, A Pleican Book, 1968, pp. 442 - 449.

(٢) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٤٦ - ١٨٣ .

نسبتها عن ١,٢٪ [1] .

ومع ذلك فإنه يجب أن نشير إلى حقيقة عامة أثبتها تاريخ الشعوب المستعمرة ، وهى أنه ما أن تتراخى قبضة القوى الاستعمارية داخل أى بلد مستعمر لسبب أو لآخر إلا

---

(1) د. محمد متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص.ص ٧١ - ١٧٢ ، وكذلك ص.ص ١٧٣ - ١٧٥ .

ومما يصور بوضوح جهود انجلترا فى إجهاض بقايا الصناعة والنشاط الحرفى فى مصر بعد الاستعمار تقارير اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر عام ١٨٩٨ عن نتائج سياسته ، حيث يقول "من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ ١٥ سنة يرى فرقاً ضخماً ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية ... فقد أصبحت مزدحمة بالمقاهى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوربية ، أما الصانع المصرى فقد تضاءل شأنه وانحطت كفاءته على مر الزمن ، وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من الصناعة" .

- تقرير اللورد كرومر عام ١٨٩٨ ، طبع فى ربيع سنة ١٨٩٩ ، ترجمة المقطم ، ص. ١٤ .

وكذلك يقول فى تقرير آخر تال " على أنه لا يجب السماح بقيام صناعة قطنية فى مصر فى ظل حماية جمركية لأن ذلك سيضر مصالح بريطانيا" .

- تقرير اللورد كرومر عن الإدارة المالية والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ ، ترجمة المقطم عام ١٩٠٦ ، ص. ٢٨ .

وتنتهى دراسة عن الوضع فى مصر خلال تلك الفترة إلى أن الاستعمار البريطانى حرص على إغلاق المصانع الحكومية التى كانت باقية من أيام محمد على ، فعطل الترسانة التى كانت تقوم بإنتاج البنادق والذخيرة ، وعطل الحوض البحرى لإصلاح السفن وغيرها من الصناعات ، وبذلك حرم مصر من نواة تكوين صناعات على أسس التطور الرأسمالى الحقيقى بالإضافة إلى أنه عطل الحرف الصغيرة بإرهاق كاهل أربابها بالضرائب المختلفة ومنع ورود مستلزمات إنتاجها ، وسن القوانين لرفع تكاليف إنتاجها مثل تعريفة النقل بالسكك الحديدية ليمنع توسعها وإضعاف قدرتها على منافسة السلع الأوربية المستوردة ، وبذلك فقدت الرأسمالية آخر أمل لها بالإضافة إلى تحطيمه الاقتصاد الريفى القائم على الاكتفاء الذاتى ليفسح المجال لزراعة القطن التصديرية التى تحتاجه المصانع الإنجليزية .

- شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) ، القاهرة ، الدار المصرية للكتب ، ١٩٥٧ ، ص. ٥ .

وبدأ النشاط الصناعى يتوسع ويزدهر ويحقق قفزات إلى أن تعود قوى الاستعمار مرة أخرى إلى الاستحواذ عليه لتعيد تصفيته أو لتوجيهه إلى العمل لتحقيق مصالحها وليس المصالح الوطنية التى يقوم عليها .

فمن الثابت تاريخياً أن المجتمع المصرى استطاع أثناء انشغال قوى الاستعمار بالحرب العالمية الأولى أن يقيم الكثير من الصناعات وأن تزدهر الحرف لتشبع بإنتاجها غالبية حاجات السوق المحلى بعد تعثر الاستيراد ، إلا أنه ما أن انتهت الحرب إلا وبدأت قوى الاستعمار العمل على تصفية هذه الصناعات والقضاء على ازدهار الحرف بإغراق البلاد بالسلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلى ، وهو ما أزعج كافة الطبقات المصرية التى تضامنت فى ثورة عارمة لطرد الاحتلال وهى ثورة عام ١٩٩١ التى أفرزت بناء تجربة بنك مصر الفريدة عام ١٩٢٠ كبنك تجارى ومؤسسة استثمارية أقامت ٢٠ شركة صناعية وتجارية فى عشر سنوات .[1]

---

[1] من الثابت تاريخيا أن الإجراءات التى اتخذتها إنجلترا فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى أزعجت إلى حد كبير البرجوازية الصناعية المصرية التى حققت أرباحا كبيرة من نشاطها الصناعى فى الفترة السابقة ، إذ اصبح ورود السلع الأجنبية إلى مصر مرة أخرى مهددا لأرباحها بالانخفاض ، وكذلك مهددا لمصادر رزق الحرفيين ، فضلا على أن الطبقات الفقيرة من الفلاحين وأصحاب الدخول المحدودة من موظفين كان قد طحنهم الغلاء أثناء حرب لا مصلحة لهم فيها إلا أنهم مستعمرين لإنجلترا. ولذلك فإن مصالح كافة الطبقات اتفقت ضد وجود الاستعمار الإنجليزى فتضامنت جميعا ضد الاحتلال الإنجليزى فى ثورة قادتها البرجوازية المصرية وكان أهم رد فعل للثورة هو دعوة البرجوازية المصرية لبناء بنك مصر برأسمال مصرى وإدارة مصرية كاملين ودون وجود أى عنصر أجنبى فى كليهما ، وبذلك استطاعت البرجوازية المصرية أن تجد مجالا لاستثمار أرباحها السابقة فى شركات البنك الصناعية والتجارية والتى بلغت عشرون فى غضون عشر سنوات . إلا أن قوى الاستعمار بقيادة البنك الأهلى -كانت له اختصاصات البنك المركزى قبل إنشاء الأخير- معقل النفوذ الاقتصادى الإنجليزى انتهزت فرصة أزمة بنك مصر التى حدثت فى غمار أزمة النظام الرأسمالى العالمى وكساده الكبير عام ١٩٣٩ وفرضت عليه ما يحوله عن خدمة المصالح المصرية كاملة ، ففرضت عليه مشاركة رأس المال الأجنبى وحولت أسهمه الاسمية التى كان لا يمتلكها إلا مصرى

(٣٣)

ومرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية وبانشغال قوى الاستعمار بهذه الحرب يعود الازدهار والتوسع للصناعات المصرية لتلبى حاجات الطلب المحلى على السلع

---

(٣)

إلى أسهم لحاملها ، وفرضت على إدارته بعض المصريين المعروفين بولائهم الأجنبى لقوى الاستعمار ، كما فرض على أنجح وأهم شركاته نوع من السيطرة الخارجية فى اتخاذ القرار ، وكذلك فرض نوع من تقسيم العمل ليس فى صالح المجتمع المصرى لتسيطر على عملية الإنتاج من خلال الاحتكار. فقد فرض عليه بصفته أكبر منتج للغزل والنسيج الاتفاق مع اتحاد صباغى براد فورد وتأسست شركتين هما الغزل والنسيج الرفيع وصباغى البيضا ، على أن يملك براد فورد ٥١ ٪ من رأس المال ، وعلى أن تقوم شركة المحلة للغزل والنسيج - أكبر وحدة لإنتاج الغزل والنسيج فى مصر - بإنتاج المنسوجات السميكة ( الشعبية ) أما شركة كفر الدوار للغزل والنسيج الرفيع ( المسيطر على رأسمالها براد فورد) فتنتج المنسوجات الرفيعة ، وتتولى شركة البيضا التجهيز النهائى وبحيث لا تعمل إلا للشركتين فقط. وكان هذا يعنى أولا ، أن القرار سوف يكون فى يد من يملك أكثر من ٥٠ ٪ من رأس المال وهو العنصر الأجنبى ، وكذلك أن تعمل أكبر وحدة إنتاجية فى مصر فى المنسوجات الأقل تقدما بينما دخلت لانكشير فى صناعة المنسوجات الأكثر تقدما للمنسوجات الرفيعة ، كما صار لها الاحتكار الكامل لصناعة التجهيز المصرية . وأخيرا استطاعت قوى الاستعمار من خلال الإدارة الجديدة لبنك مصر أن تحوله من بنك وطنى ينمى الصناعة باستخدام مدخرات المصريين فقط وبالاستبعاد المتعمد لرأس المال الأجنبى إلى بنك احتكارى يسيطر على جانب ضخم من النشاط الاقتصادى المصرفى والصناعى والتجارى وهو ما أوقف جهوده لزيادة مجالات التصنيع بفتح مشروعات جديدة إلى مستثمر يحصل عوائد أسهمه وسنداته فى الشركات التى استثمر فيها والتى يديرها من خلال ملكيته للأسهم (٥١٪ فأكثر) ، فأصبح منظمة قابضة ريعية مما أوقف جهوده فى إنشاء صناعات جديدة وفى دفع النمو فى مصر.

- دكتور فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص.ص ٥١ - ٥٨ .

- دكتور محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

- سامية سعيد إمام ، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات ، قضايا فكرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٦٠ - ٦١ .

- دكتور سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى مكتبة الجلاء الجديدة ، بورسعيد ، ١٩٨٥، ص.ص ١٥١ - ١٥٥ .

الوطنية والسلع التى توقف استيرادها ، وخاصة بعد توسع هذا الطلب بسبب الطلب الإضافى للقوات العسكرية للحلفاء الموجودة داخل مصر والحصار البحرى عليها . ولذلك فإنه ما انتهت الحرب العالمية الثانية إلا كانت الصناعات المصرية قادرة على تلبية غالبية حاجات السوق المحلى من السلع الاستهلاكية ووصلت نسبة الإشباع إلى ١٠٠٪ فى بعض السلع مثل السكر والكحوليات والسجائر والملح ، وإلى ٩٨٪ من الدقيق ، ٩٦٪ من غزل القطن ، ٩٠٪ من الأحذية ، ٩٠٪ من الأسمنت ، ٩٠٪ من الصابون ، ٨٠٪ من الأثاث ، ٨٠٪ من الكبريت ، ٦٥٪ من البيرة ، ٦٠٪ من الزيت النباتى ، ٥٠٪ من الصودا الكاوية، ٤٠٪ من المنسوجات القطنية ، هذا بالإضافة إلى توسع صناعة الحديد والصلب(١).

ورغم الانكماش الذى لحق بهذه الصناعات لدرجة توقف بعضها عن الإنتاج عام ١٩٤٩ بسبب عودة استيراد السلع الأجنبية المنافسة للإنتاج المحلى فإنها عادت للانتعاش مرة أخرى بسبب رفع الحكومة للرسوم الجمركية وتقييدها للاستيراد الذى صادف ارتفاع أثمان القطن بسبب الحرب الكورية . إلا أن معدل التوسع الصناعى هبط مرة أخرى خلال الفترة ٥٢ - ١٩٥٥ ولم يتحول إلى الازدهار والتوسع السريع إلا ابتداء من عام ٥٦ - ١٩٥٧ بتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية سواء بالخطة الصناعية ٥٧ - ١٩٦٠ ، ثم بالخطة الخمسية ٥٩/١٩٦٠ -٦٤/ ١٩٦٥ التى أدمجت فيها غالبية مشروعات خطة التصنيع السابقة . والنشاط الصناعى ابتداء من تدخل الدولة إنما يقع فى المرحلة التالية للتصنيع التى تواكبت مع ظهور الفكر التنموى الغربى واستقراره كدليل منهجى وعملى للتصنيع فى العالم المتخلف ، وهو ما سوف نناقشه لاحقاً .

أما الآن فإن الأمر يتعلق بتحديد نمط التصنيع الذى ساد العالم المتخلف فى الفترة الاستعمارية ، والأساس الفكرى والنظرى الذى دفع إليه ، كيف استطاع أن يؤثر فى نمط التصنيع فى المرحلة التالية .

---

(1) - B. Hansen & G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R (Egypt), North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1965, P. 114.

يجب أن نقرر مبادئة أن ما حدث فى المجتمع المصرى صناعياً هو الذى حدث فى العالم المستعمر كله ، وأن السياسة الاقتصادية التى اتبعت فى مصر هى التى اتبعت فى كافة دول المستعمرات والتى كان من نتاجها تحقق نفس النتائج على مستوى جميع هذه الدول بلا استثناء ، وهى اختلال هياكلها الإنتاجية بضعف النشاط الصناعى أو القضاء عليه نهائياً بالإضافة إلى تخلف كل مكونات هذه المجتمعات ابتداء من البيئة الاقتصادية والاجتماعية إلى البيئة السياسية والثقافية والعملية ..... الخ .[1]

ويعتبر نمط التصنيع الذى تم فى المرحلة الاستعمارية فى مصر وفى العالم المتخلف هو نمط الأولوية المطلقة للصناعات الاستهلاكية بشكل عام مع الالتزام بإحلال الواردات كأساس لبناء الصناعات ويرجع تبنى هذا النمط من التصنيع إلى عاملين أساسيين: الأول ، هو سيادة الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو الذى فرضته قوى الاستعمار ضمن النمط الثقافى الذى زرعته فى الدول المستعمرة والذى أدارت على أساسه عملية الإنتاج الاجتماعى فى هذه الدول . وهذا الفكر هو الذى انتهى إلى النظرية الاقتصادية وخاصة الكلاسيكية منها والتى تكونت نتاج علاقة جدلية بين الفكر الاقتصادى والمجتمع الأوروبى فى تحوله نهائياً إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى ابتداء من التحويلات فى النشاط الصناعى ثم فى النشاط الزراعى . ولقد كانت التحولات الصناعية كلها منذ بدايتها تحولات إلى الصناعات الاستهلاكية كنقطة انطلاق إلى جعل القطاع الصناعى هو القطاع الرائد وخاصة فى إنجلترا التى بدأت ما يسمى بالثورة الصناعية بالصناعات التقليدية (غزل ونسيج القطن والصوف) . وظل التوسع فى الصناعة الاستهلاكية حتى وصل المجتمع الأوروبى إلى مرحلته التوسعية التى ظهرت فيها أزمته فى القرن الثامن عشر والتى اضطرته إلى حل هذه الأزمة من خلال استعماره للشعوب وتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات تابعة تمده بالمواد الأولية الزراعية سواء غذائية أم للاستخدام الصناعى مثل القطن ، أو إستخراجية مثل المعادن والنفط أخيراً ، وكذلك تستقبل منتجاته الصناعية

---

[1] أنظر فى ذلك على سبيل المثال المؤلف التالى :

- V. Paulov, India Social and Economic Development 18th. - 20th., Progress Publisher, Moscow, 1975.

الاستهلاكية .[1]

وفى إطار فرض الاستعمار للنمط الحضارى الأوربى على الشعوب المستعمرة ، وفى ظل انبهار هذه الشعوب بمقومات هذه الحضارة الزافدة وخاصة الجانب الاستهلاكى منها سلوكاً وسلعا كان التسليم بأن الأسلوب الأمثل لبناء أى نشاط صناعى لابد أن يكون تقليدا لما حدث فى أوربا الغربية [2] ، ومن ثم لابد أن تكون الأولوية المطلقة للصناعات الاستهلاكية والتقليدية أيضاً . أما السبب الثانى ، فهو الظروف التاريخية التى نشأت فيها هذه الصناعات ، وهى ظروف الاستعمار الذى وظف الدول المستعمرة لاستقبال منتجاته الصناعية ، ومن ثم لم يكن يسمح بأى صناعة محلية تنافس منتجاته وبالتالى فإن الصناعات المحلية إنما نشأت فى الوقت الذى أنشغل فيها عن أحكام السيطرة على المجتمع المستعمر أو التى كانت له مصلحة فى وجودها كما فى حالة مصر حيث أنشغل بالحرب العالمية الأولى والثانية فازدهرت الصناعات ، وأيضا كانت له مصلحة فى وجودها لسد حاجة جنوده المرابطين فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية . ولذلك فإن نمط الصناعة الاستهلاكية المنشأة لابد أن يبدأ بالسلع الصناعية التى يوجد عليها طلب وهى السلع المستوردة التى انقطع استيرادها وهكذا كان لابد أن يكون نمط إحلال الواردات هو النمط الذى يسود الصناعات الاستهلاكية . ولقد كان الصراع الرهيب بين القوى الوطنية المصرية على حماية الصناعات التى أنشأتها من عدوانية رأس المال الأجنبى الذى يرغب فى إعادة هيمنته على السوق المحلية بواسطة إغراقه بالسلع الاستهلاكية الأجنبية ، ومن

---

[1] أنظر فى الظروف التى أدت إلى الظاهرة الاستعمارية للرأسمالية المؤلفات التالية :

- Isaac Iiych Rubin, A History of Economic Thought, Translated from Russian Edution (1929) by Donald Filter, Ink Links Ltd., London, 1979, pp. 153 - 162.
- Joan Robinson, "Introduction", in Rosa Luxemburg, Monthly Review Press., New York, 1964.
- Rosa Luxemburg, "The Accumulation of Capital- An Anti-Critique", Monthly Review Press, New York, 1972.
- V.I. Lenin, Imperialism, The Highest Stage of Capitalism, in V.I. Lenin : Selected Work, 3 Vols, Progress Publishers, Moscow.

[2] يراجع فى فرض نمط الحضارة الأوربية على العالم المتخلف ، وانبهار الأخير بها وآثار ذلك المؤلف التالى :

- د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٣٦ - ١٤٠ .

ثم تقويض الصناعات الوطنية التى تم إرساؤها أدى إلى بعض النجاح الذى كانت ثمرته فرض رسوم جمركية وتقييد الاستيراد لبعض السلع بما يسمح ببعض الحماية للإنتاج المحلى ، وهو ما لم تستطع أن تحصل عليه مصر إلا فى عام ١٩٣٠ أى بعد عشر سنوات من إنشاء بنك مصر بشركاته الصناعية المتعددة .

## (ب) المرحلة الثانية للتصنيع – فى إطار التحرر السياسى :

ويلاحظ أن التصنيع وإرساء المشروعات الصناعية الذى تم فى هذه الفترة سواء مبكراً منذ بداية الخمسينات مثل التصنيع الهندى أو متأخرا بعض الوقت إلى أوائل الستينات كما فى الجزائر إنما تم فى إطار الفكر التنموى الغربى الذى ذاع وانتشر بدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية وكذلك تم بتدخل الدولة سواء بإنشائها وتملكها للمشروعات الصناعية كما فى كل دولة العالم العربى ، أو بالتوجيه والرقابة والصارمة لها كما فى كوريا الجنوبية .[1]

وفى واقع الأمر فإنه إلى جانب الظروف التاريخية التى مرت بها الصناعة فى الدول المتخلفة والتى اضطرت إزائها إلى إتباع نمط التصنيع الاستهلاكى الذى يرتكز على إحلال الواردات فى المرحلة السابقة ، فإن التصنيع فى المرحلة الحالية لم يخرج عن هذا النمط فى شئ . إلا أن المسئولية هذه المرة عن سيادة هذا النمط من التصنيع فى العالم المتخلف ترجع إلى الفكر التنموى الغربى الذى وقعت عليه قيادات العالم الثالث سياسية واقتصادية ليكون دليل عملها الوطنى لتحدث تغييرات جذرية ظنت إنها مخرجة لمجتمعاتها من التخلف إلى التقدم ومستكمله بها استقلالها الاقتصادى إلى جانب استقلالها السياسى الذى حصلت عليه حديثا ، ولكن هذا الفكر التنموى الغربى لم يكن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة وكان لابد له أن يكون أسير النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو وأسير

---

[1] يراجع فى تجربة التنمية فى كوريا الجنوبية المؤلفات التالية :

- L. Wade and B. Kim, Economic Development of South Korea, The Political Economy of Sucess, New York, Praeger Publishers, 1978.
- K.S. Kim and M. Roemer, Growth and Structural Transformation, Studies in the Modernization of Repuplic of Korea, 1954 - 1975, Campridge, Mass., Harvard Univ., Press, 1979.

طريقتها وفلسفتها فى إقامة البناء الصناعى الذى تم فى أوربا الغربية والذى يعتمد على التصنيع مدفوع الطلب ، ذلك إذا ما سلمنا بأنه لم يكن مغرضا فيما تدمه من فكر كان يقصد به تحقيق مصالحه أكثر من مصالح دول العالم المتخلف وأن يحقق أهدافه الأساسية من هذه المجتمعات التى خرج منها مجبرا بعد تصفية الاستعمار ، وهى استنزاف هذه المجتمعات من خلال ربطها بالسوق الرأسمالية العالمية بعلاقات جديدة من خلال نمط التنمية عموماً ونمط التصنيع بصفة خاصة وهو ما ظهر فى التوصيات التى قدمها جانب غير قليل من هذا الفكر والتى سماها بمراحل التنمية (فورستمان وجوث على سبيل المثال). أما الغالبية العظمى من هذا الفكر فلقد ظل غامضاً فى جانب التنمية الصناعية ولم يتناولها بوضوح كاف وإنما أضغمها فى إطار تحليله للنمو فى قالب أسماه بالتنمية ، ويمكن أن نوضح ذلك بعرض الملاحظات التالية التى تؤكد مسئوليته عن تشويه البناء الصناعى فى العالم الثالث :

١ - لم تحاول كتابات التنمية الغربية أن تتبع فى عرض أفكارها أسلوب الفحص التشخيصى لاقتصاد متخلف بعينه أى لم تحاول أن تقوم بدراسة تحليله لأحد الاقتصاديات المتخلفة لتضع بذلك نمط لابتداع السياسات القادرة على نقل مجتمع معين من التخلف إلى التقدم بدء من ظروفه المادية والموضوعية ومن المرحلة التى وصل إليها من التطور الاقتصادى والاجتماعى . وإنما أخذت هذه الكتابات شكل التعميم المطلق على أساس أن المجتمعات المتخلفة إنما هى جميعاً فى مرحلة واحدة من التطور وأن مقوماتها المادية والمعنوية واحدة تقريباً ، ومن ثم كانت الكتابات عامة مجردة تعبيراً عن صلاحيتها للتطبيق فى كافة المجتمعات بلا اختلاف ، وهو ما أعطاها بعدا مرجعياً شاملاً ، بمعنى تصور إمكانية اللجوء إليها للحصول على ما يمكن تطبيقه فى المجتمع دون الشك فى صلاحيتها أو عدم صلاحيتها لتنمية مجتمع دون غيره . وعلى ذلك فإن القيادات المسئولة عن وضع سياسات التنمية فى العالم المتخلف لم تبذل جهدا كبيرا فى بحث مدى إمكانية ملائمة السياسات الاقتصادية التى استقتها من فكر التنمية الغربى لظروف مجتمعاتها سواء فى المرحلة الآتية أو على البعد الزمنى القصير أو الطويل ، بل لم تشك لحظة واحدة فى نجاح هذه السياسات فى نقل مجتمعاتها من التخلف إلى التقدم ، وهو ما يفسر الصخب المتفائل الذى

صاحب بداية برامج التنمية والإعلان عن قرب الوصول إلى مجتمع الرفاهية والتى حدد لها بعض القيادات السياسية فى بعض المجتمعات المتخلفة زمناً محدداً من بدء برامج التنمية (عشر سنوات) أو حدد لها البعض الأخر عاماً معيناً (١٩٨٠) ، ولم ينتهى الوقت المعلن عنه فى كل الحالات إلا إلى الإعلان العملى عن إفلاس سياسات التنمية التى تم إنتهاجها ، والتأكد من استمرار التخلف أن لم يكن تعمقه ، وفى مقدمه هذه السياسات سياسة التصنيع بمقوماتها السابقة .[1]

٢ – وكذلك فإن فكر التنمية الغربى فى عموميته اهتم بميكانزمات النمو وليس التنمية ، فلقد ركز على العوامل التى تؤثر فى زيادة معدل نمو الناتج القومى مثل الادخار والاستثمار الذى أعطته كافة كتابات التنمية الغربية الأولوية الأولى فى إحداث التنمية، والتقدم التكنولوجى الذى صورت له قدرات لانهائية على إنجاز التنمية السريعة بصفة خاصة عند والت رستو ، وكذلك عند شمبيتر الذى جعل التقدم الاقتصادى مرتبط بالمنظم المجدد المخترع ، مع إهمال عناصر أخرى اعتبرت عبئاً على التنمية مثل العنصر البشرى ، فاختزلت جهود التنمية لتفرغ فى مجرد زيادة

---

[1] تستثنى من الكم الهائل لكتابات التنمية الغربية التى تحمل النسق الفكرى السابق طرحه الدراسة التالية :

- C. Bettelheim, Studies in the Theory of Planning, Asia Publishing House, New York, 1959.

وهى دراسة متميزة عن الاقتصاد الهندى ، وكانت نتاج تطبيق فكر مختلف عن الفكر التنموى الغربى فى كثير من الجوانب تم تطبيقه باستشارة الكاتب ومشاركته فى الخطة الخمسية الأولى للهند ١٩٥١/٥٠ – ١٩٥٦/٥٥ ، إلا أنه بعد أن دخل البنك الدولى ومجموعة أصحاب رأس المال الأجنبى إلى الهند فى تنفيذها للخطة الخمسية التالية (الكونسورتيوم الدولى لمساعدة الهند ويتكون من اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وكذا بإشراف البنك الدولى) إلا وتغير مسار التنمية مؤديا إلى نتائج مختلفة عن نتائج الخطة الخمسية الأولى التى نجحت بكل المعايير وكانت لمصلحة الشعب الهندى كاملاً . أما فى الخطة الثانية فلقد بدأ الأنحراف نحو تحقيق مصالح رأس المال الأجنبى قبل مصالح الهند ، ومن ثم كانت أول النتائج هى سقوط الهند صريعة للديون الأجنبية التى وصلت إلى ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، كما وصلت مبالغ خدمة الديون إلى ١,٢ مليار دولار فى نفس العام ، بالإضافة إلى زيادة حجم التحويلات لأرباح رأس المال الأجنبى من ٤٦٤ مليون دولار عام ١٩٧٩/٧٨ إلى ١١٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٤/٨٣ ، كما لرتفع حجم الديون إلى ٣١ مليار دولار عام ١٩٨٣ .

معدل نمو الناتج القومى . والسبب فى ذلك أن كتابات التنمية الغربية وكذلك النماذج الغربية للتنمية إنما كانت ابتداء من فكرة النمو وليس التنمية ، حيث يفترض الاتجاه الأول (النمو) أن هناك اقتصاد وصل إلى مرحلة بناء طاقته الإنتاجية ومشكلته الأساسية هى البحث عن متطلبات وشروط النمو المستقر بعد الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل أو الاقتراب منها ، وهو وضع لا ينطبق على العالم المتخلف الذى تتركز مشكلته فى بناء طاقته الإنتاجية وجهازه الإنتاجى . ولذلك كان طبيعيا أن تهتم هذه الكتابات والنماذج بدور الاستثمار وأهمية زيادة معدل الاستثمار دون أن توضح أولوية توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع إنتاج السلع الإنتاجية والسلع الوسيط ، وأن ينصرف التقدم التكنولوجى إلى التكثيف الرأسمالى لوسائل الإنتاج وإهمال المقومات الأخرى للتكنولوجيا التى تتناسب مع ظروف العالم المتخلف الذى يغص بالبطالة العمالية ويثقل كاهله نقص رأس المال وتفيض فيه الموارد الطبيعية العاطلة .

ويتضح ذلك الاتجاه من دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية التى قدمت لشرح ميكانزمات التنمية الاقتصادية بالاعتماد المطلق على دور الاستثمار ودور التغير التكنولوجى وهى تنصرف فى الواقع إلى بحث ميكانزمات النمو وليس التنمية ابتداء من النموذج المبكر والأوسع انتشارا وهو نموذج هارود و دومار حيث بدأ دومار نموذجه بالمقولة المشهورة التالية " طالما أن الاستثمار يخلق دخلا من ناحية ويزيد الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى ، فما هو المعدل الذى يجب أن يزيد به الاستثمار حتى يجعل الزيادة فى الدخل مساوية للزيادة فى الطاقة الإنتاجية ".[1] ، وهذه المقولة يتضح منها البحث عن

---

[1] يراجع فى كتابات ونماذج هارود ودومار ما يلى :

- R.F. Harrod, Towards a Dynamic Economics, Supplement on Dynamic Theory, in Economic Essays.
- ________, An Essay in Dynamic Theory, Reprented in "Readings in Modern Theory of Economic Growth", Edited by Joseph E. Stiglitz and Hirofumi Uzawa, M.I.T. Cmbridge, 1975, pp. 14 - 33.
- E. Domar, Essay on the Theory of Economic Growth, Oxford University Press, 1957, Ch. III and IV. Specially pp. 245 - 250.

ويشرح دومار فى الصفحات الأخيرة نموذج فيلدمان فى الاتحاد السوفيتى وكيف منح الأولوية للصناعات الثقيلة .

الاستقرار وليس البحث عن كيفية بناء الطاقة الإنتاجية بأساليب مختلفة قد يكون أهمها الإخلال المتعمد للتوازن لإعادة التوازن فى مرحلة تالية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية بشكل أساسى فى قطاع الصناعات الثقيلة والإنتاجية [١] ، وكذلك كثير من النماذج الأخرى التى قدمها كل من سولو ، جوان روبنسون ، سوان ، ميد وغيرهم [٢] . إلا أنه يستثنى من هذه النماذج نموذجى فيلدمان ، ومحلانوبس اللذان قادا التنمية فى بدايتها فى كل من الاتحاد السوفيتى والهند [٣] .

والسبب الجوهرى لهذه الظاهرة فى كتابات التنمية الغربية هو افتراض التسليم بصحة وسلامة نمط التنمية الأوربى الغربى بشكل مطلق والاقتناع بصلاحيته لكل المجتمعات وهو النمط من التنمية الذى يعتمد على قوى الطلب ، فبدأ من الصناعات الاستهلاكية يكون الطلب على الصناعات الوسيطة ثم يتكون الطلب على الصناعات الثقيلة والإنتاجية ، وهو نمط من التصنيع استغرق أكثر من مائة عام لاستكمال بناؤه فى ظل

---

(١) أنظر فى كيفية تحقيق تنمية الاقتصاد القومى بالإخلال المتعمد للتوازن وإعادته المراجع التالية :

- K. Marx, Capital , Vol. II, Moscow, Progress Publisher, Ch. XXI .
- د. سعيد الخضرى ، اقتصاديات الاستثمار - دراسة نظرية تحليلية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، الفصل الأخير .

(٢)
- Robert M. Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Reading in Modern Theory of Economic Growth, Edited by J. Stiglitz and H. Uzawa, Op. Cit., pp. 58 - 87.
- ______________, Investment and Technical Progress, Op. Cit., pp. 156 - 171 .
- Joan Robinson, The Classification of Inventions, Op. Cit., pp. 133 - 136.
- T.W. Swan, Economic Growth and Capital Accumulation, Op. Cit., pp. 88 - 115.
- J.E. Mead, A Neo-classical Theory of Economic Growth, Reprented in the Economics of Development and Planning, Edited by M.L. Jhingan, Konark Polications, New Delhi, 1986, pp. 251 - 258.

(٣) يراجع فى نموذج محلانوبس للمؤلف التالى :

- S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning, North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1968, pp. 43 - 49.

يراجع فى نموذج فيلدمان ما قدمه دومار فى المؤلف التالى :

- E. Domar, Essays on the Theory of Economic Growth, Op. Cit., pp. 245 - 250.

الأولية والأغذية .[1]

وهذا النمط من التنمية يأخذ بعدا أكثر تفصيلا عند جوث كما يلى :

المرحلة الأولى : حيث يقوم الاقتصاد الذى يعيش عند الكفاف بتصدير المواد الأولية ويبادلها بالسلع الاستهلاكية .

المرحلة الثانية : تنمية القاعدة الأساسية (رأس المال الاجتماعى) مثل خطوط السكك الحديدية وتسهيلات النقل والطاقة .... الخ ، وتحسين الزراعة عن طريق القروض الأجنبية وخاصة قروض البنك الدولى للإنشاء والتعمير وذلك لتمهيد الطريق لاستثمارات رأس المال الأجنبى الخاص التى سوف تحدث بعد ذلك .

المرحلة الثالثة : تنمية منتجات التصدير من المواد الأولية ومن الاستثمارات المباشرة فى الصناعة بواسطة الشركات الأجنبية .

المرحلة الرابعة : وهى المرحلة الأولية للتصنيع وهى التى تهدف أولاً إلى تنمية الصناعات الخفيفة والتى تمول عن طريق الادخار المحلى والقروض التى سوف تحولها المنظمات العالمية وبخاصة الاستثمارات المباشرة .

المرحلة الخامسة : مرحلة التنمية العامة والتى تتميز باستمرار تنمية الصناعات الخفيفة بالإضافة إلى تصدير بعض رأس المال .

المرحلة السادسة : مرحلة التكيف ، وهى التى تعطى أهمية للصناعات الهندسية (الصناعات الثقيلة) ، وخلال هذه المرحلة سوف تزداد مديونية الدولة ولكنها بالتدرج سوف تصل إلى موازنة مدفوعاتها .[2]

---

[1] - A. Forstman, Die Grunlagan dur Aussewirtschaftsthecrie, Perlin, 1956, S. 153 - 159.

[2] أنظر فى مناقشة هذه الأفكار ومدى ملاءمتها لتنمية العالم المتخلف المؤلف التالى :

- A. Frumkin, Modern Theories of International Economic Relations, Progress Publisher, Moscow, 1969, pp. 171 - 185.

رأس المال الأجنبي الذي استثمر داخلها " .

ولعل أهم الكتاب الغربيين الذي وضعوا أسلوبا وبرنامجا واضحا للتنمية في العالم المتخلف بشكل واضح يتضمن التنمية الصناعية وبما يتفق تماماً مع فكرة والت رستو في استخدام رأس المال الأجنبي ، وهما العالمان الألمانيان فورستمان و جوث ، حيث يعتبر ما قدماه فريداً في اتساقه بالوضوح والتسلسل وفي إفصاحه دون مواربة عن تشكيل الصناعة وتحديد أولوياتها على المدى القصير والطويل . فيقرر الأول فورستمان أن الدول المتخلفة تستطيع بفضل سماحها بدخول رأس المال الأجنبي إليها في شكل استثمارات مباشرة أن تنتقل من التخلف إلى قمة النمو الصناعي والتقدم تبعا للمراحل التالية :

**المرحلة الأولى :** ويتم فيها استيراد رأس المال الأجنبي ليستخدم في زيادة إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية .

**المرحلة الثانية :** يتوازن الاقتصاد الوطني كمستورد لرأس المال الأجنبي ، وخلال هذه المرحلة يتزايد تصدير الدولة للمواد الأولية ، والمواد الزراعية والأغذية إلى الخارج لدفع فوائد رأس المال الأجنبي ثم يبدأ جزء من الصادرات يتوجه إلى استيراد الآلات ، ويحدث توازي بين استيراد الآلات وتصدير المواد الأولية . وفي هذه المرحلة تستطيع البلاد المستوردة لرأس المال الأجنبي بدء عملية التصنيع .

**المرحلة الثالثة :** تبدأ الدول التي كانت تستورد رأس المال في تصدير رأس المال ، وخلال هذه المرحلة يتميز اقتصاد الدولة بأنه اقتصاد زراعي مصنع ، ويتزايد نمو التصدير من السلع المصنعة وتصبح الدولة مصدره لرأس المال .

**المرحلة الرابعة :** يتوازن اقتصاد هذا البلد كمصدر لرأس المال وخلال هذه المرحلة تأخذ الدولة شكل الدول الصناعية ، وتصبح الزراعة ذات أهمية ثانوية ويزداد تصدير رأس المال والسلع الصناعية ويواكبه في نفس الوقت نمو استيراد المواد

فيها الادخار المحلى والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة فإذا كانت مصادر التمويل سوف يستقر كل منها فى مشروعات صناعية منفصلة فإن ذلك سوف يفرز تقسيم من العمل يحصل فيه رأس المال الوطنى على عمليات الإنتاج ذات المستوى التكنولوجى المتدنى وهو ما لا يسمح له بالتقدم عبر الزمن كما لا يسمح له بتحقيق نفس مستوى الأرباح التى سوف تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بالعالم المتقدم والتى غالباً ما تكون فروع لشركات متعدية الجنسيات ، ذات التكنولوجيا الوفيرة . أما إذا كانت مصادر التمويل المختلفة سوف تساهم فى كافة المشروعات على سبيل المشاركة مثلا فإن السيطرة لابد أن تكون لرأس المال الوفير .وهو رأس المال الأجنبى وبذلك تكون القرارات المصرية فى يده مثل قرارات الاختيار التكنولوجى لطرق الإنتاج وحجم الإنتاج والأثمان والأجور ونوعية المدخلات ومصادرها خارجية أم داخلية وأثمانها إذا كانت محلية .

٣ - عدم الاهتمام بالصناعات الإنتاجية (الثقيلة) ، والتى تسمى بالهندسية ، وعدم الإقبال عليها حتى مع تصور وجود قدر من الفائض الاقتصادى المحلى يسمح بإنشائها بل تفضيل تصدير هذا الفائض إلى العالم الخارجى كرأس مال يستثمر فى الخارج (المرحلة الخامسة) وعدم التوصية باستخدامه فى بناء هذا النوع من الصناعة إلا إذا كانت هذه الصناعة ضمن الصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) . وهو ما يضمن أن تستمر الدولة المتخلفة لأطول فترة ممكنة من مراحل التصنيع والتنمية بشكل عام معتمدة فى الحصول على أدوات الإنتاج على العالم الخارجى ، إذا أن بناء الصناعات الإنتاجية سوف يقلل من هذا الاعتماد . ورغم غرابة الفكرة إلا أنها موجودة فعلاً ، فالعالم العربى رغم عدم اكتمال هيكل صناعاته الاستهلاكية وليس الإنتاجية ، ورغم سعيه الحثيث للحصول على القروض وإفساحه المجال لدخول رأس المال الأجنبى فى شكل استثمارات مباشرة يقوم بتوجيه جزء معتبر من رأسماله إلى العالم الخارجى ، ويقع فريسة لعملية تدوير رأس المال بحيث لا يستفيد منها إلا أصحاب البنوك العالمية وأصحاب الاستثمارات المباشرة فى العالم المتخلف

ولعل هذه المراحل هى التى وقعت عليها الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة والتى تأثرت بها كافة إستراتيجيات التنمية الصناعية فى كافة الدول المتخلفة التى طبقت الفكر التنموى الغربى ، والتى أفرزت أهم اتجاهين يحكموا التنمية الصناعية بها ، وهى الاتجاه إلى أولوية الصناعات الاستهلاكية بصفة مطلقة ، والاتجاه إلى الصناعات التصديرية الاستهلاكية فى مرحلة متأخرة ضمن سياسة عامة شاملة للاقتصاد الوطنى تقوم على تصدير المواد الأولية منذ الوهلة الأولى للتنمية . والاقتراض الأجنبى لاحقاً .

ويمكن التعرف على مزيد من التفصيلات حول التوصيات التى قدمها الفكر التنموى الغربى لبناء التنمية الصناعية بصفة خاصة وانعكاساته على نمط التنمية بصفة عامة فى الدول المتخلفة من مناقشة المراحل التى قدمها الكاتبان الأخيران ، فورستمان وجوث كما يلى :

أولاً – فى مجال التنمية الصناعية :

١ – يعتمد التصنيع على رأس المال الأجنبى بالكامل ليس فى مجال استيراد الآلات والمعدات وأساليب وطرق الإنتاج فقط بل وفى بناء رأس المال الاجتماعى بالشكل الذى يسمح للمشروعات الصناعية الأجنبية (الاستثمارات المباشرة) بالتواجد والعمل داخل الدولة المتخلفة . وهو ما يعنى أولاً السيطرة الأجنبية الكاملة على النشاط الصناعى ، ويعنى ثانياً إعفاء المشروعات الأجنبية من أى تكاليف اجتماعية تتحملها داخل المجتمع ، وإذا ما تم إعفاؤها من الضرائب الوطنية لفترة محدودة أو بشكل مطلق فإنها بذلك تكون فى وضع أفضل من الاستثمارات الوطنية مرتين الأولى منها أنها لم تساهم فى تكوين رأس المال الاجتماعى بل استفادت منه بعد إنشاؤه ، ومن ثم لم تعانى من عدم وجوده أو من نقص كفاءته بحيث يؤثر ذلك فى ارتفاع تكاليف الإنتاج ويقلل من معدل الربحية ، أن الإعفاء الضريبى الوطنى للمشروعات الأجنبية يزيد من معدل ربحية الاستثمارات الأجنبية بمقدار الضريبة وهو ما لا يتوافر للمستثمر الوطنى .

٢ – منح الأولوية فى البناء الصناعى للصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) والتى سوف يساهم

استيراد مستلزمات الإنتاج على مستوى الإنتاج الكبير المتوقع تصديره ، هذا بالإضافة إلى مساوئ دفع الاستهلاك المحلى إلى استهلاك أنماط من السلع لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة وخاصة الانخفاض فى المستوى العام للدخول ، وهو ما يؤثر على حجم الادخار بالانخفاض كما فى حالة إنتاج السيارات للتصدير فى مصر فى منتصف الستينات ، والنسيج والجلود المطاط .... فى تونس والمغرب .[1]

٥ - رغم عدم وضوح ما إذا كانت الصناعات الاستهلاكية سوف تميل إلى نمط إحلال الواردات أم لا ، فإنه بالنسبة لمشروعات الاستثمار المباشر الأجنبى سوف يكون من مصلحتها إنتاج نفس السلع التى تتخصص فى إنتاجها فى بلدها الأم حيث تتوافر لها كامل مقومات إنتاج هذه السلع ، ومن المصلحة الوطنية أن يحدث ذلك فهو أدعى إلى أن يكون ثمن السلعة المنتجة فى الداخل فرع من المنتج الخارجى ، وعلى نفس النمط ولنفس الأسباب سوف يكون الحال بالنسبة للمشروعات المشتركة . ولذلك فإن جنوح الصناعات الاستهلاكية إلى نمط إحلال الواردات أمر لا مفر منه .

**ثانياً - فى مجال الاقتصاد الوطنى بشكل عام :**

١ - فتح المجتمع منذ الوهلة الأولى للتنمية الاقتصادية على أنماط الاستهلاك الخارجية الواردة من العالم المتقدم بتصدير المواد الأولية للحصول على السلع الاستهلاكية (المرحلة الأولى عند جوث) . أو مع دخول رأس المال الأجنبى للاستثمار فى زيادة إنتاج المواد الأولية (المرحلة الأولى عند فورستمان) ، وهو ما يحرص عليه دائماً رأس المال الأوربى الغربى حالة دخوله إلى الدول المتخلفة " أن ينشر نمط من الاستهلاك الأوربى الجديد " وهو ما حدث فى مصر فى المرحلتين التى تدفق إليها رأس المال بغزارة ، الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر (عهد الخديوى سعيد وإسماعيل) والثانية فى بداية الربع الأخير من القرن العشرين فى ظل سياسة الانفتاح

---

[1] أنظر فى استراتيجية صناعة التصدير فى العالم العربى المؤلف التالى :
- د. فتح الله ولعلو ، الاقتصاد العربى والمجموعة الأوربية ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨٢ ، ص.ص ٣٠٠ - ٣٠٣ .

من العالم الرأسمالي المتقدم .[1]

٤ - الاهتمام بصناعات التصدير والتي سوف تكون بطبيعة الحال استهلاكية ، إذ أنها تقع في المرحلة التالية لبناء رأس المال الاجتماعي وإرساء مشروعات الاستثمار المباشر الأجنبي ، وهي المرحلة الثالثة من النموذج حيث لم يصل المجتمع إلى بدء الاهتمام بالصناعات الإنتاجية التي تأتي في المرحلة السادسة . ويعني الاهتمام بصناعات التصدير رغم عدم تكامل الهيكل الصناعي بقطاعاته المختلفة تعميق الاعتماد على العالم الخارجي للحصول على أدوات الإنتاج بشكل حتمي ، ذلك أن لم يمتد الاعتماد الخارجي إلى الحصول على المواد الأولية وإلى تسويق المنتج في الخارج وهو ما يجعل مصير الصناعة ليس في يد الدولة الوطنية المنشأة للمشروعات التصديرية أو البلد المضيفة في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وهذه الصناعات قد يقال أنها قادرة على توفير قدر من العملات الأجنبية تحتاجه الدول التي تعاني من النقص فيها، إلا أن نجاح هذه الصناعات المؤدي إلى الحصول على العملات الأجنبية مرتبط بنجاحها في اقتحام السوق التنافسية العالمية وهو أمر بالغ الصعوبة للدول المتخلفة ، ليس من ناحية الكفاءة الإنتاجية الواجب الوصول إليها ، وهو أمر يمكن تحقيقه ، ولكنها مرتبطة بالدرجة الأولى بالعوامل الاحتكارية المسيطرة على السوق التنافسية العالمية ، وهو ما جعل هذه الصناعات لا تنجح إلا إذا كانت تحت ريادة وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات التي تقيم المشروع داخل المجتمع المتخلف والتي تتولى كافة عمليات الإنتاج والتسويق مثل كوريا وتايوان والإمارات العربية والبحرين . أما المجتمعات المتخلفة التي تحولت إلى هذه الصناعات بالاعتماد على قدراتها الذاتية وعلى رأسمالها المحلي مثل مصر في الستينات أو تونس والجزائر في السبعينات فإنها لم تحقق أي نجاح يذكر ، وأجبرت على بيع منتجاتها داخل السوق الوطنية ، وهو ما أدى إلى آثار وخيمة نتيجة فقدان ما كان متوقعاً من العملات الأجنبية نتيجة البيع في السوق الخارجية بالإضافة إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة

---

[1] د. سعيد الخضري ، "أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية" ، القاهرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية تجارة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٨٩ .

وخاصة أنها حتى المرحلة الأخيرة سوف تظل تابعة للعالم الخارجى فى استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا وأساليب الإنتاج ، وهو ما أثبته الواقع بالنسبة لكافة دول العالم المتخلف ، وحتى بالنسبة لأنجح البلدان المتخلفة التى سارت على هذا النمط من التنمية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة . فكما يقول البنك الدولى فى تقريره حيث وصل الدين المستحق للدفع عام ١٩٨٠ إلى ١٦٢٧٤ مليون دولار ، وهو يمثل ٢٨,٨٪ من الناتج القومى الإجمالى فى نفس العام ، هذا بالإضافة إلى العجز فى ميزان الحساب الجارى بلغ ٥٣٢٦ مليون دولار فى نفس العام . ونفس الحال بالنسبة لسنغافورة ، حيث بلغ الدين المستحق للدفع عام ١٩٨٠ ١٣٦٩ مليون دولار ، وهو يمثل ١٢,٨٪ من الناتج القومى المحلى ، بالإضافة إلى العجز فى ميزان الحساب الجارى الذى بلغ ١٥٧٧ مليون دولار فى نفس العام وذلك لن يكون غريباً إذا ما علمنا أن نسبة الأرباح المحولة للخارج لحساب الشركات متعدية الجنسيات داخل المجتمع الكورى وصلت إلى ٢١٪ من رأس المال المستثمر .[1]

---

[1] انتهى نمط التنمية بالتركيز على صناعات التصدير إلى الفشل الذريع فى دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين . . الخ إلى جانب بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب ، وكذلك فشل بعض صناعات التصدير فى كل من مصر والإمارات العربية والبحرين ( صناعة بتروكيماويات ) ، وغيرهم من دول العالم ، وهو ما أدى إلى تراخى الطلب على آلات وصناعات التصدير المستوردة من العالم الرأسمالى المتقدم . مما حدا بالشركات متعدية الجنسيات بقيادة البنك الدولى إلى القيام بدعاية صاخبة لنمط التصنيع الذى تم فى كوريا وسنغافورة وتايوان مركزا جل اهتمامه بالأكثر على كوريا الجنوبية لإعادة الثقة فى هذا النمط من التصنيع الذى يقدم مصالح الشركات متعدية الجنسيات قبل المصالح الوطنية للدول المضيفة لها. وإذا ما بحثنا أثر هذا النمط من التصنيع على تحويل الموارد إلى الخارج بمقارنتها بالموارد الداخلة لتبين لنا أن كوريا الجنوبية إنما تستنزف بانتظام من خلال تحويل الموارد تنطم إلى الخارج من خلال فوائد الديون وأرباح الاستثمارات الأجنبية وما يبقى للمجتمع الكورى لا يساوى الاستنزاف فى الموارد الطبيعية والموارد البشرية. ويمكن عقد مقارنة بين الاقتصاد الكورى الجنوبى المستنزف من خلال فوائد الديون وتحويلات الأرباح والاقتصاد الكورى الشمالى الذى يتبع أسلوب تنموى مختلف يقوم على تكامل القطاعات الاقتصادية وإشباع حاجات المجتمع أولا ، أى يقوم على استراتيجية الاعتماد على الذات

(=)

الاقتصادى . وهو ما أدى إلى آثار وخيمة تحققت فى كل من الحقبتين ، وهى انهيار الادخار المحلى والإقبال على الاستهلاك الأجنبى بما يعطل الصناعات الوطنية ويعمق من زيادة المديونية بشكل خطير انتهى إلى التدخل الأجنبى فى تسيير المجتمع فى كافة المجالات وليس فى المجال الاقتصادى فقط ، وهو ما قاومه المجتمع المصرى وقياداته الوطنية فى المرحلة الأولى مما أدى إلى كارثة الاحتلال البريطانى الكولونيالى عام ١٨٨٢ [١] ، وكذلك ما انتهى إليه نشر نمط الاستهلاك الأوربى الغربى مع دخول رأس المال الأوربى الغربى والأمريكى من تدخل الدائنين فى السيطرة على توجهات المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً فى فترة الانفتاح الاقتصادى وخاصة أقوى الدائنين الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى[٢] .

٢ - افتقاد الاهتمام بالبعد القومى لإشباع حاجات المجتمع وانعكاس هذا البعد فى كلا النموذجين المقترحين للتنمية ، فنجد الاهتمام بتصدير المواد الأولية بوضوح وهو ما يفرض نمط الزراعة التصديرية بما يؤدى إليه هذا النمط من آثار بالغة السوء وصلت إلى حد تجويع الشعوب الذى اتبعته رغم أنها شعوب زراعية وإلى تقويض جهود التنمية تماماً . وهو ما أشرنا إليه بالتفصيل سابقاً فى مناقشتنا لدور الفكر التنموى الغربى فى تشويه قطاع الزراعة فى العالم المتخلفة .

٣ - يركز النموذج على قدرة المجتمع المتخلف على تصدير رأس المال إلى الخارج وإلى قدرته على موازنة ميزان مدفوعاته ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق فى تنمية تعتمد حتى لآخر مراحلها على استيراد رأس المال الأجنبى وعلى استثماراته المباشر

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، الفصال الحادى عشر - مأساة الديون ، ص.ص ٢٥ - ٧٧ .

- دافيد لاند ، بنوك وباشوات ، ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

(٢) أنظر فى إيضاح هذه السيطرة المؤلف التالى :

- د. عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢، نموذج التنمية التابعة فى التطبيق أو لعبة صندوق النقد والبنك الدولى ، ص.ص ٢٣٠ - ٣٥٩ .

الدول الست السابقة من الدين العربي الخارجي يعادل ٨٨٪ من حجم الدين الكلي البالغ ٦٥,٥ بليون دولار عام ١٩٨٥ .[١]

٤ – من أخطر القضايا التي يجب بحثها جيداً عند إرساء أي نمط للتصنيع مقدار الفائض الاقتصادي المتحقق وهل يبقى هذا الفائض داخل المجتمع أم يتسرب بعضه إلى الخارج ، وما مقدار هذا التسرب ، وإلى أي الطبقات الاجتماعية سوف يؤول الباقي منه ، وهل سوف يتبدد في الاستهلاك كاملاً أم سوف يبقى منه جزء للتراكم . وهذه القضايا لا يمكن حسمها إلا من خلال الحساب الاقتصادي الدقيق الذي يتناول المقارنة بين حجم الفائض الاقتصادي المتحقق باستخدام رأس المال الأجنبي بنسبة ١٠٠٪ (الاستثمار المباشر) أو بنسبة أقل (المشاركة بين رأس المال الوطني والأجنبي) ، وبين ذلك الحجم من الفائض المتحقق باستخدام رأس المال الوطني فقط، مع الأخذ في الاعتبار البعد الزمني الأطول الذي قد يستغرق لاستكمال تلك المشروعات الممكن إنشاؤها . فقد نجد أنه من الأفضل أن يكون البعد الزمني لاستكمال البناء الصناعي أطول وذلك نتيجة للاعتماد على رأس المال الوطني فقط في إنشاء مشروعات أخرى جديده ، بدلاً من الإسراع في بناء عدد أكبر من المشروعات بالاعتماد على رأس المال الأجنبي الذي يسحب الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي إلى الخارج ، وفي الحالة الأخيرة فإن سرعة بناء المشروعات الصناعية يكون على حساب تبديد جزء معين من الفائض الاقتصادي إلى الخارج والذي قد يعجز المجتمع عن تكوين رأس مال يحل محل هذه المشروعات في الفترة اللاحقة التي تحتاج بعدها إلى التجديد بسبب التغير التكنولوجي أو التقادم ، وهو ما يجعل المجتمع يرتكن مرة أخرى إلى رأس المال الأجنبي في دوره لا تنتهي ، وهذه

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، تحرير صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٨٧ ، ص. ١٨٣ .

أنظر في الموقف العربي من الديون الخارجية المؤلف التالي :

– د. سعيد الخضيري ، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٩ – ٤٦ .

وهكذا فإن تضاعف معدل الاستدانة وتضاعف معدل الاستنزاف من خلال فوائد القروض وتحويلات أرباح الشركات متعدية الجنسيات العاملة فى الاستثمارات المباشرة فى العالم المتخلف إنما يتناسب طردياً مع الإقبال على اختيار نمط إحلال الواردات وصناعات التصدير فى تصنيع العالم المتخلف . وهكذا شهدت دول المغرب وتونس ومصر ، والأردن وسوريا والجزائر المطبقين لكلا النمطين السابقين أكبر حجم من المديونية بالنسبة لباقى دول العالم العربى التى لم يعزف عنها هذا التصنيع ، فنصيب

---

(=) والاعتماد على التخطيط الشامل . فنصيب الصناعة فى الدولتين بلغ ٣٠٪ من الناتج القومى وهو ما يعكس الدرجة المرحلة فى الاهتمام بالتصنيع ، أما بالنسبة للرقم القياسى لإنتاج الغذاء فلقد ارتفع الرقم القياسى لإنتاج الغذاء فى كوريا الشمالية ٣٢٪ مقابل ٢٥٪ فى الجنوبية خلال السبعينات وهكذا لم تزد واردات كوريا الشمالية من الحبوب عن ٥٨٥ ألف طن ، بينما استوردت كوريا الجنوبية ٥٠٣٨ ألف طن عام ١٩٨٢. ومتوسط دخل الفرد فى الشمال وصل إلى ١٦٥٠ دولار عام ١٩٨٢ فى مقابل ١٩١٠ دولار فى الجنوب أى بفارق ٢٦٠ دولار فى السنة. وفى قطاع الخدمات بلغ نصيب الخدمات ١٨٪ فى الشمال بينما هو فى الجنوب ٣٨٪ . وهذه المقارنة ليس من الضرورى أن تكون فى صالح الجنوب لما هو معروف عن الطابع الطفيلى لكثير من الخدمات فى المجتمع الرأسمالى – ويكفى النظر إلى أرباح البنوك والخدمات المالية – والذى يعكسه تركز السكان فى العاصمة سيول فى الجنوب (حيث يسكنها ثلث سكان القطر) الأمر الذى لا مثيل له فى الشمال حيث يتوزع السكان بشكل اكثر اتزانا .

- K.S. Kim and M. Roemer, Growth and Structural Transformation, Studies in the Modernization of the Republic of Korea, 1945 - 1975, Cmbridge, Mass., Harvard Univ., Press, 1979, pp. 30 - 55.
- Bohn Young Koo, "Role of Foreign Direct Investment in Recent Rorean Economic Growth", Working Papper No:. 8104, Seoul, Korea Development Institute, 1982.
- د. هبه حنلوسه ، إدارة التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية ، بحوث ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص.ص ٣٦٥ – ٣٩٧ ، وكذلك تعليق الدكتور رمزى زكى ص. ٤٠٨ ، وتعليق الدكتور سمير أمين ص.ص ٤٠٣ – ٤٠٦ .
- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٢ ، مطبعة أكسفورد ، الطبعة العربية ، ص. ١٢٥، ١٣٥ ، ١٣٩ .
- د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ، ص.ص ١٢١ – ١٢٩ .

العمل باستخدام نوع معين من التكنولوجيا يمثل الفائض الاقتصادى المتوقع والذى يمكن توزيعه لحساب العمل أو لحساب رأس المال أو لحساب التراكم ، وهو ما يعطى للشكل التنظيمى للمشروعات الأثر والقوة الحاسمة للتوزيع وخاصة فى دفع الفائض إلى التراكم .

وهكذا نجد أن الفكر التنموى الغربى هو المسئول عن نمط التصنيع المشوه وغير المتكامل الذى تم بناؤه فى العالم المتخلف ، والذى لابد أن تفرز طبيعة تكوينه على هذا النحو تبعيته للعالم الخارجى منذ الوهلة الأولى لإنشائه . وهو ما أدى إلى نتائج سلبية مازالت تعانى منه الدول التى اتبعته حتى الآن ، ويمكن مناقشة الآثار والنتائج السلبية لهذا النمط من التصنيع ذو الأولوية للصناعات الاستهلاكية تبعاً لتوجهاته إلى إحلال الواردات أو إلى صناعات الصادرات وذلك فى الفصل التالى .

الحالة الأخيرة هي الحالة التى سادت الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف . وإذا أخذنا فى اعتبارنا عند اجراء الحساب الاقتصادى السابق الآثار السيئة الأخرى التى تصاحب توافد رأس المال الأجنبى من خلق أنماط استهلاكية جديده قادرة على تبديد الجزء الباقى داخل المجتمع من الفائض بالإضافة إلى ما سبق تحويله إلى الخارج منه ، فإننا نجد أن البعد الزمنى الأطول لبناء الصناعات بالاعتماد على القدرات الذاتية واستبعاد رأس المال الأجنبى أفضل محافظة على الموارد من التبديد إلى الخارج [1] . وفى إطار ذلك الحساب الاقتصادى يقتضى الأمر الأخذ فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا المختارة على مستوى الاقتصاد القومى ككل أو على مستوى القطاعات الاقتصادية واختيار معامل الكثافة الرأسمالية علـى مستوى الاقتصاد القومى، واختيار تلك التوليفة من الفنون الإنتاجية على مستوى القطاعات والتى يمكن أن يحقق أى منهما أقصى فائض ممكن مع الأخذ فى الاعتبار حجم العمالة المتاحة ورأس المال المحلى المتوافر ( أى اختيار الكثافة الرأسمالية التى تضمن تشغيل الموارد المحلية من رأس المال والعمل وتحقيق أقصى معدل للفائض الاقتصادى) بالإضافة إلى ملائمة الموارد الطبيعية لعمليات الإنتاج [2]. وتحديد الاختيار التكنولوجى إنما يتضمن بطبيعته توزيع الدخول ومن ثم توزيع الفائض الاقتصادى .

وإذ أن هذا الاختيار يتم فى إطار مستوى من الأجور ومستوى من إنتاجية العمل باستخدام تكنولوجيا معينة ، ومن ثم فإن الفرق بين مستوى الأجور ومستوى إنتاجية

---

[1] أنظر فى أسلوب حساب التكاليف الاستمارية على مستوى الاقتصاد القومى مع الأخذ فى الاعتبار للمستوى التكنولوجى الواجب الأخذ به المؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، الفن الإنتاجى وأثره على كفاءة الاستمار فى الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص.ص ٤٣٥ - ٤٥١ .

[2] أنظر فى كيفية تحديد المستوى التكنولوجى على مستوى الاقتصاد القومى (المعامل القومى للكثافة الرأسمالية) بما يسمح باستغلال كافة رأس المال الوطنى والعمالة الكاملة ، المرجع السابق ، ص.ص ٩٣ - ١١٦ .

وكذلك فى تحديد التكنولوجيا على مستوى القطاعات الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص.ص ١١٧ - ١٢٧ .

الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتليفزيون والأدوات المنزلية ....الخ . وهذه الصناعات إنما تعتمد على استيراد مكوناتها من السلع التى يتم تركيبها داخل المجتمع المحلى بأسلوب وطريقة الإنتاج السائدة فى المجتمعات الخارجية وكأنما هى خطوط إنتاج للصناعات الأصلية داخل الدولة المحلية ، وهذا الأسلوب إنما يعوق نمو إنتاجية العمل بالإضافة إلى مثالب أخرى سوف نناقشها حالاً فى مواقعها من الدراسة . ذلك أن دور العمالة على كافة مستوياتها سوف يكون فى إطار النقل الميكانيكى دون الأعمال العقلى سواء بالنسبة للعمالة التى تعمل على خطوط الإنتاج فى التركيب أو على المستوى الأعلى مثل التصميم الهندسى والميكانيكى . وهو ما يجمد القدرات العقلية الإبتكارية ويكون العقلية التابعة التى تنتظر أن تقاد وتملى عليها التطورات التكنولوجية فى تقدمها والتى تأتيها من الخارج . ولعل ذلك هو ما يفسر إلى جانب عوامل أخرى أهمها نظام التعليم ، ذلك الجمود التكنولوجى فى العالم المتخلف الذى أقام بناء صناعياً يعتمد على هذا النوع من الصناعات ، هذا بالإضافة إلى التحيز للفنون الإنتاجية الواردة من الخارج دون الوعى بمدى تناسبها فى ظروف المجتمع المحلى واستخدامها للموارد المحلية كما لو كانت مكثفة لاستخدام رأس المال رغم ندرته مع وفرة العمالة أو العكس ، مما يفاقم المشاكل القومية فى الدول المتخلفة مثل تزايد معدل البطالة وتراكم العجز فى ميزان المدفوعات والمساهمة فى زيادة الاستدانة نتيجة استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال فى مجتمع وفير السكان مع ندرة رأس المال الوطنى . وإلى جانب تكوين العقلية التكنولوجية التابعة فإن هذه الصناعات بما تتبعه من أسلوب الاعتماد الكلى على التكنولوجيا المستوردة تماماً فى شكل خطوط إنتاج إنما يخلق حالة الانبهار بالتكنولوجيا المستوردة سواء عند العمالة بسيطة ومتوسطة الثقافة أو حتى عالية الثقافة من المهندسين والفنيين مما يخلق حالة من الإحباط وعدم الثقة بالنفس ، ومن ثم التسليم بالعجز عن ملاحقة هذا التطور بل والعجز عن إمكانية الدخول إلى هذا المجال نهائياً . وهى الحالة التى تنتهى إلى التسليم بالتبعية الكاملة فى المجال التكنولوجى والإنتاجى والتى ينتقل أثرها إلى كافة مجالات الحياة من إنتاج واستهلاك ، ومن فكر وثقافة ، ومن تعليم وبحث علمى لتصبح السمة العامة للإرادة القومية هما التسليم بالتبعية كاملة وتفضيل كل ما هو أجنبى على كل ما هو محلى .

# الفصل الثانى عشر

# نتائج وآثار سيادة نمط التصنيع الاستهلاكى تبعاً لإحلال الواردات

## (أ) إضعاف الكفاءة الإنتاجية :

من المسلم به أن صناعات إحلال الواردات إنما تعتمد أساساً على استخدام التعريفة الجمركية بالإضافة إلى نظم التقيد الكمى للواردات مثل نظام الحصص وتصاريح الاستيراد هذا بالإضافة إلى تحديد سعر صرف للعملة المحلية يجعل قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة للعملات الأجنبية فى غالبية الأحوال ، وهو ما يحتم أيضاً تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الإنتاجية والوسيطة التى يحتاجها إنتاج السلع الاستهلاكية التى تستورد من العالم الخارجى . وهو ما يؤدى أولاً إلى تقليل نسبة الموارد المحلية المستخدمة فى إنتاج هذه الصناعات التى تحل محلها الموارد المستوردة من الخارج ، كما يؤدى إلى تخفيض نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلى فى هذه الصناعة ، ذلك إذا ما أخذنا فى اعتبارنا الانخفاض المتزايد لمعدل التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج . وهو ما أثبته سوليكو وستيرن فى دراستهما على الصناعة الباكستانية إذ قاما بطرح صافى الإعانة المقدمة إلى الصناعات الاستهلاكية المحلية لإحلال الواردات والتى تتمثل فى الإعفاءات الجمركية الممنوحة لمستلزمات إنتاجها من القيمة المضافة لكل صناعة وانتهيا إلى أن المساهمة الاجتماعية لهذه الصناعات (القيمة المضافة الاجتماعية) ضعيفة وإلى أن هيكل الاستثمار السائد المتحيز تحيزاً شديداً للصناعات الاستهلاكية يحمل الاقتصاد القومى فقداً وضياعاً فى الموارد من وجهة النظر الاجتماعية .[1]

وصناعات إحلال الواردات تقوم أغلبها على التجميع وبصفة خاصة فى السلع

---

[1] - Saliko R. & J. Stern, "Tariff Protection, Impor - Substitution and Industrial Efficiency", Pakistan Development Review, Vol. V, No. 2, Summer 1965, pp. 108 - 111.

السابقة (٣,٥٪) . وكذلك يعزى هذه الزيادة في إنتاجية العمل إلى حداثة المعدات الصناعية والصناعات كثيفة رأس المال بما تحتوى عليه من تقنية عالية ، وهو ما يعنى أن لا يكون هناك دور لليد العاملة فى زيادة الإنتاج فى هذه الفترة .[١]

ومع ذلك فأن متابعة متوسط إنتاجية العمل فى بعض الدول العربية التى اشتهرت بإرساء قطاع صناعى منذ بداية عقد التنمية الأول وما قبله نجد تفاوتاً كبيراً فى متوسط إنتاجية العمل فى كل منها . فبالنسبة لمجموعة الدول العربية البترولية وغير البترولية التى ضمت سوريا وتونس ومصر (حسب تقسيم التقرير العربى الموحد فى هذا الموضوع) يتفاوت معدل متوسط إنتاجية العمل خلال نفس الفترة السابقة (٨١-١٩٨٦ ، فنجد هذا المعدل السنوى يصل فى الإمارات إلى ١,٢٪ ، وفى تونس ، إلى ٠,٧٪ ، وفى السعودية إلى معدل سلبى هو - ٢,٢٪ ، ويصل إلى ١٢,٣٪ فى الجزائر ، وفى مصر ٢٧,٣٪ ، وفى عمان إلى ٧٢,٦٪ . ويرجع ارتفاع معدل نمو إنتاجية العمل إلى المساهمة الجديدة لقطاع البترول حيث وصلت مساهمة قطاع الصناعات الإستراتيجية وأهمها البترول إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٨٥ من الناتج المحلى الإجمالى [٢] . أما بالنسبة لعمان فأن ارتفاع متوسط إنتاجية العمل فى نفس الفترة إنما يرجع إلى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بالتخطيط لبناء الصناعة لأول مرة فى تاريخ عمان فى بداية الثمانينات ، وهو ما يحتم أن يكون المعدل مرتفع للغاية تبعاً لمعدل إرساء الصناعات الجديدة المتتالية وبمقارنة هذا المعدل فى السنوات السابقة على التصنيع والذى قد يصل فيها إلى الصفر .

أما بالنسبة للدول العربية غير البترولية فأن المتوسط السنوى لمعدل إنتاجية العمل أصبح سلبياً خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٦ ، وصل إلى -١,٩٪ فى الأردن ، وإلى -٥,١٪ فى السودان ، -٢,١٪ فى المغرب [٣] ، وإذا أخذنا فى الاعتبار معدل التضخم الذى وصل فى المتوسط على مستوى العالم العربى إلى ١٧٦,٣٩٪ عام ١٩٨٥ عما كان

---

[١] التقرير العربى الموحد ، عام ١٩٨٧ ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٦١ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٢٥٥ .

[٣] المرجع السابق ، ص. ٢٩١ .

إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من التطور التكنولوجى العالمى ولكن بالشكل الذى يتم فى إطار التناسب مع ظروف المجتمع وبالسيطرة على الفنون الإنتاجية الخارجية تكنولوجياً والتحول إلى إنتاجها مرحلياً . وكذلك فإنه بالنسبة للصناعات التى تم إرساؤها فعلاً فى العالم الثالث لتحل منتجاتها محل الواردات فإنه لابد أن ترتفع نسبة المكون المحلى فى مستلزمات إنتاجها تدريجياً إلى أن تصل هذه النسبة إلى كامل مكونات إنتاج هذه السلعة ، إذا كان ذلك ممكناً ، وما لم تمنع ظروف توافر الموارد المحلية من الوصول إلى هذا الكمال . وهو الأمر الذى يفتح العقول لاستيعاب التكنولوجيا المستوردة إنتاجاً وليس تشغيلاً فقط وهو ما يسقط الهيبة التكنولوجية الأجنبية ويفتح الباب للعقول الوطنية فى التحول إلى المساهمة فى التقدم التكنولوجى والتحديث الآلى فى إطار الموارد المتاحة محلياً، أى ما يفتح الباب لوجود التكنولوجيا القومية . وهذا المسار سوف يؤدى بطبيعته إلى تعديل الهيكل الإنتاجى الصناعى لإيجاد تلك الصناعات الاخرى سواء من الأمام أو من الخلف لتذوب صناعات إحلال الواردات الاستهلاكية داخل الهيكل الصناعى المتكامل الذى يقوم بتغذيتها من الخلف بكل ما تحتاجه . وبذلك تنفصل هذه الصناعات عن العالم الخارجى التى كانت مرتبطة به ، وهو مالا يمكن أن يتم إلا ابتداء من منح الصناعات الثقيلة (الإنتاجية) والوسيطة أولوية تتناسب مع ظروف هذا التحول .

أما فى ظل الظروف السائدة لسيادة نمط التصنيع الاستهلاكى ذو الأولوية لصناعات إحلال الواردات فأن معدل إنتاجية العمل سوف يظل فى حالة من الجمود لا يحركه ألا إستيراد آلات أكثر حداثة وأكثر تقدماً من العالم الخارجى ، وهى بطبيعة إنتاجها فى العالم الأكثر تقدماً لابد أن تكون أكثر كثافة رأسمالية وأعقد تكنولوجياً بما لا يتناسب مع ظروف العالم المتخلف من حيث التكاليف ومن حيث التوافق مع طبيعة ونوعية الموارد فى الدول المتخلفة وخاصة توافر قوة العمل ، وهذا ما تؤكده مؤشرات متوسط إنتاجية العمل الصناعى فى العالم العربى ، حيث أرتفع من ٢٣٨٤ دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٨٠٣ دولار عام ١٩٨٦ أى بمعدل نمو متوسط قدره ٣,٥ ، ولكن التقرير العربى الموحد لا يعزى هذه الزيادة إلى نمو حقيقى فى إنتاجية العمل ، وذلك لأن قيمة الإنتاج الصناعى تقدر بالأسعار الجارية مما يعكس الآثار التضخمية لارتفاع الأسعار وليس زيادة إنتاج حقيقية ، وخاصة إذا كان معدل التضخم يصل إلى أضعاف معدل نمو إنتاجية العمل

فأن الأمر يعنى تحيزاً للصناعات الاستهلاكية بحيث نجد معدل الأرباح فى الصناعات الاستهلاكية المحمية عال جداً بالنسبة لأرباح الصناعات الإنتاجية والوسيطة التى لا تتوفر لها الحماية ، وهو ما يدفع بالاستثمارات والموارد إلى الصناعات الاستهلاكية لارتفاع ربحيتها دون الصناعات الإنتاجية والوسيطة . وكذلك فأنه نظراً لأن غالبية الدول المتخلفة التى تتجه إلى التصنيع تعمد إلى رفع قيمة صرف عملاتها بالنسبة للعملات الأجنبية لتشجيع الاستثمار المحلى للتوجه إلى الصناعة إذ أن ذلك يؤدى إلى تخفيض قيمة الواردات من السلع الاستثمارية المستوردة من الخارج ، فأن ذلك يعنى فى نفس الوقت مزيد من دفع هذه الاستثمارات إلى الصناعات الاستهلاكية التى تحل محل الواردات ، لأن أثمان السلع الاستثمارية المستوردة سوف يكون أقل من أن تستطيع أى صناعة محلية أن تنتجها على أساسه وخاصة فى بداية عهدها للإنتاج ، وطالما ظلت واردات السلع الإنتاجية والوسيطة بلا حماية جمركية وكذلك ظل سعر صرف العملة المحلية مقوماً بأكثر من قيمته فأن المجتمع سوف يظل حبيس الصناعات الاستهلاكية . إلا أن البعض يتصور أن المجتمع سوف ينتقل إلى الصناعات الأخرى الإنتاجية والوسيطة بعد أن يصل إلى أخر مدى للصناعة الاستهلاكية ، ذلك أن الاستثمار سوف ينتقل من صناعة استهلاكية تمت حمايتها إلى الصناعة الأخرى التى تستجد حمايتها حتى لا يبقى هناك سلعة استهلاكية يمكن استيرادها من الخارج ، فلا يجد مجالاً للاستثمار إلا فى الصناعات الإنتاجية والوسيطة (يلاحظ فى هذه الفكرة سيادة وسيطرة فكرة نمط التصنيع مدفوع الطلب المكتسبة من نمط التنمية الصناعية الغربية) . إلا أن الواقع غير ذلك تماماً فكلما زادت الصناعات الاستهلاكية التى تحل محل الواردات فى العالم الثالث كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق على هذه السلعة ، ثم السلعة التالية والأخرى بالشكل الذى يبدد الدخول المحدود فى العالم المتخلف ويسوق المستهلك إلى تبنى النمط الأوروبى الغربى فى الاستهلاك مرحلة بعد أخرى حتى يصبح اقتناء السلع الاستهلاكية الجديدة وخاصة المعمر منها شغله الشاغل ومحدد لقيمته الاجتماعية ، ومن ثم فأن الاستثمار لا يستطيع التحول عن الصناعات الاستهلاكية الذى لا يكاد يكفى لتجديدها لتستمر ، ومن ثم لا يمكنه التحول إلى الصناعات الإنتاجية والوسيطة ويظل حبيس مصيدة الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات لا يخرج منها .

عليه عام ١٩٨٠ فأن ذلك يعطينا فكرة ليس عن جمود إنتاجية العمل فى العالم العربى وإنما عن تراجعها [١] .

وفى إطار الحماية التى تتوافر لصناعة إحلال الواردات فأن الإقبال على رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات لن يكون ملحاً وسوف ينتقل الإلحاح على رفع الضرائب الجمركية على السلع الأجنبية المشابهة وخاصة فى حالة ارتفاع أثمان السلع المحلية المنتجة تبعاً لسيادة التضخم أو سيادة ارتفاع النفقات لانخفاض كفاءة المشروعات المحلية المنتجة ، وهو ما يجعل التشغيل على أساس الكفاءة المنخفضة هو السمة العامة لهذه المشروعات . ولذلك نجد أن التعريفة الجمركية والفعلية التى وصلت فى باكستان إلى ٩٩٠٠٪ على الحرير وإلى ٨٤٨٠٪ على الروائح العطرية ، وإلى ٢٣٢٠٪ على اللمبات الكهربائية فى البرازيل .[٢]

هذا بالإضافة إلى أن سعر صرف العملة المحلية المغالى فيه يؤدى إلى إعاقة تصدير منتجات السلع الوطنية وخاصة السلع الصناعية ، إذ يجعل ثمن الصادرات الوطنية أعلى بالنسبة لأثمان السلع فى العالم الخارجى التى تقيم عملاته بأقل من حقيقتها بالنسبة للعملة الوطنية . كما أن المغالاة فى قيمة العملة الوطنية يظهر المنتجات الأجنبية منخفضة الثمن بالنسبة للمنتجات المحلية وبالتالى يظهر المنتج الأجنبى وكأنما يعمل بكفاءة أعلى من كفاءته الحقيقية ، وكذلك يظهر المنتج الوطنى كأنما يعمل بكفاءة أقل نظراً لارتفاع ثمن منتجاته مقيمة بالعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية .

## (ب) التحيز ضد الصناعات الثقيلة :

فى إطار فرض الحماية الجمركية للصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات بفرض القيود الكمية على الاستيراد بالإضافة إلى التعريفة الجمركية العالية مع تخفيضها بالنسبة للسلع الوسيطة والثقيلة من الآلات ومعدات إلى درجة الإعفاء فى بعض الحالات ،

---

(١) المرجع السابق ، ص. ٢٦٠ .

(٢) د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٥٦ .

- I. Little, T. Scitowisky, M. Scott, Industry and Trade in Some Developing Countries, Oxford University Press, London, 1970, pp. 40 - 42.

يستطع أن يرسى عدالة توزيع الدخول بشكل حاسم كما أعلن ذلك كأحد أهداف التحول الاشتراكى ، وظل سوء توزيع الدخل مستمر . ولم يكن ذلك ممكناً فى ظل التوجه إلى التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بوفرة حيث وصل معدل الزيادة فى الإنتاج إلى ٤٠٠٪ عنه فى السنوات السابقة ، ومن ثم لابد أن يكون هناك من لديهم وفرة فى الدخول تسمح لهم باستهلاك هذه السلع ، رغم أن الغالبية الساحقة من السكان كانت تلهث وراء السلع الضرورية من قمح وذرة شامية وفول وشاى وزيوت نباتيه وكيروسين كانت تتزايد بمعدلات ضئيلة ١,٢ ٪ ، ٢,٥ ٪ ، ١٪ ، ١,٢٪ ، ٣,٠٪ و٢,٣٪ على التوالى (إذا أخذنا أرقام ٦٥ / ١٩٦٦ بالنسبة للاستهلاك الكلى من هذه السلع) .[١]

ويترتب على الحماية التى تتم لصناعات الاستهلاك لإحلال الوردات أن يتكون داخل المجتمع صناعات احتكارية تشكل كل واحدة منها احتكار وحيداً فى مجال إنتاج السلعة أو احتكار للقلة يتقسمون السوق ، سواء كان ذلك فى إطار المشروعات العامة المملوكة للدولة أو المشروعات المملوكة للقطاع الخاص ، وفى ظل هذا النوع من الاحتكار يضعف الحافز على رفع الكفاءة الإنتاجية أو التقدم التكنولوجى ، ولا تكون الأرباح العالية إلا نتاج احتكار السوق أو تقسيمه بين عدد من المحتكرين . ويصبح الشغل الشاغل للقوى المسيطرة على هذه الاحتكارات هو إبقاء الحال على ما هو عليه دون أى تغيير تحت دعوى الاستقرار الذى يمتد بنظام الحماية إلى عشرات السنين ، ويستوى فى ذلك أن تكون السيطرة للبرجوازية البيروقراطية فى القطاع العام أو للبرجوازية الصناعية فى القطاع الخاص ويكون منع المشروعات الأخرى من الدخول إلى مجال الإنتاج سواء المحلى منها أو الأجنبى ليس له مبرر إلا عدم تفتيت السوق ، وإبعاد كل منافسة تحطم الاحتكار وأن كان يتم الإعلان عن مبررات أخرى مختلفة أهمها المصلحة الوطنية ، وهى

---

[١] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٥٠٨ - ٥١٠ . نقلاً من :

- وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم المعالم الأساسية فى الخطة الخمسية الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ــــــــ ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ، سبتمبر ١٩٦٧ ، ص.ص ٨٠ - ٩٠ .

هذا بالإضافة إلى أن التحيز لصناعات الاستهلاك لإحلال الواردات تؤدى من ناحية أخرى إلى تحول معدل التبادل بين القطاعات الاقتصادية لحساب قطاع صناعة الاستهلاك وضد مصلحة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة . ففى ظل الارتفاع النسبى المستمر لأرباح الصناعات الاستهلاكية وارتفاع أثمان منتجاتها باستمرار نتيجة لتوجُه الطلب الاستهلاكى إليها بعد وقف الواردات ، بالإضافة إلى زيادة الطلب المستمر على منتجاتها نتيجة للظروف السلوكية للمستهلك فى العالم المتخلف وأهمها التقليد والمحاكاة فأن معدل التبادل بين السلع الاستهلاكية والسلع الأخرى وخاصة الزراعية سوف يختل لصالح الأولى مما يؤدى إلى انتقال الموارد من القطاعات غير المحمية إلى القطاع المتمتعة بالحماية - الصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات - وهو ما يحرم القطاعات غير المحمية وخاصة الزراعة من الموارد الاستثمارية والعمالة النشطة والخدمات الإنتاجية بما يؤدى إلى تخلف تلك القطاعات غير المحمية . ولعل ظاهرة تخلف قطاع الزراعى فى العالم الثالث خلال عقود التنمية الثلاثة المنصرمة - كما أوضحنا سابقاً- نتيجة الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية ومنحها الأولوية ليؤكد ما انتهينا إليه من حقائـق.

## (جـ) المساهمة فى سوء توزيع الدخول وسيادة الاحتكار وخلق فئات كمبرادورية:

فمن المعروف علمياً أن نمط وهيكل الإنتاج إنما يحدد نمط وهيكل التوزيع . وإرساء الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات إنما يرمى بطبيعته أنماط الاستهلاك الأوربية فى تغيرها وتقدمها السريع ، وهذه السلع تبعاً لأثمانها لا يمكن أن تتناسب مع متوسط دخول الأفراد فى كل دول العالم الثالث باستثناء الدول العربية البترولية - ومن ثم فأنه لابد أن يتسم نمط توزيع الدخل بالتفاوت وأن يبتعد كل البعد عن العدالة ، فتحصل فئات محدودة على دخول تساوى أضعاف أضعاف متوسط دخل الفرد . وهكذا توجد تلك الفئات التى تستطيع طلب منتجات السلع الاستهلاكية لإحلال الواردات فى تغيرها بسهولة ويسر وبصفة خاصة السلع الكمالية منها الأكثر حداثة والتى تمثل النمط الأوربى للاستهلاك فى تغيره المستمر . ولذلك فأن المجتمع المصرى نتيجة لتبنيه بناء صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات فى الخطة الخمسية ٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ وما قبلها لم

ليس فقط فى مجال استكمال البناء الصناعى والخروج من مصيدة الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات إلى بناء الصناعات الإنتاجية ، والوسيطة ولكن الفشل حتى فى إدارة تلك المشروعات بكفاءة حيث تنتشر الطاقات العاطلة بهذه المشروعات بالإضافة إلى تحقيق العديد منها لخسائر ، رغم احتكارها لسوق السلعة التى تقوم بإنتاجها وحماية الدولة لهذه المنتجات بالتعريفات الجمركية والأساليب الإدارية . ولا يعنى ذلك أن نمط الملكية العامة للمشروعات هو السبب ، ولكن المعنى بالسبب هو أسلوب الإدارة السابق عرضه ، ذلك أن المشروعات ذات الملكية العامة أدت دورها بكفاءة فى التنمية السريعة فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين ، بل وحتى فى الدول الرأسمالية الغربية حيث نجد المشروعات ذات الملكية العامة مازالت حتى الآن تؤدى دورها بكفاءة فى المحافظة على معدلات النمو فى هذه البلدان وفى معالجة مثالب المشروعات الحرة كاملة الحرية . وهكذا فأن القضية بالدرجة الأولى قضية اختيار نمط إدارة المشروعات ذات الملكية العامة التى تحقق أقصى كفاءة فى خدمة الاقتصاد الوطنى . وبهذه المناسبة يجب أن نشير إلى أتساع رقعة الشركات المملوكة ملكية عامة فى كل دول أوربا الغربية ، فعلى أساس نسبة حجم الاستثمارات العامة للدولة فى رأس المال الثابت الكلى نجد أن القطاع العام يحتل ٦٥٪ من حجم الاستثمارات فى النمسا ، ٥٥٪ فى فرنسا ، ٤٥٪ فى إيطاليا ، ٤٠٪ فى النرويج ، ٣٠٪ فى السويد ، ٢٥٪ فى إنجلترا ، ٢٠٪ فى ألمانيا الغربية .[١]

وكذلك نجد نفس الفشل يتكرر حتى فى مشروعات القطاع الخاص فى العالم المتخلف التى أقيمت لإنتاج سلع استهلاكية تحل محل الواردات ، ففى شيلى ترتب على الحماية التى منحت لصناعة السيارات أن دخلت إلى مجال هذه الصناعة حوالى عشرين مشروعاً بلغ إنتاجها فى عامى ٦٣ - ١٩٦٤ حوالى ٨٠٠٠ سيارة ، وهو مالا يمكن من الاستفادة من رأس المال الثابت الذى أستثمر فى هذه الصناعة ويشكل ضياعاً رهيباً يتحمله الاقتصاد الشيلى نتيجة الطاقات العاطلة فى هذه الصناعة والتى كان يمكن استغلالها فى مجالات أخرى للإنتاج هذا بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ، وهكذا فإن الفشل فى إدارة

---

(١) - R. Joseph Monsen & Kenneth D. Walters, Nationalized Companies : A Threat to American Business, Mc Graw - Hill, New York, 1983, pp. 16 - 21.

فى الواقع مقولة هلامية يصعب وضع مدلول محدد لها ، وأن كانت ذات هيبة لفظية تمنع من مناقشتها عقلياً لتحديد معنى واضح ودقيق لمفهومها ، أو تحديد معايير عملية لتحققها.

ويجب أن نلاحظ أن أسلوب الإدارة فى كلا النوعين من المشروعات – مشروعات الدولة ومشروعات القطاع الخاص لا يختلف كثيراً ، إذ أن الاختلاف يتحقق ابتداء من الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة . ما إذا كانت دولة فردية أم جماعية ، والجماعية هنا تعنى جماعية المنتجين الذين يساهمون فى اتخاذ كافة القرارات من أسفل إلى أعلى ، ومن يتولون إدارة الدولة ابتداء من مصالح الطبقات المنتجة ، أما إذا أستبعد المنتجين من المساهمة فى القرارات وحلت محلهم طبقة من البيروقراطية الحكومية فأنه لا يمكن القول بأن هناك مجتمعاً جماعياً ، بل هو مجتمع فردى رغم وجود المشروعات المملوكة للدولة واتساع رقعتها على الساحة الاقتصادية ، ذلك أن هذه المشروعات فى ظل اختفاء مساهمة المنتجين فى اتخاذ القرارات إنما تشكل نوعاً من رأسمالية الدولة ، التى يتحول فيها المديرين الحكوميين للمشروعات والسياسيين والفئات الاجتماعية المحيطة بهم إلى طبقة من البرجوازيين البيروقراطيين تحصل على كل دخلها فى شكل ريعى . ولذلك فأنه إذا كانت المشروعات الفردية تدار ابتداء من مبدأ الرشادة الفردية التى يحكمها مبدأ تحقيق أعلى أرباح ممكنة للمشروع ، فأن المشروعات التى تملكها الدولة تدار ابتداء من مبدأ الرشادة البيروقراطية وهى رشادة شبه سوقية يحكمها مبدأ احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الإنتاج ، تلك السيطرة التى تمكن طبقة البرجوازية البيروقراطية من اقتطاع جزء من الفائض الاقتصادى الذى تحققه هذه المشروعات لحسابها [١] . وهذا النمط من الإدارة للإنتاج الصناعى إنما يشمل الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف الذى يمكن تسميته بنمط الإدارة الخاص من خلال الدولة [٢] .

وهذا النمط من الإدارة الصناعية فى دول العالم المتخلف انتهى إلى الفشل الذريع

---

[١] د. سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٢٠٧ – ٢٠٩ .

[٢] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٤٦٤ – ٤٦٥ .

يهتـم ببنـاء الصناعـات الإنتاجيـة والوسيطة لتحل محـل الاسـتيراد السنوى مـن الأخـيرة
والنترى من الأولى ، وخاصة أن هذه التوجهات لن تتم إلا فى إطار إعادة النظر فى
أسلوب التنمية بالكامل وهو ما قد يحـدث تغييرات جذريـة ليس فى توجهـات قطاع
الصناعة فقط بل فى توجهات كـامل القطاعات الاقتصادية بما قد يضطر المجتمع إلى
تغيير كـامل توجهات التنمية ابتداء من فلسفة مختلفة قد تكون فى غير مصـالح هذه
الطبقـــات.

ويؤكد هذا الاتجاه أن المنتجين فى مجال صناعات إحلال الواردات الذين تعـودوا
على استخدام السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية من الخارج يقفون موقفاً عدائياً ضـد التحـول
عن نمط التصنيع السائد ، والذى تسوده صناعات إحلال الواردات أو صناعـات التصدير
التى تعتمد فى إنتاجها على السلع الوسيطة والإنتاجية المستوردة مـن الخـارج . ويقـاومون
التوجه إلى بناء صناعات لإنتاج هذه السلع محلياً . والسبب فى ذلك أن ارتفـاع التعريفة
الجمركية الممنوحة للصناعات الاستهلاكية والتخفيض الكبير حتى الصفر أحيانـاً للتعريفة
الجمركية على السلع الوسيطة والإنتاجية يجعل معدل الأرباح الذى تحققه صناعات إحـلال
الواردات الاستهلاكية ممثلاً فى الفرق بين مستوى التعريفتين ضخمـاً ، وكلمـا زاد الفرق
زاد معـدل الأربـاح والعكس ، أمـا إذا أنشئت صناعـات محليـة لإنتـاج السـلع الوسيطة
والإنتاجيـة فأنها لابـد أن تتمتـع بنفـس الحمايـة الجمركيـة التـى تتمتـع بهـا الصناعـات
الاستهلاكية ومن ثم فأن هذه المنتجات المحلية من السلع الوسيطة والإنتاجية محلية الصنـع
سوف تكون فى مستوى من الثمن أعلى من تكاليف استيرادها من الخارج - وخاصـة فـى
ظل رفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية المستخدمة فى الاستيراد - وهو مـا
يخفض معدل أرباح الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات فـى الدخل ، هذا بالإضافـة
إلى أنه ليس من المضمون أن تكون هذه المنتجات المحلية من السلع الوسيطة والإنتاجيـة
على نفس مستوى جودة المسـتورد منهـا ، وهـو مـا قد يؤدى إلـى زيـادة تكـاليف الإنتـاج
ونقصان جودة السلع الاستهلاكية المنتجة ، مما قد يخفـض مـن الطلب عليهـا وخاصـة إذا
بدأت أثمانها ترتفع كانعكاس لارتفاع التكاليف وهو ما لا يقبله المنتج فى مجال الصناعـات

الموارد والمشروعات يشمل أيضاً مشروعات القطاع الخاص التى تعمل فى مجال صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات فى العالم المتخلف . فكما يقول أستاذنا الدكتور عمرو محى الدين أن انخفاض الكفاءة الإنتاجية لإدارة المشروعات الصناعية لإحلال الواردات ليس سمة المشروعات المملوكة ملكية عامة والتى تديرها الحكومات فى العالم الثالث ، بل على العكس فالصناعات المملوكة ملكية خاصة وقامت على أساس إحلال الواردات فى ظل هيكل من الحماية يتشابه مع ما سبق إيضاحه تصل إلى نفس النتيجة . فليس انخفاض الكفاءة فى إدارة المشروعات سمة من سمات المشروعات العامة التى تسيرها الدولة [١] . ولعل نفس الظاهرة تتكرر فى مصر بالنسبة لشركات القطاع الخاص أو المشتركة مع رأس المال الأجنبى لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، وبصفة خاصة الثلاجات والسيارات ، وإلى جانب شركات القطاع العام المنتجة لنفس السلع ، حيث تتراكم أنواع متعددة من هذه السلع فى الأسواق بلا مشترى ، مما أضطر الدولة إلى إغلاق مجال استيراد هذه السلع إغلاقاً يصل إلى الكمال .

ومع وضوح تلك النتائج السلبية لنمط صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات فى كل دول العالم المتخلف ، إلا أنه مازال ثابتاً بلا انكماش ، بل أن مجريات الأمور توضح توسعه واستفحاله . والسبب فى ذلك أن هذا النمط من التصنيع يرتبط مع العالم الخارجى بعلاقات مستمرة للحصول على مستلزمات الإنتاج وكذلك للحصول على أساليب الإنتاج الجديدة (مثل خطوط إنتاج السيارات التى تتغير كل فترة لا تتجاوز خمس سنوات) وكذلك لتدريب العمالة فى هذا العالم الخارجى وهو ما يخلق مصالح متبادلة بين الفئات المسيطرة والمسيرة لهذه الصناعات والعالم الخارجى سواء كانت هذه الفئات تنتمى إلى البرجوازية البيروقراطية أو البرجوازية الصناعية مما يجعلها تعارض تماماً أى تغيير فى نمط التصنيع السائد إذا أن ذلك يهدد مصالحها المرتبطة بالعالم الخارجى كما لو أختير نمط من التصنيع يعتمد على الموارد المحلية أو يقوم على أولوية إشباع الحاجات الضرورية أو

---

[١] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٦٨ . وكذلك :

- L. Johnson, Problems of Import - Substitution : The Chilean Automobile Industry, Economic Development and Cultutal Change, January 1967, pp. 81 - 88.

مجالات إنتاجية أخرى إليها .

وفى الواقع أن الحالة الأخيرة لا يمكن تحقيقها ، ذلك أنه مجرد التوجه إلى إنتاج
السلعة محلياً يدفع إلى زيادة الطلب عليها عما كان عليه فى حالة استيرادها ، وهو ما يدفع
إلى زيادة الإنتاج بكميات متزايدة تنعكس بالعجز المستمر فى ميزان المدفوعات ، وهذه
الحالة واضحة فى صناعة السيارات . وهكذا تؤدى صناعة إحلال الواردات إلى زيادة
نسبة الواردات إلى الناتج القومى الإجمالى باستمرار ولا تعمل على تخفيضها ، وهكذا فإن
إحلال الواردات يؤدى إلى المزيد من الواردات وليس تخفيضها .

ومما يلائم العجز فى ميزان المدفوعات مبادءة الزيادة فى الطلب على السلع
الاستثمارية حالة طلبها لبناء المشروعات إلى حد الإسراف ، ويرجع ذلك إلى الإعفاءات
الجمركية لهذه النوعية من السلع بالإضافة إلى القيمة العالية المعطاة للعملة المحلية بالنسبة
للعملات الأجنبية (سعر الصرف) التى تجعل قيمة الواردات أقل من قيمتها الحقيقية مما
يشجع الطلب على السلع الاستثمارية بما يتجاوز الطاقة الإنتاجية المطلوبة لإنتاج سلع
استهلاكية تكفى لحجم الطلب الحالى منها ، وهو ما يضطر المنتجين إلى زيادة حجم
الإنتاج من السلع الاستهلاكية بما يتناسب مع الحجم المتزايد من السلع الإنتاجية التى تم
استيرادها ، سواء أملاً فى زيادة الطلب المحلى على هذه السلع ، أو أملاً فى تصديرها
للخارج ، وفى كل من الحالتين فإن الزيادة فى استيراد مستلزمات الإنتاج لابد متحقق
والعبء متزايد على ميزان المدفوعات . ولا يمكن أن يخفف هذا العجز نسبياً إلا فى حالة
نجاح تصدير السلعة الاستهلاكية إلى العالم الخارجى وهو شئ غير مضمون بالنسبة
لظروف المنافسة العالمية التى يضعف فيها موقف الدول المتخلفة لأسباب سوف نوضحها
حالاً .

### (هـ) سوء اختيار الفنون الإنتاجية وانتشار البطالة :

من الطبيعى أن يتم اختيار الفنون الإنتاجية للصناعات الاستهلاكية لإحلال
الواردات والتصدير من العالم الخارجى الأكثر تقدماً مادامت لا توجد أى صناعات إنتاجية

الاستهلاكية لإحلال الواردات .[1]

## ( د ) العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات :

رغم أن بناء صناعات إحلال الواردات قام على أساس أنها سوف توفر العملات الأجنبية التى تنفق على استيراد السلع كاملة الصنع ومن ثم نتجنب العجز فى ميزان المدفوعات ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، ولم يكن يتحقق لأن طريقة التفكير والحساب والتوقع كانت قاصرة ، فالنسبة للمشروع الذى سوف يقام لينتج سلعة تحل محل الواردات منها ، لا يجب النظر إلى الوفر الذى سوف يتحقق بإشباع الطلب محلياً من السلعة التى كانت تستورد (ثمن الاستيراد للسلعة) بالمقارنة بتكلفة استيراد المواد المكونة لها من الخارج فى حدود هذه الكمية فقط (حجم الطلب الحالى عليها) إذ أن هذا الحساب سوف يكون إيجابياً وفى مصلحة إقامة الصناعة لما يتحقق من وفر فعلاً . لكن الأمر يتعلق بالطاقة الإنتاجية المثلى للمشروع والتى تتجاوز حجم الكمية المستوردة قبل بناء المشروع ، وهكذا فأنه حتى يعمل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية ، بما يجعل النفقة المتوسطة عند أدنى حد ، لابد أن يكون حجم الإنتاج أكبر بكثير من كمية الطلب الحالى على السلعة ، وهو ما يجعل تكاليف استيراد حجم مستلزمات الإنتاج اللازمة لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج أكبر بكثير من تكاليف استيراد الكمية من السلعة كاملة الصنع المساوية للطلب الحالى قبل بدء بناء المشروع . وعلى ذلك فأن المجتمع يكون بين اتخاذ قرارين أحدهما أصعب من الأخر أما أن يعمل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية لتكون التكاليف عند حدها الأدنى بالاستفادة من وفورات الحجم وهو ما يكلف المجتمع زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، أو يقل حجم إنتاج المشروع إلى الكمية التى يحتاجها فقط وهى أقل من الكمية التى تصل بالمشروع إلى تحقيق طاقته الإنتاجية المثلى فترتفع التكاليف بما يسبب الضياع الاقتصادى للموارد ويعطل جزء من استثمارات المشروع ثم استثمارها فى هذه الحالة بدون داع رغم احتياج

---

(1)
- J. Little, T. Scitovisky, M. Scott, Op. Cit., pp. 66 - 67.
- H. J. Bruton, "Import Substitution Strategy of Economic Development, A Survey", Pakistan Development Review, Vol. X, Summer 1970, No. 2, pp. 126 - 127.

الحضاري ، وخاصة البدء في إنتاج السلع الإنتاجية الذي تسمح للقوى العاملة باكتساب خبرات تتراكم للسيطرة على إنتاج الفنون الإنتاجية وتحديدها وليس تشغيلها فقط كما هو في حالة استيرادها ومن ثم يتحقق للقوى العاملة على كافة مستوياتها الفنية القدرة على فهم مكونات الآلات والفنون الإنتاجية والقدرة على تجديدها وتطويرها محلياً ، وهو فهم يقلل من مشاكل نقص التشغيل والتعطل الجزئي أو الكلي للآلات بما يسمح بدوام استخدامها أطول فترة ممكنة بأقصى كفاءة ممكنة .

أما بالنسبة للمشكلة الثانية فإنه نظراً لأن الفنون الإنتاجية المختارة مكثفة المال موفرة للعمالة فأن معدل تشغيل العمالة يكون أقل ، بصرف النظر عن مشكلة توفير رأس المال في الدول التي تعاني من النقص فيه ولذلك فأن مشكلة البطالة تتفاقم مع اختيار هذه الفنون الإنتاجية ، ولم تستطع الدول التي اختارت هذا النمط أن تحل مشكلة البطالة ، إلا أن بعض الاقتصاديين يؤيد بشدة اختيار الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال ، على أساس أنها تحقق مزيدا من الفائض الاقتصادي الذي يتراكم ليعاد استثماره لتستوعب البطالة عند مستوى عال من الإنتاجية توفره الفنون الإنتاجية مكثفة رأس المال ولا تحققه الفنون الإنتاجية مكثفة العمل [1] ، وهذا التصور إنما يفترض التجرد من المشاكل السابق عرضها ومن ثم يفترض أن الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال سوف تحقق معدلاً أعلى من الفائض نظراً لإنتاجيتها العالية وهو مالا يتحقق في الدول المتخلفة نظراً للمشاكل السابق عرضها . بل أن الدراسات العلمية التي تمت على بعض الفنون الإنتاجية مختلفة الكثافة الرأسمالية أثبتت أن معدل الفائض الاقتصادي الذي تحققه الفنون الإنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية أعلى من المعدل الذي تحققه الفنون الإنتاجية عالية الكثافة الرأسمالية سواءً على المدى القصير أو المدى الطويل [2] ، ويجب أن نلاحظ أن معدل الفائض الاقتصادي المتحقق من أي فن إنتاجي إنما يعتمد على مستوى الأجور (الاستهلاك) ، فإذا كان مستوى الأجور

---

(1) - H. Galenson & Leibenstein, Investement Criteria, Productivity and Economic Development, Q.J.E., 1955, pp. 343 - 370.

(2) د. سعيد الخضري ، دور الاختيار التكنولوجي في حماية المستهلك ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٨ – ٢٠ .

في المجتمع ، وهذه الفنون الإنتاجية إنما هي نتاج المستوى التكنولوجي ، والحضاري الذي وصلت إليه هذه المجتمعات في تطورها والذي يحتم أن تكون هذه الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال غزيرة التكنولوجيا موفرة لعنصر العمل ، وهو ما لا يتناسب مع ظروف العالم الثالث من حيث المستوى الحضاري والتكنولوجي السائد من ناحية بالإضافة إلى عدم ملاءمته لوفرة العمل في الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة من ناحية أخرى ، ولعل ذلك يفرز بعض المشاكل أهمها مشكلة عدم القدرة على استيعاب هذه القوى الإنتاجية كاملة بما لها من آثار سلبية ، بالإضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع معدل نموها .

وبالنسبة للمشكلة الأولى فإنه نظراً لأن المستوى التكنولوجي بما يفرزه من فنون إنتاجية إنما هو نتاج المستوى الحضاري وليس العكس ، فأنه لا يمكن لمن هو على مستوى حضاري أقل أن يستوعب نتاج حضارة أعلى بسهولة ولذلك فأن الفنون الإنتاجية لا يمكن استيعابها بسرعة في المجتمعات المتخلفة ، ومن ثم تحتاج إلى وقت قد يطول أو يقصر حسب الفروق في المستوى الحضاري وحسب مدى انعكاس المستوى الحضاري كاملاً أو عند مستوى أقل في الفنون الإنتاجية . ومما لا شك فيه أنه خلال هذه الفترة سوف تعاني المشروعات من التعطل الجزئي أو الكلي للآلات ، وسواء مع اللجوء إلى المجتمعات التي قامت بتصديرها لحل مشاكل التعطل أو بالبحث عن حلول محلية عند مستويات أعلى من التعليم والخبرة مثل الجامعات ، فأنه في كل الأحوال يتحمل المجتمع تكاليف إضافة نتيجة هذا التعطل ، هذا إذا لم يحدث تعطل كامل يهدر قيمة الموارد المحلية التي خصصت لجلب هذه الآلة من الخارج [1] ، ولكن إذا اعتبرنا أن ذلك هو ثمن الارتفاع إلى مستوى حضاري أفضل ، فأن هذه التكاليف سوف تستمر وسوف تتزايد بتقدم الآلات والفنون الإنتاجية المستوردة عبر الزمن ما لم تسد الفجوة الحضارية بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، وسوف لا يمكن تلافي الضياع الناجم عن ذلك إلا بالاهتمام برفع المستوى

---

[1] يراجع في ذلك الدراسة العملية التي أجريت بمشاركة الباحث لربط الأجر بالإنتاج في شركة المدابغ النموذجية ، والتي سبقتها بتحديد أسباب التعطل للآلات بأساليب فنية أوضحت أهمية المستوى الحضاري للعمالة كسبب هام وراء التعطل . الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، الإدارة المركزية للتنظيم ، القاهرة ، ١٩٦٩ (غير منشورة) .

بين الأسعار النسبية للعمل ورأس المال نتيجة لسياسة الحكومة وبصفة خاصة سياسة سعر
الصرف السابقة (١) ، إلى جانب التسهيلات النقدية التي يمكن الحصول عليها من الجهاز
المصرفي بضمان تلك الآلات يشجع على استيرادها . هذا فضلاً على سيادة المفهوم
الفردي لأولوية الربح على أي اعتبار آخر يتسم بالقومية والشعور بالمسئولية الجماعية في
تحقيق مزيد من العمالة وتقليل البطالة ، وخاصة في ظل سيادة المفاهيم الأوربية التي تسلم
بأن هناك ارتباطا طردياً أكيداً بين زيادة الكثافة الرأسمالية للفنون الإنتاجية وزيادة معدل
الإنتاجية ، وهو ما أثبتت الدراسات العملية أنه ليس كذلك في كل الأحوال وخاصة في
الدول المتخلفة . ولعل عجز السلطات الاقتصادية في الدول المتخلفة عن اتخاذ موقف
محدد يقوم على الدراسة العلمية والقياس الاقتصادي لأفضل الفنون الإنتاجية الواجب
الالتزام بها والقادرة على معالجة مشاكل هذه الدول التابعة من الاختيار التكنولوجي سواء
الحالي أو المستقبلي مثل مشكلة البطالة ومعدل تكوين الفائض الاقتصادي ومعدل التطوير
التكنولوجي وأخيراً معدل النمو الأمثل إنما يجعل هذه الدول تفتقد السياسة الواعية للاختيار
التكنولوجي ليصبح هذا الاختيار نهباً للعشوائية والتخبط الذي ينتهي إلى التسليم بما يمكن
استيراده من فنون إنتاجية من العالم الخارجي ابتداء من إرادة هذا الأخير ، وبما يحقق
مصالحه بصرف النظر عن مصالح العالم المتخلف . ولقد بذلت الهند جهود لدعم تطوير
التكنولوجيا القومية ودفع المشروعات للإقبال على لاستخدامها حتى يتوسع عليها الطلب
ومن ثم يمكن تطويرها وذلك من خلال منح القروض للمشروعات المستخدمة لها ، إلا أن
هذه الإجراءات لم تكن كافية لدفع الطلب عليها ومن ثم لم تحقق تقدماً في هذا المجال
وخاصة بعد سيطرة رأس المال الأجنبي في المرحلة التالية للخطة الخمسية الأولى على
توجهات الاستثمار في الهند (٢) .

---

(١) د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٦٧ ، وكذلك :

- W.G. Tyler, Labour Absorption with Import Substitution Industrialisation, An Examination of Elasticities of Substitution in Barazilian Manufacturing, Oxford Economic Papers, 1972, pp. 90 - 103.

(٢) - V. Pavlov, V. Rastannikov, G. Shitokov, India Social and Economic Development (18th. - 20th. Centuries), Progress Buplishers, Moscow, pp. 220 - 230.

منخفضاً فأن الفنون الإنتاجية مكثفة العمل أو متوسطة الكثافة الرأسمالية - والتى عادة ما يمكن إنتاجها محلياً - تكون محققة لمعدل من الفائض الاقتصادى يسمح بالتراكم المؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية عبر الزمن ، أما إذا كان معدل الأجور عالياً فأن هذه الفنون قد لا تستطيع أن تعطى قدر من الفائض الاقتصادى يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية فى المرحلة التالية ، ومن ثم لابد من استخدام الفنون الأعلى كثافة رأسمالية . ومن حسن حظ الدول المتخلفة أن تنخفض فيها معدلات الأجور والاستهلاك بالقدر الذى يسمح باستخدام فنون إنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية مع ضمان تحقيق معدل معتبر من الفائض الاقتصادى بالإضافة إلى أن استخدام الفنون الإنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية فى الصناعات الاستهلاكية وزيادة الطلب عليها يمنحها الفرصة للتوسع لتكون الأساس الأول لبناء صناعات إنتاجية أكثر تطوراً عبر الزمن .

ومع ذلك فأن متابعة الحسابات التى قدمها أهم الاقتصاديين المتحيزين للفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وهما الاقتصاديان جالنسون وليبنشتين على بعد زمنى أطول (٢٥ عاماً) يثبت أن الفنون الإنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية تستطيع أن تقدم حجماً من فرص العمالة على المدى الطويل أكبر مما تقدمه الفنون كثيفة رأس المال فى الدول المتخلفة .[1]

ومما يعمق التوجه نحو الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال فى العالم المتخلف ويعمق بالتالى تزايد البطالة ليس فقط حتمية استيرادها من العالم المتقدم ، بل أن بعض الإجراءات التى تتخذها الدول المتخلفة ذاتها تؤدى إلى هذا التوجه ، ومثال ذلك رفع سعر صرف العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة للعملات الأجنبية بما يؤدى إلى اختلال العلاقة بين الأسعار النسبية لكل من رأس المال والعمل ، إذ يعنى ذلك منح إعانة لاستيراد الآلات والمعدات ويشجع على تفضيلها على العمل ، وهو ما أثبتته الدراسات التى أجريت حول أسباب ارتفاع الكثافة الرأسمالية للفنون الإنتاجية المستخدمة فى بعض الدول المتخلفة وعجزها عن استيعاب العمالة بمعدل أعلى إنما يعود إلى اختلال العلاقة

---

[1] د. سعيد الخضرى ، الفن الإنتاجى وأثره على كفاءة الاستثمار فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧٣ - ٧٦ .

كمحصلة لتلك الميكانزمات على مستوى كافة القطاعات فى أفضل الظروف .

إن الاستهلاك يتحدد كما هو معروف بالميل المتوسط للاستهلاك ومستوى الدخل، فإذا افترضنا ثبات الدخل فأن المحدد لحجم الاستهلاك سوف يكون هو الميل المتوسط للاستهلاك وهذا الميل للاستهلاك لابد أن يتأثر بتوافر السلع الاستهلاكية التى أصبحت تنتج محلياً فيزيد الميل المتوسط للاستهلاك وبالتالى ينخفض الميل للادخار ومن ثم يقل الادخار لحساب الاستهلاك . ويدفع إلى زيادة الاستهلاك من الإنتاج المحلى وقف أو تقييد الواردات ، ومن ثم ارتفاع أثمان السلع المستوردة أضعاف أثمان السلع المحلية المشابهة لها بفعل الحماية الجمركية ، وهو ما يحفز الأفراد الأقل دخلاً الذين كانوا محرومين من السلع المستوردة إلى اقتناء السلع المحلية المشابهة لها .

وكذلك فى حالة عدم وجود صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات والاقتصار على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج فقط فأن عدم توافر النقد الأجنبى لاستيراد أى سلعة إنما يخفض استهلاك هذه السلعة ، وإذا ما استمر عدم استيرادها فأن المستهلك أما أن يستغنى عنها وهو ما يساعد على الادخار أو يحل محلها سلعة أخرى محلية إذا وجدت. أما إذا كانت صناعة إحلال الواردات هى المنتجة لهذه السلعة فأن الأمر يختلف ، ولا يمكن أن يكون نقص النقد الأجنبى حائلاً لعدم استيراد السلعة كاملة الصنع ، ذلك أن عدم استيراد مستلزمات الإنتاج يعنى توقف المشروع عن العمل وتعطل العمالة وعدم توافر السلعة بالإضافة إلى الضياع الاقتصادى الذى يتمثل فى رأس المال المخصص للمشروع المتوقف عن العمل والمتوقف عن كثير من الالتزامات التى قد يكون أحدها ذو طرف أجنبى مثل أقساط ديون أجنبية أو تحويلات لأرباح أو تسليم لمنتجات للعالم الخارجى ، مما يحول المشكلة الاقتصادية - نقص إنتاج السلعة أو عدم إنتاجها - إلى مشكلة سياسية بأطرافها الداخلية مثل جموح العمال التى تبطلت أو أطرافها الخارجية السابقة . وهو ما يدفع الدول أو المشروعات إلى الحصول على معونات أو قروض تستخدم لاستيراد مستلزمات الإنتاج حتى لا تتوقف الصناعة ، وهو ما يفاقم موقف الاستدانة فى حالة الحصول على قروض ، أما فى حالة الحصول على معونة فأن هذه المعونة لن تحل المشكلة إلى الأبد بل سوف تساعد الاقتصاد المحلى على أن يظل على

**(و) دفع الاستهلاك وتبديد الادخار :**

يقرر بعض الاقتصاديين أن نمط التصنيع للسلع الاستهلاكية لتحل محل الواردات نمط يشجع على الادخار والاستثمار ، ذلك أن إغلاق السوق المحلى أمام السلع الاستهلاكية المستوردة سوف يؤدى إلى تغيير معدلات التبادل التجارى الداخلية لصالح القطاعات الأخرى غير صناعة إحلال الواردات وضد مصالح القطاعات الأخرى غير المتمتعة بالحماية ، وهو ما يؤدى إلى توزيع الدخل لحساب القطاعات الأولى – صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات ، مما يترتب عليه زيادة الادخار والاستثمار . ويؤكد هذا الرأى أن المرحلة الأولى لإقامة الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات سوف تؤدى إلى تخفيض الواردات بحيث يتوازن إنتاج هذه السلع وبذلك يزيد الادخار بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج القومى .[1]

ونحن نرى أن الأمر على غير ذلك ، فتغير معدلات التبادل التجارى لصالح قطاع الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات سوف يمنحه الفرصة لزيادة معدلات أرباحه وانتقال الموارد إليه من القطاعات الأخرى بأثمان أفضل تساهم أكثر فى رفع معدل ربحيته ، ولكن ما هو ارتباط ذلك بمعدل زيادة الادخار على المستوى المجتمع ، اللهم إلا إذا كان المقصود هو زيادة معدل تركيم الأرباح فى المشروعات الاستهلاكية لإحلال الواردات نتيجة لارتفاع معدل الربحية ، وإذا كان ذلك مضموناً بالنسبة للمشروعات المملوكة ملكية عامة فهل ذلك مضموناً أيضاً بالنسبة للمشروعات الخاصة ، وفى الواقع أن الأمر غير مضمون فى كلا القطاعين .

ثم ما هو أثر تحسن معدل التبادل التجارى لحساب صناعات إحلال الواردات الاستهلاكية على القطاعات الأخرى التى ساء بالنسبة لها هذا المعدل وهى القطاعات الأخرى التى لم تشملها الحماية وخاصة قطاع الزراعة ، ألا يؤثر ذلك على مستوى الدخول والأرباح بالانخفاض مما يؤثر على الادخار والاستثمار بالانخفاض . وإذا كان الأمر كذلك وفى إطار هذه الميكانزمات فإنه لا يمكن توقع زيادة الادخار والاستثمار

---

[1] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٧١ .

أنماط الاستهلاك السائدة لدى فئات الدخول الأعلى ، ومن ثم نجد مستوى الادخار لا يتحدد فقط بمستوى الدخل للفرد أو العائلة ولكن بالمركز النسبى فى سلم الدخل . فإذا حدثت زيادة متناسبة لفئات الدخل المختلفة فأن ذلك لن يؤدى إلى زيادة الادخار طالما أن المركز النسبى لفئات الدخول المختلفة لم تتغير ، وذلك لاستيعاب الزيادة فى الدخول فى الزيادة فى الاستهلاك نتيجة لمفعول أثر التقليد والمحاكاة .[1]

ومن الملاحظ أن الميل الحدى للاستهلاك فى الدول المتخلفة مرتفع جداً ، ويصل بالنسبة للطبقات الدنيا وربما الوسطى إلى ١٠٠٪ ، فأى زيادة فى الدخل يتوجه أغلبها أن لم يكن كاملها إلى الاستهلاك ، وذلك لأن مستوى الدخول منخفض أصلاً ومن ثم فأى زيادة فى الدخل لابد أن تتوجه إلى استكمال الاستهلاك الضرورى الذى لم يصل إلى تحقيقه غالبية أفراد شعوب الدول المتخلفة كما رأينا فى الهند وتونس والسودان وغيرهم من البلاد الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن مستوى الاستهلاك السائد فى العالم المتخلف ليس هو المستوى المناسب لظروف هذه الدول ، بل هو مستوى أعلى مما تسمح به الظروف حيث يعتبر ترجمة وتقليد لمستوى الاستهلاك الأوربى سواء فى تشكيلة السلع أو فى معدل تغيرها أو هو ما يفرض على الأفراد أن ينفقوا كل زيادة فى دخولهم فى استكمال تشكيلة السلع السائدة والتى لم يحصلوا عليها بعد .

---

(1)
- J.S. Duesenbery, Income Saving and the Theory of Consumer Behaviour, Cambridge University Press, 1949, pp. 27 - 29.

وحسب القياسات التى أجراها الاقتصادى كوزنت على الاقتصاد الأمريكى ، فانه وجد أن نسبة الأسر التى تقوم بالادخار هى ٢٥٪ من الأسر بينما ٧٥٪ من أسر المجتمع الأمريكى لا تدخر شيئاً ، وبعد عشر سنوات وبعد مزيد من ارتفاع الدخل القومى وجد أن نفس النسب من الأسر المدخرة هى ٢٥٪ كما هى، والسبب فى ذلك - كما يقول - هو رغبة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة محاكاة أنماط الاستهلاك لدى الفئات الأعلى دخلاً ، ويرجع ذلك إلى أن مستوى الاستهلاك والادخار لا يتحدد فقط بمستوى الدخل ولكن بالمركز النسبى للعائلة فى سلم الدخل .

- R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdevelopment Countries, Oxford University Press, 1962, P. 59.
- S. Kusnets, Economic Growth and Structure, New York, W.W. Norttom & Company Inc., 1965.

نفس السياسات السابقة التى أفرزت عجزه عن توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج للصناعة بحفاظها على استمرار التحيز للصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات ضد التوجه إلى الصناعات الإنتاجية والوسيطة ، وهو ما يتفق مع مصلحتها فى ربط قطاعات صناعات إحلال الواردات بالعالم الخارجي من خلال مدة بمستلزمات إنتاجه. ويعتبر التوسع فى الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات أو للتصدير من أهم أسباب العجز المستمر فى الحساب الجارى لموازين مدفوعات الدول التى تبنت هذه الإستراتيجية للتصنيع .

ولذلك فأنه فى حالة استيراد السلعة كاملة الصنع من الخارج يمكن ضبط استهلاكها بتقليل استيرادها أو وقف هذا الاستيراد أما فى حالة توافر صناعة محلية لإنتاجها فأن ذلك يعتبر عملاً فى غاية الصعوبة ، بل الأمر على العكس إذ التوسع فى الإنتاج هو الأقرب إلى المنطق المقبول لتلافى الطاقات العاطلة لأدوات الإنتاج فى هذه الصناعة ، بل بالإضافة إلى أن رغبة السلطات الاقتصادية فى تحقيق زيادة النمو بشكل عام كمبرر لوجودها واستمرارها فى السلطة يجعلها تلجأ إلى أسهل الطرق لزيادة الناتج المحلى الإجمالى بدفع هذه الصناعات لزيادة إنتاجها من السلع الاستهلاكية وهو ما يقتضى بدوره زيادة الاستهلاك لاستيعاب الزيادة فى الإنتاج مما قد يضطر الدولة أو المشروعات المنتجة إلى تقديم واستخدام تسهيلات ائتمانية استهلاكية مثل السماح بالبيع بالتقسيط أو منح القروض والسلفيات للعاملين والموظفين لأغراض الاستهلاك وهو ما يؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك ومن ثم تقليل الميل للادخار .

أما فى حالة زيادة الدخول مع ثبات الميل المتوسط للاستهلاك فأن الاستهلاك لابد أن يزيد ، وأن كانت نسبة الزيادة فى الاستهلاك سوف تكون أقل من نسبة الزيادة فى الدخل – حسب قانون كينز – وهو ما يزيد حجم الادخار المطلق بالنسبة لحجمه قبل زيادة الدخول ، إلا أننا لو نظرنا إلى حجم الادخار بالنسبة للدخل القومى فسوف نجد أن هذه النسبة ثابتة أن لم تتناقص عن ذى قبل فى ظل الظروف السابقة وكذلك ابتداء من فكرة دوزمبرى عن سلوك المستهلك فى ظل نمط التقليد والمحاكاة الذى يتميز به سلوك المستهلك فى الدول المتخلفة حيث يرغب أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة محاكاة

مختلة تنتج مالاً لا تحتاجه وتحتاج ما لا تنتجه ، فهى تنتج ابتداء من حاجات السوق الرأسمالية العالمية للسلع الزراعية والإستخراجية ، بينما تحصل على ما تحتاجه من السلع الصناعية من دول هذه السوق ، وهو ما أورثها اختلال هيكلها الإنتاجى تاريخياً حتى الآن.

وفى إطار تطور أولوية الإنتاج الصناعى من الصناعات التقليدية إلى الصناعات غزيرة التكنولوجيا من الآلات والمعدات فى العالم الرأسمالى ، كان لابد أن يعاد تقسيم العمل الدولى مرة أخرى لكى تتخصص هذه الدول فى الصناعات غزيرة التكنولوجيا بينما تتخصص الدول المتخلفة فى الصناعات وفيرة العمل والصناعات القذرة الملوثة للبيئة بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية مع الاستمرار فى النشاط الزراعى والإستخراجى لإشباع حاجات العالم الرأسمالى المتقدم منها . وكان استقلال المستعمرات وبدء انفصالها عن الدول الأم المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية هى الفرصة لتحقيق هذا التقسيم الدولى الجديد للعمل والذى ساهم فى تحقيقه الفكر التنموى الغربى . ومن ثم كان حرص هذا النوع من الفكر على التوصية بالصناعات الاستهلاكية ، ولم يكن يستطيع أن يوصى بنمط من الصناعات تظهر فيه أهمية الصناعات الثقيلة أو الميكانيكية لأن ذلك يجعل الدول المتخلفة تستغنى عن إشباع حاجاتها من الآلات والمعدات اللازمة للصناعات الاستهلاكية المستوردة من العالم الرأسمالى على المدى المتوسط أو الطويل إذ أنها سوف تقوم بإنتاجها محلياً . وكذلك الشأنه بالنسبة للصناعات الوسيطة فأن العالم الرأسمالى سلم بنقل الكثير من هذه الصناعات إلى دول العالم المتخلف ذلك هذه الصناعات لن تفقد الدول المتخلفة ارتباطها بالعالم الرأسمالى إذ أن الأخير مازال يحتكر إنتاج أدوات إنتاج هذه الصناعات الوسيطة ويحتكر تطويرها ومن ثم سوف يكون ارتباط الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية أكثر تعمقاً من خلال ارتباط الصناعات الوسيطة إلى جانب الصناعات الاستهلاكية ، هذا بالإضافة إلى أن نقل الصناعات الوسيطة يفيد الدول الرأسمالية المتقدمة من ناحية أخرى ، فهى إلى جانب تخصصها فى إنتاج أدوات إنتاج هذه الصناعة من آلات ومعدات أغزر تكنولوجيا فأنها نقلت إلى العالم الثالث الصناعات الوسيطة القذرة التى تلوث البيئة مثل صناعات الأسمنت والكيماويات والمخصبات والغازات السامة وغيرها بالإضافة إلى الصناعات التى نقلتها إلى الدول البترولية المتخلفة ، بالإضافة إلى الصناعات التى تجهز

ولذلك فأننا نرى أن إقامة الصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات إنما يشجع على زيادة الاستهلاك ونقص الادخار على المدى الطويل ، وهذا الرأى يجد موافقة عليه من العديد من الاقتصاديين الذين يرون أن التحيز تجاه إنتاج سلع الاستهلاك بدلاً من الصناعات التصديرية أو سلع الاستثمار سوف ينعكس فى صورة زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية . فإذا عجزت الواردات من السلع الاستهلاكية عن الانخفاض فإن الحجم المطلق للادخار سوف يبقى على ما هو عليه ألا أن نسبته إلى الدخل القومى سوف تتناقص باستمرار ، ويعنى هذا منطقياً أن التصنيع إذا كان يهدف إلى زيادة معدل النمو عليه أن يتوجه أما إلى مجال الصادرات أو مجال صناعات الاستثمار [١] ، وهو ما سوف نناقشه بالنسبة لصناعة الصادرات .

## (ز) تأكيد تقسيم العمل الدولى فى مصالح العالم الرأسمالى المتقدم وبما يعمق تبعية العالم المتخلف :

من المعروف أن النظام الرأسمالى فى مرحلته التوسعية فى القرن التاسع عشر مر بأزمة نقص الإنتاج الزراعى على أثر حركة التسييج الأولى والثانية التى أستبدل فيها الإنتاج الزراعى فى كثير من المزارع بإنتاج أصواف المارينو وهذا النقص فى الإنتاج الزراعى سواء فى المواد الغذائية أو فى المواد الأولية الصناعية مع الوفرة فى الإنتاج الصناعى من السلع الاستهلاكية تمت معالجته من خلال نمط الاستعمار الكولونيالى الذى أتبعته دول أوربا الغربية مع الدول التى تم استعمارها والتى تُكوّن العالم المتخلف حالياً . ذلك أن الاستعمار فرض على الدول المتخلفة نمطاً من تقسيم العمل الدولى تتخصص على أساسه الدول المستعمرة فى الزراعة والاستخراج بينما تتخصص دول أوربا الغربية فى الإنتاج الصناعى وهكذا تم ربط الدول المتخلفة بالعالم الرأسمالى فى شكل اقتصاديات تابعة لا يتحقق لها التوازن إلا من خلال توازن هذه السوق العالمية ، فالاقتصاديات المتخلفة

---

[١] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٧١ .

- J. Power, "Import-Substitution as an Industrialisation Strategy", Philipine Economic Journal, Spring, 1967, P. 171.

ويمكن التعرف على مقومات التفكير الغربي في تصنيع البلدان المتخلفة من تقرير المندوبية العامة للتخطيط في فرنسا حيث تقول "أن تصنيع بلدان العالم الثالث أصبح اليوم شيئاً مؤكداً لأن هذه إرادة هذه البلدان ، لأنها اكتشفت موارد وطنية أو هي في سبيل تحضيرها ، ولأن الشركات متعددة الجنسيات والبنوك تريد أن تستعمل الإمكانيات المعروضة في هذه البلدان . ويشير نفس التقرير إلى أن المبيعات الصناعية للدول المتخلفة ارتفعت من ٢٤مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٣٤مليار عام ١٩٧٧ وأنها سوف تصل إلى ما بين ١٠٠ مليار إلى ١٤٥ مليار عام ١٩٨٥ ، وهذه موجهة إلى صناعات النسيج والملابس ، والمحركات الكهربائية والمركبات وأجهزة الراديو والتلفزة ، والمعدات ، والتجهيزات الموسيقية والألعاب الإلكترونية ، والجلود والأحذية والساعات والمواد البصرية الدقيقة ، والدراجات والحلى والمجوهرات والمواد الخشبية ، والمواد الميكانيكية الصغيرة . كما يمكن أن تصبح بعض بلدان العالم الثالث مصدرة للحديد والبتروكيماويات والأسمدة والسيارات ."[1]

والتقرير يصور حجم الطلب الفعال الذي يوجده طلب العالم المتخلف على المستلزمات الصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات ، ويتوقع التقدير أن الأمر يمكن أن يمتد إلى صناعات تصديرية على النحو السابق عرضه .

ولعل العالم المتخلف في آونة التنمية الاقتصادية أي خلال العقود الثلاثة الماضية يواجه نوعاً جديداً من الاستعمار هو الاستعمار التكنولوجي الذي واكبه استعمار فكري نتيجة الإيمان بصحة الفكر التنموي الغربي ، فالعالم المتخلف لا يستطيع أن يكون على مستوى اتخاذ القرار الاقتصادي في تبعيته التي أوجدها الارتباط الصناعي الذي يتحكم فيه العالم الرأسمالي الغربي بصادراته التكنولوجية إلى العالم المتخلف الذي يستطيع عن طريقها اقتطاع جزء متزايد من الفائض الاقتصادي يتزايد باعتماده على هذه الصادرات من التكنولوجيا كماً وكيفا وخاصة تطورها المستمر وارتفاع أثمانها في العالم الرأسمالي عبر الزمن ، ويستطيع أن يوجه الأنشطة داخل المجتمعات المتخلفة وبصفة خاصة

---

(1) Rapport de Commissariat Général du Plan, (Le Monde) du 8-4-1978, et
- L'article de Michel Godet, Les P.V.D. S'orientent-ils Vers des Production déjà depassées (Le Monde) du 2-5-1979.

المواد المعدنية التى تحتوى على خامات طبيعية لهذه المعادن مثل صناعات الحديد الخام والنحاس والبوتاس والفسفور وغيرها .

والعالم الرأسمالى المتقدم تتزايد فيه معدلات الادخار ، وذلك تبعاً لما قدمه كينز منهجياً ، حيث قرر أنه مع تزايد الدخل يتناقص الميل الحدى للاستهلاك ويتزايد الميل الحدى للادخار ، وهو ما يؤدى إلى زيادة معدل نمو الادخار عبر الزمن ، ويؤدى كذلك بطبيعته إلى زيادة نصيب الادخار من الدخل القومى ، وهو الجزء من الدخل القومى الذى لابد أن ينفق فى الاستثمار وإلا تعرض الدخل القومى للنقصان [١] . وفى إطار ما قدمه أيضاً كينز من ضيق مجالات الاستثمار وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال باقتراب المجتمع من التشغيل الكامل ، فإن مشكلة استثمار الحجم المتزايد من الادخار تتعقد فى العالم الرأسمالى المتقدم ، ويصبح من الضرورى إيجاد حل لهذه المشكلة خارج المجتمع بنقل هذه المدخرات إلى العالم المتخلف لتتحول عن طريقها إلى نوع من الطلب الخارجى على أدوات الاستثمار من آلات ومعدات لبناء الصناعات فى العالم المتخلف ولاستيراد مستلزمات الإنتاج من قطع غيار وسلع وسيطة لا تنتج محلياً . وهو ما يجعل العالم الرأسمالى المتقدم يحقق تشغيلاً واستثماراً لهذه المدخرات التى وجهها فى شكل قروض أو استثمارات مباشرة إلى العالم الثالث لتعود إليه فى شكل طلب خارجى على منتجاته من السلع غزيرة التكنولوجيا لترفع مستوى الطلب الفعال داخل الدول الرأسمالية ، ثم لتعود بمزيد من القيمة من خلال سعر الفائدة على القروض أو أرباح الاستثمارات المباشرة .[٢]

---

[١] -J.M. Keynes, General Theory of Employment, Interest, and Money, Macmillan and Co., Ltd., London, 1964, Ch. VIII.

[٢] ويلاحظ أن التحليل لن يختلف لا فى المسار ولا فى النتيجة النهائية إذا ما أخذنا بنتائج الدراسات العملية التالية للنظرية الكينزية والتى لم تأخذ بحجم الدخل المطلق ولكن أخذت بحجم الدخل النسبى على مستوى العائلات والأفراد والتى انتهت إلى ثبات الميل الحدى للإدخار على المدى الطويل . وفى ظل هذه النتيجة فإنه مع تزايد الدخل القومى سوف يزيد حجم الادخار المطلق ، وهو ما يوصل إلى نفس النتيجة السابقة وإن كان معدل تراكمها أقل .

يراجع فى ذلك ما يلى :

- M.L. Jningan, Macroeconomic Theory, New Delhi, Konark Publishers PVT Ltd., 1987, pp. 99 - 101.

# الفصل الثالث عشر

## نتائج وآثار سياسة التصنيع الاستهلاكى للصادرات

لا يختلف نمط التصنيع الاستهلاكى للتصدير عن نمط إحلال الواردات إلا فى اتساع السوق التى تنتج لها صناعة التصدير وهى سوق العالم الخارجى وليس المحلى ، بالإضافة إلى بعض الفروق الكمية سواء من حيث استخدام الموارد أو من حيث تكثيف النتائج . فيتميز نمو صناعة التصدير باتساع مدى استخدام القوى العاملة الوطنية ذات الأجر النسبى المنخفض وكذا اتساع مدى استخدام الموارد المتاحة على أساس التخصص بالإضافة إلى اتساع مدى استخدام رأس المال الأجنبى [1] ، وهو ما يكشف النتائج السابق عرضها بالنسبة لنمط إحلال الواردات وخاصة اتساع مدى ظاهرة نقل الفائض الاقتصادى إلى الخارج واتساع مدى التبعية بحيث تكون المحصلة هى تنمية التخلف كما يقول "فرانك" إدراكا منه بأن التخلف ليس ركودا لقوى الإنتاج ، بل هو انعدام السيطرة على تنميتها محليا ، وهو إدراك أصاب كبد الحقيقة [2] .

وتقوم صناعة الصادرات الاستهلاكية على فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولى بعد أن عمقها "هيكشر و اولين" وجعل أساس الميزات النسبية إنما يرجع إلى توافر الموارد فى الدولة صاحبة الميزة النسبية بالنسبة لغيرها من الدول . ورغم فشل نمط التصنيع

---

[1] أنظر فى التحرى إلى هذا النمط من التصنيع المؤلف التالى :

- Charles R. Frank, Jr. Kawang Suk Kim, and Larry E. Westphal, Foreign Trade Regimes and Economic Development : South Korea, New York, Columbia University Press, 1975, pp. 198 - 200.
- Jagdish N. Bhagwati, Foreign Trade and Economic Development : Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes, Cambridge, Mass., Ballinger, 1978.

[2] د. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص. ٤٧ .

- Gustav Ranis, "Industrial Sector Labour Absorption", Economic Development and Cultural Change, No. 21, 1973, pp. 387 - 408.

الصناعية منها عن طريق هذا الارتباط . ولعل تقرير المندوبية العامة للتخطيط الفرنسي إنما يوضح أن كل ما يشغل ذهن العالم الرأسمالي أن يظل العالم المتخلف عند مستوى الصناعات الاستهلاكية التي قد تمتد إلى الصناعات التصديرية أو الوسيطة مثل البتروكيماويات أو الحديد الخام ، أما الصناعات الإنتاجية والميكانيكية فلا أثر لذكرها إذ هي المعول عليه في تحقيق الارتباط والتبعية للعالم الرأسمالي ومن ثم لا يمكن التسليم فيها أو السماح للعالم المتخلف بأن يصل إليها .

وهكذا فإن العالم الأوربي ينقل إلى العالم الخارجي كل مشكلة تحتدم داخله ، فلقد كانت المرة الأولى في نهاية القرن الحادي عشر عندما اشتدت التناقضات بين الأمراء الإقطاعيين الملاك للأرض بفعل قانون الإرث الذي لا يورث إلا الابن البكر فقط والأمراء الآخرين الذين لا يملكون أي أرض هذا التناقض الذي هدد بالحروب بين الأمراء داخل أوربا مما دفع الكنيسة التي كانت تقود المجتمع الأوربي وتمثل أعلى سلطة داخله إلى نفي التناقضات ونقلها إلى خارج أوربا بالدعوة إلى تحرير القدس من المسلمين والاستيلاء على الأرض هناك . وقاد الحملات السبع التي وجهتها الكنيسة على بعد قرنين من الزمان الأمراء الإقطاعيين طلبا للسيطرة على الأرض ، وشارك فيها الأقنان تخلصا من بؤس الإقطاع الأوربي وطمعاً أيضاً في الأرض مثل الأمراء [١] ، أما المرة الثانية والثالثة فلقد نما في ظل الرأسمالية كنظام عالمي بطبيعته ابتياح أي مكان في العالم يمكن السيطرة عليه دون تفرقة سواء في مرحلتها التوسعية التي أفرزت الاستعمار الكولونيالي ليحل مشكلة نقص الموارد الطبيعية زراعية وإستخراجية ويفتح أسواقاً للإنتاج الصناعي الواسع، أو في مرحلتها الاحتكارية في الثلث الأخير من القرن العشرين . والتي أفرزت الشركات متعددة الجنسيات لتحل المشكلة الأخيرة لتراكم رأس المال الاحتكاري الرأسمالي والتي مهد لها الطريق الفكر التنموي الغربي بما أحدثه من غزو وإقناع فكري للعالم المتخلف شعوباً وحكاماً [٢] .

---

(١) د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، الحركة الصليبية – صفحة مشرقة من تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالث ، ١٩٧٨ ، ص.ص ٣٧ - ٤٢ .

(٢) أنظر في مفهوم رأس المال الاحتكاري وبصفة خاصة الأمريكي للمؤلف التالي :

– بول باران ، بول م. سويزي ، رأس المال الاحتكاري – بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي ، ترجمة حسين فهمي مصطفى ، مراجعة الدكتور إبراهيم سعد الدين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

صناعة الإلكترونيات تصل إلى سبعة أضعاف [١] . وكذلك فإن العامل البرازيلي الذي يعمل في فروع شركة " فولكس فاجن " بالبرازيل لا يحصل إلا على ثلث أجر العامل الألماني الذي يعمل بالمركز الأصلي للشركة في ألمانيا الغربية ، كما أن العامل الذي يعمل في فروع الشركات الأمريكية الإلكترونية الموجودة في جنوب أسيا لا يتقاضى إلا ٨٪ من أجر العامل الأمريكي الذي يعمل في المراكز الرئيسية للصناعات الإلكترونية في الولايات المتحدة [٢] . ولذلك نجد أن سوء توزيع الدخل يستمر في دول صناعة الصادرات ولا يقترب من نمط توزيع الدخل في العالم الصناعي الأكثر تقدماً ، ففي البرازيل نجد أن ٢٠٪ من أصحاب الدخول الأعلى يحصلون على ٦٦,٦٪ من الدخل القومي بينما يحصل ٢٠٪ من أصحاب الدخول الأقل على ٧٪ من الناتج القومي الإجمالي ، وفي المكسيك نجد نفس النسبة الأولى من أصحاب الدخول تحصل على ٥٧,٧ ٪ بينما تحصل نفس المجموعة الثانية على ٩,٩٪ ، وفي تونس نجد المجموعة الأولى تحصل على ٥٥ ٪ بينما المجموعة الثانية تحصل على ١١,٤ ٪ ، وهذه النسب أكثر اعتدالا في كوريا الجنوبية وتايوان ، حيث تحصل المجموعة الأولى في كوريا على ٤٥,٣ ٪ بينما تحصل المجموعة الثانية على ١٦,٩ ٪ ، وفي تايوان تحصل الأولى على ٤١,٤ ٪ بينما تحصل الثانية على ٢٠ ٪ . أما في الدول الصناعية المتقدمة فإن التوزيع يميل إلى العدالة أكثر ، ففي اليابان تحصل المجموعة الأولى من أصحاب الدخول على ٣٧,٥ ٪ بينما المجموعة الثانية تحصل على ٢١,٩ ٪ ، وفي الولايات المتحدة تحصل الأولى على ٣٩,٩ ٪ ، والثانية على ١٧,٢ ٪ ، وفي ألمانيا/الغربية تحصل المجموعة الأولى على ٣٩,٥ ٪ بينما تحصل

---

[١] د. سمير أمين ، التطور اللا متكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥ ، ص. ١٦٥ .

[٢] د. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية – رؤية من العالم الثالث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص. ٣١٩ .

وكذلك أنظر :

- Horst Heiniger, Die Expansion der Intternationalen Monopole, en Grundzug der Weiteren Vertiefung der Allgemenein Frise des Kapitalisums, A.A.O, S. 932.

للصادرات فى أمريكا اللاتينية تبعا لتوافر الموارد الطبيعية أو كما فى البرازيل والمكسيك والأرجنتين بصفة خاصة ، فإنه قد تكرر هذا النمط من التصنيع فى أسيا ابتداء من وفرة عنصر العمل كما فى كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة ، وابتداء من وفرة كلاهما، الموارد الطبيعية والعمل – كما فى تونس والمغرب ، وابتداء من وفرة مصادر الطاقة – البترول – فى الإمارات العربية البحرين .

ولقد تحققت كل المثالب السابقة التى افرزها نمط إحلال الواردات مع تعميق البعض منها بالإضافة إلى ظواهر أخرى جديدة نناقش كلاهما على التوالى :

## (أ) تعمق سوء توزيع الدخل :

وسوء توزيع الدخل يتحقق بسبب آخر مختلف عنه فى حالة صناعات إحلال الواردات ، حيث فى الحالة الأخيرة يكون سوء توزيع الدخل ضروريا لتوفير الطلب على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا وخاصة السلع المعمرة منها حيث يرتفع ثمنها عن متوسط دخل الأفراد بكثير ، ومن ثم يتحتم أن يكون سوء توزيع الدخل ضروريا كلما انخفض المستوى العام للدخول مع بناء صناعة إحلال الواردات . أما بالنسبة لصناعات التصدير فإن الأمر يتعلق بالسوق التنافسية الخارجية التى تنتج الصناعة من أجلها ، والتى تحتم عليها أن تكون منتجاتها أقل ثمنا حتى تثبت للمنافسة مع العالم الخارجي ذو الخبرات الأكبر صناعيا وتكنولوجيا ، ومن ثم فإن الضغط على مستوى الأجور ومنعها من الارتفاع بشكل أهم مقومات تخفيض نفقات الإنتاج فى صناعة الصادرات ، إذ أن الميزة النسبية لدول صناعات التصدير سواء فى أمريكا اللاتينية أو دول آسيا هى وفرة العمالة ذات الأجور المنخفضة نسبياً ، فإذا ما ارتفع مستوى الأجور ليقترب من الدول الصناعية المتقدمة فقدت هذه الدول الأولى ميزتها النسبية ، ولذلك فإن أجر عامل النسيج فى الدول المتخلفة الواقعة فى جنوب شرقى آسيا يتراوح بين ١٠ – ١٣ سنت فى الساعة مقابل ٢,٤٠ دولار للعامل فى الولايات المتحدة مع تساوى إنتاجية كلا العاملين ، أى أن أجر العامل فى الولايات المتحدة يصل إلى أكثر من عشرين ضعف أجر العامل فى أسيا ، وفى

استيعاب فائض العمل فى الدول التى تأخذ به وخاصة أن العمالة التى يمكن استيعابها فى هذه الصناعة لابد أن تكون على مستوى افضل من التعليم والمهارة الصناعية لا يتوافر كثيرا داخل الطبقة العاملة فى العالم المتخلف ، ففى كوريا الجنوبية التى يقوم اقتصادها على صناعة التصدير والتى تسمى فى الأدب الاقتصادى الغربى بأحد المعجزات الأربعة (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة ) لم يتجاوز معدل استيعابها للعمالة خلال الفترة ٦٣ - ١٩٨٥ نصف معدل نمو القوى العاملة ، وهو ما يعد نجاحا كبيرا بالنسبة لبقية الدول المتخلفة الأخرى التى لم تستطع أن تستوعب أكثر من ٥٪ من هذا المعدل ، لكن مع ذلك تبقى الحقيقة فى أن معدلات البطالة فى كل الأحوال تتزايد عبر الزمن .[1]

## (جـ) تعمق التضخم المنقول بالإضافة إلى انهيار قيم العملات الوطنية :

من المعروف أن أهم أسباب التضخم فى العالم المتخلف ذلك التضخم المنقول إليه من العالم الرأسمالى الغربى والأمريكى من خلال الاستيراد ، وكلما ارتفع معدل الاستيراد فى الدول المتخلفة كلما ارتفع معدل التضخم المنقول إليها . والعالم الرأسمالى يعيش أزمة البطالة والتضخم المستمرة والمتصاعدة منذ عام ١٩٧١ ، وكل ما تستطيع عمله هذه الدول فى هذا المجال هو أن تقلل من معدل البطالة نسبيا ليزيد معدل التضخم ، أو أن تقلل معدل التضخم نسبيا ليزيد معدل البطالة ، ولكن كلاهما لابد أن يكون موجودا بنسب مختلفة . ففى الوقت الذى كان فيه معدل البطالة فى كل من ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وكندا ، والولايات المتحدة ، واليابان هو ٤,٩٪ ، ٧,٩٪ ، ١٠,١٪، ٧,٧٪ ، ٧,٥٪ ، ٧,٦٪ ، ٢,٢٪ ، عام ١٩٨١ على التوالى ، كان معدل التضخم فى نفس البلاد فى نفس العام هو ٤٪ ، ١٨,٣٪ ، ١١,٥٪ ، ١١,٩٪ ، ١٠,٨٪ ، ٩,٦٪ ، ٣,٢٪ . أما فى عام ١٩٨٦ فإن الأمر أصبح معكوسا حيث انخفضت معدلات التضخم لتزيد معدلات البطالة فقد انخفضت معدلات التضخم فى نفس البلاد عام ١٩٨٦ إلى

---

(1) - M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, Op. Cit., P. 194.

الثانية على ٢٠ ٪ [1] . ورغم أن العوامل المؤثرة فى توزيع الدخل متعددة إلا أنه فى غياب مؤشرات نصيب العمل وخاصة العمل الصناعى من الناتج المحلى الإجمالى فإن صورة توزيع الدخل بشكل عام يمكن أن تساعد على فهم الظاهرة .

### (ب) تعميق التكثيف التكنولوجى لرأس المال :

لا يعنى التكثيف التكنولوجى لرأس المال المستخدم فى صناعات التصدير أن تكون الآلات والمعدات المستخدمة فى إنتاج السلع الاستهلاكية للصادرات كثيفة رأس المال كثيفة التكنولوجيا بل يجب أن تكون عند أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الإنتاج فى كل فرع من فروع الصناعة ، إذ أن ذلك هو الذى يضمن أن تكون منتجاتها على مستوى عالٍ من الجودة والتطور لتأخذ مكانها فى السوق التنافسية العالمية وهذا الاتجاه يثقل كاهل الدول المتخلفة التى تعانى من نقص توافر رأس المال ومن ثم يدفعها إلى الاقتراض من أجل تمويل صناعات الصادرات ، أو يدفعها إلى تقديم مزيد من التسهيلات الممنوحة لرأس المال الأجنبى المستثمر مباشرة فى هذه الصناعات والتى عادة ما تكون فى شكل إقامة رأس المال الاجتماعى وتقديم الخدمات الإنتاجية لهذه المشروعات بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية للأرباح والتحويلات إلى العالم الخارجى بحيث تجد الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات أن العائد من هذه الاستثمارات فى شكل صافى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى أقل من أثمان الموارد المستخدمة فى عمليات الإنتاج لو تم تصديرها فى حالتها الطبيعية إلى الخارج . أما الأثر الثانى لهذا النوع من الاختيار التكنولوجى فهو عدم القدرة على استيعاب العمالة وتفاقم مشكلة البطالة ، إذ يعجز قطاع صناعة الصادرات على

---

(1)- حسبت هذه النسب على أساس متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٢. أنظر فى ذلك :

- Montek S. Ahluwalia, "Inequality Poverty and Development", Journal of Development Economics, 3 (1976).
- World Bank, World Development Report 1985, New York, Oxford University Press, 1985 and 1986 .
- M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, New York, W.W. Norton & Company, 1987, pp. 76 - 77.

التصدير ، فإننا نجد هذا المعدل كان فى البرازيل خلال الفترة ٥٧ - ١٩٧٦ ٣٥٪ سنوياً ، ثم أرتفع خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ إلى ٧٢٪ سنوياً حتى وصل عام ١٩٨٥ ، إلى ٢٢٧٪ سنوياً . وفى الأرجنتين كان معدل التضخم السنوى خلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٤ ٢٧٪ ارتفع خلال الفترة ٧٤ - ١٨٧٦ إلى ٢٩٣٪ سنوياً ، ثم وصل إلى ٤٠٠٪ خلال الفترة ٨٢ -١٩٨٥ . وقفز المعدل السنوى للتضخم فى سنغافورة من ١,١٪ سنوياً خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ إلى ٨,٧٪ سنوياً خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ ، ثم انخفض إلى ٨,٥ ٪ خلال الفترة ٨٢ -١٩٨٤ . وفى تونس ارتفع من ٢,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ إلى ٦,٩٪ سنوياً خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ ، ثم إلى ١٧,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٨٢- ١٩٨٥ [١] . ومن الواضح أن المراحل الحاسمة لتحول هذه المجتمعات إلى صناعات التصدير هى التى شهدت قفزات فى معدلات التضخم وهى من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات .

ويجب أن نلاحظ أن التضخم لا ينتقل فقط عن طريق العلاقة المباشرة بين الدولة المتخلفة والدولة المتقدمة التى يتم الاستيراد منها بارتفاع أثمان الواردات من هذه الدولة أو بارتفاع قيمة عملتها بالنسبة للعملة الوطنية ، بل أن التضخم ينتقل بمجرد ارتفاع قيمة عملة الدولة المستورد منها بالنسبة لعملات البلدان الأخرى غير عملة الدولة المتخلفة المستوردة. ومثال على ذلك إذا افترضنا أن مصر تقوم بتصدير القطن إلى ألمانيا الاتحادية، ولكنها تستورد القمح من الولايات المتحدة ، وكان سعر صرف الدولار هو ٢ مارك ، فإذا صدرت مصر ١٠٠ طن من القطن بسعر الطن ٢ مارك فإن حصيلة صادراتها ٢٠٠ مارك تشترى ٥٠ طن من القمح من أمريكا حيث ثمن الطن ٢ دولار (٢٠٠ مارك ÷ ٢ سعر التعادل = ١٠٠ ÷ ٢ ثمن طن القمح = ٥٠ طن ) فإذا ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للمارك ليصبح سعر صرف الدولار ٢,٥ مارك فإنه مع ثبات كل الظروف الأخرى نجد أن مصر تحصل على ٤٠ طن من القمح لقاء نفس كمية الصادرات ( ١٠٠ طن قطن × ٢ مارك = ٢٠٠ مارك ÷ ٢,٥ سعر التعادل = ٨٠ دولار ÷ ٢

---

(١) - M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, Op. Cit., P. 330.

٢,٥٪ ، ٥,٧٪ ، ٤,٦٪ ، ٣,٠٪ ، ٣,٥٪ ، ٢,٨٪ ، ١,١٪ على التوالى ، بينما ارتفعت معدلات البطالة فى نفس العام ١٩٨٦ فى نفس الدول إلى ٧,٨٪ ، ١١,٢٪ ، ١١,٢٪ ، ١٠,٨٪ ، ٩,٢٪ ، ٦,٧٪ ، ٣,١٪ .(١)

ومما يؤكد انتقال التضخم من العالم الرأسمالى إلى الدول الأخرى المتعاملة معه، أن الدول الاشتراكية التى ظهر فيها التضخم هى الدول التى تتزايد معاملاتها الخارجية مع العالم الرأسمالى المتقدم وبصفة خاصة فى مجال الاستيراد . فعلى سبيل المثال نجد أن المعدل السنوى لارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية بهذه الدول يدور حول ١٪ إلى ١,٥٪ خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٩ ، ماعدا المجر وبولندا حيث كان معدل ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية فى الأربع سنوات فى المجر هو ٥٪ ، ٣,٩٪ ، ٤,٦٪ ، ٩,٠٪ على التوالى، أما فى بولندا فلقد كان المعدل خلال نفس الأربع سنوات ٧٦ - ١٩٧٩ هو ٤,٤٪ ٤,٩٪، ٨,١٪ ، ٦,٧٪ ، بينما نجد بلد مثل ألمانيا الشرقية لم ترتفع فيها أثمان السلع الاستهلاكية خلال نفس الفترة . والسبب فى ذلك هو زيادة الواردات من العالم الرأسمالى والتى وصلت فى بولندا فى الأعوام ٧٥ / ١٩٧٨ إلى ٤٩,٤٪ ، ٤٣,٤٪ ، ٤٠,٧٪ على التوالى من إجمالى وارداتها (٢) ، وهو ما يؤكد ما يقوله أستاذنا الدكتور محمد دويدار "أن التضخم ليس ظاهرة علمية وإنما ظاهرة دولية ترتبط هيكلياً بالاقتصاد الرأسمالى الدولى وبالسياسات المتبعة فى أجزائه المتقدمة والمتخلفة".

ونظراً لاتساع ديناميكية استيراد أدوات الإنتاج ومستلزمات إنتاج سلع الصادرات باستمرار وارتفاع معدلاتها سنة بعد أخرى فإن التضخم المنقول إلى دول صناعة الصادرات لابد أن يكون معدله فى ارتفاع مستمر ، وفى توسع مستمر كلما توسعت هذه الصناعة . فإذا أخذنا تطور معدل التضخم فى بعض الدول التى تتوافر عنها بيانات لفترة ممتدة لكى تعرف مدى ارتفاع معدلات التضخم مع تعمق دخولها أكثر إلى صناعة

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، ص. ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) د. محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص.ص ١٥٢ - ١٦١ .

لمنتجات قطاع الصناعات التصديرية أو لمنتجات القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة ، بالإضافة إلى تأكيد ما سبق الإشارة إليه من تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج صناعات الصادرات .(١)

وهذا الوضع الذى ينادى به مؤيدى نمط صناعات الصادرات من الاقتصاديين الغربيين يؤدى إلى غبن هائل لدول صناعات التصدير على محورين ، الأول منهما هو زيادة سرعة سحب الموارد المحلية إلى الخارج دون مقابل ، ففى الوقت الذى يتم فيه تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى تصبح الموارد المحلية مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقة مما يزيد الطلب عليها ، ويتم سحبها إلى العالم الخارجي وفى نفس الوقت فإن السلع التى يتم استيرادها من العالم الخارجي فى مقابل الصادرات تكون أعلى من قيمتها الحقيقية إذ أن العملات الخارجية المقيمة بها هذه الواردات مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة للعملة المحلية ، وهو ما يعمل على نقل الموارد المحلية إلى العالم الخارجى بمقابل أقل من الموارد الخارجية . وإذا أخذنا فى حسابنا علاوات التصدير الممنوحة من أجل تشجيع الصادرات ، والتى تشكل جزء من الموارد المحلية (موارد الإيرادات العامة للدولة) يتم تبديدها لزيادة أرباح المصدرين لقبولهم التصدير بأثمان خارجية أقل ، فإننا نجد أن علاوات التصدير إنما تعمق نقل الموارد إلى العالم الخارجى دون مقابل كامل وعادل من الموارد الخارجية ، وهو ما يساعد على استنزاف موارد الدول التى اتبعت نمط صناعات الصادرات .(٢)

ولقد قدم "كريوجر" معياراً لقياس الكمية المدفوعة من العملة المحلية فى مقابل دولار واحد من الواردات ، وكذلك تلك التى نحصل عليها فى مقابل دولار من الصادرات، وسمى هذا المعدل ، مَعدل التبادل الفعال لكل من الصادرات والواردات (Effective Exchange) وهو للصادرات $EER_x$ وللواردات $EER_m$ .

---

(١) - M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, Op. Cit., P. 455.

(٢) - Ibid., P. 549.

دولار = ٤٠ طن) ، وهو ما يعنى ارتفاع تكاليف استيراد القمح رغم ثبات أثمان القمح داخل الولايات المتحدة . وكذلك ثبات سعر صرف العملة المصرية بالنسبة للدولار الأمريكى . وكذلك يعنى أن مصر فقدت ٢٠٪ من قدرتها على الاستيراد ، وأنها مطالبة بدفع مزيد من الموارد (القطن) إلى العالم الخارجى بنسبة ٢٥٪ لتحصل على نفس الكمية السابقة من القمح (٥٠ طن) وهو ما يصور كيفية نقل الموارد إلى العالم الخارجى بلا مقابل من جراء تقلب قيم عملات دول العالم الرأسمالى .

وكذلك فإن الارتباط بالعالم الخارجى للتصدير وتحقيق الدخل من خلال تسويق الإنتاج المحلى فى الأسواق العالمية بما فيها من منافسة ضارية من جانب منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة يضطر الدول المتخلفة إلى أن تخفض من قيمة صرف عملاتها بالنسبة للعملات الحرة - عملات الدول الرأسمالية المتقدمة المنافسة لها فى السوق العالمى - حتى تستطيع أن تحقق بعض الإقبال على منتجاتها ، إذ أن تخفيض عملاتها بالنسبة للعملات الأخرى يعنى تخفيض أثمان منتجاتها بالنسبة لأثمان منتجات البلدان الأخرى التى لم تخفض عملاتها . وهكذا اضطرت كوريا الجنوبية عند انتهاجها لنمط تصنيع الصادرات فى أوائل الستينيات إلى أن تخفض قيمة صرف عملتها مرتين الأولى بمعدل ١٠٤٪ والثانية بمعدل ٦٥٪ ، وكذلك البرازيل خفضت قيمة عملتها بمعدل ١٠٠٪ عام ١٩٦٤ [1] ، بل أن الأمر لا يقف عند حد تخفيض قيمة العملة الوطنية فى بداية الدخول إلى صناعة الصادرات ، بل إن الأمر يقتضى دوريا القيام بعملية التخفيض هذه ، فكلما ارتفعت الأسعار الداخلية بفعل التضخم كلما كان مطلوبا أن تجرى الدولة تخفيضا لقيمة عملتها المحلية ، وهو ما حدث فى كل الدول المتخلفة التى أقبلت على صناعة الصادرات والتى اضطرت إلى تخفيض قيمة عملاتها فى فترات متتالية .

ولا يتوقف الأمر على التخفيض الدورى لقيم العملات المحلية ، ولكن لابد أن يكون هناك حوافز أخرى ابتداء من منح الحكومة علاوات (منح) للصادرات سواء بالنسبة

---

[1] د. رمزى زكى ، "التاريخ النقدى للتخلف" ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص.ص ٢٩٠ - ٢٩٤ .

| البلـــــد | السنة | $EER_s$ | $EER_m$ |
|---|---|---|---|
| ٥ – الهنـد | ١٩٦٦ | ٦,٧٩ | ٩,٢٣ |
| ٦ – الفلبين | ١٩٧٠ | ٥,١٥ | ٨,٧٠ |
| ٧ – غانـا | ١٩٦٧ | ٠,٨٤ | ١,٥٠ |
| ٨ – تركيا | ١٩٧٠ | ١٢,٩ | ٢٤,٠ |

والدراسة توضح أن الغالبية من دول صناعات التصدير التى تم عليها القياس تحقق خسائر من التبادل الدولى ، مع تعمق هذه الخسائر بالنسبة للبعض منها مثل تركيا والهند والفلبين ، وهو ما يؤكد ما اتجهنا إليه . ويجب أن نلاحظ أن الأثر الإيجابى الذى تحققه كوريا الجنوبية إنما يرجع إلى التاريخ الذى تمت فيه الدراسة ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه كوريا التحول إلى نمط تصنيع الصادرات (عام ١٩٦٢) ، والذى لاقى مساعدات أمريكية بالغة سواء بالمعونة أو بفتح الأسواق للمنتجات الكورية بالأساليب السياسية ، وكذلك معونات الشركات متعدية الجنسيات والبنك الدولى . ولعل الأمور اختلف تماما فى الوقت الحالى تبعا لتغير موقف الولايات المتحدة منذ مطلع السبعينات ولأسباب سياسية أيضاً ، وهو ضغط حلفائها عليها لتقوم بالتخلى عن كوريا نسبيا ، إذا أن الصادرات الكورية أصبحت منافسة لمنتجات هؤلاء الحلفاء وخاصة اليابان ولذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى تخفيض معونتها لكوريا حتى تم قطعها تماما فى مطلع الثمانينات ، هذا إلى جانب الكثير من التخليات الأخرى التى قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أوربا الغربية من خلال ما سمى بسياسة "الحماية الجديدة" والتى تتمثل فى الحد من الواردات القادمة من الدول المتخلفة والتى شملت الصناعية منها والمواد الخام بتحديد الأسعار والكميات عند مستويات أقل بالإضافة إلى فرض الرسوم الجمركية على هذه الواردات . ولذلك فإن البعض يتساءل عن مستقبل التنمية الكورية وعن مدى إمكانية التضحية بها لحساب المصالح المشتركة للغرب وخاصة عندما تستخدم الولايات المتحدة سلاح المساومة العسكرية [1] ، وكذلك التساؤل عن مسار التنمية فى تونس والمغرب فى

---

[1] د. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٦٠ .

ومعدل التبادل الفعال للصادرات يتكون التالى :

$$EER_x = r_o ( 1 - t_x + s_x )$$

ومعدل التبادل الفعال للواردات يتكون كما يلى :

$$EER_m = r_o ( 1 + t_m - s_m + q_m )$$

حيث $r_o$ تعبر عن معدل التبادل الرسمى ، $t_x$ هى متوسط مستوى الرسوم على الصادرات ، وعلى الواردات $t_m$ ، $s$ متوسط مستوى المعونات ، $q_m$ هى الحصة من الواردات . وعند مقارنة $EER_m$ ، $EER_x$ يمكن تحديد مدى ما تحصل عليه الدولة من عائد من التجارة الخارجية . ولقد انتهت نتيجة القياس على ثمان دول إلى أن العائد سلبى فى ستة دول منهم على النحو المبين فى الجدول التالى :

معدل التبادل الفعال للعملة المحلية بالنسبة
لوحدة الدولار الأمريكى[1]

| البلـــد | السنة | $EER_x$ | $EER_m$ |
|---|---|---|---|
| • بلاد تحقق عائد من الصادرات : | | | |
| ١ – كوريا الجنوبية | ١٩٦٤ | ٢٨١ | ٢٤٧ |
| • بلاد الأثر النسبى لها متعادل : | | | |
| ٢ – مصـــر | ١٩٦٢ | ٤٣,٢ | ٤٢,٩ |
| • بلاد تحقق خسارة من الواردات : | | | |
| ٣ – شـــيلى | ١٩٦٥ | ٣,٣١ | ٣,٨٥ |
| ٤ – البرازيل | ١٩٦٤ | ١,٨٧٤ | ٢,٢٥٣ |

---

(1) - Anne O. Krueger, Studies in the Modernization of the Rupublic of Korea, 1954 - 1975 : The Development of the Foreign Sector and Aid , Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1979, Ch. 5, Specially P. 75.

المنسوجات وليس مترا واحدا كما كان قبل تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وهو ما يعنى تضاعف معدل سحب الموارد إلى الخارج . ولعل أهم أسباب تراكم الديون وزيادة أعبائها بالنسبة للعالم المتخلف هو تقييم الديون بالعملات الأجنبية والتخفيض المستمر لقيم العملات الوطنية .

أما المحور الثانى فهو زيادة معاناة الغالبية الساحقة من أفراد شعوب دول صناعة الصادرات ، ذلك إنه إلى جانب الضغط على مستوى الأجور لمنعه من الارتفاع حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج بما يؤدى إلى تخفيض الطلب الخارجى عليها ، فإن أصحاب هذه الدخول يواجهون معدلات متزايدة من التضخم المستمر المنقول إليها من العالم الرأسمالى نتيجة تعمق الاستيراد وارتفاع كميته بزيادة الاتجاه إلى صناعة التصدير . وكذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التى تعتمد عليها دول الصادرات إنما يزيد من معدل التضخم المنقول ، وخاصة فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ التى ارتفع فيها سعر الفائدة الاسمى على القروض قصيرة الأجل (القروض المصرفية وتسهيلات الموردين) إلى ٢٠٪ ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة القرض الخارجى ، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج فى المجالات التى تستخدم فيها هذه القروض بما يؤدى بدوره إلى ارتفاع الأثمان لتتمشى مع ارتفاع التكاليف ، وهو ما يزيد من معاناة الطبقات العاملة فى المجتمع. إلا أنه فى بعض الأحوال قد تحاول الدولة الإبقاء على مستوى الأسعار بدون ارتفاع وتعمل على توفير السلع الضرورية بأسعار أقل بتحمل جزء من الثمن (دعم السلع الضرورية) تقوم بتمويله من الإيرادات العامة للدولة ، ولا يخفى والحال كذلك أن هذا الأسلوب يؤدى إلى تخفيض الفائض الاقتصادى وتوجيه جزء منه إلى الاستهلاك بطريقة غير مباشرة . وفى واقع الأمر فإن الدول المتخلفة تقوم بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للدعم السلعى عن طريق التمويل التضخمى سواء بإصدار نقود جديدة أو بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، وهو ما يؤدى إلى تعمق التضخم وتعمق معاناة أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة إلى جانب إعادة توزيع الدخول فى صالح الأغنياء وهو يزيد بدوره من تعمق المعاناة أكثر فأكثر .

ظل التخلى الأخير لدول السوق الأوربية المشتركة عنهما باتخاذ إجراءات الحماية فى مواجهة صادراتهما للسوق ، وفى ظل منح معاملة تفضيلية للمنتجات الإسرائيلية المشابهة للمنتجات العربية [١] .

أما بالنسبة للمجتمع المصرى فإن الفترة التى تم فيها القياس تعتبر فترة الازدهار الصناعى ، بالإضافة إلى أن الرقابة على النقد كانت من أهم أساليب إدارة الاقتصاد القومى وحمايته من التضخم الخارجى الوارد ، حيث كان سعر صرف الجنيه المصرى يساوى ٢،٣٢٥ دولار ( إذ لم تتعد قيمة الدولار ٠،٤٣ جنيه ) ، وهو ما جعل شروط التبادل الخارجى أفضل بحيث كان متعادل الأثر . أما الآن بعد الانهيار الذى أصاب العملة المصرية بحيث أصبح سعر صرف الجنيه المصرى يساوى ٠،٣٨٧ دولار ( حيث أصبحت قيمة الدولار ٢،٥٨ جنيه ) فإن ذلك سوف يؤدى حتما إلى تدهور شروط التبادل الدولى على حساب المجتمع المصرى ، وسوف يزيد معدل التدهور كلما انخفضت قيمة الجنيه المصرى أكثر .

وكذلك فإن تخفيض قيم العملات الوطنية يؤدى إلى ارتفاع معدل سحب الموارد من ناحية أخرى بالنسبة للدول المدينة بقروض مقومة بالعملات الأجنبية ، وكل الدول المتخلفة مدينة باستثناء بعض الدول العربية البترولية . فكلما أخفضت قيمة العملة الوطنية كلما زاد عبء الدين وزادت كمية الموارد المحلية المطلوب دفعها فى مقابل نفس الدين قبل انخفاض قيمة العملة الوطنية ، فإذا كانت الوحدة من النقد الوطنى تساوى دولار واحد، أى أن سعر التعادل ١ : ١ وكانت الوحدة من العملة الوطنية تشترى متر من المنسوجات داخل المجتمع المحلى ، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية بمعدل ١٠٠٪ يجعل سعر التعادل يصبح ٢ : ١ ، أى وحدتين من العملة الوطنية فى مقابل دولار واحد . فإذا ظل مستوى الأسعار المحلية كما هو فإن سداد دولار للعالم الخارجى يعنى دفع مترين من

---

[١] د. فتح الله والعر ، الاقتصاد العربى والمجموعة الأوربية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٠٢ .

وفى نفس المؤلف السابق يمكن مراجعة الاتفاقات التى تمت بين السوق وبين المغرب وتونس ومصر وسوريا والأردن والجزائر وتركيا ومالطا وقبرص وإسرائيل ، وهى الاتفاقات التى تمت خلال عام ١٩٦٤ بالنسبة للمغرب وإسرائيل والتى شملت بقية الدول الأخرى خلال عامى ٧٦ - ١٩٧٧ .

مثالب هذا الأسلوب ، مثل تبرير البطالة والتضخم على أنهما شر لابد منه ولا يمكن لمجتمع الإفلات منهما ، وأنهما ليسا نتاج طريقة الإنتاج المختارة بما تحتوى عليه من تناقضات ومن أسلوب سيئ لتخصيص الموارد واستغلالها . وفى مقابل هذا الفكر يتنامى الفكر القومى عند الجماعات المغبوبة التى ترفض التبعية وترفض طريقة الإنتاج السائدة والقائمة على الفكر التنموى الغربى وكذلك ترفض طريقة التوزيع الناجمة عنها بالشكل الذى يؤدى إلى تبلور الصراع فى شكل مقاومة السلطات القائمة على النظام والخروج عليها لإسقاطها كل حين وآخر سواء فى شكل مظاهرات متكررة للرفض مثل التى تعم المجتمع الكورى منذ منتصف الثمانينات إلى محاولة إزالة النظام السياسى بالقوة فى مصر عام ١٩٧٤ وفى الفلبين عام ١٩٨٩ ، إلى مسلسل الحوار المسلح بين الجماعات الرافضة بأنواعها مع السلطات البوليسية والرسمية فى مصر وتونس والجزائر وغالبية دول أمريكا اللاتينية منذ بداية الثمانينات .

وفى كل الأحوال فإن هذه الازدواجية التى تصيب الاقتصاد القومى والتى يتعذر معها الأخذ بسياسة واحدة لإدارته ، أو تحديد أهداف موحدة يتفق عليها الجميع تسعى كافة القوى الوطنية لتحقيقها ، والتى ناقشها "بوكية" من خلال تجربته فى تنمية المجتمع الإندونيسى كما سبق الحديث إنما تعتبر من سمات التخلف التى يجب العمل على إزالتها ، وبناء تجانس قطاعات الاقتصاد القومى وتفاعلها ؛ وكذلك تجانس الفئات الاجتماعية وتقاربها ، وهو ما لم تحدثه سياسة صناعات التصدير ، بل دعمت نقيضه تماما ، وهو ما يؤكد صحة مقولة "فرانك" أن ما نراه من تنمية لا يعدو أن يكون تنمية للتخلف .(١)

والازدواجية الاقتصادية والاجتماعية نتاج التحيز للصناعة والمجتمع الصناعى فى مواجهة بقية القطاعات والمجتمعات الأخرى وبصفة خاصة قطاع الزراعة والريف يخلق أوضاعا متردية فى العالم المتخلف ، فابتداء من توزيع الدخل نجد القرية تحمل بشرا كثيرا وتحصل على دخل قليل كما ألمحنا من قبل بالنسبة للعالم العربى ، ونجد متوسط دخل الفرد فى الحضر يوازى ثلاثة أضعاف دخل الفرد فى الريف المصرى ، ونجد

---

(١) - A.G. Frank, "The Development of Underdevelopment", New York Monthly Review, No. 18, 1966.

## (د) تعميق ازدواجية الاقتصاد القومي وتعميق التحضر الكاذب :

ازدواجية الاقتصاد القومي إنما هي نتائج التحيز للقطاعات الاقتصادية الأكثر تقدما مثل التحيز لقطاع الصناعة على حساب بقية القطاعات الأخرى ، أو التحيز لقطاع التجارة الخارجية ، ولقد مرت الدول المتخلفة بمرحلة التحيز للقطاع الأخير خلال فترة الاستعمار "الكولونيالى" حيث كان هذا القطاع بالإضافة إلى قطاع البنوك الأجنبية هما اللذان يقومان بتعبئة الفائض الاقتصادى ونقله من العالم المتخلف إلى العالم الرأسمالى المتقدم . وقد استكمل هذا التحيز للمدينة على حساب القرية ، فرغم أن أكثر من ٩٠٪ من الناتج المحلى كان يتحقق فى القرية فى البلدان أن الزراعية مثل مصر والسودان والملايو والهند ، إلا أن القرية كانت محرومة من أدنى الخدمات الإنسانية مثل المياه الصالحة للشرب ، بينما المدنية تنعم بالخدمات والإضاءة الليلية حتى الصباح ، وهكذا كانت القرية تعتصر لحساب المدينة التى كان يسكنها الأجانب والنخبة من الوطنيين المرتبطين بهم وبقوى الاستعمار الأجنبى والمنفذين لسياسته الرامية إلى نزح الفائض الاقتصادى إلى العالم الخارجى .

وهذا التحيز ظل مستمرا بعد رحيل الاستعمار ، وإن قلت حدته فى بعض المجتمعات المتخلفة ، إلا أنه استمر من خلال التحيز لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الزراعة ، وهذا التحيز يتعمق أكثر فى المجتمعات التى تأخذ بصناعة الصادرات ، إذ يحتل هذا القطاع المركز الأول فى حصوله على الاستثمارات والخدمات الإنتاجية والعلمية دون بقية القطاعات الأخرى ، مما يجعله عبارة عن جزيرة متقدمة نسبيا يحيطها التخلف من كل جانب ، ويصبح هناك قطاعان أحدهما متقدم صغير والثانى متخلف كبير يحوى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو ما يخلق ازدواجية يصعب إدارتها اقتصاديا من خلال سياسة واحدة ويصعب تجانسها اجتماعيا وفكريا ، وهو ما يؤدى إلى نوع من الصراع الخفى بين القرية والمدينة تكون محصلته انخفاض الإنتاجية فى القطاعات والجماعات المغبونة وتبديد الموارد فى القطاعات والجماعات المحظوظة ، وتمزق الفكر وعدم تجانسه ، حيث يتنامى فكر التبعية والارتباط بالعالم الخارجى عند الجماعات المحظوظة ليبرر أسلوب إدارة الاقتصاد القومى ويبرر

وعلى ذلك نجد أكثر من ثلث السكان يسكن العاصمة سيول فى كوريا الجنوبية ، ونجد حوالى ربع السكان فى مصر يسكنون القاهرة . وتنتهى دراسة حول تحديد الحجم الأمثل لسكان العواصم العربية وتحديد الحجم الأمثل للسكان بها إلى أن الزيادة الطفيلية للسكان عن الحجم الأمثل تصل إلى ٣,٤ مليون نسمة فى القاهرة ، ٢,٢ مليون نسمة فى بغداد ، وفى الجزائر ٩٢٤ ألف نسمة ، والدار البيضاء ٥٥٠ ألف نسمة ، وبيروت ٥٠٠ ألف نسمة ، وعمان ٢٥٠ ألف نسمة ، وبذلك تكون نسبة الزيادة الطفيلية للسكان إلى الحجم الأمثل للسكان فى بيروت ٥٨,٣٪ ، وتليها بغداد ٥٧,٩٪ فالخرطوم ٥٠٪ ، فالجزائر ٤٢٪ ، فالقاهرة ٤٠,٥٪ ، ثم عمان ٣٨,٥٪ ، وأخيراً الدار البيضاء ٣١,٤٪ .[1]

وليس التحضر مرفوضا فى حد ذاته ولكنه مرفوض بالشكل الذى يتم به فى العالم المتخلف ، ذلك أن التحضر لابد أن يكون نتاج زيادة الطاقة الإنتاجية الصناعية ونتاج التوسع فى قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية المرتبطة به ، هذا التوسع هو الذى يخلق عوامل الجذب التى تجذب القوى العاملة للانتقال من القرية للمدينة أو إلى الأماكن التى يستقر فيها التصنيع ، إذ ليس شرطا أن يكون التصنيع من نصيب العاصمة بل من الأفضل توزيعه حسب أماكن توافر الموارد وتبعا لاعتبارات قومية أخرى ترفع من كفاءة تخصيص الموارد لقطاع الصناعة [2] . فعلى سبيل المثال كانت نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف فى كل من فرنسا والسويد وسويسرا خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٩٠٠ وهى التى تمثل فترة الانطلاق الصناعى - تتراوح بين ١١ - ١٥٪ فقط ، وكان العاملون فى الصناعة تتراوح نسبتهم ما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى البلدان الثلاثة. وهكذا فإن التصنيع كان سابقًا للتحضر ودافعا له فيما بعد ، أما فى البلدان العربية الصناعية مصر والعراق والمغرب وتونس فأننا نجد العكس ففى عام ١٩٨٥ كانت نسبة

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٢٢ .

(٢) يراجع فى توطين الاستثمارات تبعاً لمعايير تحقق أقصى كفاءة لتخصيص الموارد ما يلى :

- د. سعيد الخضرى ، محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ١٧١ - ١٧٤ .

الخدمات تتوسع فى المدينة على حساب القرية فنجد نصف أطباء السودان يتركز فى الخرطوم بينما لا يسكنها إلا ١٠٪ من السكان ، وتجد الجامعات تتركز كلها فى العاصمة بيروت رغم إن سكانها يمثلون ٣٥٪ من السكان ، ونجد ٥٠٪ من الإنتاج الصناعى يتركز فى القاهرة ، وكذلك تحتكر ٥٠٪ من التليفونات رغم أنها لا تضم إلا ٢٠٪ من السكان[١]. هذا بالإضافة إلى نقص الخدمات العامة حتى التقليدى منها مثل الصحية والتعليمية حيث أصبح الحصول على مكان فى المدرسة أو فى المستشفى مشكلة كبيرة فى غالبية دول العالم المتخلف فى الآونة الأخيرة وخاصة فى القطاع الريفى منها ، بالإضافة إلى نقص نصيب الفرد من القوة المنتجة وهى الأرض الزراعية نتيجة الزيادة المستمرة فى السكان ، فلقد تضاءل متوسط نصيب الفرد من الأرض فى مصر من فدان واحد فى أوائل القرن التاسع عشر إلى ثلث فدان فى منتصف القرن العشرين ، إلى خمس فدان فى الثمانينات[٢]. وإذا أخذنا فى الاعتبار سوء توزيع الملكية السابق الإشارة إليها فإننا نجد أن الغالبية الساحقة من سكان الريف بعيدة عن ملكية الأرض أو حتى مجرد حيازتها فى أى شكل من أشكال الاستغلال . وفى غياب أى سياسة جادة لإعادة توزيع الأرض أو للاستثمار فى أنشطة أخرى إلى جانب الزراعة مثل الصناعات الخفيفة أو البينية يصبح لزاما على فائض العمل من المعدمين والذين هم فى حالة بطالة الهجرة إلى المدن وخاصة العاصمة للبحث عن لقمة العيش فى ظل مستوى الخدمات الأفضل بها . وهكذا تطوق العواصم والمدن الكبرى الصناعية بالمجتمعات الهامشية التى يسكنها هؤلاء المهاجرين ليشكلوا ظاهرة التحضر الكاذب ( زيادة نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف ) التى تلم بالدول المتخلفة التى توجهت إلى التصنيع والتى تتعمق بتعمق التحيز لقطاع الصناعة بما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية [٣] .

---

[١] د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، منتدى الفكر العربى ، عمان، الطبعة الثانية ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص.ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

[٢] المرجع السابق ، ص. ٢٢٥ .

[٣] يراجع فى التحيز وأثره فى إفقار المجتمعات المتخلفة الدراسة القيمة التالية :

- Michael Lipton, Why Poor People Stay Poor, A Study of Urban Bias in World Development, Heritage Publishers, New Delhi, 1982, Specially pp. 216 - 286.

فضلاً على ضرورة انزلاق الكثير منهم إلى الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والتهريب وغيرها من صنوف الانحراف والرذيلة ، ويشكلون أحياء كاملة يعيشون فيها بطرق متخلفة أسوء من تلك التى تركوها فى مواطنهم الأصلية ، ويؤثرون بذلك فى المستوى الحضارى للمدينة بالانخفاض والتشوه ، وذلك أن المدينة لا تستطيع أن تستوعبهم وتصهرهم وتغير من قيمهم وسلوكياتهم . وهذه الأحياء الهامشية بمكوناتها تشكل حزاما للمدن فى العالم المتخلف ، وهو حزام من البروليتاريا الرثة التى يمكن أن تنتظم صفوفها فى أى لحظة تاريخية وتحت أى دعوة يؤمنوا بها أو يوجهوا إليها ليقوموا بتقويض كل شىء [1] . ولذلك فإنهم يشكلون التحدى الحقيقى الأول للسلطات السياسية فى دول العالم الثالث الذى تتفاقم مشاكله الاقتصادية لتضغط أكثر وأكثر على هذه الجماعات لتنفجر فى أى لحظة . ولعل معالجة الأمر يقتضى من الدول المتخلفة فهم ديناميكية العلاقة الجدلية بين القرية والمدينة وإعادة صياغة التنمية الاقتصادية ابتداء من القرية إلى المدينة ، وابتداء من الزراعة إلى الصناعة ، وابتداء من إشباع الحاجات الضرورية إلى الكمالية ، وابتداء من استغلال الموارد الذاتية وخاصة قدرات العمل إلى استخدام المعرفة العلمية لتحقيق التكنولوجيا الوطنية ، وذلك دون الاستغناء على العلاقات مع العالم الخارجي ، ولكن فى إطار التحرر من التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ولعل نمط التصنيع الأمثل الذى يجب الأخذ به فى دول العالم المتخلف لا يمكن أن يكون نمطا واحدا يوصى به للكافة ذلك أن لكل مجتمع ظروفه المادية والموضوعية التى يجب أن يتم اختيار هذا النمط ابتداء منها . أما صناعة إحلال الواردات وصناعة الصادرات فإنها لا يمكن أن تكون هدفا منفردا فى حد ذاته للبناء الصناعى فى العالم الثالث وخاصة فى المراحل الأولى للتصنيع ، ولكنهما يتحققان تلقائياً من خلال تكامل البناء الصناعى فى مراحله المتقدمة والتى يصل إليها طبيعياً بعد النضوج وفى إطار التكامل

---

[1] تعددت انتفاضات الجياع فى العالم المتخلف منذ منتصف السبعينات ، بدءا من مظاهرات الجياع فى البرازيل عام ١٩٧٦ ، إلى انتفاضة الجياع فى مصر فى يناير عام ١٩٧٧ إلى ثورتى الجياع فى تونس عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٤ ، إلى المغرب فى ١٩٨٤ ، والسودان فى عام ١٩٨٥ ، والفلبين وكوريا الجنوبية وسرى لانكا وجزر القمر والجزائر فى أواخر الثمانينات .

الحضر فى البلدان الأربعة هى ٥٠٪ ، ٧٢٪ ، ٤٥٪ ، ٥٥٪ على التوالى ، وكانت نسبة العاملين فى الصناعة فى تلك البلدان بالنسبة لمجموع السكان هى ١٨٪ ، ١٠٪ ، ١٣٪ ، ٢٠٪ على التوالى فى نفس العام [1] . وبطبيعة الحال فإنه عندما يسبق التصنيع التحضر يكون معنى ذلك أن المدينة منتجة أكثر منها مستهلكة ، وأن الاقتصاد القومى يحقق فائضا يمكن استثماره ، أما إذا سبق التحضر التصنيع فإن المدينة تصبح مستهلكة أكثر من إنتاجها وتستنزف الفائض الاقتصادى المتحقق فى القرية ومن ثم تحرم القرية من نصيبها العادل فى الفائض الذى تحققه والذى يخصص الجزء الأكبر منه للمدينة لينفق فى شكل خدمات متميزة للمدينة ، وهكذا يتبدد الفائض الاقتصادى المتحقق فى القرية لحساب المدينة وتحرم من نصيبها العادل من الاستثمارات الإنتاجية والخدمات الضرورية ، فتنخفض الدخول وينتشرى الفقر نتيجة لهذا التحيز الحتمى للمدينة وهو ما ينعكس على الوطن القومى بانخفاض معدل التنمية إن لم يكن تراجعها . وهذا الوضع لا يدفع إلى المدينة إلا من ضاقت بهم سبل العيش فى القرية والمدن الصغيرة من أميين وعمال غير مهرة ، الذين لن يساهموا فى عملية الإنتاج فى المدينة بل يجعل الأفراد الأعلى تعليما والأكثر مهارة وكفاءة الذين يمثلون خلاصة الريف والمدن الصغرى يسعون أيضاً إلى المدن الكبيرة والعواصم طلبا لفرص عمل أفضل وأعلى دخلا ، وهو ما يفرغ القرية من الكفاءات ويستنزف عقولها وكفاءاتها لحساب المدن الكبرى وبصفة خاصة العاصمة ، مما يساهم فى مزيد من تخلف القطاع الريفى أكثر وأكثر .

ويلاحظ أن هؤلاء الساعين إلى العواصم والمدن الكبرى نادرا ما يحصلوا على فرصة عمل حقيقى منتج بل تعمل الغالبية الساحقة منهم فى أعمال غير منتجة ، هامشية وخاصة أعمال المضاربة على السلع الاستهلاكية ، بالإضافة إلى الخدمات غير المنتجة ،

---

[1] أنظر فى علاقة التصنيع بالتحضر والنمو الاقتصادى ما يلى :

- J. Berry, Some Relations of Urbanization and Economic Development, in : F. Pitts ed., Urban Systems and Economic Development , Eugene : University of Dregon Press, 1962.
- Wilbert Moore, The Impact of Industry , Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1965,
- Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization and Modernization in Yugoslavia", International Review of Modern Sociology, Vol. 2, September 1972.

ومستوى الوعى الذى وصل إليه ، وهما يرتبطان بشكل التنظيم الاجتماعى السائد لعملية الإنتاج الاجتماعى . ومن ثم فإن استراتيجية التنمية والتطوير يجب أن لا تهتم فقط بالتوزيع الحسابى للموارد المحدودة الظاهرة (على النحو الذى يتصوره الحديون للمشكلة الاقتصادية) بل يجب أن تعمل على بعث واستنفار القوى الخلاقة غير المعبأة للقوى العمالة لتستخدم الموارد غير المستخدمة . إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بزيادة وعى الأفراد بعملية الإنتاج الاجتماعى ، وهو بدوره لن يتحقق إلا إذا كانت هذه العملية مستجيبة لاحتياجاتهم مما يدفعهم ابتداء من وعيهم إلى تعبئة الموارد بكامل الحرص ، واستخدامها بأقصى كفاءة ، والإبداع فى تطوير أساليب الإنتاج سواء فى شكل فنون إنتاجية أو نظم إدارية .[1]

أما وضع إستراتيجية التصنيع ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة وترتيب الصناعات وتحديد نسبة الاستهلاكى منها إلى الإنتاجى والوسيط ، واختيار المستوى التكنولوجى لأدوات الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومى ، أو على مستوى القطاعات وكيفية خلق الاعتماد المتبادل بين القطاعات والفروع بما يحقق إشباع الحاجات الاجتماعية، ويضمن التبادل الدولى ابتداء من قيم متساوية بلا غبن أو سيطرة أو تدخل من العالم الخارجى ، إنما يخرج فى الواقع عن إطار هذه الدراسة ذات الطبيعة المدرسية الانتقادية ، إذ يحتاج إلى دراسة أخرى ذات طبيعة بنيانية نأمل أن ننجزها بإذن الله تعالى فى مرحلة قادمة على أحد المجتمعات المتخلفة وهو المجتمع المصرى .

---

[1] أنظر فى معالم استراتيجية الاعتماد على الذات ما يلى :

- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧١٢ - ٨٢٨.

- د. جلال أمين ، إشباع الحاجات الأساسية كمعيار فى تقويم تجارب التنمية العربية ، دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص.ص ٥٦٣ - ٥٨٣ .

الصناعى للقطاعات الصناعية والتى لابد أن يسبقها تكامل القطاعات الاقتصادية فى وحده تخدم بعضها بعضا ويعتمد بعضها على البعض الآخر ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع إستراتيجية للتنمية طويلة الأمد جوهرها الأساسى الوصول إلى الاعتماد على الذات ، والذى يتم تحقيقه خلال مراحل التطوير الاقتصادى والاجتماعى الذى يتحتم أن تقوده الدولة ، وبنفس الحتمية لابد أن يشارك فيه الكافة مشاركة فعلية . وهو ما ينقلنا إلى قضية أخرى جوهرية وهى مدى تحقق ديمقراطية التنمية ، وهل يمكن أن تتم التنمية ويحدث التطوير الاقتصادى والاجتماعى فى غياب حرية الفكر والرأى والتعبير وديمقراطية الإدارة والحكم ، والرقابة الشعبية الكاملة على كافة السلطات الفاعلة فى المجتمع سواء فى شكل منظمات أو أفراد . والإجابة تخرجنا إلى موضوع آخر يحتاج إلى تفصيلات تخرج عن حدود أهداف هذه الدراسة ، ولكننا نجد الإجابة السريعة من واقع الدول المتخلفة التى تصورت الغالبية الساحقة من قيادتها السياسية أن مجموعة من الأوتوقراطين يمكن أن يديروا التنمية وأن يحققوا التطوير المنشود فى غياب بقية أفراد الشعوب الذين تم تهميشهم وإبعادهم عن المشاركة فى اتخاذ القرار أو فى الرقابة على نتائجه . مما أدى إلى أن لا يساهم أفراد هذه الشعوب إلا بجهود هامشية أيضاً فى تحقيق التنمية والتطوير ، وغلبت عليهم اللامبالاة والهروب إلى الذات أكثر من المشاركة الاجتماعية الفعالة وتحمل المسئولية ، بل أكثر من ذلك فلقد عانت هذه الدول بعد فترة زمنية من بدء جهود التنمية من تسلط هذه المجموعات الاوتوقراطية التى سلمت إليها إدارة التنمية والتى انفصلت عن بقية أفراد المجتمع لتشكل فيما بينها ما يمكن تسميته تجاوزا بطبقة علوية متميزة تسير كل شئ لتحقيق مصالحها الذاتية أولاً على حساب مصالح الكافة ، وهو ما أودي بجهود التنمية وانتهى بها إلى طريق مسدود بشكل اصبح واضحا لا يخفى على أحد ، ولا يحتاج على جهد علمى لاكتشافه منذ بداية الثمانينات .

وفى هذا المجال يجب الإشارة إلى إنه لا يجوز النظر إلى الإنسان على إنه مورد من الموارد المتاحة ، فهذه النظرة كما يقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار نظرة تميز المجتمعات التى تسودها القيم السلعية ، وإنما يجب النظر إليه على إنه المحرك الأساسى لعملية الإنتاج الاجتماعى وإنه يستخدم بقية الموارد الأخرى لتحقيق هذا الإنتاج ، وأن للجهد الخلاق لهذا الإنسان فى استخدامه للموارد بكفاءة إنما يعتمد على مستواه المادى

# الباب الثالث

## تفسير حالة التخلف

فالبلدان المتخلفة تتميز كما رأينا سابقاً بسيادة الإنتاج الزراعي وبانخفاض الإنتاجية الزراعية وهو ما يؤدى إلى سوء التغذية وبالتالى إلى انخفاض إنتاجية العمل فى الزراعة ، وكذلك فى مجال الصناعة نجد أن الصناعة متعثرة لعدم وجود عدد وفير من المنظمين ، ونظراً لأن مجال إيجاد منظمين يرتبط أصلاً بوجود مجالات للتنمية الصناعية لاكتساب الخبرات المطلوبة لذلك العمل فإن ذلك يؤدى إلى عدم وجود منظمين ، أى أنه يمكن القول أنه لا توجد تنمية بدون منظمين وكذلك لا وجود للمنظمين بدون وجود تنمية، وهكذا أغلقت الدائرة .

وكذلك فإنه يمكن تصور الكثير من الحلقات الدائرية المفرغة التى تصف كل منها أحد ظواهر التخلف ، ففى مجال انخفاض التراكم الرأسمالى نجد أن انخفاض مستوى الدخل يؤدى إلى انخفاض مستوى الادخار ، وانخفاض مستوى الادخار يؤدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار ، وانخفاض مستوى الاستثمار يؤدى إلى انخفاض مستوى إنتاجية العمل (الاستثمار ينصرف إلى كمية الآلات والمعدات المستخدمة فى العمل) ومن ثم انخفاض مستوى الدخل ، وهو ما يؤدى إلى التحام واتصال حلقة عرض الادخار والاستثمار فى المجتمع المتخلف . أما من ناحية الطلب عليه فإن انخفاض الحافز للاستثمار بسبب ضيق حجم السوق ، وضيق حجم السوق يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردى ، وهذا الأخير يرجع إلى انخفاض مستوى إنتاجية العمل وهو يرجع إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردى الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض الحافز على الاستثمار .

وهكذا فإن مضمون هذه النظرية هو أن الدول المتخلفة توجد فى حالة من التوازن الاقتصادى المستقر عند حد التخلف ،وإن أى إخلال بهذا التوازن سوف يؤدى إلى خلق قوى من شأنها أن تعيد التوازن مرة أخرى عند المستوى المتخلف ، فيظل الاقتصاد القومى رغم الجهود المبذولة لإخراجه من دائرة التخلف داخل هذه الدائرة لا يخرج منها .

ولعل هذه النظرية هى انعكاس لفكرة التوازن التى تسود النظرية التقليدية ، وتم

# الفصل الرابع عشر

## نظرية الحلقات المفرغة [١]

تقوم هذه النظرية التى قال بها "نيركسيه" لتفسير ظاهرة التخلف على أساس أن هذه الدول وقعت فريسة لمجموعة من العوامل والقوى التى ترتبط ببعضها ارتباطاً دائرياً يؤدى إلى استمرار حالة التخلف بهذه البلاد ، حيث أن كل عامل يؤدى إلى عامل آخر يسلم إلى ثالث ورابع أو أكثر بحيث تنتهى آخر العوامل بالتسليم والعودة إلى العامل الأول المسبب للظاهرة [٢] . فإذا ما اعتبرنا أن الفقر هو سبب التخلف ، فإن الفقر يعنى انخفاض مستوى الدخل الفردى الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض مستوى التغذية ، وهو ما يؤدى إلى انخفاض المستوى الصحى فيؤثر فى إنتاجية العمل بالانخفاض ، فيؤدى أخيراً إلى انخفاض مستوى الدخل ومن ثم شيوع الفقر ، وهكذا ابتدأت الحلقة المفرغة بالفقر كسبب للتخلف وانتهت بالفقر كنتيجة لهذا التخلف ، وأقفلت الدائرة أو انتهت العوامل المتتابعة إلى أن تصبح النتيجة هى السبب والسبب هو النتيجة . ويمكن أن نجد العديد من الحلقات المفرغة التى تتناول كل منها أحد عقبات تطوير البلدان المتخلفة .

---

(١) هناك الكثير من النظريات التى قامت بتفسير التخلف ، إلا أننا لن نقوم بمناقشتها لأنها لا يمكن اعتبارها فى الواقع نظرية لعدم قيامها على أساس علمى سليم ، ومن ثم يمكن دحضها بسهولة وإهمالها . مثال ذلك نظرية الحتمية الجغرافية حيث قامت بتقسيم العالم إلى جنوب متخلف يقع حول المناطق الاستوائية وشمال متقدم يقع فى المناطق الشمالية المعتدلة من العالم . وهكذا فإن درجة الحرارة المرتفعة بما تفرضه من نوعية المحاصيل الزراعية تؤدى إلى انخفاض إنتاجية الإنسان والحيوان وميله للكسل وعدم تمكنه من بذل الجهد المتواصل والدءوب مما يؤدى إلى تخلف هذه المناطق . أما المناخ البارد والمعتدل فهو يؤدى إلى عكس النتائج السابقة . إلا أن الواقع يقول بغير ذلك فهناك دول تقع فى المناطق ذات المناخ الباعث على التخلف كما تقضى النظرية إلا أنها متقدمة مثل اليابان وأفريقيا الجنوبية، وبالعكس هناك دول تقع فى المناطق ذات المناخ الباعث على التقدم إلا أنها متخلفة مثل اليونان وتركيا .

(٢) - R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Under Developed Countries, Op. Cit., P. 4.

وتقوية فى نفس الاتجاه الذى يسير فيه ، مثل انخفاض الدخل يؤدى إلى انخفاض الادخار فانخفاض الاستثمار فانخفاض الدخل مرة أخرى وهكذا فإن هناك حركة تراكمية لأسفل "انخفاض" ، ويلاحظ أنه لو أحللنا بدلاً من كلمة انخفاض ارتفاع لأدى إلى تحول الحركة التراكمية إلى أعلى ، كما لو قلنا ارتفاع الدخل يؤدى إلى زيادة الادخار فازدياد الاستثمار فارتفاع الدخل ، ومن ثم فإن حلقة الفقر سوف تتحول إلى حلقة للغنى إذا ما استطعنا أن نقوم بعكس القوى القادرة على التغير من أسفل إلى أعلى ولو بقدر ضئيل جداً .

٢ - أن هذه النظرية تركز على الظروف التى تمر بها الدول المتخلفة حالياً ولم تحاول النظر فى أسباب هذه الظاهرة وهل ترجع إلى أسباب اقتصادية أم لأسباب تاريخية.

٣ - أن نظرية الحلقات المفرغة أخذت الفقر كأحد أسباب التخلف وربطته بعوامل أخرى نابعة منه أو سبب له أو نتيجة له ، مع أنها فى الواقع لا تعدو أن تكون أحد مظاهر الفقر ذاته ، فمثلاً القول بانخفاض الدخل يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك أو يؤدى إلى انخفاض الادخار ما هو إلا نفس الشىء ، فانخفاض الاستهلاك ما هو إلا مظهر لانخفاض الدخل ، وانخفاض الادخار ما هو إلا مظهر آخر لانخفاض الدخل ، وكذلك فإنه يمكن القول أن انخفاض الاستهلاك لا يعنى بالضرورة انخفاض الدخل أو أن انخفاض الاستهلاك يكون بالضرورة نتيجة انخفاض الدخل بل قد يكون نتيجة سيادة أنماط رشيدة للاستهلاك ونتيجة تحفيز الادخار ، بل قد تكون الدخول عالية ومع ذلك ينخفض الادخار .

فى الواقع فإن انخفاض الادخار قد يرجع إلى عوامل أخرى منفصلة تماماً عن الدخل مثل نمط توزيع الدخل القومى والتفاوت الكبير فى هذا التوزيع ، حيث تحصل فئة أو طبقة على الغالبية من هذا الدخل ومن ثم سوف يكون إنفاقها الاستهلاكى متسماً بالترف والاتجاه إلى الكماليات وخاصة إذا كانت ذات اتجاهات استهلاكية ، وهو ما يستدعى من بقية الطبقات تقليد هذه الفئة أو الطبقة ومن ثم يقل الادخار وتتوجه غالبية الدخول إلى الاستهلاك كنتيجة للتقليد والمحاكاة كما سبق إيضاحه .

استخدام فكرة الحلقة المفرغة لإثبات أن الدول المتخلفة تعيش حالة من التوازن المستقر عند مستوى التخلف وهو نوع من التوازن الذى لا يمكن الخروج منه .

ولعل فكرة الحلقة المفرغة ما هى إلا استخدام لمنطق العلية الدائرية أو العلية السببية ، ويمكن أن تستخدم فى كافة المجالات ، فمن الممكن أن تستخدم فى دارسة المصلحة كما فعل "فيشير ونلو" حيث قرر أن الفقر والمرض يكونان حلقة مفرغة ، فيرجع مرض النساء والرجال إلى فقرهم ويزداد الفقر نتيجة المرض ويزداد المرض بزيادة الفقر وهكذا ، كما يشير "ميردال" إلى بعض الأمثلة الشعبية التى تتضمن التعبير عن الحلقات المفرغة مثل "لا ينجح مثل النجاح ، ولا يفشل مثل الفشل".[1]

ويرجع استخدام فكرة العلية الدائرية إلى "ميردال" عندما كان يبحث عن أحوال الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أشار "ميردال" إلى أن المجتمع الزنجى يعيش فى حلقة مفرغة للفقر ، فالتمييز العنصرى ضد الزنوج يؤدى إلى انعزال المجتمع الزنجى ومن ثم سوء حالتهم المعيشية والاجتماعية ، وهو ما يترتب عليه شعور المجتمع الزنجى بالسخط تجاه الحياة العامة ، ومن ثم اتجاههم إلى مزيد من الكراهية والعنف ضد المجتمع الأبيض مما يؤدى إلى زيادة اضطهادهم والتمييز العنصرى ضدهم .

والواقع أن نظرية الدوائر المفرغة لا تستطيع أن تفسر حالة التخلف التى تعيشها الدول المتخلفة وذلك لأسباب متعددة هى :

١ - أن هذه النظرية ترتكن على فكرة التوازن المستقر التى يقوم عليها التحليل الاقتصادى التقليدى ، ولذلك فسرت تخلف المجتمعات المتخلفة على أساس أنه نوع من هذا التوازن المستقر عند مستوى التخلف ، ومن المعروف أن النظام الاقتصادى والاجتماعى لا يعرف الاستقرار والتوازن ، وكذلك فإن التغير الذى يحدث تلو الآخر ليس من قبيل القوى المضادة التى تؤدى إلى العودة بالنظام إلى التوازن والاستقرار عند مستوى التخلف بل يؤدى إلى خلق قوى تدفع بالتغيير

---

[1] د. عمرو محى الدين ، مرجع سابق ، ص.ص ١٥٨ - ١٥٩ .

صرف نظرها عن جدوى جهود تطوير وتنمية مجتمعاتها إذ أن الأحوال مهما بذلوا من جهود سوف تنتهى وبعد هذه الجهود إلى التوازن عند حد التخلف ، إذن فلا فائدة ولنترك الأمور تسير عفوية فليس فى الإمكان أبدع مما كان [١] ، وهو يضعف إرادة المجتمعات المتخلفة ويصرف نظرها ويسد الطريق أمام تفكيرها فى ابتداع الطرق والأساليب القادرة على إخراجها من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

---

[١] من المقولات الشائعة فى المجتمع المصرى حتى بين المثقفين أن سعد زغلول قال "مافيش فايدة" ولو أن سعد زغلول قال ذلك بوعى ما قاد ثورة المجتمع المصرى فى مواجهة الاستعمار العسكرى الإنجليزى فى قمة قوته فى مصر . وإن كان قد قال ذلك فلا أظن إلا أن هذه المقولة سوف تنصرف إلى أنه لا فائدة من أى شىء حتى الحياة . ما لم يتم مقاومة الاستعمار حتى طرده من مصر ، وقد تم ذلك فعلاً ، وإن كان بعد ثورة أخرى هى ثورة ٢٣ يوليو وبقيادة أخرى هى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله .

وكذلك قد يكون السبب فى نقص الادخار هو عدم وجود المؤسسات الادخارية القادرة على جذب المدخرات فضلاً على أن سيادة التضخم فى المجتمع تدفع الأفراد إلى التخلى عن النقود واستبدالها بالسلع ومن ثم يزداد الإقبال على الاستهلاك ، أو قد تنعدم فرص الاستثمار الآمن فيقل الحافز على الادخار .

وعلى ذلك فإن نظرية الحلقات المفرغة تكاد تكون تركيب لأشياء وظواهر مجردة غير مرتبطة بالواقع ، وهى فى ذلك متأثرة بأسلوب العرض الذى اتبعه كتاب النظرية التقليدية من حيث الالتزام بالأسلوب المنطقى من حيث المقدمات التى تنتهى إلى نتائج وافتراض صحة النتائج مادامت المقدمات صحيحة حتى ولو خالف التحليل فى جملته الواقع الفعلى .

٤ - إن أهم الأخطاء التى اكتنفت نظرية الحلقات المفرغة هى أنها ركزت تركيزاً كبيراً على عامل واحد وهو الفقر كسبب ونتيجة للتخلف ، على أن ظاهرة التخلف ظاهرة مركبة من مجموعة من العوامل الكثيرة ، منها ما هو مادى بحت مثل انخفاض الدخل ومنها ما هو فكرى بحت مثل نمط التفكير ومستوى الثقافة ومنها ما هو وجدانى بحت مثل درجة الولاء للمجتمع ومنها ما هو أخلاقى وسلوكى ، فضلاً على أن بعض العوامل المساهمة فى تكوين التخلف وفى بقائه قد تكون خارجية مثل درجة سيطرة رأس المال الأجنبى والتبعية للخارج .

٥ - ورغم أن مفهوم الحركة التراكمية التى استخدمت فى صياغة نظرية الحلقات المفرغة يعنى أن كل اتجاه يولد من القوى ما يعززه ويدفعه فى نفس الاتجاه ، مثال ذلك أن الفقر وانخفاض الدخل سوف يؤدى فى النهاية إلى مزيد من انخفاض الدخل وزيادة الفقر ، إلا أنه قد يحدث العكس عندما يرفض أفراد المجتمع هذا الفقر ويوطدوا العزم على التخلص من الفقر بمزيد من العمل والجهد والإنتاج الذى تقف وراءه العزيمة والإصرار على التقدم ، ومن ثم يمكن القول أن هذه النظرية تأخذ بتعميم ما لا يمكن تعميمه فى كافة الحالات.

٦ - أن هذه النظرية تحمل فى طياتها أخطر ما يواجه شعوب الدول المتخلفة وهو

المتغيرات الاقتصادية إلا متوسط دخل الفرد فإنه سوف يظل عند نفس مستواه السابق قبل اختلال التوازن [١] . وعلى هذا فإن الاقتصاد المتخلف تسوده حالة من التوازن شبه المستقر وأن أى قوى تخل بهذا التوازن سوف تفرز قوى من شأنها أن تعمل فى اتجاه مضاد بحيث يعود التوازن السابق مع تغير بعض مكونات النظام الاقتصادى . فإذا ما بدأت دولة متخلفة جهود التنمية وتطوير المجتمع وهو ما يعد إخلالاً بحالة التوازن التى يعيشها الاقتصاد القومى ، فإن هناك من القوى الجديدة ما يظهر ليعيد النظام الاقتصادى إلى ما كان عليه ، وسوف يتوقف التغير فى الاقتصاد المتخلف على المحصلة النهائية لكل من القوى الدافعة للنمو والقوى المعوقة له .

والقوى المعوقة للنمو من وجهة نظر نظرية التوازن شبه المستقر هى النمو السكانى ، فإذا ما كانت عوامل الإنتاج فى النظام الاقتصادى هى الموارد والعمل فإن تفاعل الموارد مع العمل خلال عملية الإنتاج الاجتماعى تحقق الناتج القومى [٢] ، فإذا كان حجم الاستهلاك القومى أقل من الناتج القومى فإن هناك زيادة فى حجم الموارد الاستثمارية وبالتالى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع . وفى ظل قوانين الغلة المتزايدة إذا كان حجم السكان ثابتاً فإن نقطة التوازن تتحقق حينما لا يترتب على زيادة رأس المال القومى أى زيادة فى الناتج القومى (عندما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر).

---

[١] مثال على التوازن شبه المستقر ، فالقاهرة كانت تعانى من اختناق المرور فى شوارعها الضيقة وإشاراتها المتعددة بما لا يسمح بسيولة المرور ومن ثم ضياع الوقت والوقود ، إلا أن الإجراءات الأخيرة للحكومة انصرفت إلى توسيع الشوارع وإزالة الاختناقات عن طريق الكبارى العلوية ، إلا أن الزيادة فى حجم المستورد من السيارات بالإضافة إلى الإنتاج المحلى أدى إلى زيادة عدد السيارات ومن ثم عادت الاختناقات إلى الشوارع وعدم سيولة المرور مرة ثانية وضياع الوقت والوقود . وبذلك تمت العودة إلى التوازن إلى ما كان عليه رغم التغيرات التى حدثت بالنسبة لتوسيع الطرق وإنشاء الكبارى العلوية لزيادة عدد السيارات .

[٢] يقرر الكلاسيك المحدثين أن عوامل الإنتاج أربعة هم : رأس المال والأرض والعمل والتنظيم ، ويقرر الفكر الاشتراكى أن التنظيم ما هو إلا مهارة من مهارات العمل وأن رأس المال ما هو إلا كميات عمل مختزنة ولذلك فإن عوامل الإنتاج ماهى إلا الموارد الطبيعية والعمل . يراجع مؤلفنا فى المذاهب الاقتصادية ، مكتبة الجلاء الحديثة ببورسعيد ، ١٩٨٤ .

# الفصل الخامس عشر

## نظرية التوازن شبه المستقر [١]

تقوم هذه النظرية التى قدمها "ليبنشتين" على أساس أن الاقتصاد المتخلف يتسم بنوع من التوازن الخاص به هو التوازن شبه المستقر ، وهو يختلف عن الاقتصاد الذى يتسم بالتوازن المستقر أو التوازن غير المستقر .

وينصرف التوازن المستقر إلى الحالة التى تسود نظاماً اقتصادياً بحيث إذا ما حدث اختلال لهذا التوازن فإنه تتولد قوى تعمل فى الاتجاه المضاد بحيث يترتب عليها رجوع الوضع إلى ما كان عليه سابقاً أى العودة إلى نقطة التوازن الأولى [٢] ، أما التوازن غير المستقر فهو الحالة التى يترتب على الإخلال بالتوازن فيها تولد قوى تعمل على زيادة الاختلال بعيداً عن نقطة التوازن السابقة . أما التوازن شبه المستقر فهو الحالة التى يترتب على الاختلال بالتوازن فيها تولد قوى تعمل على إعادة التوازن إلى وضعه السابق مع عودة بعض المتغيرات إلى ما كانت عليه من قبل وتغير المكونات الأخرى [٣] .

فإذا ما قيل أن الاقتصاد المتخلف هو حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد ، فإن ذلك معناه أن أى إخلال بهذا التوازن سوف يؤدى إلى تغير كافة

---

[١] يراجع فى عرض النظرية بشكل أكثر تفصيلاً مؤلف أستاذنا الدكتور عمرو محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص.ص ١٦٣ - ١٧٨ .

[٢] - H. Leibenstein, Economic Back Wardness and Economic Growth, John Wiley & Sons, Inc., London, 1957, pp. 12 - 31.

[٣] مثال للإخلال بالتوازن المستقر الإخلال بالثمن التوازنى فى سوق المنافسة الكاملة بالارتفاع مثلاً ، حيث يدخل إلى المجال الإنتاجى منظمين جدد فيزداد العرض فينخفض الثمن إلى الثمن التوازنى السابق . أما حالة سيادة التوازن غير المستقر فهى كما فى سوق العمل فإذا نقص عرض العمل وزاد ثمن عنصر العمل (الأجور) فإن ارتفاع الأجور يخفض من ساعات العمل المعروضة مما يزيد من ارتفاع ثمن عنصر العمل ، "منحنى عرض العمل المنعكس".

توازن جديدة يعود فيها متوسط دخل الفرد إلى المستوى الذى كـان عليـه سـابقاً عند نقطـة التوازن السابقة .

ويلاحظ أنه رغم أن متوسط دخل الفرد عند نقطة التوازن الجديدة قد عـاد إلى سابق مستواه عند نقطة التوازن السابقة ، إلا أنه عند نقطة التوازن الجديدة نجد أن هناك العديد من المتغيرات ، فلقد تغير حجم السكان إلى الزيادة وكذا زيادة حجم الموارد وكذا زيادة حجم الدخل القومى ، وهكذا فإن الاقتصاد المتخلف يتوازن عند مستوى معين فإذا ما أختل هذا التوازن فإنه ينتقل إلى نقطة توازن جديدة تتغير فيها كافة المتغيرات الاقتصادية ماعدا متوسط دخل الفرد وذلك بفعل القوى المضـادة التـى تنتـج فـى مواجهـة القـوى التـى أحدثت اختلال التوازن الأول ، وهذه الحالة التى تسود الاقتصاديات المتخلفـة يطلـق عليها حال التوازن شبه المستقر .

وبنفس المنطق التوازنى تعالج نظرية التوازن شبه المستقر قضية الاستثمار فـى الدول المتخلفة ، فإذا كان معدل الاستثمار الصـافى دالـة متوسط دخـل الفرد فعند سيادة متوسط دخل منخفض يكون الدخـل كافياً لاستيفاء الاحتياجات الأساسية بحيث لا يسمح الجزء المتبقى بالإضافة إلى حجم رأس المال القومى الموجود ، ويكفى فقـط لإحـلال رأس المال الذى يفنى ويبلى خلال عملية الإنتاج الاجتمـاعى ، وبذلك يظـل رأس المـال القومـى كما هو بدون زيادة أو نقصان . أما فى حالة ارتفاع متوسط دخل الفرد عن هـذا المستوى فإن ذلك يسمح بزيادة الادخار والاستثمار ، أى يسمح بزيادة رأس المـال القومـى ومـن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية . وفى حالـة انخفـاض متوسط دخـل الفرد عن هـذا المستوى فإنـه يؤدى إلى تخفيض حجم رأس المال القومى الموجود ، إذ أن الجزء البـاقى من الدخـل لن يكفى لإحلال ذلك الجزء من رأس المـال الـذى يتقـادم أو يفنـى مـن خـلال عمليـة الإنتاج الاجتماعى ، أى أن المجتمع يعيش على مدخراته السابقة . ومن البديهى أنه فى حالة ثبات رأس المال القومى فإن زيادة حجم السكان تؤدى إلى نقص متوسط دخل الفرد ، والعكس صحيح فإن نقص حجم السكان يؤدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد .

فإذا ما توافر لأحد الاقتصاديات المتخلفة حجم معين مـن المـوارد وكـذا افترضـنا

إلا أن حجم السكان لا يتناقص بل لابد أن يتزايد وخاصة فى ظل زيادة الموارد وبالتالى زيادة الموارد وبالتالى زيادة الناتج ، حيث أن زيادة الناتج تؤدى إلى زيادة الدخول فزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة المستوى الصحى وانخفاض معدل الوفيات عن معدل المواليد ، وهكذا فإن الناتج القومى يكون دالة زيادة الموارد وزيادة السكان ، فإذا زاد حجم الموارد مع ثبات حجم السكان كانت نقطة توازن الاقتصاد القومى هى النقطة التى لا يترتب على زيادة الموارد أى زيادة فى الناتج القومى ، وكذلك إذا زاد حجم السكان مع ثبات الموارد تكون نقطة التوازن هى النقطة التى لا يترتب على زيادة السكان أى زيادة فى الناتج القومى (عندما تصل الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر) .

فإذا كان النمو السكانى دالة متوسط دخل الفرد ، فإن زيادة دخل الفرد على مستوى معين تدفع الزيادة السكانية إلى أعلى ، ذلك أن زيادة الدخول تعنى زيادة الإنفاق على التغذية والصحة ومن ثم انخفاض معدل الوفيات وزيادة السكان . فإذا ما كنا بصدد كمية محددة من الموارد وكمية محددة من السكان فإن استغلالها أفضل استغلال يؤدى إلى الوصول إلى أقصى حجم من الناتج القومى عند الوضع التوازنى للاقتصاد القومى ومن ثم يتحقق مستوى معين من متوسط دخل الفرد ، وسوف لا يكون هناك أى دافع أو قوى من داخل النظام تدفع إلى الزيادة فى الموارد أو الزيادة فى السكان .

أما إذا افترضنا أنه تم اكتشاف موارد جديدة تزيد من حجم الموارد المتاحة الحالية مثل اكتشاف أرض صالحة للزراعة أو مورد بترولى ...إلخ أو معونات خارجية تضيف إلى رأس المال المتاح ، وإذا افترضنا أيضاً ثبات حجم السكان ، فإنه قد تولدت قوى جديدة تخل بالتوازن السابق "زيادة الموارد" وتعمل على زيادة النمو ومن ثم زيادة الناتج القومى وزيادة متوسط دخل الفرد . إلا أن زيادة متوسط دخل الفرد تؤدى إلى تولد قوى أخرى تدفع إلى زيادة حجم السكان مما يؤدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد .

وهكذا فإن القوى التى عملت على اختلال التوازن ودفعت إلى نمو الاقتصاد القومى "زيادة الموارد" قد أدت فى نفس الوقت إلى إيجاد قوى تعمل فى اتجاه مضاد وتدفع متوسط دخل الفرد إلى الانخفاض ، مما يترتب عليه انتقال الاقتصاد القومى إلى نقطة

**الاحتمال الأول :** أن يكون اقتصاد الدول المتخلفة فى حالة من التوازن الذى يفرز الإخلال به قوى مضادة تكون دائماً وأبداً أقوى وأكثر فعالية من القوى التى أخلت بالتوازن ، بحيث يترتب عليها دائماً الرجوع بالاقتصاد القومى إلى نقطة التوازن الأصلية. أو بمعنى أكثر وضوحاً ، أن أى اختلال فى التوازن الاقتصادى فى اتجاه النمو مهما كانت قوته ودفعه للأمام تكون القوى المضادة لنمو السكان أكبر وأقوى منه مما يترتب عليه العودة إلى نقطة التوازن السابقة ، أى أن مفعول نمو السكان فى تخفيضه للدخل أقوى من مفعول الاستثمار فى دفعه للدخل ، وهو ما يؤدى إلى أن يظل الاقتصاد القومى دائماً فى حالة توازن عند مستوى منخفض من الدخل أى فى حالة ركود مستمر ، وقد استبعدت النظرية هذه الحالة إذ لا يمكن تصور وجودها .

**الاحتمال الثانى :** أن يكون الاقتصاد المتخلف فى حالة من التوازن غير المستقر، حيث أن أى اختلال بهذا التوازن مهما كان صغيراً سوف يولد قوى تدفع بالاقتصاد القومى دائماً وبصفة مستمرة إلى مزيد من اختلال التوازن أى بعيداً عن نقطة التوازن السابقة . أى أن أى اختلال فى التوازن "زيادة الموارد" فزيادة الاستثمار تؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الفردى تولد قوى تدفع بمتوسط الدخل الفردى بعيداً عن نقطة التوازن الأصلية باستمرار ، أى خلق حلقة تراكمية دائماً فتستمر زيادة متوسط دخل الفرد باستمرار ، وهى حالة مستبعدة أيضاً بالنسبة للدول المتخلفة وإن كانت هذه الحالة تنطبق على الدول الصناعية المتقدمة .

**الاحتمال الثالث :** أن يكون الاقتصاد المتخلف فى حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة للاختلالات البسيطة التى تحدث للتوازن ولكنه ليس كذلك بالنسبة للاختلالات الكبيرة التى تحدث لهذا التوازن ، فالنسبة لمتوسط دخل الفرد فإن التوازن سوف يكون شبه مستقر حيث القوى الدافعة لاختلال التوازن الموجبة "زيادة متوسط دخل الفرد" أقل من القوى المضادة لاختلال التوازن أى القوى السابقة "إنقاص متوسط دخل الفرد" بحيث تكون المحصلة هى عودة متوسط دخل الفرد إلى نقطة التوازن الأول . وبذلك يمكن القول أن مفعول قوى الاستثمار فى زيادة متوسط دخل الفرد أقل من مفعول زيادة السكان فى تخفيض الدخل . والسبب فى ذلك أن الاختلال الذى حدث كان اختلالاً بسيطاً لم يولد قوى

حجم محدد من السكان ، فإذا ما استغلت هذه الموارد أفضل استغلال فإن الاقتصاد القومى سوف يتوازن عند نقطة معينة تحدد حجم الناتج القومى ومن ثم متوسط دخل الفرد ، ولن يكون هناك أى قدرة ذاتية داخل النظام تدفعه إلى النمو والإخلال بالتوازن الذى تم . فإذا ما افترضنا أنه نتيجة لظروف خارجية عن عمل النظام الداخلى حدثت إضافة إلى حجم الموارد المتاحة مثل اكتشاف مناجم جديدة أو أراضى جديدة ، أو اكتشاف مصادر بترولية....الخ ، أو معونات خارجية بحيث يؤدى الوصول إليها إلى اختلال التوازن القائم وتحوله إلى نقطة توازن جديدة . ويعنى الاخلال بالتوازن السابق بسبب زيادة حجم الموارد بالنسبة لحجم السكان الذى مازال حتى الآن ثابتاً ارتفاع حجم الناتج القومى وبالتالى زيادة متوسط دخل الفرد ، إلا أن زيادة متوسط دخل الفرد سوف يترتب عليها زيادة الادخار وبالتالى زيادة الاستثمار مما يؤدى إلى زيادة الموارد وبالتالى زيادة الناتج القومى والناتج الفردى ، وهذا يعنى أن الإخلال بالتوازن نتيجة فعل قوى من خارج النظام سوف تولد قوى داخل النظام ، وفى هذه الحالة فإن زيادة الاستثمار سوف تعمل على النمو وزيادة متوسط دخل الفرد وبالتالى دفع الاقتصاد القومى للأمام .

إلا أن الإخلال بالتوازن وما يترتب عليه من زيادة متوسط دخل الفرد إذا كان قد أوجد القوى الدافعة للنمو ، فإنه قد ولد فى نفس الوقت القوى التى تعمل فى عكس الاتجاه مما يترتب عليه هبوط مفعول القوى الأولى ، ذلك أن زيادة متوسط دخل الفرد يفجر القوى المضادة ، فرغم أن زيادة متوسط دخل الفرد تؤدى إلى زيادة الادخار والاستثمار والإضافة إلى الموارد إلا أنها أيضاً تدفع وفى نفس الوقت إلى زيادة السكان ، فإذا ما كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج القومى فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وانتقال النظام إلى نقطة توازن جديدة يعود فيها متوسط دخل الفرد إلى ما كان عليه . وهكذا فإن انتقال الاقتصاد القومى إلى نقطة توازن جديدة كان استقراراً وتوازناً عند نفس مستوى الدخل الفردى السابق فى التوازن السابق رغم تغير كافة المتغيرات الاقتصادية مثل زيادة حجم السكان وزيادة حجم الاستثمار وزيادة حجم الموارد ، وهو ما يؤكد مرة أخرى إن الاقتصاديات المتخلفة تمثل حالة من التوازن شبه المستقر .

وهناك ثلاث احتمالات يقدمها "ليبنشتين" لتفسير الوضع فى الدول المتخلفة وهى:

بالقدر الكبير الذى يدفع هذه الاقتصاديات على مسار النمو الذاتى ومن ثم تعود إلى نفس التوازن الذى بدأت منه جهود التنمية ، ولا تختلف النتيجة فى كلا النظريتين.

٢ – أن هذه النظرية لم تستطع أن تفسر النشأة التاريخية للتخلف وهل هى ظاهرة تاريخية أم ترجع إلى أسباب كامنة فى الاقتصاد المتخلف ذاته وما هى هذه الأسباب.

٣ – فسرت النظرية استمرار التخلف بعدم بذل جهد كبير وكاف لمقاومة العوامل المضادة للنمو . لكن لماذا لا تقوم هذه الدول ببذل هذا الجهد الكبير الكافى ، ولماذا عجزت عن ذلك ، وما هو مقدار كبر هذا الجهد وكيف يقاس فيكون كافياً أو غير كافى ، ثم لماذا فشلت دول كثيرة فى تحقيق التقدم والخروج من التخلف مع بذلها جهود إنمائية كبيرة ، لم تقدم النظرية أى تفسير لذلك .

٤ – تقارن النظرية بين عاملين أساسيين هى الاستثمار بوصفه دافعاً للنمو والنمو السكانى بوصفه مانعاً من النمو من خلال زيادة الأول لمتوسط دخل الفرد وتخفيض الأخير لذلك الدخل . وهكذا نجد التركيز على العوامل المادية للتخلف كأساس للنمو فإذا كان معدل الاستثمار فى شكل موارد جديدة بالمجتمع أو معونات خارجية أكبر من معدل النمو السكانى فسوف تكون القوى الدافعة للنمو أكبر ، ومن ثم يتقدم المجتمع ويخرج من التخلف . إلا أن الواقع ليس بهذه البساطة فهناك إهمال واضح للجوانب الحضارية والثقافية والسلوكية والقيمية التى تحكم التخلف ، فظاهرة التخلف أعقد من هذا التبسيط المخل .

ثم لماذا لم تستطيع الدول المتخلفة التى تفجرت لديها ثروات ضخمة وارتفع فيها معدل متوسط دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً مثل الدول العربية البترولية أن تخرج من مسار التخلف مع أن معدل زيادة السكان مازالت فيها متواضعة ، بينما هناك مجتمعات أحدثت قدراً لا بأس به من التقدم الاقتصادى وفى ظل ظروف عكس السابقة مثل الصين . وكذلك لماذا لم تستطع بعض الدول المتخلفة التى حصلت على معونات خارجية فى شكل رأسمال أجنبى أن تنجز التقدم والخروج من النمو مثل الهند فى بداية الستينات حتى بداية السبعينات أو مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أو حتى أخيراً فى عهد

تراكمية دافعة للنمو من القوة بحيث تكون قادرة على التفوق على القوى المضادة ومن ثم تضع الاقتصاد القومي على مسار حركة تراكمية إلى أعلى وهى حالة النمو الذاتي المستمر كما هو موجود في الاحتمال الثاني . أما إذا كانت القوى الدافعة للنمو والتي أخلت بالتوازن من القوة والضخامة بحيث استطاعت أن تتجاوز القوى المضادة وأن تخلق حركة تراكمية إلى أعلى تضع الاقتصاد القومي على مسار النمو الذاتي فإن هذه القوى سوف تزيد من اختلال التوازن باستمرار بعيداً عن نقطة التوازن السابقة .

ويمكن تصور الاختلالات الكبيرة القادرة على ذلك في شكل زيادة كبيرة في حجم الاستثمار يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الادخار كنسبة من الدخل تؤدى إلى زيادة الاستثمار الذى يؤدى إلى زيادة الدخل فزيادة الادخار فزيادة استثمار ، وهكذا حيث يستمر اختلال التوازن والبعد بنقطة التوازن بعيداً عن نقطة التوازن السابقة ، وشرط تحقيق ذلك هو أن القوى المضادة الدافعة لإعادة الاقتصاد القومي إلى نقطة التوازن الأولى وهو معدل نمو السكان المخفض لمتوسط دخل الفرد أقل من معدل الاستثمار الذى يدفع متوسط دخل الفرد للزيادة .

والحالة الأخيرة هى حالة الدول المتقدمة الصناعية التى استطاعت أن تزيد من حجم الاستثمار بنسبة أكبر من زيادة حجم السكان فأدى ذلك إلى مزيد من إخلال التوازن لمصلحة زيادة النمو ، أى أن اقتصاد الدول المتقدمة يمثل حالى التوازن غير المستقر ، أما حالة الدول المتخلفة فتمثلها الحالة الأولى وهى حالة التوازن شبه المستقر .

وفى مجال تقدير النظرية ، فإنها لم تستطع كالنظرية السابقة أن تضع تفسيراً موضوعياً ومقنعاً لظاهرة التخلف للأسباب التالية :

١ – أن هذه النظرية تقوم على نفس الأساس الذى قامت عليها النظرية السابقة للحلقات المفرغة وهو التوازن المستمد من النظرية التقليدية ، فإذا كانت نظرية الحلقات المفرغة قد فسرت حالة التخلف على أنها توازن مستقر للاقتصاد المتخلف عند مستوى الركود المستمر فإن نظرية "ليبنشتين" قد فسرتها أيضاً بنوع آخر من التوازن شبه المستقر وأن الجهود الإنمائية المبذولة فى هذه الاقتصاديات ليست

# الفصل السادس عشر

## نظرية المراحل الاقتصادية (١)

عرض هذه النظرية "والت رستو" الاقتصادى الأمريكى ، حيث يحاول أن يرجع التخلف الاقتصادى إلى أكثر من عامل وليس العامل الاقتصادى فقط ، فصور النمو الاقتصادى بأنه تدفق كتدفق الحياة يسير فى مراحل متعاقبة . وقد قسم المراحل التى تمر بها المجتمعات إلى خمسة مراحل ، المرحلة الأولى هى مرحلة المجتمع التقليدى ، ثم مرحلة وضع الشروط المؤهلة للمرحلة التالية الانطلاق ، ثم مرحلة الانطلاق ، ثم مرحلة النضوج فمرحلة الاستهلاك الشعبى العالى .

وقد حاول الكاتب أن يتبع الأسلوب التاريخى للتعرف على المراحل المتشابهة التى يمر بها اقتصاد كل مجتمع حتى مع اختلاف الحقيقة التاريخية لكل مرحلة بالنسبة لكل مجتمع . فنجد أن المظاهر الاقتصادية لبريطانيا فى أواخر القرن الثامن عشر هى مظاهر روسيا الاقتصادية فى عهد "خروشوف" وكذلك بين يابان الميجى وكندا فى حقبة الازدهار الناتج عن بناء السكك الحديدية أى قبل عام ١٨٨٤ ، وبين الولايات المتحدة فى عصر اسكندر هاملتون والصين فى عصر ماو ، وبين ألمانيا فى عصر بسمارك ومصر فى عهد عبد الناصر .

وهكذا فإن المجتمعات من وجهة نظر هذه النظرية تمر بمراحل النمو ولو تأخرت مرحلة معينة فى مجتمع فترة طالت أم قصرت ، فهى لابد أن تصل إليها ثم تتجاوزها إلى المرحلة التالية . ويمكن من خلال دراسة المراحل الاقتصادية للنمو أن تكتشف العوامل التى دفعت إلى النمو المتلاحق ، وكذا ما هى المظاهر الاجتماعية والسياسية المشتركة التى نستطيع أن نتعرف عليها فى كل مرحلة من مراحل النمو ، وما هى الاتجاهات التى عبرت كل أمة من خلالها عن شخصيتها الخاصة فى كل مرحلة ؟

---

(١) - W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, Cambridge Press, 1960.

الانفتاح الاقتصادى وهو ما يؤكد أن ظاهرة التخلف أعقد بكثير من هذا التبسيط المخل الذى يركز على جوانب مادية فقط .

٥ - لا تختلف هذه النظرية على سابقتها فى استخدام مجموعة من العلاقات الدائرية كما هى فى نظرية الحلقات المفرغة ، أى استخدام منطق الحلقة الدائرية السابق انتقادها. وكذلك تهمل هذه النظرية عنصر الزمن فزيادة دخل الفرد تؤدى إلى زيادة السكان دون فاصل زمنى مع أن ذلك لا يحدث ولابد من فترة زمنية تساوى عمر جيل ، وهى قادرة على أن تحدث تغييرات جوهرية إذا ما أخذت فى الاعتبار.

**المرحلة الثانية – الشروط المؤهلة للانطلاق :**

يبدأ أى مجتمع التحول إلى مرحلة الشروط المؤهلة للانطلاق وهى المرحلة التى يستطيع فيها المجتمع الاستفادة من ثمرات العلم الحديث وتحويل الاكتشافات العلمية إلى وظائف إنتاجية فى مجال الزراعة والصناعة . وكانت أول دولة تحقق ذلك هى إنجلترا فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر وقد ساعد على تحويلها موقعها الجغرافى الممتاز ، والمواد الوفيرة الأولية وفرص التجارة والتنظيم السياسى الاجتماعى داخلها .

ورغم أن إنجلترا انتقلت إلى مرحلة الشروط بفعل ومساعدة عوامل داخلية إلا أن النمط الأغلب الذى عرضه التاريخ الحديث كان فيه التحول إلى مرحلة الشروط نتيجة لعوامل خارجية مثل الوضع تحت سيطرة أجنبية كالاستعمار أو الشعور بالنقص والهوان إزاء تفوق أجنبى ظاهر . ومن ثم تأخذ القيم العتيقة فى التحلل والذوبان وتنبثق قيم جديدة ، ويتصدع البناء الطبقى التقليدى وتتلاشى النزعات التقليدية القديمة ، وتظهر فى الوقت ذاته أفكار جديدة هى أفكار للتطور على أنقاض الثقافة القديمة ، وتتبنى الثقافة الجديدة الفكرة القائلة أن التقدم الاقتصادى للمجتمع هو الشرط الأساسى لتحقيق كل شىء ابتداء من الكرامة الوطنية إلى الرفاهية العامة إلى توفير حياة أفضل للجيل القادم . وهكذا ظهر نوع آخر من الرجال المجدين سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص .

وتحدث تغيرات فى المجتمع تبعاً لذلك سواء فى توسيع نطاق التعليم أو جعله أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادى واتساع نطاق المشروعات الصناعية واتساع التجارة الداخلية والخارجية .

ورغم أن كل التحولات السابقة توصى بتحويلات جذرية وسريعة ، إلا أن الحقيقة أن هذه التحولات قد تمت بخطى بطيئة ومن خلال نظام اقتصادى واجتماعى ينتهج الأساليب منخفضة الإنتاجية ، ومازال يتشبث بالبنيان الاجتماعى القديم والقيم العتيقة والمؤسسات السياسية القائمة على الأقاليم . إلا أن تمام التحولات السابقة كان شرطاً لإكمال مرحلة الشروط والتوجه إلى مرحلة الانطلاق .

وسوف يتم ذلك من خلال دراسة المراحل التالية :

**المرحلة الأولى – المجتمع التقليدى :**

وهو المجتمع الذى يقوم بوظائف إنتاجية محدودة فى الزراعة والتجارة والصناعة ، إلا أن أدوات الإنتاج المستخدمة تعتبر من الأدوات العتيقة التى تستند على المعرفة العلمية السابقة على قوانين "نيوتن" فى الحركة والتكنولوجيا السابقة على تطبيق هذه القوانين ، ولذلك فإن المجتمع التقليدى يتميز بوجود حد أقصى لمستوى إنتاج الفرد الذى يمكن الوصول إليه . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى محدودية الموارد المستخدمة وكذا عدم تجديد الفنون الإنتاجية بانتظام .

ولا يعنى ذلك أن المجتمع التقليدى هو المجتمع الراكد ، بل قد تكون هناك فرصة لزيادة مساحة الأرض المزروعة أو لتحسين وسائل الرى أو استنباط محاصيل جديدة وتعميم هذه المحاصيل . ولا شك أن حجم السكان ومتوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة يتأثروا بالارتفاع أو الانخفاض تبعاً لمقادير المحاصيل أو باندلاع الحروب وانتشار الأوبئة ، وكذا بقوة السلطة المركزية وإمكانية حماية التجارة العابرة وحراسة الطرق واستتباب الأمن . وقد تكون هناك بعض الصناعات إلا أنها كالزراعة محدودة لانعدام العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية . وسيادة الإنتاج الزراعى خلق نظام اجتماعى متسلسل الدرجات ذو مرونة محدودة تحتل فيه العائلة والقبيلة دوراً كبيراً فى التنظيم الاجتماعى .

وتأتى أهمية الأرض السبب الرئيسى فى الحصول على السلطة والمركز الاجتماعى إذ أن مركز الثقل فى القوى السياسية عادة فى الأقاليم وفى أيدى مالكى الأرض.

أما القيم السائدة فهى قيم رتيبة جامدة قائمة على القدرية طويلة الأجل وذات نظرة تطيرية لا تعى علاقة السبب بالمسبب فى إطار موضوعى [1] .

---

[1] والت ولرسو ، مراحل النمو الاقتصادى ، ترجمة برهان دجانى ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، المقدمة بالإضافة إلى ص. ٩ .

فإن شروط الانطلاق هو إمكانية تعبئة المدخرات تعبئة منتجة بما يتضمن زيادة وارتفاع نسبة الادخار الحدى ، ويتم ذلك من خلال توسيع المدة وتوسع المشروعات الصناعية وزيادة الدخول ، وانصراف الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى الادخار المنتج بواسطة طبقة أرباب الأعمال الجديدة القادرة على استغلال موارد جديدة وتطبيق طرق انتاج أفضل .

ولا شك أن انتشار الأساليب الحديثة فى القطاع الزراعى إلى جانب قطاع الصناعة عنصراً هاماً فى التحول إلى الانطلاق ، إذ أن اقتباس المجتمع للحياة العصرية يزيد من طلبه على المنتجات الزراعية ومن ثم يتغير التركيب الأساسى للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

المرحلة الرابعة – مرحلة النضوج :

وهى المرحلة التى يظهر فيها الاقتصاد القومى قادراً على تجاوز وتجديد وتحديث الصناعات الأصلية التى حركت مرحلته الانطلاقية من خلال تطبيق أحدث الاكتشافات التكنولوجية وأن يطبق ذلك على أسلوب استغلال أغلب موارده إن لم يكن كلها.

وسوف يحدث ذلك من خلال رفع الاستثمار إلى ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ من الناتج القومى بشكل ثابت فينمو/الإنتاج بأسرع من زيادة السكان . ويستطيع الاقتصاد القومى الإسراع بالصناعات الجديدة ومحاصرة الصناعات القديمة وتغييرها إلى التكنولوجيا الجديدة فينتقل من صناعة الفحم والحديد والصناعات الهندسية التى رافقت فترة إنشاء السكك الحديدية إلى صناعة الألات والمعدات والصناعات الكيماوية والتجهيزات الكهربائية.

ويمكن تصنيف قطاعات الاقتصاد القومى إلى فئات كما يلى :

(أ) *قطاعات النمو الرئيسى :* وهى القطاعات التى تطبق فيها الابتكارات الحديثة وتستغل الموارد غير المستغلة بشكل يولد نسباً عالية للنمو ويحرك قوى التوسع

**المرحلة الثالثة – مرحلة الانطلاق :**

وهى المرحلة التى تتلو إزالة العقبات التى تعترض سبيل النمو المستمر ، إذ لابد من أن يكون التقدم فى مجالات أو قطاعات دون غيرها ليصبح التقدم هو الوضع الطبيعى للمجتمع وتصبح الفائدة المركبة مظهراً ثابتاً للحياة وأحد القسمات والعادات المميزة لتركيب مؤسساته [1] ، وهناك مميزات خاصة بهذه المرحلة هى :

١ – تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسبة الادخار والاستثمار من ٥٪ من الناتج القومى إلى ١٠٪ منه أو أكثر وربما كانت نسبة الاستثمار فى المرحلة السابقة تصل إلى أكثر من ٥٪ من الناتج القومى ، إلا أن تكوين رأس المال الاجتماعى السابق هو شرط هام للانتقال إلى النضوج كما أنه فى غالبية الدول التى تحولت إلى مرحلة الانطلاق تأخرت فى الدخول إلى هذه المرحلة رغم توافر شروطها من معدل ادخار واستثمار إلى حدوث التقدم الفنى والتكنولوجى فى الصناعة والزراعة وذلك انتظاراً إلى انتقال الحكم السياسى إلى جماعة تعتبر قضية التحديث للاقتصاد القومى من أهم القضايا السياسية التى تعطيها أولوية خاصة .

٢ – وكذلك تتميز هذه المرحلة بنشوء قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية التى يتسم بدرجة نمو عالية ، إلى جانب تكوين إطار سياسى واجتماعى ومؤسسى يستغل حوافز التوسع الموجودة فى القطاع الحديث ويستفيد من وفورات المشروعات المقامة ، وهو ما يعطى الانطلاق صفة الاستمرار والثبات .

٣ – وجود مقدرة عالية لتعبئة رأس المال من الموارد المحلية ، وقد تم الانطلاق فى إنجلترا واليابان دون دخول رأس المال الأجنبى إليهما ، وإن كانت بعض المجتمعات قد استوردت رأس المال الأجنبى بكمية كبيرة ساهمت فى التحول إلى الانطلاق مثل الولايات المتحدة أو روسيا وكندا ، والبعض الآخر دخل إليها رأس المال الأجنبى وأوجد شروط الانطلاق لكن دون أن يتحقق دخول هذه المجتمعات إلى مرحلة الانطلاق مثل الأرجنتين قبل عام ١٩١٤ وفنزويلا والكونغو . وعموماً

---

[1] المرجع السابق ، ص. ١٣

إنسانية برأسها وتزداد عنفواناً وقوة ، فيصبح الناس مستعدون لأن يخاطروا بحجم الإنتاج وبالدوافز الدافعة للقطاع الخاص ليهدؤوا من حدة الدورة التجارية أو ليزيدوا الضمان الاجتماعي أو ليعيدوا توزيع الدخل ، أو ليقصروا يوم العمل ... الخ .

وفى مجال تقدير النظرية ترد الملاحظات التالية :

١ - أن النظرية وإن استطاعت أن تتخلص من أثر النظرية التقليدية فى إقامة تحليلها على أساس نوع من التوازن كما حدث فى النظريتين السابقتين ، إلا أنها لم تستطع أن تضع تفسيراً لواقع التخلف الذى تعيشه الدول المتخلفة ، وهل هو ظاهرة تاريخية أم نابع من مكونات ذاتية داخل اقتصادياتها وكيف يمكن معالجة هذه المكونات .

٢ - قامت هذه النظرية على أسلوب السرد التاريخى كنوع من مواجهة التحليل الماركسى الذى يقوم على منهج فلسفة التاريخ والذى يتخذ من منهج المادية الجدلية أساساً للتعرف على مكونات النظام وكيفية انتقاله إلى نظام أفضل أو أعلى ، إلا أن نظرية المراحل لم تستطع أن توجد أداة علمية يمكن استخدامها بشكل يقينى للتعرف على كيفية انتقال النظام من مرحلة لأخرى أو لتحديد العوامل المؤدية إلى ذلك وكيفية تفاعل هذه العوامل بما يؤدى إلى حتمية الانتقال من مرحلة لأخرى .

٣ - حاولت النظرية أن تجمع عدد من المتغيرات القادرة على إحداث التحول مثل زيادة حجم النسبة المستثمرة من الناتج القومى من ٥٠٪ إلى ١٠٪ أو وجود قيادة سياسية تعتبر التحديث أهم القضايا السياسية أو نشر الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الاقتصاد القومى كشرط لإتمام عملة الانطلاق . إلا أنها لم تجيب على السؤال التالى : لماذا لم تستطع مجتمعات ارتفع فيها معدل الاستثمار إلى أكثر من ١٠٪ ، واستطاعت أن تنقل كثير من الأساليب التكنولوجية المتطورة إليها ، وقادتها قيادات سياسية واقتصادية كانت تعى ضرورة التطوير لهذه المجتمعات ووضعت قضية التنمية والتطوير قبل كل قضايا المجتمع أن تحقق التقدم الاقتصادى والاجتماعى وأن تخرج من أسوار التخلف ، مثل مصر فى عهد محمد على وكذلك فى عهد عبد الناصر ، وما هو السبب فى انتكاسة تجربة التنمية الجادة الأولى فى النصف

للعمل فى مجالات أخرى من الحياة الاقتصادية .

(ب) *قطاعات النمو التكميلى :* ويحدث النمو السريع فيها نتيجة للأثر المباشر للنمو فى القطاع السابق ، ومن أمثلة ذلك صناعات الفحم والحديد وهندسة السكك الحديدية .

(جـ) *قطاعات النمو المستمر :* وهى المرتبطة فى نموها بمعدل نمو الدخل الفردى الحقيقى ومعدل نمو السكان ، ومثالها قطاعات إنتاج الطعام وبناء المساكن .

ويعتبر توسع صناعة القطن فى بريطانيا أهم عوامل الانتقال إلى النضوج ، إذ وسعت صادرات إنجلترا وزادت من حجم الطلب الفعال داخلها ورفعت من مستوى الدخول الحقيقية ، وكذا كان إدخال السكك الحديدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية العنصر الحاسم للانطلاق وكذا فى فرنسا وألمانيا وروسيا .

**المرحلة الخامسة – مرحلة الاستهلاك الشعبى العالى :**

وهى الفترة التى تتجه فيها قطاعات الاقتصاد القومى الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة ، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد إلى مستوى عال يتجاوز الطعام الأساسى والسكن وغيرها من الضروريات . وفى نفس الوقت تغير تركيب القوى العاملة حيث زاد سكان المدن وارتفعت نسبة الموظفين فى المكاتب والوظائف الماهرة وتبع ذلك تخصيص جزء كبير من الموارد لزيادة الرفاهية العامة والضمان الاجتماعى .

وقد كان العامل الحاسم فى ذلك هو إنتاج السيارة الشعبية الرخيصة منذ نقطة التحول فى أسلوب الإنتاج إلى خط التجميع الذى بدأه هنرى فورد عام ١٣ – ١٩١٤ .

وتفسر النظرية توجه المجتمعات الناضجة إلى الاستهلاك الشعبى العالى أو إلى دولة الرفاهية . إن الدولة بما فيها من سلطات أعادت تنظيم الدخل بوسائل الضرائب التصاعدية واستعملت سلطاتها فى أهداف إنسانية واجتماعية عجزت السوق الخاصة عن تحقيقها ، ففى فترة الانطلاق وفترة التقدم إلى النضوج كان المبدأ النفعى الفردى هو السائد، وتمكن من كبت العناصر التى لا تساعد على زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ، وإن تراوحت درجة الكبت من مجتمع لآخر . لكن ما أن يقترب النضوج حتى تطل أهداف

يكون التحديث قومياً نابعاً من داخل كل مجتمع وباجتهاد علمائه ومتخصصيه . فالثابت أن العالم المتخلف يعاني حالياً من استنزاف موارده من خلال نقل التكنولوجيا من العالم المتقدم وأن هذا الأسلوب في التحديث ضد مصلحة التنمية والتطوير لهذه المجتمعات.[1]

٦ - ولعل أخطر ما تثيره هذه النظرية في ذهن قارئها تصوير حالة التخلف التي تعيشها الدول المتخلفة على أنها مرحلة تاريخية لابد أن تمر بها ، وأنها أيضاً لابد أن تنتهي منها وتنتقل إلى التقدم من خلال مراحل النمو المختلفة ، فكما يولد الإنسان لا يستطيع السير على قدميه إلا أنه بمرور الزمن طال أم قصر لابد أن يسير ويعدو فكذلك حالة الدول المتخلفة . ولا شك أن ذلك تبسيط مخل للأمور ، فحالة التخلف حالة موقوتة بظروفها المادية والموضوعية ، وما لم تعمل الدول المتخلفة على إزالة هذه الظروف والعمل على نفيها بخلق ظروف مختلفة تساعد على تحقيق النمو والتطور فمن الممكن أن تظل حتى آخر الزمان على تخلفها إن لم يتعمق هذا التخلف أكثر فأكثر وهي تنتظر الانتقال التلقائي إلى التقدم ، وهذه الحالة ليست غريبة ولا مستبعدة ، فقد حققت بعض البلاد المتخلفة في الحقبة الأخيرة معدلاً سلبياً للنمو كما سبق أن رأينا .

---

[1] يراجع الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا المؤلف .

الثانى من القرن التاسع عشر ، وانتكاسة تجربة التنمية الجادة الثانية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

٤ – أن هذه النظرية كانت تنظر إلى كل تجربة للتقدم فى أوربا الغربية على حده وكذلك قامت بتحديد التواريخ المختلفة لكل مرحلة مقابلة فى البلاد الأخرى ، إلا أنها لم تضع تفسيراً للاختلاف ، فمثلاً لماذا استطاع رأس المال المستورد أن يساعد فى الوصول إلى مرحلة الانطلاق فى الولايات المتحدة وروسيا ، ولم يفلح فى كل من الأرجنتين وفنزويلا والكونغو .

٥ – اعتمدت النظرية فى تحولات المجتمعات على دعامتين أساسيتين ، الأولى هى حجم الاستثمار سواء كان محلياً أم مستورداً ، أما الثانية فهى التحديث التكنولوجى. والواضح أن التحول من التخلف إلى التقدم لا يحكمه وجود حجم متزايد من الناتج القومى الموجه إلى الاستثمار فقط ، إذ أنه لا يمكن الجزم بأن هناك علاقة طردية بين زيادة حجم الاستثمار وزيادة معدل النمو والتقدم الاقتصادى ، إذ أن النمو والتقدم الاقتصادى وإن كان يعتمد على الاستثمار ، فإنه لا يعتمد على كمه أو حجمه بشكل مطلق بقدر ما يعتمد على كيف هذا الاستثمار وأسلوب توزيعه على القطاعات الإقتصادية بغرض تحقيق اعتماد الاقتصاد القومى على ذاته من ناحية وإشباع حاجات القوى العاملة من ناحية أخرى [1] . أما إذا تزايد حجم الاستثمار دون تحقيق الهدفين السابقين فإنه لا يمكن أن يخرج هذا المجتمع عن التخلف إلى التقدم ويبدو أن هذه حالة المجتمعات التى توفرت فيها الاستثمارات الأجنبية ولكنها لم تحقق لها الدخول فى مرحلة الانطلاق مثل الأرجنتين والكونغو وغيرها من البلاد التى استوطنها رأس المال الأجنبى .

أما الدعامة الثانية وهى التحديث التكنولوجى ، فلم توضح النظرية بالنسبة له هل يكفى التحديث التكنولوجى المنقول من مجتمع متقدم نسبياً إلى الأقل تقدماً أم أنه لابد أن

---

[1] يراجع للمؤلف اقتصاديات الاستثمار ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٤ ، الفصل الخاص بالاستثمار فى الاقتصاد الاشتراكى .

إلى استيعاب عدد كبير من العمال المطرودين من القطاع الزراعى وتحسن دخولهم ، وهو ما أدى بدوره إلى أن واجهت أوربا انفجاراً سكانياً مواكباً . وهكذا كان هناك نقص فى الإنتاج الزراعى سواء من المحاصيل الغذائية كالقمح أو من المحاصيل التى تستخدم كمواد أولية للصناعة مثل القطن والكتان ، ويقابله انفجار سكانى وزيادة حجم الطلب على المواد الغذائية وكذا زيادة الطلب على المواد الأولية الصناعية من المنتجات الزراعية كلما توسع قطاع الصناعة . وبدأ ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية نتيجة لهذه الظروف يهدد النشاط الصناعى بالتوقف نتيجة لانخفاض ربحيته بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية .

ولذلك كان حل هذه المشكلة هو البحث عن مصادر أخرى للإنتاج الزراعى بنوعيه ، ولذلك انتقلت رؤوس الأموال الأوربية إلى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لكى تنجز هدفين أساسيين ، **الأول منهما هو ربط اقتصاديات هذه الدول بالسوق الرأسمالية العالمية من خلال خلق نوع من تقسيم العمل الدولى بين الدول الأوربية الغربية والدول التى انتقل إليها رأس المال الأوربى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومن ثم خلق حالة من تبعية الاقتصاديات الأخيرة للاقتصاديات الأولى . أما الهدف الثانى فهو استنزافه الفائض الاقتصادى لهذه الدول وتحويله إلى الدولة الأم صاحبة رأس المال المستثمر "دول أوربا الغربية"** [1] . وقد تم تحقيق هذين الهدفين من خلال العديد من السياسات التى تم تنفيذها داخل هذه المجتمعات فى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية . وسوف نتناول السياسات ذات البعد الاقتصادى فقط التى ساهمت فى تحقيق هذه الأهداف .

---

[1] من المعروف أن الدول المسماة بالمتخلفة الآن والدول المسماة بالمتقدمة "دول أوربا الغربية" كانت على مستوى حضارى وتكنولوجى متقارب قبيل دخول رأس المال الأجنبى إليها لينفذ الأغراض السابقة ، وأن التدهور الحضارى والتكنولوجى الذى لحق هذه البلاد لم يكن إلا فى الفترة اللاحقة لغزو رأس المال الأجنبى لهذه البلاد وتحقيق أهدافه . يراجع فى تفصيل ذلك المؤلف التالى :

– د. سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية – نظرة إنتقادية من العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

# الفصل السابع عشر

## نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية

من الواضح أن النظريات السابقة لم تستطع أن تضع تفسيراً لظاهرة التخلف ، ولم تستطع أن تحدد الأسلوب التى بدأت بـه مأساة التخلف ، وكذلك لم تستطع أن تحدد أسباب استمرار هذه الظاهرة ولا كيفية الخروج منها .

ونظرية العلاقات الاقتصادية الدولية خلال القرن التاسع عشر تضع تفسيراً موضوعياً الواقع التاريخى لبدء ظاهرة التخلف ، وكذا تفسيراً لاستمرار هذه الظاهرة حتى الآن .

فخلال تحول أوربا إلى الثورة الصناعية وبناء الرأسمالية الصناعية ابتداء من القرن السابع عشر حدثت تحولات كيفية فى المجتمعات الأوربية ، فلقد كانت هناك حركة النسيج فى القطاع الزراعية حيث تم تحويل جزء من الأرض الزراعية من إنتاج المحاصيل الزراعية إلى مزرعة لإنتاج صوف المارينو اللازم لصناعة غزل ونسج الصوف [1] ، وكان من نتيجة ذلك انخفاض الإنتاج الزراعى فى أوربا الغربية خلال هذه الفترة . وتابعت الثورة الصناعية سيرها وخاصة بعد اكتشاف الآلة البخارية فحدثت الكثير من التغيرات الواسعة فى أساليب الإنتاج فى كافة المجالات وتعددت التجديدات التكنولوجية التى وسعت من القدرات الصناعية فزاد الإنتاج الصناعى أضعافاً مضاعفة ، وهو ما أدى

---

[1] وضع ملاك الأراضى سوءاً حول أراضيهم وطردوا الفلاحين وتحولت الأرض إلى مراعى لتربية أغنام المارينو لإمداد مصانع الصوف بالصوف الخام ، وقد ساهم ذلك فى مد الصناعة بعدد وفير من العمال بأجور زهيدة وساهم فى تكوين طبقة البروليتاريا فى المدينة .

– يراجع فى حركة النسيج الأولى والثانية مؤلفنا فى المذاهب الاقتصادية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد، ١٩٨٤ .

يقومون بتحويل أغلب أجورهم إلى بلادهم أيضاً ، أى البلد صاحبة رأس المال الأجنبى .

وهكذا فإن مضاعف الاستثمار لم يقم بعمله داخل الدول المتخلفة ، فإذا كانت آثار مضاعف الاستثمار تظهر فى شكل إضافات للدخل وزيادة فى حجم العمالة ورأس المال والمعرفة الفنية والتكنولوجية وكذا نمو الوفورات الخارجية ، فإن هذه الآثار ظهرت فى الدول صاحبة الاستثمارات الأجنبية ، وكأن هذه الاستثمارات ما هى إلا استثمارات محلية وإن كانت قد وضعت فى بلدان أخرى هى البلدان المتخلفة . ومن ثم فإن قطاعات التصدير فى الدول المتخلفة لم تكن إلا مواقع أمامية للدول المتقدمة وليست جزء من الاقتصاد القومى المتخلف ، بل كانت تشكل واحات مختلفة عن بقية الاقتصاد القومى وتتميز بميزات لا تمت بصلة إلى بقية الاقتصاد القومى المتخلف من حيث مستوى الأجور ومستوى الإنتاجية ومستوى الأداء ومستوى ثقافة العاملين ، وأورثت الاقتصاد القومى ازدواجية مازالت آثارها موجودة حتى الآن فى كثير من هذه الدول وخاصة التى عاد إليها رأس المال الأجنبى ليساهم فى عمليات الإنتاج وفى استمرار الاستنزاف ، وإن كان رأس المال الأجنبى قد اتخذ أشكالاً أخرى مناسبة للظروف الحالية . والنتيجة أنه لم يترتب على الاستثمار الأجنبى داخل هذه المجتمعات أى أثر من آثار مضاعف الاستثمار السابقة فى الدول المتخلفة وإن كانت قد تحققت فى البلدان الأصلية صاحبة الاستثمار .

ورغم أن الصادرات تؤدى إلى التوسع فى الطلب على الواردات من الآلات والمعدات ، إلا أن ذلك لم يدفع لخلق طاقة إنتاجية فى هذا المجال لأنه كان طلباً محدداً فى كمية من الآلات والمعدات اللازمة لقطاع التصدير وهو مرتبط بالدولة صاحبة رأس المال، ومن ثم تتولى توريده إلى البلد المتخلف فتحرم هذا البلد الأخير من إمكانية قيام أى صناعة وكذلك تجعل مضاعف التجارة الخارجية لا يعمل فى رفع الميل للاستيراد فى هذه البلاد لزيادة حجم التسرب إلى الخارج .

ومن خلال حركة الأثمان النسبية لكل من المواد الأولية المصدرة والسلع الصناعية المستوردة استطاعت الدول الأوربية أن تحصل على مميزات التبادل كاملة لها بوصفها الدولة المستوردة للسلع الغذائية . فمن المعروف أن معدل التبادل الدولى يتجه

أولاً – السياسة الاستثمارية :

تركزت الاستثمارات الأجنبية فى قطاعات الإنتاج الزراعى فى البلدان الزراعية واختارت أنواعاً محددة من الإنتاج الزراعة هى زراعة النباتات الشجرية أو الجذرية كالمطاط والبن والشاى والكاكاو وقصب السكر ... الخ ، وهى نوع من النباتات التى تتميز بطول فترة التفريخ ، وكذلك اختارت هذه الاستثمارات نمطاً وأسلوباً للإنتاج يختلف عن نمط وأسلوب الإنتاج السائد فى القطاع التقليدى فى الدول المتخلفة ، إذ اتخذ الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج حيث المزارع الكبيرة واستخدام رأس المال بكثافة واستخدام العمل الأجير .

وهكذا كانت هناك نوعين من الزراعة ، الزراعة الرأسمالية الواسعة المملوكة لرأس المال الأجنبى والمخصص إنتاجها للتصدير ، والزراعة التقليدية المحلية التى تميزت بالمساحات الصغيرة وقلة رأس المال المستخدم وانعدام العمل الأجير . وهكذا كانت مزارع رأس المال الأجنبى نوع من الصناعة الزراعية أدخلت على هذه البلاد كنمط من الإنتاج بالإضافة إلى أن ناتجها موجه إلى التصدير إلى خارج البلاد . وكان يمكن أن يقوم هذا القطاع الحديث بدفع عملية النمو والتقدم إلى كافة قطاعات الاقتصاد القومى وخاصة فى الفترة التى شهدت زيادة الطلب العالمى على المواد الأولية المنتجة فى الدول المتخلفة ، إلا أن ذلك لم يحدث للأسباب التالية المتعلقة بأسلوب الاستثمار .

فنظراً لأن ملكية أدوات الإنتاج أجنبية فإن الأرباح المحققة كان يعاد استثمارها فى الخارج ، ومن ثم ساهمت فى زيادة التراكم الرأسمالى فى أوربا الغربية ، وما كان يعاد استثماره داخل البلاد كان ضئيلاً وفى المجالات التى تخدم قطاع التصدير ، أى فى شكل خدمات لنقل المنتج كالسكك الحديدية والموانى ، أو خدمات اجتماعية وصحية وترفيهية للفنيين والمديرين والعمال المهرة الأجانب التابعين للاستثمار الأجنبى والمقيمين داخل البلاد ، مثل خدمات الكهرباء والمياه والغاز [1] . وكان هؤلاء العاملين أيضاً

---

[1] ولا شك أن ذلك هو السبب فى التفاوت الحضارى الحاد بين القرية والمدينة فى كافة الدول المتخلفة ، والذى استمر حتى الآن ، ذلك أن الأجانب كانوا يسكنون المدن فانهالت عليها الخدمات ، بينما الريف المنتج الحقيقى لغالبية الناتج القومى لا يحصل على شىء حتى الماء الصالح للشرب .

وذلك بمساعدة السلطات الإدارية والتنفيذية المسـاندة والتابعـة لرأس المـال الأجنبـي داخـل هذه الدول ، وقد سميت هذه السياسة بسياسة العمل الرخيص . وقد اتبعت هـذه السياسـة لتحقيق مصالح رأس المال الأجنبي في مضاعفة الأربـاح ، وكذلك لأن غالبـة الـدول التـي قام فيها رأس المال الأجنبي باستغلال المزارع كبيرة الحجم أو المناجم تتمـيز بقلـة السـكان مثل الجزائر – الملايو ، وكذلك نظراً لأن هذه الأنواع من الأنشطة تحتاج إلـى مزيـد مـن القوى العاملة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة زيـادة سـوف تـؤدي إلـى ارتفاع مستوى الأجور حتماً وخاصة لعدم كفاية العرض من القوى العاملة ، وهو ما كـان يرفضه رأس المال الأجنبي لأن دفع مستوى عال من الأجـور سـوف يـؤدي إلـى تخفيـض أرباحه . فضلاً على أن رأس المال الأجنبي لم يكن يثـق بـالقوى العاملـة الوطنيـة ، فهـو مقتنع بأن هذه القوى العاملة ذات إنتاجية منخفضة وأنه لا يمكن رفع مستوى إنتاجيتها بأي شكل نظراً لانخفاض مستواها التعليمي والثقافي والصحي ... الخ .

وتقوم سياسة العمل الرخيص السابقة على تحقيق تدفق مستمر من القوى العاملـة المؤقتة وبكميات كافية لإنجاز مهام الإنتاج الزراعي في شكل موجات متتاليـة مـن العمـال يذهب البعض ليحل محله البعض الآخـر وهكذا . ونظـراً لأن الأجـور المدفوعـة فـي هـذا القطاع قليلة ولا تشكل حافزاً للتحول من القطاع التقليدي إلى قطاع الاستثمار الأجنبي فكان لابد من وجود ما يدفع الأفراد إلى التحـول إلـى القطـاع الاسـتثماري ولـو بشـكل مؤقـت ، ولذلك فقد فرضت ضريبة الرأس Poll Tax أو ضريبة الكوخ Hut Tax والتـي لابـد أن تدفع نقداً . وكانت هذه الضريبة من أهم العوامل التي دفعت الأفـراد لعـرض قـوة عملهـم على قطاع الاستثمار الأجنبي . ذلك أن الاقتصاديات فـي هـذه الـدول كـانت مـازالت تقـوم على الاقتصاد الطبيعي أي اقتصاد الاكتفاء الذاتي ، ولم يكن قد وصل إلى الإنتـاج السـلعي الصغير ولذلك فإن التبادل النقدي غير موجود إلا في قطـاع الاسـتثمار الأجنبـي أي قطـاع التصدير ، ولذلـك أقبل الأفراد للعمل بصفـة مؤقتـة ولبعـض الوقـت فـي قطـاع التصديـر للحصول على النقود الكافية لسداد الضريبة المفروضة ثم يعود مرة أخرى إلى العمـل فـي القطاع التقليدي ، ومن ثم أصبح الأجر رغم ضعفه وانخفاضه حافزاً لقضاء العمـال بعـض وقتهم في العمل في قطاع التصدير للحصول على السلع المستوردة التي بدأت تغزو البـلاد فضلاً على أنه أياً كان انخفاضه فهو يمثل دخلاً إضافياً للأسرة ، مـع عـدم ضـرورة البعـد

ضد مصلحة المواد الأولية وفى صالح السلع الصناعية . وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا نتيجة توجه النفقات ، حيث انخفضت تكاليف إنتاج المواد الأولية مع ارتفاع نفقات السلع الصناعية . إلا أن الواقع عكس ذلك تماماً فالملاحظ هو ارتفاع مستوى الإنتاجية فى القطاع الصناعى فى البلدان المتقدمة بمعدل أسرع مما حدث فى مستوى الإنتاجية فى القطاع الزراعى فى الدول المتخلفة أو المتقدمة (ويدل على ذلك معدل ارتفاع مستوى المعيشة فى كل من البلدين حيث أن مستوى المعيشة يتحدد بمستوى الإنتاجية فى كل قطاع فى كل بلد على حده ) ، ومن ثم كان لابد أن تنخفض أسعار السلع الصناعية بنسبة أكبر من انخفاض أثمان المواد الأولية . إلا أن الذى حدث هو العكس ، أى حدث ارتفاع أسعار السلع الصناعية وانخفضت أسعار المواد الأولية ، وهكذا تحملت الدول المتخلفة الغرم مضاعفاً فى انخفاض أسعار المواد الأولية التى تبيعها وارتفاع أسعار السلع الصناعية التى تستوردها . وذلك بالطبع نتيجة للفجوة التكنولوجية التى بدأت تظهر بين الدول المتخلفة والمتقدمة ، وكلما تعمقت هذه الفجوة كلما تعمق الغرم الذى تتحمله الدول المتخلفة [1] .

وهكذا فإن الدول المتخلفة التى تركزت الاستثمارات الأجنبية فيها فى قطاعات الإنتاج الزراعى للتصدير بالأسلوب السابق لم تستطع أن تستفيد من مضاعف الاستثمار أو من مضاعف التجارة الخارجية - كما سبق إيضاحه - فضلاً على أن هذا التخصص الذى فرض على الدول المتخلفة أدى إلى تشوه هياكلها الاقتصادية وتوجيه مواردها إلى مجال إنتاج المواد الأولية الزراعية ، وكذا توجيه طاقاتها الفنية والإدارية والتنظيمية وكذا مواردها الاستثمارية إلى هذا المجال ، ومن ثم عدم إمكانها التحول إلى نشاط أكثر ديناميكية وهو النشاط الصناعى .

وكذلك فإن الاستثمارات الأجنبية قد اتبعت أسلوباً خاصاً فى تشغيل القوى العاملة يستوعب هذه القوى العاملة عند مستوى منخفض من الإنتاجية والأجور ، وبحيث لا تنفصل الطبقة العاملة فى المشروعات الاستثمارية عن القطاع التقليدى فى البلد المتخلف ،

---

[1] يراجع فى تفصيل تكوين الفجوة التكنولوجية وآثارها الفصل الرابع من الباب الثانى من هذا المؤلف ، وكذلك مؤلف أستاذنا الدكتور عمرو محى الدين ، التنمية والتخطيط ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

٢ – لم تستطع الدول المتخلفة بإتباع هذا الأسلوب أن تكون طبقة عاملة في المجال الصناعي أو التصديري أو حتى الزراعي المتقدم ، ذلك أن عدم تكوين طبقة عاملة مستقرة يتزايد وعيها بظروف الحياة وخاصة الاقتصادي منها يعتبر أهم عوامل بقاء التخلف في هذه البلدان وفي بقاء هذا الأسلوب الاستثماري الذي هو أهم أسباب التخلف .

٣ – الاحتفاظ بالقطاع التقليدي عند مستوى بدائية الإنتاج ومن ثم ضمان عدم انشغاله بنفس النشاط الذي يقوم به رأس المال الأجنبي ، أي الإنتاج الزراعي للتصدير إلى الخارج هذا من ناحية ، وكذلك حتى لا ينشغل من ناحية أخرى بنشاط آخر يؤدي إلى نقص إنتاجه ومن ثم عرضه للسلع الزراعية التي يستهلكها العاملين في قطاع التصدير ومن ثم ترتفع أسعارها .

ويظهر ذلك جلياً في منع الحكومة الهولندية المزارعين الوطنيين من زراعة قصب السكر أو المطاط عن طريق منع مصانع التكرير من شراء منتجاتهم ، أو فرض ضريبة عالية على المطاط الذي ينتجه الوطنيين [١] .

أما بالنسبة للمجتمعات المتميزة بوفرة العمالة فإن أسلوب تحويلها إلى التبعية من خلال فرض تقسيم العمل الدولي عليها كان مختلفاً بعض الشيء ، إذ تم ذلك بتوسيع إنتاج المحاصيل التصديرية بواسطة المزارعين الوطنيين أنفسهم . وفي غالبية الأحوال كان هناك أيضاً فائض من الأرض التي كان يمكن استغلالها في الإنتاج الزراعي إلا أنه لم يتم ذلك لأن السوق في الدول المتخلفة لم تكن متسعة بالقدر الذي يسمح بتسويق المنتجات ولذلك أمكن استغلال هذه الأرض بواسطة فائض العمالة في إنتاج المحاصيل التصديرية . ولم يكن الأمر يقتضي لتنفيذ ذلك إلا إيجاد الحافز لهذا النوع من الإنتاج وقد أوجدته الشركات التي قامت بالاستيراد والتصدير في هذا المجال باستيراد وعرض السلع الأجنبية وجعلها متاحة للعاملين [٢] ، كما كانت تقوم في الأصل بشراء المواد الأولية الزراعية

---

[١] د. عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ . نقلاً عن :
- B. Higgins, Western Enterprise .

[٢] المرجع السابق ، هامش ص ص. ١٩٧ – ١٩٩ .

عن القطاع التقليدى أو تعطيل عملية الإنتاج الأساسية بداخله ، ثم هو يستخدم أساساً فى دفع الضريبة النقدية (الرأس أو الكوخ) .

وبهذا الأسلوب استطاع رأس المال الأجنبى أن يضمن توافر العمل المحلى إليه وأن يحقق مزايا تزيد من أرباحه وهى فى نفس الوقت مثالب أحكمت إطار التخلف فى البلدان المتخلفة . وهذه المزايا بالنسبة لرأسي المال الأجنبى هى :

١ – الحصول على حجم العمل المطلوب مع دفع مستوى من الأجور منخفض للغاية .

٢ – عدم فصل القوى العاملة المحلية عن القطاع التقليدى وبذلك لم يتحمل التكاليف الاجتماعية الضرورية اللازمة لإعاله العمالة سواء من حيث توفير المساكن أو توفير المواصلات أو الخدمات الصحية والاجتماعية لهؤلاء العاملين .

٣ – لم يتحمل نفقات رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين فى شكل تدريب أو تعليم لهذه القوى العاملة ، إذ أنها تعمل فقط فى الأعمال البدائية والقذرة وبذلك احتفظ بالعمل الفنى والإدارى والمهنى للعمالة الأجنبية المستوردة . وحتي فى حالة نقص القوى العاملة المحلية كان يستورد عمالة رخيصة من كل من الصين والهند وبذلك حافظ على مستوى الأجور المنخفض ، فضلاً على أن هذه العمالة كانت تدفع غالبية أجورها النقدية إلى أسرها فى بلادها الأصلية ، وهكذا احتفظ رأس المال الأجنبى بمستوى الأجور منخفضاً فى هذه البلاد .

٤ – استطاع رأس المال الأجنبى أن يوسع من السوق التى تستوعب صادراته من السلع الصناعية الاستهلاكية إلى هذه الدول من خلال توسيع دائرة التبادل النقدى .

أما المثالب التى عادت على الدول المتخلفة من جراء هذا الأسلوب فهى :

١ – أدى هذا الأسلوب فى تشغيل القوى العاملة إلى سيادة الأجر المنخفض الذى لا يحفز من يحصل عليه أن يزيد من كفاءته الإنتاجية أو يدفع المستثمر إلى البحث فى كيفية رفع مستوى أداء العاملين ، وهكذا ظلت القوى العاملة عند مستوى منخفض من الإنتاجية والأجور .

ونظراً لأن التخصص الكامل فى إنتاج المواد الأولية التصديرية كان يتم فى إطار الوحدات الزراعية التقليدية وبنفس الأدوات البدائية فإنه لم يترتب على ذلك أى ارتفاع فى إنتاجية العمل ، وظل عند نفس مستوى الإنتاجية وعند نفس أدوات العمل المتخلفة ومن ثم نفس علاقات الإنتاج المتخلفة والبناء الفوقى المتخلف . وهكذا لم يستطع قطاع التصدير أن يدفع بقية الاقتصاد القومى إلى النمو .(١)

إلا أننا نرى أن التحول إلى التخصص فى إنتاج المواد الأولية الزراعية فى الدول ذات الوفرة السكانية من الدول المتخلفة كان نتيجة جذب المنتجين فى غالبيتهم إلى إنتاج المواد الأولية التصديرية إلى جانب إنتاج المحاصيل الأخرى غير التصديرية التى كانت تعتمد عليها كل أسرة فى إشباع أغلب حاجاتها الغذائية ، ولذلك فإن الاقتصاد المتخلف اكتسب ازدواجية أخرى من حيث أسلوب التعامل ، حيث كان يسود التداول النقدى سوق المحاصيل التصديرية من المواد الأولية ، وكذا سوق السلع الاستهلاكية الصناعية التى كانت مستوردة بالكامل ، أما ما دون ذلك من الأسواق فلقد كان التعامل النقدى فيها ضيقاً، ثم حدث بعد ذلك أن بدأ فى إنتاج السلع الإستهلاكية الصناعية البسيطة فى شكل صناعات صغيرة وحرفية .

وفى إطار اعتماد الغالبية السائدة من المنتجين الزراعيين على الدخل النقدى المتحقق من إنتاج المواد الأولية التصديرية تم تحويل الاقتصاد المحلى فى أغلبه إلى التبادل النقدى المعمم . وكان من الممكن أن يقوم الإنتاج التصديرى إلى نشر الرواج فى الاقتصاد القومى وأن يزيد من الناتج القومى ومستوى متوسط دخل الفرد ومن ثم الانتقال إلى أنشطة أخرى إنتاجية فى قطاعات أخرى من الاقتصاد القومى مثل الصناعة عن طريق زيادة الادخار وتعبئة الفائض الاقتصادى للاستثمار الوطنى . إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة سياسات رأس المال الأجنبى المسيطر على عملية شراء المواد الأولية التصديرية ، إذ كان يحدد الأثمان كمحتكر للشراء (والنقل البحرى غالب) ، ومن ثم لم يترك لهذه المجتمعات إلا دخل منخفض عند مستوى الكفاف ، وبذلك ظلت الدخول منخفضة والتجديد

(١) المرجعين السابقين .

المنتجة وتوجيهها للتصدير .

وقد مر تحويل اقتصاديات هذه الدول إلى إنتاج الصادرات الأولية الزراعية على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي التخصص الجزئي في الصادرات الأولية ، حيث تم جذب فائض العمل من أفراد الأسرة للعمل في الأرض الجديدة ، ولم يكن هذا الإنتاج الجديد يحتاج إلى تمويل خارجي وذلك لإعالة الأفراد العاملين في هذا المجال من خلال الإنتاج الزراعي الأصلي لبقية أفراد الأسرة في المزارع التقليدية . وكانت شركات التصدير تشترى المنتج نقداً من المزارعين ليبادلوا النقود بالسلع الاستهلاكية المستوردة ، وهكذا فإن النقود كانت تعود مرة ثانية للشركات التي دفعتها . ولم تكن هذه المجتمعات وصلت إلى التبادل النقدي المعمم (أي الشامل) لكافة القطاعات الاقتصادية ، بل كان القطاع التقليدي مازال يعتمد على الاكتفاء الذاتي .

وتأتي المرحلة الثانية نتيجة التوسع السريع والمتزايد في الطلب العالمي على المواد الأولية ، وهو ما دفع إلى تحويل التخصص الجزئي إلى التخصص الكلي ، وذلك عندما تم دفع بعض الأسر الإنتاجية للاقتصاد على إنتاج المواد التصديرية فقط ومن ثم كانت تشبع حاجاتها الضرورية من خلال التبادل النقدي من إنتاج الأسر الأخرى التي مازالت تنتج إنتاجاً تقليدياً . وهكذا فإنه من خلال انتقال المجتمع إلى التبادل النقدي المعمم تم تعميق التخصص الكامل في إنتاج المواد الأولية التصديرية ، وبذلك تغلغل الإنتاج التصديري ليجتاح أغلب المزارع في الاقتصاد المتخلف وأعطى الفرصة كاملة لرأس المال الأجنبي في أن يكون سيد الموقف ، فهو المحتكر لشراء الإنتاج التصديري وبيعه في الخارج ، واستطاع أن ينقل إلى المنتجين المباشرين داخل الدول المتخلفة تقلبات الأسعار العالمية وآثار زيادة الطلب وانكماشه بالكامل دون أن يتحمل شيئاً ، فعند انخفاض الأسعار أو انخفاض الطلب ينقل العبء الناشئ عن ذلك بالكامل إلى المنتجين . ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة المنتجين على المساومة وموقفهم الضعيف الناتج عن التخصص الكامل في إنتاج المواد الأولية التصديرية دون بديل ، فضلاً على أن رأس المال الأجنبي كان يقوم بإقراض الفلاحين ، فإذا ما تراكمت الديون نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية كان يستولى إلى الأرض ويحول المزارعين إلى عمالة أجرية .

القوة بحيث لا يمكن منافستها من الدول المتخلفة إلا أنها مع ذلك تراخت بالنسبة لبعض القيود التى تركتها لمنع المنتجات الصناعية المنافسة للدول المتخلفة من الدخول إليها .

وهكذا فإن الإنتاج الصناعى فى الدول المتخلفة وجد نفسه محاصراً بمنافسة غير متكافئة فانهارت الصناعات الصغيرة والحرفية وخرج العاملين فى هذا المجال إما إلى البطالة وإما إلى العودة إلى القطاع الأساسى وهو قطاع الزراعة الذى أصبح يئن بالعمالة الزائدة ، ومن ثم ظهرت الكثافة السكانية الزائدة . وهكذا فإن فائض السكان كان ومازال مسألة نسبية نابعة من مدى إمكانية خلق فرص عمالة حقيقية فى عمل منتج أم لا.

**ثالثاً – السياسة التمويلية :**

كانت كل المؤسسات التمويلية الموجودة فى الدول المتخلفة كلها تأخذ شكل البنوك الأجنبية أو فروع لبنوك أجنبية ولم تكن تتعامل مع السكان الوطنيين . ففى مصر مثلاً ، رغم أن البنوك الأجنبية هرعت إلى مصر لتقوم بعملية الإقراض إلى السلطات المصرية ابتداء من الخديوى إسماعيل وما بعده إلا أنها لم تكن تتعامل فى إقراض أى مصرى ، ما عدا بنك "سوارس" الذى كان يقرض الموظف العام بضمان مرتبه . وهو فى هذه الحالة يعلم تماماً أن هذا القرض سوف يكون قرضاً استهلاكياً ولن يتحول إلى المساهمة فى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وخاصة فى عملية التصنيع .

إلا أن التمويل كان يتم من البنوك أو من المرابين المنتشرين فى القرى لإقراض الفلاح بفوائد باهظة بضمان الإنتاج الزراعى المتحقق ، أو بضمان الأرض المملوكة للمدين . ولذلك فإنه ليس غريباً أن يبدأ العمل على تحويل الأرض الزراعية إلى سلعة خاضعة للملكية الخاصة بدخول رأس المال الأجنبى إلى مصر وكذلك إدخالها فى العلاقات التعاقدية التى تدعمت فى هذه الفترة وهى فترة إدخال الاقتصاديات المتخلفة فى السوق الرأسمالية العالمية من خلال تبعيتها لاقتصاديات الدول الأوربية الغربية صاحبة رأس المال المصدر إلى هذه البلاد .

وهكذا فإن النشاط التمويلى فى الدول النامية لم يحاول أن يساعد فى بناء أى

فى عملية الإنتاج منعدمة ، ومن ثم لم يستطيع الإنتاج التصديرى أن يساهم فى تقدم المجتمعات المتخلفة ، بل ظلت هذه المجتمعات تعانى من التضخم فى حالة زيادة إنتاجها من المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية ، وكذا تعانى من الانكماش والركود فى حالة نقص إنتاجها أو انخفاض أسعاره عالمياً ، وساعد على ذلك احتكار رأس المال الأجنبى لعملية شراء هذه المنتجات ونقلها إلى العالم الخارجى "البلد الأجنبى صاحب رأس المال فى الدولة المتخلفة" ، وهو ما حدث بالنسبة للقطن فى المجتمع المصرى [1] .

**ثانياً – سياسة التصنيع والتعريفة :**

فى إطار حرص رأس المال الأجنبى فى الدول المتخلفة على مصالحه كان لابد أن يعرقل أى نشاط يتجه نحو الصناعة فى هذه البلاد ، فقامت الدول الأوربية بإعفاء المواد الأولية الغذائية والصناعية المستوردة من البلاد المتخلفة من التعريفة الجمركية ، بينما فرضت ضرائب جمركية عالية على السلع الصناعية الواردة من الدول المتخلفة ، وذلك [illegible] الأوربية داخل هذه الدول . وفى إطار إغراق الدول الأوربية أسواق الدول المتخلفة بمنتجاتها من السلع الاستهلاكية كان لابد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع أى منافسة لها من داخل هذه الدول وذلك بتقييد الإنتاج الصناعى فى الدول المتخلفة وإفشاله . وقد تم ذلك عن طريق رفع تعريفة النقل بالسكك الحديدية على السلع المصنوعة حتى يتم التأثير على أثمان هذه السلع بالارتفاع مع تخفيض هذه التعريفة على المواد الأولية ، وكذلك إصدار التشريعات فى الدول الأوربية التى تحرم تصدير أنواع المعدات والآلات إلى الدول المتخلفة ومنع انتقال العمالة المهرة أو الفنيين إليها . بل أكثر من ذلك فلقد أصدرت بعض السلطات المحلية الموالية لرأس المال الأجنبى فى الدول المتخلفة قوانين تفرض ضرائب جمركية على استيراد المعدات والآلات من أوربا . ورغم أن أوربا بدأت فى تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية لأن صناعتها كانت من

---

[1] يراجع فى تفصيل السياسة النقدية التى واكبت تحويل الاقتصاديات المتخلفة إلى التخصص فى إنتاج المواد الأولية والذى كان من أهم عوامل استنزاف الفائض الاقتصادى فى هذه الدول الفصل الخامس من الباب الثانى من هذا المؤلف ، وكذلك مؤلفنا فى الاقتصاد النقدى والمصرفى ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٤ .

وتصدير المواد الأولية الزراعية أدى إلى اختلال هياكلها الإنتاجية بحيث اتجهت مواردها إلى هذا النشاط دون غيره ومن ثم سيطر القطاع الزراعى على الجزء الأكبر من الناتج القومى . وكذلك أدى هذا الموقف الأخير بالتبعية إلى اختلال هيكل صادرات هذه الدول وسيطرة سلعة أو سلعتين على هيكل صادراتها .

٢ - استطاعت تفسير الاختلالات الموجودة فى هذه المجتمعات فالاختلال بين الموارد البشرية والإنتاج السلعى ومن ثم عدم إمكانية إشباع حتى الحاجات الضرورية لأفراد شعوب الدول المتخلفة من إنتاجها حتى من السلع نتاج قطاع الزراعة رغم أن هذه البلاد مازالت زراعية حتى الآن إنما يرجع إلى نفس السبب وهو ارتباط هذه الدول بالسوق الرأسمالية العالمية على أساس من تقسيم العمل الدولى . ذلك لأن المجتمعات المتخلفة ابتداء من دخول رأس المال الأجنبى إليها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، توجهت بإنتاجها إلى إنتاج المواد الأولية التصديرية ، وبذلك بدأت تنتج ليس لإشباع حاجات أفراد مجتمعاتها ولكن لإشباع حاجات مجتمع آخر هو المجتمع صاحب رأس المال الأجنبى ومن ثم كان الاختلال السابق الذى لم يمكن هذه الدول من إشباع حاجاتها حتى الزراعية منها . ومن المعروف أن هذا الاختلال هو شرط توازن السوق الرأسمالية العالمية [1]. فالسوق الرأسمالية لديها نقص فى عرض المواد الأولية الزراعية مع وجود فائض فى الطلب عليها ، وكذلك يوجد زيادة فى عرض السلع الصناعية "التى تخصصت فيها أوربا الغربية" مع وجود نقص فى الطلب عليها ، أما الدول المتخلفة فإن لديها فائض فى عرض المواد الأولية الزراعية مع وجود نقص فى الطلب عليها ، والعكس يوجد لديها نقص فى عرض السلع الصناعية "التى لا تنتجها" مع وجود فائض فى الطلب عليها ومن خلال السوق الرأسمالية العالمية يتقابل نقص الطلب مع زيادة العرض أو زيادة العرض مع نقص الطلب فى كل من نوعى السلع ، وهكذا لن يتم توازن السوق الرأسمالية العالمية إلا باختلال توازن الدول المتخلفة .

٣ - ترتب على السياسات التى اتبعت فى مجال الصناعة انخفاض النشاط الصناعى

---

[1] يراجع فى تفصيل ذلك الفصل الخامس من هذا المؤلف .

طاقة إنتاجية فى أى قطاع آخر غير قطاع الزراعة ، وفى قطاع الزراعة كان عبئاً عليه يمتص الفائض الاقتصادى من الفلاحين عن طريق قروضه الربوية التى كانت تصل إلى حد انتزاع الأرض ذاتها من الفلاح .

رابعاً – سياسة الغزو الحضارى :

وهى السياسة التى اتبعها رأس المال الأجنبى عشية دخوله إلى الدول المتخلفة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى سياسة فرض حضارته حضارة أوربا الغربية ، وهى حضارة من نتاج البنيان الصناعى الذى تحقق ، ولذلك فإن المجتمعات المتخلفة لم تكن مؤهلة لاكتساب هذه الحضارة فى هذه الفترة . إلا أن هذه الحضارة فرضت على هذه الدول بأساليب مختلفة ابتداء من تعميم لغة بلد رأس المال الأجنبى إلى إتباع أساليب للتعليم مشوهة وإلى زرع قيم استهلاكية وسلوكية لا تتناسب مع ظروف المجتمعات المتخلفة . ولذلك فإن حضارات الدول المتخلفة لم تستطع أن تصمد فى مواجهة الحضارة الغازية الجديدة ، إلا أن الحضارة الجديدة لم تستطع هى الأخرى أن تنتزع جذور الحضارة الأصلية حتى ولو كانت حضارات ضعيفة مثل بعض الدول الأفريقية ، ولذلك فإن النتيجة كانت فى وجود مسخاً حضارياً مشوهاً لا هو بالجديد ولا هو بالقديم بل شىء آخر مختلف يمكن أن يكون هلامياً بعيداً عن التعيين أو التحديد ، شيئاً مختلاً لا يجمع بين مكوناته منطق أو فكر أو واقع . وهو ما أدى إلى اختلال كل شىء فى المجتمعات المتخلفة ابتداء من اختلال القيم إلى التعليم إلى الانحراف الثقافى إلى انعدام الثقة بالنفس وانعدام الثقة فى كل ما هو منتسب إلى الدول المتخلفة ومن ثم كانت قيادة هذه المجتمعات إلى حظيرة التخلف أسهل من قيادة مسلوب العقل إلى إهدار نفسه .

وفى مجال تقييم نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية فى تفسير حالة التخلف بالدول المتخلفة تبرز الحقائق التالية :

١ – استطاعت النظرية أن تحكم علاقة السببية بين ما تعانيه الدول المتخلفة من مشاكل ناجمة عن حالة التخلف التى فرضها عليها رأس المال الأجنبى باندماج هذه المجتمعات فى السوق الرأسمالية العالمية . فتخصص هذه المجتمعات فى إنتاج

# فهرس الكتاب

ونقص أهميته سواء من حيث الدخل المتحقق منه ، أو من حيث حجم العمالة بداخله وقد ساهم ذلك فى دعم الاختلال الهيكلى للدول المتخلفة .

٤ – مكن اندماج الدول المتخلفة فى السوق الرأسمالية العالمية رأس المال الأجنبى من الاستيلاء على الفائض الاقتصادى لهذه الدول سواء عن طريق السيطرة على المواد الأولية المصدرة أو عن طريق السياسة النقدية وربط عملات الدول المتخلفة بعملة الدولة صاحبة رأس المال . وبذلك استطاعت أن تحرم هذه الدول من التراكم الرأسمالى الذى كان يمكن أن يتكون ويساهم فى زيادة إنتاجية العمل فى هذا القطاع التصديرى أو يستثمر فى قطاعات أخرى ، ومن ثم بقيت الدول المتخلفة عند مستوى استثمارى ضعيف وطاقة إنتاجية ضعيفة معدل توسيعها أكثر ضعفاً .

٥ – لا شك أن ظاهرة ثنائية الاقتصاد القومى أصبحت مسألة مبررة تماماً ، فلقد كان الاهتمام بقطاع التصدير الذى يغص بالأجانب والذى يمتص الفائض الاقتصادى وحده ، بينما بقية القطاعات مازالت متخلفة غاية التخلف .

٦ – إستتبعت الزيادة فى الطلب على القوى العاملة المحلية زيادة الطلب على المواد الغذائية المنتجة فى القطاعات التقليدية ، مما زاد من الإختلال نسبياً فى قطاع الزراعة ، ومع تحسن أساليب الصحة العامة نجد ارتفاعاً فى حجم السكان ، إلا أنه نظراً لأنه لا يوجد قطاع آخر يمكن أن يستوعب هذه العمالة الجديدة فلا مناص من أن تظل فى قطاع الزراعة التقليدى الذى أصبح يغص بالبطالة المقنعة .

وهكذا يمكن القول أن التخلف ليس مرحلة تمر على الدول المتخلفة وسوف تنتقل إلى المرحلة الأخرى الأكثر تقدماً وهكذا – كما صورت ذلك نظرية المراحل – إنما **التخلف هو وضع اجتماعى اقتصادى ناتج عن اندماج المجتمعات المتخلفة فى السوق الرأسمالية العالمية .**

مطبعة العشرى

٥ حارة أبوعبده من شارع السلام
خلف حديقة جسر السويس - عرب الجسر
ت. عمل: ٢٩٨٢٠٢٩٠ موبايل: ٠١٠/٥٢٢٩١٨١

مطبعة العشرى

٥ حارة أبوعبده من شارع السلام
خلف حديقة جسر السويس - عرب الجسر
ت. عمل: ٢٩٨٢٠٢٩٠ موبايل: ٠١٠/٥٢٢٩١٨١